شؤون فلسطينية

٢١٥ ـ ٢١٦

شباط (فبراير) ـ آذار (مارس) ١٩٩١

شؤون فلسطينية ٢١٥

شباط (فبراير) ـ آذار (مارس) ١٩٩١

شؤون فلسطينية

٢١٥ ـ ٢١٦ شباط (فبراير) ـ آذار (مارس) ١٩٩١

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفِلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ الحركة الاسلامية في اسرائيل ..... د. محمود ميعاري
١٦ الانتفاضة في أدب الجليل الفلسطيني ..... فيصل قرقطي
٤٠ استخدام أسلحة الدمار الشامل؛ حسابات الضربة الاولى، والثانية، في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... طلعت أحمد مسلم
٥٤ اسرائيل وعسكرة المنطقة ..... فايز ساره
٧٠ هجرة يهود الاتحاد السوفياتي وديمغرافية الاستيطان في فلسطين ..... علاء سالم

مراجعات

٨٦ نشوء، وتطوّر، الحزب الشيوعي الاسرائيلي ومواقفه السياسية من القضية الفلسطينية ..... سميح شبيب

شهادات

٩١ ماضي، وحاضر، القرية الفلسطينية ..... اعداد: رياض بيدس

شهريات

٩٥ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: الموقف من أزمة الخليج ..... س. ش.
٩٩ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً: عرب على جبهتي الحرب ..... أحمد شاهين
١٠٥ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً: لحظة الحقيقة ..... د. نبيل حيدري
١١٠ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً: تعدّد جبهات المواجهة ..... د. يزيد صايغ
اسرائيليات:
١١٥ آلية التحرك السياسي المرتقب ..... هاني العبدالله

١٢١ «السلوك العسكري» تجاه حرب الخليج ..... مها بسطامي
١٢٧ المناطق المحتلة:
الفلسطينيون وحرب الخليج ..... ربعي المدهون

يوميات
١٣٢ موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/١٢/١٩٩٠ الى ١٥/٢/١٩٩١

بيبليوغرافيا
١٤٧ القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **كمال بلّاطة**

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس، بالضرورة، آراء منظمة التحرير الفلسطينية، ولا المحررين، ولا المستشارين، ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : صبري جريس
مدير التحرير : د. محمود الخطيب

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

الحركة الاسلامية في اسرائيل

د. محمود ميعاري

يتناول هذا البحث موضوع الحركة الاسلامية بين الفلسطينيين في اسرائيل، وينقسم الى جزأين رئيسين. الاول يوضح تطوّر الحركة الاسلامية وايديولوجية قادتها، معتمدين، في الاساس، على اجراء مقابلات شخصية مع بعض زعمائها، ومراجعة صحف ومجلات الحركة. والثاني، وهو الاهمّ، يوضح بعض خصائص مؤيدي هذه الحركة، واتجاهاتهم، ومواقفهم، كما تنعكس في دراسة ميدانية استطلاعية تمّ اجراؤها في احدى القرى العربية في الجليل.

تطوّر الحركة الاسلامية

لم تقتصر الحركات الاسلامية الاصولية المعاصرة على دول عربية، واسلامية، وانما نفذت، أيضاً، الى أقليات اسلامية في دول غير عربية، او اسلامية. وخير دليل على ذلك هو ظهور الحركة الاسلامية لدى العرب في اسرائيل وامتدادها، في السنوات الاخيرة، الى المدن والقرى العربية. وفي ما يخص نشوء هذه الحركة، فان توماس ماير[1] يعزو جذورها الى نتائج حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وما تبعها من تزايد الازدراء لدى العرب في اسرائيل لأنظمة الحكم العربية بسبب الهزيمة، وتأثّر هؤلاء العرب باخوتهم في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، حيث وجدوا مؤسسات دينية ناشطة، أهمّها دائرة الاوقاف الاسلامية، والهيئة الاسلامية العليا في القدس، وحركات دينية، كحركتي الاخوان المسلمين وحزب التحرير الاسلامي، وكذلك حوانيت بيع الكتب، والمكتبات الخاصة المليئة بالكتب الدينية؛ هذا بالاضافة الى ان عدداً متزايداً من الشباب العربي في اسرائيل قد أكمل تعليمه العالي في المؤسسات الدينية المتوفّرة هناك. ومن أهمّ هذه المؤسسات كلية الشريعة في الخليل، والجامعة الاسلامية في غزة، والمعهد الديني في نابلس. وهكذا، فان ازدياد نفوذ الاحزاب الدينية والوعي الاسلامي بشكل عام في الضفة والقطاع بعد سنة ١٩٦٧[2] أخذ ينفذ، عبر قنوات عديدة، الى العرب داخل «الخط الاخضر».

أوضح الشيخ عبدالله نمر درويش، وهو الزعيم الروحي للحركة الاسلامية، نشوء، وتطوّر، هذه الحركة كما يلي: بدأت الحركة الاسلامية بين العرب في اسرائيل سنة ١٩٧١. في تلك السنة، تخرّج الشيخ عبدالله في المدرسة الاسلامية (المعهد الديني) في نابلس، وبدأ يدعو الى العودة الى الاسلام ويعمل «على بناء جيل يحمل الاسلام عقيدة وشريعة ونظام حياة». في سنة ١٩٧٢، أقام أول نواة للحركة الاسلامية في كفر قاسم، حيث اقتصر على نشر الدعوة حتى سنة ١٩٧٤. في تلك السنة، بدأت دعوته «العودة الى الاسلام» تصل الى القرى المجاورة (كفر برا وجلجولية والطيبة). في سنة ١٩٧٨، وصلت الدعوة الى أم الفحم وباقة الغربية وجتّ. وفي سنة ١٩٧٩، وصلت الى النقب. امّا في سنة ١٩٨٠، فقد وصلت الى الناصرة وبعض قرى الجليل[3]. مع ذلك، فان الحركة الاسلامية، في

تلك الفترة، كانت محدودة الانتشار، حتى في هذه التجمّعات، وبقيت غير متبلورة عقائدياً، وغير منظمة قطرياً.

منذ سنة ١٩٧٩، بدأ يظهر تيار اسلامي راديكالي في الحركة الاسلامية، وذلك بتأثير الثورة الاسلامية في ايران وتصاعد نفوذ الحركات الاسلامية الراديكالية في العالم العربي[٤]، وبداية ظهور اتجاه اسلامي راديكالي في المناطق المحتلة، انعكس، لاحقاً، بتأسيس حركة الجهاد الاسلامي سنة ١٩٨٠[٥]. لقد تمثّل هذا التيار بتأسيس «اسرة الجهاد» سنة ١٩٧٩ على يد مجموعة من الشبان «التائبين»، بقيادة فريد ابو مخ، من باقة الغربية. كانت «اسرة الجهاد» منظمة سرّية شبه عسكرية؛ اذ اعتقد مؤسسوها بأن فلسطين كانت، ويجب ان تبقى، عربية واسلامية، ويجب تحريرها بالجهاد المسلّح، بما في ذلك الحرب الاقتصادية، قدوة بجهاد النبي محمد (صلعم) ضد قريش، «فأضرموا النار في عدد من حقول القمح والغابات في النقب والجليل، واقتلعوا عدداً من بساتين الافوكادو التي يمتلكها اليهود، وحاولوا حرق مصنع للنسيج امتلكه يهود في ام الفحم»[٦]. لم يدم هذا التنظيم طويلاً. ففي شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، نجحت السلطات الاسرائيلية في الكشف عنه، واعتقلت حوالى مئة شخص من مؤيدي الحركة الاسلامية. كان من بين المعتقلين قائد التنظيم فريد ابو مخ، الذي صدر عليه الحكم بالسجن لمدة ١٥ سنة، والشيخ عبدالله نمر درويش، الذي اتّهم بأنه «الزعيم الروحي للحركة الاسلامية بكل فروعها»، وبأنه يعرف عن التنظيم السرّي، فصدر عليه الحكم بالسجن الفعلي ثلاث سنوات، ومع وقف التنفيذ ثلاث سنوات أخرى.

لقد هزّ اكتشاف تنظيم «اسرة الجهاد» المجتمع العربي في اسرائيل، فأعربت السلطات المحلية العربية، وخاصة في منطقة المثلّث حيث عاش أعضاء التنظيم، عن استنكارها لمثل هذه الاعمال. كذلك استنكرها القضاة الشرعيون في اسرائيل، وبعض الشخصيات السياسية العربية، والعديد من اقرباء المتّهمين. هذه الاستنكارات، التي أطلقها مواطنون عرب، بالاضافة الى ملاحقة السلطات لأعضاء التنظيم، أضرّت بمركز الجماعات الدينية الراديكالية في القرى العربية، «فتوقفت النشاطات في النوادي الدينية لفترة من الزمن، واختفت بعض المظاهر الخارجية لدى المسلمين المتديّنين، فخلعت الطاقية البيضاء وحلقت الذقون»[٧].

بعد بضع سنوات من اكتشاف «اسرة الجهاد»، شكّل اوائل السجناء الذين تمّ اخلاء سبيلهم، وفي مقدّمهم الشيخ عبدالله نمر درويش، الذي أُطلق سراحه سنة ١٩٨٤، حركة «الشباب المسلم» الجديدة. تختلف هذه الحركة عن «اسرة الجهاد» في انها قد تخلّت عن فكرة الجهاد المسلّح؛ اذ صرّح قادتها، ومن ضمنهم الشيخ عبدالله، بأنها تعمل ضمن القانون الاسرائيلي. وتقوم الحركة بنشر دعوتها بواسطة جمعيات خيرية مسجلة في وزارة الخارجية ومتواجدة في معظم المدن والقرى العربية في اسرائيل. امّا الاسم الاكثر شيوعاً لهذه الجمعيات، فهو «الروابط الاسلامية»، كتلك التي أُقيمت في ام الفحم والطيبة والناصرة وكفركنّا. وعلى الرغم من ان هذه الجمعيات لم تتّحد رسمياً، الاّ انها طوّرت درجة معيّنة من التعاون يناسبه مصطلح «حركة»؛ اذ يلتقي قادة هذه الجمعيات للمشاورة حول المشاريع المخطط تنفيذها في المستقبل، وتتمّ اللقاءات من طريق تبادل الزيارات، او في اثناء المهرجانات الدينية، ويبرز بشكل خاص التعاون المالي فيما بينها[٨]. من ناحية أخرى، فان هنالك قيادة قطرية غير رسمية، يتزعّمها الشيخ عبدالله، تضمّ عدداً من زعماء الحركة البارزين. تجتمع هذه القيادة بين الحين والآخر، وتناقش قضايا دينية وسياسية مختلفة.

ايديولوجية «الشباب المسلم»

على عكس الصوفيّة التي تركّز على جانب العبادات وتهتمّ بالتربية الروحية فقط، فان حركة «الشباب المسلم» تجمع بين عبادة الله والمعاملات بين بني البشر، وتهتم بالتربية الاسلامية الشمولية. فالاسلام ـ كما قال منظّر الحركة الشيخ عبدالله ـ هو «عقيدة وشريعة وجماعة ونظام حياة»[٩]. والحضارة التي تُبنى تحت ظلال الاسلام هي حضارة شاملة، «فهي تجمع بين الروح والجسد، بين الدين والدنيا، بين الايمان والعلم، بين الاولى والآخرة»[١٠]. واذا كانت الغاية المثالية التي يسعى الاسلام الى نيلها هي «رضوان الله تعالى» ـ أضاف الشيخ عبدالله ـ فان الاهداف الواقعية التي يسعى الى تحقيقها هي «نشر مظلة العدل والحرية والمساواة والمحبة والسلام فوق رؤوس الناس جميعاً»[١١]. لقد تأثّر الشيخ عبدالله، في طرحه لهذه الافكار حول شمولية الاسلام، بالاخوان المسلمين، وخصوصاً بمرشدهم العام الشيخ حسن البنّا، الذي جاء على لسانه: «فالاسلام حكم وتنفيذ، كما هو تشريع وتعليم، كما هو قانون وقضاء، لا ينفك واحد منها عن الآخر»[١٢]. وهكذا، يحذو «الشباب المسلم» حذو «الاخوان المسلمين» في دعوتهم الى ادارة شؤون الحياة في المجتمع على أساس الاسلام والقيم الاسلامية.

تحتل قضية الانتماء مركزاً هاماً في ايديولوجية «الشباب المسلم». ويعتقد قادة هذه الحركة بوجود أربعة «أبعاد حضارية» أو دوائر انتماء أساسية لدى أبناء الشعب الفلسطيني، ومن ضمنهم، بالطبع، الفلسطينيون في اسرائيل. هذه الدوائر، أو الابعاد، هي: الدائرة الاسلامية، أو البعد العقائدي؛ والدائرة العربية، أو البعد القومي؛ والدائرة الفلسطينية، أو البعد الوطني؛ والدائرة العالمية او البعد الانساني[١٣].

يبدو ان هذا الترتيب لدوائر الانتماء يتناسب، أيضاً، مع تعريف قادة الحركة لهويّاتهم. فردّاً على سؤال «عرّف هويتك؟»، أجاب الشيخ عبدالله: «أنا مسلم، عربي، فلسطيني، أعيش على أرضي وأرض آبائي وأجدادي في دولة اسرائيل»[١٤]. أمّا بالنسبة الى الدائرة الاسرائيلية، فيبدو ان قادة الحركة الاسلامية ـ كما أشار الى ذلك تعريف الشيخ عبدالله لهويّته ـ لا يعتبرون أنفسهم اسرائيليين وانما «يعيشون في اسرائيل»، ذلك لأن الدائرة الاسرائيلية، من وجهة نظرهم، لا تضمّ المواطنين العرب، وانما تضمّ اليهود فقط، وانّ ما يجمع المواطنين العرب واليهود في اسرائيل هو الدائرة الانسانية. أضاف الشيخ عبدالله: «انني أعترف بأنني مواطن في دولة اسرائيل؛ أحمل هذه المواطنة من غير اختيار منّي، ولم يشاورني احد في قبولها؛ أو عدم قبولها، وأنا ولدت في هذا الواقع، المفروض عليّ وعلى باقي المواطنين العرب في البلاد»[١٥].

يعتقد «الشباب المسلم» بأنه لا يوجد تناقض بين دوائر الانتماء هذه، بل يرونها مكمّلة لبعضها البعض. فالاسلام، من وجهة نظرهم، ليس فقط انه لا يتناقض مع الوطنية والعروبة وحتى مع النزعة الانسانية، بل هو الحل الافضل لمشاكل العرب والمسلمين والبشرية جمعاء، ذلك لأن الرسول «بُعث رحمة للعالمين». لذلك، فان الحركة الاسلامية ترفع شعار «الاسلام هو الحل»، وتؤمن بأفضلية تطبيقه لحل كل المشاكل، ومن ضمنها القضية الفلسطينية. لقد عبّر عن ذلك الشيخ عاطف الخطيب، زعيم الحركة الاسلامية في كفر كنّا، حيث قال: «ان الحركة الاسلامية تؤمن بأفضلية الحل الاسلامي للقضية الفلسطينية، من طريق اقامة حكومة اسلامية على أرض فلسطين ينعم تحت حكمها، المرتكز على شريعة الله، اليهود والنصارى والمسلمون»[١٦]. من ناحية أخرى، يدرك قادة الحركة

الاسلامية، ومن ضمنهم الشيخ عاطف الخطيب نفسه، ان الحل الأفضل، وهو اقامة دولة اسلامية في كل فلسطين، ليس واقعياً. لذلك، أضاف الشيخ عاطف، «انهم لا يمانعون حلاً وسطاً مع المنظمة يجرى من خلاله تحرير أي بقعة من فلسطين واقامة السيادة الفلسطينية عليها»[١٧]. أمّا موقف الشيخ عبدالله، فهو أكثر وضوحاً؛ اذ قال انهم يقبلون بالحل السياسي الذي يتمّ التوصّل اليه من طريق التفاوض بين «القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني» وبين دولة اسرائيل. انهم يقبلون باقامة دولة فلسطينية على أي جزء من فلسطين، «حتى لو كانت هذه الدولة في مدينة واحدة»[١٨].

الحركة الاسلامية والسلطات المحلية

في حين ان الحركة الاسلامية لم تشارك في انتخابات الكنيست[١٩]، فقد شاركت، منذ العام ١٩٨٤، في انتخابات المجالس المحلية لعدد من التجمّعات العربية، وخاصة في منطقة المثلّث. أمّا مشاركة الحركة في الانتخابات المحلية، فجاءت «بعد قناعتها المطلقة» ـ كما قال الشيخ عبدالله نمر درويش ـ بـ «ان تسلّمها للسلطة المحلية سوف يعود على جماهيرنا بالخير والبركة، وسوف يجنّب هذه الجماهير ويحميها من قيادات المطامع والمحسوبيات»[٢٠]. في سنة ١٩٨٤، فازت الحركة برئاسة مجلس محلي كفربرا، وحصلت على تمثيل في عضوية مجلسي كفر قاسم والطيبة. أمّا في الانتخابات المحلية الاخيرة، التي أُجريت في آذار (مارس) ١٩٨٩، فقد فازت الحركة الاسلامية برئاسة خمس سلطات محلية من مجموع ٤٨ سلطة محلية عربية. فقد فازت بالرئاسة، لأول مرة، في كل من ام الفحم وكفر قاسم وجلجولية وراهط، واحتفظت برئاسة مجلس كفر برا. ومن الجدير ذكره ان هذه التجمّعات الخمسة تقع كلها في منطقة المثلّث التي تتميّز بالتجانس الديني لسكانها العرب (مسلمون)، وباقترابها الجغرافي للضفة الفلسطينية، حيث ينمو التديّن وتتواجد تنظيمات اسلامية اصولية. كذلك تمّ تمثيل الحركة في عضوية المجلس البلدي لمدينة الناصرة (ستة أعضاء من مجموع ١٩ عضواً)، وفي المجالس المحلية لكل من كفر كنّا (أربعة من ١٣، والرينة اثنان من تسعة) والفريديس (اثنان من تسعة) والطيبة (اثنان من ١٥) والطيرة (اثنان من ١٣) وقلنسوة (واحد من ١١)[٢١].

في ضوء فوز الحركة الاسلامية في انتخابات السلطات المحلية العربية، شنّ بعض المسؤولين الاسرائيليين حملة تحريض ضد هذه الحركة. فقد دعا عضو الكنيست رعنان كوهين، وهو المدير السابق للدائرة العربية في حزب «العمل»، الى اعلان الحركة الاسلامية خارجة على القانون[٢٢]. وقال عضو الكنيست عوفاديا لين، من الليكود، وهو الرئيس بالوكالة للجنة الداخلية التابعة للكنيست، انه قلق جداً من توسّع الحركة الاسلامية التي وصفها بأنها «حركة متطرّفة، ولها أبعاد خطرة على العلاقات بين المواطنين العرب واليهود في اسرائيل». وأعرب عن اعتقاده بوجوب احتواء هذه الحركة وهي في بداية طريقها، لأن هدفها النهائي ـ حسب رأيه ـ هو «زعزعة أسس الدولة باستغلال الوسائل والأدوات الديمقراطية التي تضعها الدولة تحت تصرّفها»[٢٣].

أمّا فوز الحركة الاسلامية في الانتخابات المحلية الاخيرة، هذا الفوز الذي أطلق عليه البعض اسم «الانقلاب الاخضر»[٢٤]، فيعود الى أسباب عديدة، اهمها تعزّز الوعي الديني لدى المواطنين العرب في السنوات الاخيرة، وقد أوضحنا ذلك سابقاً، وخيبة أمل هؤلاء من الادارات الجبهوية والسلطات الحكومية على حد سواء، هذه الادارات والسلطات التي فشلت في توفير الخدمات الضرورية لمواطنيها؛ هذا في الوقت الذي تزايدت النشاطات الاجتماعية والخدمات العديدة التي قدّمتها الحركة الاسلامية. ففي ام الفحم، على سبيل المثال، ومقابل الضائقة المالية التي عانت منها الادارة

الجبهوية، جاءت الحركة الاسلامية فأقامت تسع حضانات للاطفال وعيادة طبية تعمل طيلة ساعات النهار، ومركزاً للاقلاع عن المخدرات، ودورات كمبيوتر، ومجمّعات للعمل التطوعي. أمّا أضخم هذه المشاريع، فكان اقامة بناء كبير يتكوّن من خمسة طوابق يحوي مسجداً ومركزاً رياضياً ومكتبة ومستشفى صغيراً[٢٥]. هذا بالاضافة الى تقديم المساعدات المادية، والغذائية، الى العائلات المحتاجة، كما حدث في أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، حينما قامت الحركة الاسلامية في ام الفحم بتوزيع ١١ طناً من البطاطا على ٣٥ عائلة محتاجة في المدينة[٢٦]. ومن المشاريع التي قامت بها الحركة الاسلامية، نذكر، أيضاً، بناء كلية الشريعة في ام الفحم، سنة ١٩٨٩.

مؤيدو الحركة الاسلامية؛ خصائصهم واتجاهاتهم

بعد ان أوضحنا نشوء الحركة الاسلامية داخل «الخط الاخضر»، وكذلك ايديولوجيتها ومشاركتها في انتخابات السلطات المحلية العربية، فاننا نسأل: من أيّد هذه الحركة في الانتخابات المحلية؟ ما هي خلفيتهم الاجتماعية؟ ما هي مواقفهم السياسية، وبخاصة مواقفهم من حل القضية الفلسطينية ومشاركة العرب في انتخابات الكنيست؟ وهل يختلف مؤيدو الحركة عن غيرهم من المواطنين العرب في مثل هذه القضايا؟ سنحاول، في هذا الجزء من الدراسة، الاجابة عن هذه الاسئلة، او بعضها، من خلال بحث ميداني اجريناه في صيف العام ١٩٨٩ على مؤيدي الحركة الاسلامية ومعارضيها في قرية كفركنّا.

مجتمع البحث والعيّنة

في هذه القرية الجليلية قابلنا، بواسطة استمارة مقنّنة، عينة تتكوّن من حوالى مئة شخص من سكانها البالغين، تمّ اختيارهم، بشكل عشوائي منتظم، من قوائم اصحاب حق التصويت في انتخابات المجلس المحلي الاخيرة[٢٧].

قبل ان نقوم بعرض النتائج، من الضروري ان نقدّم بعض التفاصيل عن نفوذ الحركة الاسلامية في كفركنّا، وهي القرية التي يشكّل سكانها البالغون مجتمع هذا البحث. لم يقتصر تأثير هذه الحركة، كما أوضحنا سابقاً، على منطقة المثلّث، حيث نشأت الحركة وتعزّزت بعد فوزها برئاسة عدد من السلطات المحلية العربية هناك، بل اتّسع تأثيرها في بعض التجمّعات العربية في منطقة الجليل أيضاً، وخصوصاً في مدينة الناصرة وقرية كفركنّا المجاورة.

لقد أسفرت الانتخابات المحلية الاخيرة في كفركنّا عن فوز الحركة الاسلامية بـ ٢٧,٨ بالمئة من أصوات العضوية (أربعة من مجموع ١٣). وحصلت قائمة الجبهة الديمقراطية على ١٣,٣ بالمئة (عضوان)، وقائمة «أبناء البلد» على ٩,٩ بالمئة (عضوان)، وحصلت بضع قوائم عائلية ومستقلة على بقية الاصوات، يمثّلها خمسة أعضاء في المجلس[٢٨]. أمّا انتخابات الرئاسة، والتي تنافس عليها ستة مرشّحين، فلم تحسم في الجولة الاولى، مع ان مرشح الحركة الاسلامية، الشيخ عاطف الخطيب، حصل على أكبر نسبة، وهي ٣٨,٦ بالمئة من مجموع الاصوات؛ وجاء بعده مرشح احدى القوائم المستقلة، عارف حمدان، فحصل على ٢٢,٨ بالمئة فقط. لقد أُعيدت انتخابات الرئاسة في كفركنّا بعد اسبوعين من اجراء الجولة الاولى، وتنافس عليها الشيخ عاطف الخطيب وعارف حمدان؛ في حين ان «مجلس الشورى» للحركة الاسلامية في كفركنّا قرّر عدم عقد اتفاقيات مع أي كتلة أخرى لدعم مرشحها في الجولة الثانية، وذلك لثقتها الاكيدة بتأييد غالبية جماهير القرية لها[٢٩]. فقد تجمّعت

ضد الحركة الاسلامية في اطار «التحالف الديمقراطي» كل القوائم الاخرى، باستثناء قائمة «ابناء البلد» التي التـزمت الصمت، ودعمت هذه القـوائم المـرشح المنافس[٣٠]. وهكذا، فقد فاز مرشح «التحالف الديمقراطي»، عارف حمدان، الذي حصل على ٥١,٥ بالمئة من الاصوات، مقابل ٤٨,٥ بالمئة حصل عليها مرشح الحركة الاسلامية الشيخ عاطف الخطيب[٣١].

ممّا تقدّم يتضح ان مجتمع هذا البحث، سكان كفركنّا البالغين، قد انقسم بالتساوي تقريباً بين مؤيـدي الحـركة الاسلامية ومعارضيها. كذلك، وعلى عكس مؤيدي الحركة الاسلامية المتجانسين فكرياً، فان معارضيها، مؤيدي قائمة التحالف الديمقراطي، هم تحالف غير متجانس، ضمّ في صفوفه كل الاتجاهات الاخرى (مؤيدي جبهة، قائمة تقدمية، عربي ديمقراطي، احزاباً صهيونية، مستقلين، حمائميين، الخ).

في الصفحات التالية سنعرض نتائج هذا البحث على شكل مقارنة بين مؤيدي مرشح الحركة الاسلامية للرئاسة ومؤيدي مرشح التحالف الديمقراطي، حسب متغيّرات مختلفة. بكلمات أخرى، المقارنة هي بين مؤيدي الحركة الاسلامية وبين غيرهم من الناس الذين يشكّلون تحالفاً غير متجانس.

النتائج

الخلفيـة الاجتمـاعيـة: أشارت نتائج الدراسة الى ان مؤيدي الحركة الاسلامية في كفركنّا يختلفون جوهرياً[٣٢] عن غيرهم، المتجمعين في اطار التحالف الديمقراطي، في الانتماء الديني والتديّن. بالنسبة الى الدين، فان كل مؤيدي الحركة الاسلامية تقريباً هم مسلمون، في حين ان حوالى ٢٠ بالمئة من مؤيدي التحالف هم مسيحيون. هذا يعني ان أبناء الطائفة المسيحية قد دعموا، بالاجماع تقريباً، مرشح التحالف الديمقراطي (انظر الجدول الرقم ١). لقد أدرك قادة الحركة الاسلامية هذه الحقيقة، فعـاتبوا اخوانهم المسيحيين مذكّرين اياهم بـ «ان الحركة الاسلامية في كفركنّا، في عمرها المتمثّل بست سنوات، لم تضغط على أي مسيحي، ولم تحرمه من حقوقه الطبيعية في البلد، ولم تعتد على حرمة بيت احد منهم، ولم تؤذ احداً منهم، ورغم كل هذا، أجمع أبناء الطائفة المسيحية على دعم مرشح التحالف الديمقراطي بهدف اسقاط الحركة الاسلامية، هذا ما صرّح به قسم كبير منهم، وكان هذا السبب الرئيس في نجاح التحالف الديمقراطي»[٣٣]. كذلك بالنسبة الى التديّن، يوضح الجدول الرقم ١ ان مؤيدي الحركة الاسلامية أكثر تديّناً من غيرهم؛ فكلّهم، تقريباً، يعرّفون أنفسهم بمتدينين (أو بنوع ما متديّنين) ويواظبون على الصلاة، في حين ان ثلث أتباع التحالف الديمقراطي، أو أكثر، هم غير متديّنين (٣٩ بالمئة غير متدينين، و٣٤ بالمئة لا يصلّون). ويستدل من هذه النتيجة، أيضاً، ان غير المتديّنين ينفرون من الحركة الاسلامية، ويؤيدون، بالاجماع، التحالف المنافس.

وهكذا، فان تأييد الحركة الاسلامية يقتصر على المسلمين المتدينين، ولكنه، بالطبع، لا يشملهم جميعاً. من ناحية أخرى، أشارت النتائج الى انه لا توجد فروق جوهرية بين مؤيدي الحركة الاسلامية والتحالف الديمقراطي في السن ومستوى التعلّم والمهنة.

الانتمـاء والهوية: بما ان العرب في اسرائيل يعيشون في الوقت عينه ضمن دوائر اجتماعية متعددة، أهمها العالم العربي والعالم الاسلامي (أو المسيحي) والشعب الفلسطيني واسرائيل ومكان السكن والحمولة، فقد تمّ قياس الهوية بواسطة اسئلة عن مدى الشعور بالانتماء الى كل دائرة من الدوائـر المـذكـورة. هذه الاسئلة هي: الى أي درجـة تشعر بأنك فلسطيني؟ الى أي درجة تشعر

الجدول الرقم ١

مؤيدو الحركة الاسلامية والتحالف الديمقراطي
حسب الدين والتديّن، في العام ١٩٨٩ (نسب مئوية)

	الحركة الاسلامية	التحالف الديمقراطي	المجموع
المجموع:			
نسب مئوية	٤١,٧٠	٥٨,٣٠	١٠٠,٠٠
اعداد مطلقة	٤٠,٠٠	٥٦,٠٠	٩٦,٠٠
الدين:			
مسلمون	٩٧,٥٠	٨٠,٤٠	٨٧,٥٠
مسيحيون	٢,٥٠	١٩,٦٠	١٢,٥٠
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
	*p = 0123		
التدين:			
متديّن	٧١,١٠	٢١,٤٠	٤١,٥٠
نوعاً ما متدّين	٢٦,٣٠	٣٩,٣٠	٣٤,٠٠
غير متديّن	٢,٦٠	٣٩,٣٠	٢٤,٥٠
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
	p = 0000		
الصلاة:			
يصلّي	٩٤,٩٠	٤١,١٠	٦٣,٢٠
يصلّي احياناً	٥,١٠	٢٥,٠٠	١٦,٨٠
لا يصلّي	–	٣٣,٩٠	٢٠,٠٠
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
	p = 0000		

* حرف p يرمز الى احتمال (probalility) ان تكون الفروق في المتغيّر بين مؤيدي الحركة والتحالف صدفة. تعتبر الفروق «جوهرية» أو «ذات دلالة احصائية» (statistically significant) عندما لا يزيد احتمال الصدفة على ٠,٠٥

بأنك اسرائيلي؟ الى أي درجة تشعر بأنك عربي؟ الى أي درجة تشعر بالانتماء الى ديانتك؟ الى أي درجة تشعر بالانتماء الى قريتك؟ الى أي درجة تشعر بالانتماء الى حمولتك؟

على كل سؤال من هذه الاسئلة طُلب من المبحوثين اختيار اجابة واحدة من خمس اجابات مدرّجة كالآتي: يشعر كثيراً جداً، يشعر كثيراً، يشعر بدرجة متوسطة، يشعر قليلاً، يشعر قليلاً جداً.

ويستدل من النتائج ان أقوى الهويات هي الهوية العربية جنباً الى جنب مع الهوية المحلية؛ تليهما، حسب الترتيب، الهوية الفلسطينية، ثمّ الهوية الدينية، فالهوية الحمائلية، وفي الأخير تأتي الهوية الاسرائيلية. هذا الترتيب يتفق، بشكل عام، مع ترتيب هويات طلاب المدارس الثانوية العربية في اسرائيل؛ والفرق الوحيد بين الترتيبين هو ان الهوية المحلية (شعور الانتماء الى القرية او المدينة) جاءت قبل الهوية الفلسطينية في البحث الحالي وبعد الهوية الفلسطينية في بحث طلاب المدارس العرب[٣٤].

ان مقارنة ترتيب الهويات العربية والفلسطينية والدينية بين مؤيدي الحركة الاسلامية

وبين مؤيدي التحالف الديمقراطي تشير الى ان هذه الهويات متقاربة أكثر في قوتها لدى مؤيدي الحركة الاسلامية، اذ ان حوالى ٩٠ بالمئة، أو أكثر قليلاً، من مؤيدي الحركة، ذكروا انهم يشعرون كثيراً، أو كثيراً جداً، بأنهم مسلمون وعرب وفلسطينيون. هذا يعني انه لا يوجد تفضيل واضح لدى مؤيدي الحركة في الانتماء الى احدى هذه الدوائر الثلاث. من ناحية أخرى، فان هنالك ترتيباً واضحاً لهذه الهويات الثلاث بين مؤيدي التحالف الديمقراطي، وهو من الاقوى الى الاضعف: عربي ـ فلسطيني ـ مسلم أو مسيحي.

واذا ما أردنا ان نقارن مؤيدي الحركة الاسلامية مع مؤيدي التحالف الديمقراطي بالنسبة الى كل هوية على انفراد، فان أهمّ الفروق وأكثرها وضوحاً بينهما تتركّز في الهويتين، الدينية والاسرائيلية. كما هو متوقع، فان الهوية الدينية (الاسلامية) لدى مؤيدي الحركة الاسلامية هي قوية جداً، وهي أقوى بكثير من الهوية الدينية، الاسلامية أو المسيحية، لدى مؤيدي التحالف (٩٥ بالمئة و٦٤ بالمئة، على التوالي، يشعرون كثيراً، أو كثيراً جداً، بانتماء الى ديانتهم). أمّا بالنسبة الى الهويّة الاسرائيلية، الضعيفة اصلاً لدى الفريقين، فهي أقوى قليلاً لدى مؤيدي التحالف منها لدى مؤيدي الحركة الاسلامية (٢٥ بالمئة و١٣ بالمئة، على التوالي، يشعرون كثيراً جداً، أو كثيراً، بأنهم اسرائيليون). قد يشير ذلك الى ان مؤيدي الحركة الاسلامية أقل استعداداً للاندماج في المجتمع الاسرائيلي.

الفروق المذكورة والمتعلّقة بالهويتين، الدينية والاسرائيلية، هي فروق جوهرية؛ اذ ان احتمال ان تأتي هذه الفروق صدفة هو قليل جداً ($p < .05$). بالاضافة الى ذلك، هنالك فروق تكاد تكون جوهرية ($p = .07$) في الشعور بالانتماء الى الحمولة. يبدو ان الشعور الحمائلي لدى مؤيدي الحركة الاسلامية أقل منه لدى غيرهم. فمثلاً ٤٤ بالمئة من مؤيدي الحركة، مقابل ٢٢ بالمئة فقط من مؤيدي التحالف، يشعرون قليلاً، أو قليلاً جداً، بالانتماء الى حمائلهم. يبدو ان «العودة» الى الاسلام، وما يرافق ذلك من مظاهر التعاون والاخوّة، يضعف الشعور الحمائلي لدى «العائدين».

بالنسبة الى الهوية الفلسطينية، فان النتائج لا تتفق مع توقّعاتنا حول تعزّز هذه الهوية أكثر لدى مؤيدي التحالف. على عكس هذه التوقّعات، أشارت النتائج الى ان الهوية الفلسطينية أقوى قليلاً بين مؤيدي الحركة منها بين مؤيدي التحالف (٨٩ بالمئة مقابل ٧٧ بالمئة، على التوالي، يشعرون كثيراً، أو كثيراً جداً، بأنهم فلسطينيون). مع ذلك يجب الاشارة الى ان هذا الفرق ليس جوهرياً، حيث ان هنالك احتمال ٢٥ بالمئة ان يكون صدفة. وسواء أكان الفرق جوهرياً ام لا، فان هذه النتيجة تشير الى ان تعزّز الهوية الدينية لدى مؤيدي الحركة الاسلامية لم يأت على حساب الهوية الفلسطينية.

امّا في ما يخص الهويتين، العربية والمحلية، فلا توجد فروق تذكر بين الفريقين، حيث ان ٩٠ ـ ٩٥ بالمئة من مؤيدي الحركة الاسلامية ومؤيدي التحالف يشعرون كثيراً، أو كثيراً جداً، بأنهم عرب، ومن كفركنّا.

واذا ما أردنا ان نجمل أهمّ الفروق في الهوية، نقول ان مؤيدي التحالف يشعرون، أولاً، بأنهم عرب، وبعد ذلك، بأنهم فلسطينيون، وفقط بعد ذلك مسلمون أو مسيحيون، في حين ان مؤيدي الحركة الاسلامية يشعرون بالدرجة عينها، تقريباً، بأنهم مسلمون وعرب وفلسطينيون. كذلك، فان الهوية الاسلامية، وربما الفلسطينية، لدى مؤيدي الحركة أقوى منها لدى مؤيدي التحالف. من ناحية أخرى، فان الهوية الاسرائيلية، وربما الهوية الحمائلية، أقوى قليلاً لدى مؤيدي التحالف منها لدى مؤيدي الحركة الاسلامية.

الجدول الرقم٢

اجابات مؤيدي الحركة الاسلامية ومؤيدي التحالف الديمقراطي عن سؤال «لو كنت في خـارج البـلاد وسئلت من أنت، بمـاذا كنت تجيب؟»، ١٩٨٩، (نسب مئوية)

	الحركة الاسلامية	التحالف الديمقراطي	المجموع
اسرائيلي، أو عربي اسرائيلي	٥,١٠	٣١,٥٠	٢٠,٤٠
عربي	١٧,٩٠	١٨,٥٠	١٨,٣٠
فلسطيني، أو عربي فلسطيني	٥٣,٩٠	٤٤,٥٠	٤٨,٤٠
مسلم، مسلم عربي، أو مسلم فلسطيني	٢٣,١٠	-	٩,٧٠
فلسطيني من اسرائيل	-	٥,٥٠	٣,٢٠
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
	p = 0006		

الجدول الرقم ٣

مؤيدو الحركة والتحالف، حسب درجة تأييدهم لمشاركة العرب في انتخابات الكنيست، وحسب تصويتهم في انتخابات الكنيست الاخيرة، ١٩٨٩، (نسب مئوية)

	الحركة الاسلامية	التحالف الديمقراطي	المجموع
المشاركة في الانتخابات:			
يؤيد	٣٥,٩٠	٨٥,٥٠	٦٤,٩٠
يؤيد الى حدّ ما	٢٥,٦٠	٩,١٠	١٦,٠٠
لا يؤيد	٣٨,٥٠	٥,٤٠	١٩,١٠
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
	p = 0000		
التصويت في الانتخابات الاخيرة:			
لأحزاب غير صهيونية	٤٣,٢٠	٦٥,٤٠	٥٦,٥٠
لأحزاب صهيونية	١٠,٩٠	٢٧,٣٠	٢٠,٧٠
لم يصوّت	٤٥,٩٠	٧,٣٠	٢٢,٨٠
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
	p = 0001		

بالاضافة الى الاسئلة السابقة حول درجة الشعور بالانتماء الى كل دائرة من دوائر الانتماء المختلفة، فقد طُرح على المبحوثين السؤال الآتي: «لو كنت خارج البلاد وسئلت ' من أنت ' ، بماذا كنت تجيب؟». لقد أجاب الجزء الاكبر من مؤيدي الحركة الاسلامية والتحالف بأنهم فلسطينيون

الجدول الرقم ٤

مؤيدو الحركة والتحالف، حسب الحل الذي يفضلون للقضية الفلسطينية
ونوع الدولة التي يؤيدون اقامتها، ١٩٨٩، (نسب مئوية)

	الحركة الاسلامية	التحالف الديمقراطي	المجموع
الحل المفضل للقضية الفلسطينية:			
دولة فلسطينية في كل فلسطين	٥٧,٥٠	١٨,٥٠	٣٥,١٠
دولة فلسطينية في الضفة والقطاع	٣٧,٥٠	٧٤,١٠	٥٨,٥٠
غير ذلك	٥,٠٠	٧,٤٠	٤,٢٠
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
	p = 0005		
نوع الدولة الفلسطينية:			
دولة اسلامية	٧٧,٥٠	٩,٨٠	٣٩,٦٠
دولة ديمقراطية	٢٢,٥٠	٨٠,٤٠	٥٤,٩٠
دولة اشتراكية	-	٩,٨٠	٥,٥٠
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
	p = 0000		

عرب فلسطينيون (٥٤ بالمئة و٤٥ بالمئة، على التوالي). أمّا بالنسبة الى الاجابة الثانية، من حيث تكرارها، فقد ذكر مؤيدو الحركة الاسلامية تركيبات مختلفة يشترك فيها البعد الاسلامي (مسلم، أو عربي مسلم، أو مسلم فلسطيني، أو مسلم عربي فلسطيني)؛ وذكر مؤيدو التحالف تركيبات يشترك فيها البعد الاسرائيلي (اسرائيلي، أو عربي اسرائيلي، وربما فلسطيني اسرائيلي أو من اسرائيل). قد يشير ذلك الى ان مؤيدي الحركة الاسلامية ليسوا أقل وطنية من مؤيدي التحالف، هذا اذا لم يزيدوا عليهم؛ وان مؤيدي التحالف أكثر استعداداً للاندماج في المجتمع الاسرائيلي من مؤيدي الحركة الاسلامية.

المشاركة في انتخابات الكنيست: في حين ان الاغلبية الساحقة لمؤيدي التحالف الديمقراطي (٨٦ بالمئة) يؤيدون مشاركة العرب في انتخابات الكنيست، يبدو ان هنالك اختلافاً في الرأي بين مؤيدي الحركة الاسلامية حول هذا الموضوع. فبعضهم (٣٦ بالمئة) يؤيد، والبعض الآخر (٣٩ بالمئة) لا يؤيد، مشاركة العرب في هذه الانتخابات (انظر الجدول الرقم ٣).

كذلك، وفي حين ان كل مؤيدي التحالف، تقريباً، قد أدلوا بأصواتهم في انتخابات الكنيست الاخيرة، فقد انقسم مؤيدو الحركة الاسلامية الى قسمين متكافئين تقريباً: الاول قاطع الانتخابات، والثاني شارك فيها. أمّا بالنسبة الى الذين شاركوا في الانتخابات من الطرفين، فقد صوّت أغلبهم لصالح الاحزاب غير الصهيونية (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والقائمة التقدمية للسلام، والحزب الديمقراطي العربي)، ونسبة قليلة منهم صوّتت للأحزاب الصهيونية.

حل القضية الفلسطينية: رداً على سؤال «ما هو الحل الذي تفضله للمشكلة الفلسطينية؟»، أجاب أغلب مؤيدي الحركة الاسلامية (٥٨ بالمئة) بأنهم يؤيدون اقامة دولة فلسطينية في كل فلسطين؛ وأجاب أغلب مؤيدي التحالف الديمقراطي (٧٤ بالمئة) بأنهم يؤيدون اقامة دولة فلسطينية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. أمّا بالنسبة الى نوع الدولة التي يؤيدون اقامتها، فيبدو ان الأغلبية الساحقة من مؤيدي الحركة الاسلامية يرون ان تكون الدولة اسلامية، في حين ان الأغلبية الساحقة من مؤيدي التحالف يرون ان تكون علمانية وذات طابع ديمقراطي (انظر الجدول الرقم ٤).

يبدو ان الموقف من حل القضية الفلسطينية يفسّر الموقف من مشاركة العرب في اسرائيل في انتخابات الكنيست. ان أغلب مؤيدي الحركة الاسلامية يفضلون اقامة دولة اسلامية في كل فلسطين، ولذلك فان جزءاً كبيراً منهم يعارض مشاركة العرب في انتخابات الكنيست. امّا مؤيدو التحالف، فان أغلبهم يؤيّد اقامة دولة علمانية في الضفة والقطاع؛ ولذلك فهم يؤيدون، أيضاً، مشاركة المواطنين العرب في هذه الانتخابات.

الخلاصة

أوضحت نتائج الدراسة ان مؤيدي الحركة الاسلامية هم جماعة متجانسة، من حيث الدين والتديّن. انهم مسلمون متدينون. واذا وجد بينهم من هو غير ذلك، فهو في عداد الاستثناءات فقط. امّا فشل الحركة في جذب تأييد المسيحيين وكذلك المسلمين غير المتدينين، فيرجع، في الاساس، الى عدم تقبّل هؤلاء لشعار «الاسلام هو الحل»، الذي يعني فرض نمط حياة اسلامي في المجتمع الذي يعيشون فيه.

يعرّف مؤيدو الحركة الاسلامية هويتهم، كما يعرّفها قادتهم، أي كمسلمين عرب فلسطينيين. وحيث ان كل مؤيدي الحركة، تقريباً، يشعرون بالانتماء الى هذه الدوائر الثلاث، فان انتماءهم الى الدائرة الاسلامية لا يتعارض مع انتمائهم الى الدائرتين الاخريين، العربية والفلسطينية، كما أكد ذلك الشيخ عاطف الخطيب، زعيم الحركة الاسلامية في كفركنّا.

يختلف مؤيدو الحركة الاسلامية، في هويتهم، عن غيرهم من المواطنين العرب في تعزّز الهوية الاسلامية لديهم واعتدالها لدى غيرهم، أي ان انتماءهم الى الدائرة الاسلامية أقوى بكثير من انتماء غيرهم الى هذه الدائرة. كذلك، فان الهوية الاسرائيلية، الضعيفة اصلاً لدى الاغلبية الساحقة من المواطنين العرب، تزداد ضعفاً لدى مؤيدي الحركة الاسلامية (١٣ بالمئة فقط من مؤيدي الحركة يشعرون بأنهم اسرائيليون). هذا يعني ان مؤيدي الحركة، مثلهم مثل قادتها، يشعرون بأنهم خارج الدائرة الاسرائيلية التي يرونها تقتصر على اليهود فقط. لذلك، فان جزءاً كبيراً من مؤيدي الحركة (أقل من النصف بقليل) قد قاطعوا انتخابات الكنيست الاخيرة، ويعتقدون بضرورة ان يفعل ذلك باقي المواطنين العرب. وهكذا فان مؤيدي الحركة الاسلامية أقل استعداداً من غيرهم للاندماج في المجتمع الاسرائيلي. فعلى عكس أغلب التنظيمات السياسية الاخرى، وخصوصاً الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة التي تسيطر عليها النزعة الاندماجية، من خلال مطالبتها بتحقيق «المساواة التامّة» بين المواطنين العرب واليهود في اسرائيل، فان الحركة الاسلامية، مثلها مثل حركة «أبناء البلد» العلمانية، تميل نحو النزعة الانفصالية، وذلك بسبب تحفّظها من امكانية تحقيق المساواة بين المواطنين العرب واليهود في دولة اسرائيل اليهودية.

بالنسبة الى الهوية الفلسطينية، فان النتائج تشير الى ان الشعور الفلسطيني لدى مؤيدي الحركة الاسلامية ليس أقل، وربما هو أكثر قليلاً، منه لدى غيرهم من المواطنين العرب. أي ان مؤيدي الحركة ليسوا أقل وطنية من غيرهم. هذه النتيجة تثبت ما أشرنا اليه سابقاً من ان تعزّز الهوية الدينية لدى مؤيدي الحركة الاسلامية لم يأت على حساب هويتهم الوطنية.

ان ازدياد الوعي الوطني الفلسطيني لدى مؤيدي الحركة الاسلامية، وميل هؤلاء نحو النزعة الانفصالية عن المجتمع الاسرائيلي، يعزّزان ما أشرنا اليه في دراسة سابقة حول مساهمة هذه الحركة في اضعاف التوافق بين الهوية الدينية والهوية الاسرائيلية للمواطنين العرب في اسرائيل. حتى أواخر السبعينات، تعارضت الهوية الدينية للمواطنين العرب مع هويتهم الفلسطينية، وتوافقت مع هويتهم الاسرائيلية. أي ان المتدينين من المواطنين العرب تقبّلوا، بشكل عام، الواقع السياسي الجديد، فزاد ولاؤهم لدولة اسرائيل وضعف شعورهم بالانتماء الى الشعب الفلسطيني[٣٥]. ليس غريباً والحال هذا ان تشجّع السلطات الاسرائيلية، حتى وقتنا الراهن، الولاءات والانقسامات الدينية بين المواطنين العرب، مسلمين ومسيحيين ودروزاً، اعتقاداً منها بأن هذه السياسة تضعف الهوية الوطنية الفلسطينية. أمّا في العقد الاخير، فقد اختفى تعارض الهوية الدينية مع الهوية الفلسطينية، وتلاشى، أيضاً، توافقها مع الهوية الاسرائيلية. فنتائج البحث الحالي توضح، مثلاً، ان التديّن والانتماء الديني لدى العرب في اسرائيل لا يرتبطان، جوهرياً، بانتمائهم الفلسطيني، ولا بولائهم لدولة اسرائيل[٣٦]. هذا يعني ان المتدينين، اليوم، ليسوا أقل وطنية، ولا أكثر ولاء لاسرائيل، من غيرهم من المواطنين العرب. وهكذا، فان الهوية الفلسطينية، التي كادت تقتصر، في سنوات السبعينات، على فئات العلمانيين وغير المتدينين، قد تعزّزت، في السنوات الاخيرة، بين فئات المتدينين أيضاً.

---

(١) توماس ماير، **صحوة المسلمين في اسرائيل** (ترجمة عبدالفتاح زحالقة)، الناصرة: المطبعة الشعبية ـ بيت الصداقة، ١٩٨٦، ص ١٨.

(٢) حول ازدياد نفوذ الاحزاب الدينية في الضفة والقطاع، انظر زياد ابو عمرو، **الحركة الاسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، عكا: دار الاسوار، ١٩٨٩؛ وعلى الجرباوي، **الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٩.

(٣) **مقابلة شخصية مع الشيخ عبدالله نمر درويش**، كفرقاسم، ٣٠/٦/١٩٩٠.

(٤) من هذه الحركات نذكر، على سبيل المثال، في مصر جماعة «التكفير والهجرة»، التي قامت، سنة ١٩٧٧، بخطف وقتل وزير الاوقاف المصري الاسبق؛ و«جماعة الجهاد» التي قامت، سنة ١٩٨١، باغتيال الرئيس المصري انور السادات. لمزيد عن هذه الجماعات، راجع عادل حمودة، **قنابل ومصاحف؛ قصة تنظيم الجهاد**، القاهرة: سيناء للنشر، ١٩٨٦، ص ٣٥؛ وحسن حنفي، **الحركات الدينية المعاصرة**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٨، ص ٣٣٤.

(٥) ابو عمرو، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٢ ـ ١١٤.

(٦) ماير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٣٦.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٩) مقتبس من تقديم الشيخ عبدالله نمر درويش لكتاب محمد ريّان، **بيان الحركة الاسلامية في اسرائيل**، كفركنّا: مركز الدراسات الشرقية، بلا تاريخ نشر، ص ٥.

(١٠) **المصدر نفسه**.

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) محمد احمد خلف، «الصحوة الاسلامية في

مصر»، في عبدالله اسماعيل صبري وآخرون، **الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٣٩.

(١٣) «مقابلة شخصية مع الشيخ عبدالله نمر درويش»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٤) **المصدر نفسه**.

(١٥) **المصدر نفسه**.

(١٦) **مقابلة مع الشيخ عاطف الخطيب**، كفركنّا، ١٩٨٩/١١/٥.

(١٧) **المصدر نفسه**.

(١٨) «مقابلة مع الشيخ عبدالله...»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٩) يبدو ان اختلافاً في الرأي بدأ يظهر في الشهور الاخيرة بين قادة الحركة حول المشاركة في انتخابات الكنيست. فقد صرّح الشيخ عبدالله، في أواسط آذار (مارس) ١٩٩٠، بـ «ان الحركة الاسلامية سوف تخوض انتخابات الكنيست المقبلة، وهي تفكّر في ان تفعل ذلك ضمن قائمة عربية موحّدة». على اثر ذلك، نفى الشيخ رائد صلاح، رئيس بلدية ام الفحم، والشيخ عدنان عامر، نائب رئيس مجلس محلي كفرقاسم، هذا الخبر، مؤكدين «ان هذا رأي شخصي فقط للشيخ عبدالله، وان الحركة، حتى يومنا هذا، لم تقرر خوض معركة الانتخابات أم لا». راجع **الندوة** (القدس)، ١٩٩٠/٣/١٦.

(٢٠) **صوت الحق والحرية** (ام الفحم)، ١٩٨٩/١٢/١٥، ص ٧.

(٢١) **الصنارة** (الناصرة)، ١٩٨٩/٣/٣.

(٢٢) **المصدر نفسه**.

(٢٣) **الصراط** (ام الفحم)، ١٩٨٩/٣/١٧، ص ٣.

(٢٤) ران كسلاف، «الانقلاب الاخضر»، **هآرتس**، ١٩٨٩/٣/٥.

(٢٥) **المصدر نفسه**.

(٢٦) **صوت الحق والحرية**، ١٩٩٠/١/١٢، ص ٣.

(٢٧) يمنح القانون الاسرائيلي حق التصويت لكل من بلغ ١٨ سنة فأكثر.

(٢٨) **الاتحاد** (حيفا)، ١٩٨٩/٣/٢.

(٢٩) **الصنارة**، ١٩٨٩/٣/١٣.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٣/١٧.

(٣١) **الاتحاد**، ١٩٨٩/٣/١٦.

(٣٢) تعتبر الفروق جوهرية أو ذات دلالة احصائية (significant) عندما لا يزيد احتمال الصدفة (probability) على ٠,٠٥.

(٣٣) افتتاحية **الصراط**، ١٩٨٩/٣/١٧، ص ١٥.

(٣٤) محمود ميعاري، «الفلسطينيون في اسرائيل؛ هوية وتعايش»، **آفاق فلسطينية** (جامعة بيرزيت)، صيف العام ١٩٩٠.

(٣٥) Mi'ari, Mahmoud; "Traditionalism and Political Identity of Arabs in Israel, *Journal of Asian and African Studies,* Vol. XXII, No. 1 - 2, 1987.

(٣٦) تشير الى ذلك معاملات الارتباط (pearson correlation coefficients) الضعيفة بشكل عام بين الهوية الدينية والهوية الفلسطينية (٠,١٣) وكذلك بينها وبين الهوية الاسرائيلية (٠,١٤).

الانتفاضة في أدب الجليل الفلسطيني

فيصل قرقطي

تسعى هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الادب الحديث في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، وتبيان أهمّ مميزاته، وخصائصه، وذلك ضمن الاهداف والتوجّهات التي اختطها هذا الادب المناضل لنفسه منذ السنوات الاولى للنكبة، ومجابهته للحملات الصهيونية التهويدية، ومحاولات الافراغ القومي، التي تبنّتها السلطات الاسرائيلية في السنوات الاولى لقيام اسرائيل، حتى اصبحت هذه السياسة شبه قانون سحب نفسه على الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة كافة، وذلك في ظل الحصار الشامل على مواطنينا الفلسطينيين في مناطق الـ ١٩٤٨.

وفي ضوء الانتفاضة الجماهيرية المتواصلة في الاراضي المحتلة منذ أكثر من ثلاث سنوات، سعينا الى رصد تفاعل هذا الادب (شعر، رواية، قصة قصيرة) مع الوقائع اليومية والصدامية، وتبيان زوايا النظر المختلفة والمفاهيم التي تكمن وراء نظرة هذا الادب الى الانتفاضة، ضمن سياق التجربة النضالية للشعب الفلسطيني بعامة.

وحسبما أتاحته لنا امكانات الاطلاع على النتاج الادبي في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، رصدنا أهمّ سمات هذا الادب منذ الاربعينات حتى اليوم، وكذلك، وضمن السياق ذاته، حاولنا تحليل الحالة الابداعية التي ينسرب منها هذا الادب، بالنسبة الى الانتفاضة ووقائعها الميدانية. وكذلك اخترنا حوالى عشرين شاعراً من مختلف الاتجاهات، وسلّطنا الضوء على انتاجهم الشعري، وخصوصاً على سياق الانتفاضة وسبل التعامل معها فنياً، كحالة ثورية جماهيرية، في قصائدهم. وفي الرواية، وعلى الرغم من قلّة النتاج الروائي، اخترنا ثلاث روايات أُصدرت في ظل الانتفاضة، وتجسّدت فيها حالة التعامل الابداعي الروائي مع الانتفاضة. وفي باب القصة القصيرة، اخترنا أربعة نماذج قصصية لكتّاب قصة متنوّعين ومختلفين اسلوباً ورؤية ونظرة.

سمات الادب في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨

يحتل الادب الفلسطيني في الاراضي المحتلة العام ١٩٤٨ موقعاً خاصاً، ومتميّزاً، تماماً كحال هذا الجزء الغالي من الوطن الحبيب فلسطين، والذي أُقيمت عليه اسرائيل في العام ١٩٤٨. واثر ذلك، ظل الـ ١٥٦ ألف فلسطيني متمسّكين بجذورهم في الارض، مثبتين حضورهم السياسي والثقافي، ومحافظين على التراث والهوية الوطنية الثقافية والسياسية الفلسطينية، وذلك بعد ان فشلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية في تشريد هذه البقية الباقية من الشعب الفلسطيني. ولم يقف الامر عند هذا الحد، بل راحت هذه السلطات تفرض على المواطنين حصاراً ثقافياً خانقاً، الى جانب أشكال الحصار الاخرى، بهدف عزلهم عن محيطهم الثقافي العربي، من جهة، ومنع أي نهوض ثقافي لهم، من جهة أخرى.

ويكفي للاستدلال على المعاناة الكبيرة التي عانى منها هؤلاء الفلسطينيون، المرور على ما قاله مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية للشؤون العربية في أوائل الخمسينات، أوري لوبراني: «علينا ان نعمل على جعل العرب حطّابين وسقاة ماء. فالعربي الجيد هو العربي الأمّي». وهذا القول الذي وُظِّف بشكل كثيف في الادب الصهيوني، يلخّص، ويوضح، الرؤية الصهيونية وسياستها العدوانية المتّبعة ضد المواطنين في الاراضي المحتلة، الذين استطاعوا المحافظة على لغتهم الأم، كركيزة أساسية في وجه كل مخططات التهويد الصهيوني المسعورة، والتي انبثقت، أساساً، من حالة عداء مستحكم ضد كل ما هو فلسطيني، وما أفرز هذا العداء من محاولات طمس، واذابة، للهوية الوطنية الفلسطينية، أو دعوات الطرد من البلاد (الترانسفير)، أو سياسة التجهيل المبرمجة، والتي ارتكزت، أساساً، على النظرة العنصرية الى كل ما يتعلّق بحياة هؤلاء الفلسطينيين، اجتماعياً وفكرياً وسياسياً، في ظل سياسة الحكم العسكري، بأنظمته وقوانينه التي من خلالها فرضت السلطات الاسرائيلية حصاراً كاملاً استمر ثمانية عشر عاماً على المناطق المحتلة العام ١٩٤٨. بل وحتى حينما رفع هذا الحكم العسكري ـ صورياً ـ في العام ١٩٦٧، ظلت أنظمة الطوارىء، بمختلف أنواعها، والمعمول بها، تلاحق المواطنين في جميع الاتجاهات.

وتبدو البدايات للمعارك الاولى التي خاضتها الجماهير العربية ضد الاحتلال، منذ السنوات الاولى لقيام الدولة الاسرائيلية، حينما أعلن المسؤول عن الاقليات في الحزب الحاكم (مباي) آنذاك الانتقال، تدريجياً، من اللغة العربية الى اللغة العبرية كلغة تدريس في المدارس العربية، وذلك بهدف وأد اللغة العربية، وبالتالي الاجهاز على الثقافة والفكر الوطنيين الفلسطينيين.

وقد تعدّدت المؤامرات والخطط والبرامج الصهيونية في هذا المجال. «وفي الخمسينات، عندما أصدر الحاكم العسكري أمراً بمصادرة مطبعة ' الاتحاد ' ، أسرع عمّال المطبعة وخبأوا الحروف في أكياس الطحين، في بيوتهم، ليحافظوا على الحرف العربي واستمرارية صدور الصحيفة»[١].

وكانت مهمة الادب الفلسطيني الاولى، في تلك الفترة، وما زالت، الحفاظ على الهوية الوطنية، والتشبّث بالارض، والتصدي لمخططات التهويد، التي تسلّلت عبر محاولات فرض اللغة العبرية، كلغة رسمية في المناهج التعليمية، مروراً بالمحاولات الدؤوبة، والمتواصلة، لتهويد الارض والانسان على السواء، الامر الذي نتج عنه اصرار الشتبّث بالارض ومقاومة الاحتلال بشتّى السبل المتاحة، اللذان طبعا، ووسما، الادب طوال تلك الفترة.

ونتيجة لذلك، تعرّض الادباء والشعراء والفنّانون الفلسطينيون لحملات قمع مسعورة ولاانسانية، اضافة الى المعاناة الكبيرة التي يعانونها في مقاومة الاحتلال والتصدّي له على أراضيهم المحتلة. ووصف الكاتب الفلسطيني سلمان ناطور الوضع الذي يعاني منه المثقفون الفلسطينيون تحت ظل السلطات الاسرائيلية بـ «اننا مازلنا نعيش واقع حصار مستمر. نحن نكتب بين اسوار سجن كبير، والحرية المعطاة لنا هي حرية التنقّل من زنزانة الى زنزانة. ان الحديث عن حرية التنقّل بين الزنازين على مسامع السجناء هو أقرب الى النفس، ويبدو واقعياً، خصوصاً اذا كانت فترة الاعتقال غير محدودة زمنياً، ويعلن عنها انها الى ما لا نهاية. والحديث عن حرية التنقّل خارج أسوار السجن يبدو بعيداً من الواقع، واحياناً يسمع كأنه الهذيان والمستحيل والطوباوية»[٢]. على ان هذا الشعور النابع من المعاناة من الواقع تحت الاحتلال قد تخطّى ذاته وعبّر عنها أيّما تعبير في أدب ثرٍ وسط بيئة الأسر الثقافي العام: «وفي الفترة التي امتدت بين ١٩٤٨ و١٩٦٨، قدّم المثقفون العرب

في فلسطين المحتلة، من خلال أقسى ظروف القمع والاسر الثقافي، نموذجاً تاريخياً للثقافة المقاومة، بكل ما فيها من وعي وصمود وصلابة، وأهمّ من ذلك، بكل ما فيها من استمرار وتصاعد وعمق»[٣].

وبعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ورفع السلطات الاسرائيلية الحكم العسكري اسمياً عن المناطق الفلسطينية المحتلة العام ١٩٤٨، ازداد الحصار الثقافي، والسياسي، والاجتماعي، تطويقاً للمواطنين الفلسطينيين. واقترن بهذا الازدياد رفع وتائر حالة المقاومة الجماهيرية للاحتلال، فتجسّد ذلك في «يوم الارض» الخالد الذي جاء نتيجة طبيعية لتعميق شعور الوعي الوطني، والثقافي، على هذه الساحة الفلسطينية المنهوبة، وذلك كردّ طبيعي على مخططات التفريغ القومي التي اتُّبعت كسياسة رسمية وموروست ضد المواطنين.

وقد أسّس عدد غير قليل من الشعراء الفلسطينيين، طوال عقد الستينات، «أدب المقاومة الفلسطينية» للاحتلال، ومنهم توفيق زياد، وحنّا ابو حنّا، ومحمود درويش، وسميح القاسم، وراشد حسين، بالاضافة الى كتابات اميل حبيبي وحنا ابراهيم وغيرهم. هذا الادب الذي ظل يتنامى ليؤسس تأصيله الفعلي كانعكاس حتمي لشعور وطني عام وسط حصار ثقافي وسياسي شامل، اسرائيلياً وعربياً وعالمياً، فُرض على هذا الجزء من الشعب والوطن الفلسطيني. وصارت كتابات هؤلاء الشعراء والكتّاب مدرسة تتلمذ عليها عدد غير قليل من الاسماء الادبية المعروفة داخل فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، وفي بقية الاقطار العربية.

الانتفاضة والابداع

يتميّز الفعل الابداعي بأنه يحاول تكريس، أو عكس، الذات في اطار الكلّي العام، ضمن سياقات الالهام الجمالي والفني التي تشكّل، في المحصلة العامة، خلاصة لمفاهيم ومعتقدات حياتية، خاصة وعامة، أساسية وثانوية في آن، ليكتمل السياق الاجتماعي الأنقى والامثل.

والفعل الابداعي ينسرب من حالات وعي معرفي، فكري واجتماعي وسياسي واقتصادي، تكثّفت واختزنت ضمن اطار الحركة الشاملة للانسان في الحياة. لذلك، من العسير بمكان فصل الابداع، بمعرفته الفكرية المكثّفة، عن سياقات الواقع الاجتماعي والطبقي لبلد من البلدان، أو لشعب من الشعوب. وعلى اعتبار ان الانتفاضة الشعبية المتواصلة في الاراضي المحتلة، التي تمضي في سنتها الرابعة، هي أرقى حالات الابداع النضالي للشعب الفلسطيني ضمن سياق المقاومة الشعبية البطولية الطويلة للشعب الفلسطيني في مدار المئة عام الفائتة، لا بدّ من ضرورة ان ترافقها حالة ابداعية غزيرة في شتّى مناحي ألوان الادب؛ حالة ابداعية تحاول التعبير عنها، وعن شموليتها واستمراريتها، كفعل نضالي جماهيري عام، وراصدة للجوانب الخفية في مداراتها.

وتأخذ الانتفاضة الشعبية المتواصلة زخمها الابداعي في الاعمال الادبية، من خلال محاولات اعادة صياغة التوازن بين الابداعي والواقعي، على اعتبار ان العمل الابداعي يظل، أبداً، بحاجة الى اللحاق بالمناخات الواقعية المعاشة، بغية تحليلها واعادة صياغتها على نحو جديد، لأن ما هو كائن في المكان والزمان من حولنا ثابت، انما الذي يتغيّر هو احساسنا بالاشياء وما توحي به في المكان والزمان على السواء.

وهذا التسابق بين الابداعي والواقعي يفرض حالة من محاولات تصوير، أو اعادة رسم، تفاصيل الواقع بكل تجلياتها الوطنية، وهموم أناس هذا الواقع وتضحياتهم التي تتجسّد في بروز أعمال

بطولة الفرد / الشعب في الواقع.

من هنا نلمس ان الانتفاضة فرضت على الاعمال الادبية، بنصوصها المتنوّعة (شعر ورواية وقصة، الخ)، الاقتراب، او التعامل مع الخطاب السياسي المباشر، الذي نما في النص على حساب بنية الخطاب الابداعي ذاتها، وذلك في محاولة من المبدع الانخراط في فعل الواقع وتجلياته الوطنية، كتعويض، أو شعور بالمشاركة.

وهذا الاقتراب، أو التعامل مع الخطاب السياسي، حدَّ من قدرة الخطاب الابداعي الذي يرسم تفاصيله على نحو غير محدّد في الزمانية، وتجربة المكان أيضاً. من هنا جاء تقمّص المبدع لأدوار شرائح الناس المختلفة، المشاركة في صنع فعاليات الانتفاضة (الولد، والشاب، ورامي الحجارة، والمعتقل، والجريح، وتلميذ المدرسَة، والطفل، الخ). وهذا الانسياق نحو تقمّص شخصيات الانتفاضة فرض على المبدع، وعلى نصّه، على السواء، صيغة الخطاب التصويري المباشر الذي يتأرجح بين السردية والوصفية المنمّقة، ممّا حسر من اضافاته الى الواقع كعمل ابداعي، بل ربما على العكس حاول اللحاق بهذا الواقع وتصويره على نحو وسم ابداع الانتفاضة بصيغة الخطاب التصويري المباشر في معظم الاعمال الادبية لكتاب فلسطين المحتلة في العام ١٩٤٨.

ولما له من خصوصية تتطابق مع هذا المنهج، سعى أدب الاراضي المحتلة العام ١٩٤٨ الى مواصلة طريقه في رسم، وتصوير، الحالة الواقعية للانتفاضة، وفعل المقاومة فيها على الارض. فنجد ان جلّ الاعمال الادبية هناك حافظ على سماته الاساسية، مثل التشبّث بالارض ومقاومة الاحتلال والتصدي لمخططاته، بل وأضاف الى ذلك بعداً جديداً هو التغنّي بالانتفاضة كفعل صمود بطولي وصل حدّ القداسة، وهذا جاء كنتيجة طبيعية لهذا التشبّث وهذه المقاومة، فبدأت الاعمال الادبية بالتوغّل في رسم أدق تفاصيل الواقع لأناس الانتفاضة، وحياتهم، ومعاناتهم، ومقاومتهم الباسلة، عبر الخطاب المباشر، الذي اقترب، أكثر فأكثر، من الواقع، حتى لتخاله طالعاً من غباره وحجارته.

على ان مثل هذا التوغّل في رسم تفاصيل الواقع بشقيه واقع الانتفاضة واناسها وواقع الاحتلال العسكري والنفسي منه، كشف عن حالة انسانية راقية كانت خبيئة في هذا الادب، عرّت مقولات الاحتلال الاسرائيلي، الادبية والسياسية، التي كانت تتستّر وراء عقدة الاضطهاد اليهودي ليرى نفسه وجهاً لوجه مع الضحية التي كانها يوماً من الايام على أيدي النازيين، من جهة، ويرى نفسه، أيضاً، وجهاً لوجه مع القاتل النازي الذي اختبأ في أعماقه لسنين طويلة.

الانتفاضة في الشعر

منذ انطلاقتها، بدت الانتفاضة حدثاً مفاجئاً للانواع الادبية كافة، ومنها الشعر. وعلى اعتبار ان الشعر يحفل بطاقة فعل وردّ فعل كثيفة وسريعة في آن، فقد كان الاسبق في محاولات التعبير عن الانتفاضة وتفاصيلها اليومية. ولو حصر المرء ما كتب من شعر عن الانتفاضة، منذ اندلاعها في التاسع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، حتى الآن، لوجد كمّاً يوازي ما كتب من أشعار وطنية على مدار عشر سنوات من عمر القضية الفلسطينية على الاقل. وهذه الكثافة الشعرية أتت كردّ فعل سريع على حدث كان أشبه بصرخة ثقبت اصداؤها آذاننا، وما زالت تتردّد في كل اتجاه.

وفي ساحة فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، وقف الشعر، منذ الايام الاولى لاندلاع الانتفاضة، معبّراً عن طموحات وآمال الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية

المستقلة، مصوّراً أحداث، وتفاصيل، ويوميات، الانتفاضة، بأساليب وأشكال فنية التقت واختلفت بحسب تنوّع الشعراء أنفسهم واختلاف مشاربهم والمؤثرات التي تركت بصماتها في شخصياتهم الشعرية.

فهـا هو حنـا ابو حنا قد نسج قصائده، في مجموعته الشعرية الجديدة «تجرّعت سمّك حتى المناعة»[٤]، كأناشيد قصيرة تجسّد فيها التناغم المنسجم بين طقس القصيدة الاسطوري وتفاصيل الواقع المعاش. وهذا التناغم بين حركة الواقع، بأحداثه اليومية والصدامية، في ظل الانتفاضة التي تشكّـل النسيج الاجتماعي المعاش، وبين الطقس الاسطوري المستمد من الاساطير الكنعانية (في الالف الثالث قبل الميلاد) أفرز قصيدة جديدة كل الجدة في تعاملها مع سياق الانتفاضة، لتكون نسيجاً فنياً متكاملاً، يحفل بالتفاصيل الحياتية، التي تبدأ من نقطة وقوع الفعل، فتمتد متوغّلة في التاريخ لتؤصل الحدث كحقيقة ماثلة تنبض بارثها وصرامته، مثلما تنبض بحرارة فعلها وزخمه، الامر الذي نتـج عنه ميزات عدّة وسمت قصيدة الشاعر الجديدة، منها اندغام الحدث اليومي بالبرهة الابداعية، التي غطت ملامح السرد والمباشرة بمسحة تراجيدية ثورية، اكتسبت المفردة الشعرية، من خلالها، وشاحاً من الزخم الحار، تحسّه يمور في باطنها، دون ان تكون اللغة لغة ثورية كلاسيكية، أو اطاراً لمفـردات طنّانة ذات نفس وايقاع منبري: «يتلثم كانون... يجمّر عينيه / يتحزم بالفضة... بجذوع الشمس / من فاصلة البرق يهل / مدٌّ... مَدَدٌ / يا فولاذ الحلم / مدٌّ... مَدَدٌ»[٥]. وفي مكان آخر: «يتجلّى عملاق بهاء / رب العاصفة، إله الخصب / بعثته عناة / اغتالت قاتله موت / إله العقم / نبوت البرق ـ ' السائق' في يسراه / وبيمناه ' الطارد' ينقض كنسر من كفّه / من شفتيه هدير الرعد / يختال على قمّة عيبال على نخل أريحا / يطرد خيل الرجس ويهتف»[٦].

هذا النفس الشعـري في التعامل مع الانتفاضة وتصويرها اسطورياً يعكس عمقاً فنياً رفيعاً، خصوصاً اذا ما عرفناه في السياق الاسطوري الكنعاني وملحمة «البعل وعناة» تحديداً؛ اذ ان «بعل» إله المطر والعاصفة والزرع، تدور بينه وبين «يم» إله الموت، معارك طويلة؛ لكن، في النهاية، انتصرت الحياة على الموت، أي انتصر الاله «بعل» على الاله «يم». ومن خلال هذا المناخ الاسطوري تبدّت لنا رؤية الشاعر حنا ابو حنا الى الطفل الفلسطيني (طفل الحجارة) على انه عملاق خارج لتوّه من وهج الميثيولوجيا، فيراه «يتحدّى انياب القرن العشرين / بأسلحة العصر الحجري / عملاقاً يشهر للعالم مقلاع ارادته»[٧].

والى جانب ذلك، فقد برع الشاعر ابو حنا في تصوير حالة فلسطينيي الـ ١٩٤٨ الصامدين في أراضيهم، منطلقاً من أناه الى الكل الفلسطيني: «أنا عبء الشعب المختار / عبء الموعود بكوثر روحي / وأنا عنوان رصاصكم / وسجونكم عنواني / بسمتكم ظل لبكائي / ورذاذ دمي أوسمة فوق صدور الجنرالات»[٨].

وانـطلق الشـاعـر سميح القاسم، في قصيدته «رسالة الى قرّاء لا يقرأون»[٩]، من تعامله مع الاسطورة، كارث حضاري، مستحضراً طاقتها، ومستلهماً استمراريتها، في محاولة منه لتجسيدها في الواقع، فنجده يتحدّث عن شباب الانتفاضة: «له ان يصوغ مداراته الآن / خلقاً جديداً على صورته جميلاً كتوْبة مريم»[١٠].

وتدرّج الارث الاسطوري في قصيدته وصولاً الى البعد الديني، لينتقل في شباب الانتفاضة من حالة اسـطوريـة تتميّز بعطاء خلقي اسطوري جديد، وصولاً الى حالة الوحي، ليصل في قصيدته

الى ان: «يكتب قرآنه بالحجر / رسولاً بلا حاشية / يبشّر في الغاشية / ويتلو رسالته الآتية»(١١).

وهذا الزخم الاسطوري الذي يسيطر على المعنى، يطرق أبواب الواقع مراراً، لا ينفصل عنه، ولا يدخل فيه، كأنه يرفع الواقع الى مصافه، أو كأنه يحيل هذا الواقع الى منابعه الاسطورية الاولى: «له، الآن ان يتقمّص جثته الباقية / ويخرج للشارع العام / حراً طليقاً، على صورته / أمام ارادته الحافية»(١٢).

الّا ان نظرة القداسة الى الحجر رسّخها سميح القاسم في قصيدته معبّراً عنها في غير مكان، مثل: «بلا زهرة من جبال الجليل / ولا برتقالة / بلا عنب من كروم الخليل / بلا مرود للغزالة / أجيئك يا مصر / لكن بمهر البكارة / وطهر الحجارة»(١٣).

وهذا الطهر تكشّف عن الشاعر ليصبح صلاة لندى صباحات الانتفاضة، وسلاحها الحجر: «ولم اغترب غير اني أجيء / تجيء معي صلوات الندى / لصباح الحجارة»(١٤).

أمّا الشاعر الفلسطيني ميشيل حدّاد، الذي تميّز، منذ الخمسينات، بكتابة قصيدة النثر، وبذلك يعتبر من المجددين الاوائل في الشعر الفلسطيني الحديث، فانه لا يرى الانتفاضة كحدث آني، بل تذهب رؤياه الى أبعد من ذلك، حيث يتجسّد «الحجر» عنده كـ «حالة مباركة»، وكمسبّب حتمي للانتصار: «الحجر المثبت على قبر السيد / تحطّمت اختامه / تباركت به حجارة أرضنا / انتفضت في الأكف / توهّجت انتصاراً لرسالة البعث»(١٥).

وفي نشيد وطني سلس اعتمد البلاغة والبساطة في الصياغة، بجّل ميشيل حداد الشعب الذي احتضنته فلسطين في يوم استقلالها: «هذي فلسطين التي ازمعت / ان تحضن الشعب الذي أعلنا / ان يستقل اليوم في أرضه / حراً فلا أغلى ولا أحسنا»(١٦).

ويظل الأمل العذب في النصر والاستقلال يلح كفكرة أولى واخيرة في شعره، ليصل الامر عنده الى حالة انسانية راقية عندما ترى عيناه، أو تتجسّد، الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض الواقع، فيعلن، آنذاك، حقيقة المساواة بيننا وبين اعدائنا، فجاء في قصيدة حملت عنوان «ونساويهم بنا»: «حين نصير دولة / سنلعب كرة قدم / حين نصير دولة / سنلعب كل الالعاب / ونتبارى مع دول العالم / نحتضن الجميع ونساويهم بنا»(١٧).

على ان هذا الانتصار الفلسطيني المرتقب أخذ اشكالاً ومعاني عدّة برزت في شعر شعراء فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨. فالشاعر طه محمد علي مثّل الانتصار عنده هاجساً، أو لنقل حالة تفرض الواقع على الحلم، صراخاً لا يتعب، كأنه يؤكد الانتصار بالانتصار ذاته كهاجس حياتي يستمر حتى بعد نيل هذا الانتصار: «وبعد ان ننتصر / ستمر دهور / وانا استيقظ في الليل / أهبّ كاعصار / أطوف الغابات والسجون / أرقى القمم / واصرخ / حتى تنفجر شرايين صوتي / اصرخ حتى تخلخل أركان 'معلاقي' : سننتصر! سننتصر!»(١٨).

وأعلن الشاعر مفيد قويفس، الذي تغنّى بقرار الاستقلال الفلسطيني عبر خطابه الى شباب الانتفاضة، حقيقة الترابط والتمازج بين هذا القرار وغضب هؤلاء الشباب:

لا غير وجهك والغازون قد كثروا ... نكون أو لا نكون اليوم فاصطخب
هذا القرار ومن أمسى بلا وطن ... تجيء دولته في قمة الغضب(١٩)

والشاعر ياسين حسن بشّر الوطن بالانتصار، معلناً حالة التواصل مع النضال ورايته المرفوعة كقدر لا مناص منه: «وقدر يا وطني / ان ارفع الراية / راية النضال فوق الكتف حتى ننتصر»[٢٠].

ونظرة القداسة الى الاستقلال وشباب الانتفاضة فرضت نفسها على شعر فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، كمعطى أدبي له دلالاته الحياتية، وما تحمله من أمل كبير بالانسان وبالانتصار على السواء، فجاء صوت سليم مخولي هادئاً، عذباً، منشداً ترتيله بايقاع متّزن وقوي في آن: «وسرت، حملت صليب هواك / مسيحاً جديداً، لبست العذاب / تمهل قليلاً / فعمّا قريب سيأتي الجواب»[٢١].

ومثلما رأى مخّولي مسيح الانتفاضة مرتدياً العذاب، فان نظرته غاصت الى أبعد من الاردية لتصل أعماق هذا المسيح الجديد كمحاولة لقراءته من الداخل: «عرفته / وقيل عنه في البلد / كفّاه صخر وله / في صدره قلب أسد / وشعلة في ناظريه، كلما رفّت جفون أوقدت بأساً وبرقاً ـ فاتّقد»[٢٢].

وبزغت الانتفاضة كحالة متمّمة للحياة تتساوى فيها، وعبرها، الادوار ولكن يظل «الحجر» سيد الموقف:

نحن الذين اكتملنا بالحياة معاً ... صبية قفزت بالموت مثل صبي

هذي الحجارة بعض من ارادتنا ... وللاداء مجد غير منقلب[٢٣]

لكن الشاعر حسين فاعور رأى الانتفاضة شمساً، أو زهرة، أو فراشة، لا اكتمال الّا بها: «اليوم ظلك كان يسطع في الظلام / وكنت مثل فراشة / حرق اللهيب جناحها / أو زهرة / قصف الخريف ربيعها / اليوم عادت للجبال صخورها / اليوم كنت جميلة / كالشمس نالت حلمها / واليوم تتخذ الطفولة شكلها / اليوم تبدأ أول الخطوات / ترجع للعصافير الشجر / اليوم نعلن اننا نبغي القمر / اليوم نعلن اننا نبغي الحياة / فهل أتى قمر يسامر يا سحر؟ / هل أمطرت هذا المساء حجارة؟ / هل أطلقوا نار البنادق نحوه؟ / هل فتّشوه على الطريق؟ / وهل أتوا من حزنه / كي يسألوك عن الذي خبأته؟ / هل أخّروه على الطريق لكي تظلّي متعبة؟»[٢٤].

على ان حالات التعبير الشعري عن «الحجر» التي تنتقل بين مفاهيم «الطهر والقداسة» و«الاسطورة» و«الحلم المفاجيء» تجعل من «الحجر» رمزاً مسيطراً على كل الحالات النضالية ومدلولاتها، بحيث يُكسب معناه، حتى للايام، كمدلول زمني، عند الشاعر جمال قعوار: «وتوشّحت بالحلم أيام الحجارة فهي جسر / وربوعنا يا أيها الدخلاء للمحتل قبر»[٢٥].

ومن الايام الموشّاة بالحلم، والتي اكتسبت دلالتها من «الحجر»، الى الارض والمروج وفلسطين كلها التي حديثها الحجر الثائر: «الارض تموج / وفلسطين هدير هادر / قمماً ومروج / تتحدث عن حجر ثائر»[٢٦].

فيما رأى الشاعر رفّول بولس في «الحجر» الوسيلة النضالية الوحيدة للمقاومة: «عندما جئت تقاوم / لم تجد غير الحجر»[٢٧].

في حين ذهب الشاعر خليل توما الى رؤية «الحجر» على انه مُنْبَتٌّ من رياح الحق، رابطاً بين هذه الرياح والمقاليع والشباب والدم المسفوك، ونجيع التراب، والبركان والغاب، محاولاً رسم مشهد «الحجر» في لحظة تجلّي الصدام المباشر بين شبان الانتفاضة وقوات الاحتلال: «اذنت رياح الحق فانتفضت حجارتها / وهيأنا لثورتها المقالع والشباب / وتوحّدت هي والدم المسفوك / سبحان

الذي وهب التراب نجيعه / ليصير بركاناً وغاب»[٢٨].

ورأى ادمون شحادة ان صرخات صبايا وشبان الانتفاضة ترسل حجارة و«اطارات» مشتعلة: «والصبايا والشباب / اصبحوا رمز الفداء / ارسلوا صرخاتهم / حجراً خلف حجر / واطارات مضيئة»[٢٩].

وانطلق كمال ملحم من العلاقة الجدلية بين الجليل والانتفاضة، محاولاً ربطها بالتراب الاصل، أو اعادة تأصيلها على نحو يتوالد من الجليل الفلسطيني، فجاء تعبيره مفعماً بالكبرياء والانفه، محاولاً اعادة الاعتبار الى الذات، والقداسة الى الحجر: «نسجنا على المدى راية عشق / لتراب الجليل / نسجناه زنداً قوياً / يقبض على حجارة من سجيل»[٣٠].

واعتبر مفيد قويفس «الحجر» جزءاً من الارادة الفلسطينية المقاومة، فأطلق نشيده الصاخب:

«هـذي الحجارة بعض من ارادتنا وللاداء مجـد غير منـقـلب»[٣١]

أمّا الشاعر جورج جريس فرح، فانه صوّر قداسة الحجر على نحو مختلف، حيث ربطها بقداسة شجر الزيتون كنبتة مقدّسة في التراث الفلسطيني، فرأى ان شجر الزيتون ينبت من بطن الحجر، وذلك دلالة على عطاء الحجر وقداسة منبته ونبتته، فأنشد مخاطباً شعب الانتفاضة: «هاتوا مواجعكم / اطيبها بزيت من ثمر / زيتوننا الْيَنْبُت من بطن الحجر»[٣٢].

ورأى جمال قعوار الغضب «المنسوج» كلّه يتكثّف في «الحجر»؛ وهو غضب يرجع الى حالات الارث الديني، والتاريخي، العربي المشرق بالانتصارات: «بحجارة اطفال فلسطين / غضب منسوج / من غضبة أهل صلاح الدين»[٣٣].

وبـرزت حالة الامل العظيم بالانتفاضة في شعر شعراء فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨ لتشكّل الامل، والخلاص، والنصر. أنشد كمال ملحم: «الزهرة انتظرت عشرين عاماً / الزهرة انتظرت / الزهرة انتصرت / ذبل الرصاص / الزهرة انتظرت / جاء الخلاص»[٣٤].

ونـظر ادمـون شحادة الى الانتفاضة على انها شمس الصباح، طالعة لتوّها، لتزيّن السهول والجبال الصامدة: «فجأة... شمس الصباح /سطعت فوق الجبال الصامدة / وعلى مرّ السهول الطيبة / وعلى الشعب الذي عانى كثيراً، وكثيراً، وكثيراً»[٣٥].

ان الدفق الشعري المتواصل، لدى شعراء الجليل، لم يقف عند ابراز «الحجر» وقداسته ودلالاته وصلابته، بل تعدّى ذلك للوصول الى «طفل» الحجارة الذي أصبح بطلاً يتحدّى اللظى وحمم المعارك ويسطّر أكبر البطولات في المعركة ضد الاحتلال.

أنشد د. فهد ابو خضيرة: «لماذا يقولون ان الجراح تهزّ الجراح / ألا يبصرون على بيدر النار طفلاً تحدّى اللظى»[٣٦].

ووجد رفّول بولس نشيده الجاهز في سياق المديح التثويري: «عشت يا طفل الحجارة / صاحب الباع الطويل / دمت للعرب منارة / واهد من ضلّ السبيل»[٣٧].

وهناك شعراء آخرون تعاملوا مع «طفل» الحجارة في قصائدهم على نحو أقلّ مباشرة، عبر محاورة دافئة، حنونة، تفصح عن أشياء كثيرة بكلام مقتضب قليل. أنشد سامي ادريس: «واحلم اني أعيد حكـايـة ليـلى لطفلة عيني / وان الذئاب ستطلع مني / واني أنا الراوي الشتوي المغني / ولكن

ليلاي تبعد عني / ترى شاشة الموت تصرخ / لمَ يا أبي يضربون الاطفال مثلي / وليلى سنونو تحت الشتاء وليس تهاجر / وتسأل لمَ يا أبي يهتفون ليحيا الوطن / وبالدم نفدي شهيد الوطن / ونبني قصوراً من الرمل في بحر يافا»[٣٨].

وتميّز كل من الشاعرة سهام داوود والشاعر وهيب وهبة في التعامل مع الرموز الثورية للانتفاضة عبر سياق شعري قفز عن اليومي والرتابة ليدخل حالات الابداع الشعري الذي يرتكز على إرثٍ من الحداثة الفنية، والايحاء، والعمق، فنجد سهام داوود تنطلق من عتبات أقدام بحر غزة لتدخل في نسيج فاطمة (طفلة المخيم) لتتحوّل الى ايحاء أكثر شمولية. ففاطمة هي الانتفاضة التي يتحرك الناس ضمنها (أليست الأم انثى) ويقاومون قوات الاحتلال، فيبدو الخطاب الشعري، تارة موجّهاً الى الاحتلال ذاته، وتارة أخرى مهملاً صيغة المتلقّي عن عمد لتكون له أكثر الدلالات تأثيراً: «البحر يقترب / وغزة تبتعد / سقطت في البريج فاطمة». وفي مكان آخر من القصيدة ذاتها: «جابهوا الاطفال وصرخوا بالكلمات السحرية / سمّها ما شئت بالعبرية... اسمها عندنا هكذا: غزة... طفلة، حصوة، شعلة، أو كلها، أو فاطمة»[٣٩].

استطاعت سهام داوود ان تصوغ التداخل بين الانتفاضة ورموزها خطاباً شعرياً متعدد الوجه والدلالة والايحاء، لينطلق بصيغتي الخطاب المباشر عبر مكاشفة الذات، ذات الانا وذات الآخر، ليأخذ هذا الخطاب أقصى معانيه بلغة سلسلة توجز وتقول أكثر ممّا يحتمله الخطاب المباشر ذاته. أمّا الصيغة الثانية للخطاب، فانها تكمن في الجانب الايحائي منه، التي تصل، في نهاية الامر، الى الخطاب الاخباري، على نحو: «قال خالد: لم يبق لي أية مراكب / ولكن: شارات نصر وسوائب / قبلة مني اليك وسلامي للوطن / غزة جاءت هنا / غزة كانت هنا / غزة ظلت هنا / ونهضت في البريج فاطمة»[٤٠].

وهذا التداخل بين غزة و«هنا» الشاعرة (الجليل) ضمن اطار هذه الحركة غير الثابتة، النابضة بالترابط العضوي بين الارض والارض انما جاء ليؤكد، فضلاً عن عضوية الارض كحقيقة، عضوية حقيقة الطموح والآمال والهدف من البريج ومن «فاطمة... الانتفاضة» الى «هنا» الشاعرة (فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨).

و«فاطمة» ذاتها عند الشاعر وهيب وهبة لا تختلف عن «فاطمة» سهام داوود. فالذي يختلف هو ان وهبة صوّر حالته ومعاناته واحاسيسه تجاه فاطمة الحبيبة بقوله: «الآن، أسرق لفاطمة من سماء القدس الشرقية قمراً، وكان يختبىء تحت قميصي / ربيعاً سيأتي / وكان قلبي يركض حانياً / عابراً جوامع القدس، وساحة الاقصى / يخترق الرصاص والجنود / يسقط قلبي يا فاطمة / فاحمله بالاصابع / افتح صدري، ربيعاً سيأتي / احمل قلبي / أبني جدائله من الاسمنت ملجأ لقمر مسروق وربيع آت»[٤١].

وهذ التداخل بين «فاطمة» و«سماء القدس، والقمر، والربيع، والرصاص، والجنود، والاصابع، والجدائل، والاسمنت، والملجأ، والقلب، والربيع الآت» في القصيدة يعكس حالة التداخل بين رموز وايحاءات الانتفاضة في الواقع، دون سقوط القول الشعري في نثرية القول العادي، مع اضفاء نزعة الحنين، والتضحية، ووسم رموز وتفاصيل الانتفاضة بها، لتتجسّد الصورة على نحو أكثر اكتمالاً واشراقاً عبر جدل الصدام والصراع بين جدائل الاسمنت، والقمر المسروق (الوطن) والربيع الآتي.

لكن مفلح طبعوني أدخل الفعل السياسي للانتفاضة الفلسطينية كنتيجة حتمية وشرط اساسي للحياة، معلناً، دونما أي مقدّمات أو بهرجة لغوية: «المطلوب الاول طرد

المحتلين / والمطلوب الثاني طرد المحتلين / والمطلوب الثالث والرابع طرد المحتلين / المطلوب الألف طرد المحتلين / وجواب المطلوب / حتماً سيكون فلسطين»(٤٢).

ولا تخفى الجوانب الفرعية من حياة الانتفاضة وشعبها في شعر شعراء فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، من طرد وهدم واغلاق منازل وفرض حصار على المخيمات، واستشهاد الاطفال الابطال، وبتر الاطراف. فعبر أغنية حزينة منسابة جسّد فرحات فرحات فعل سلطات الاحتلال الاجرامي، بتر الاطراف، شعرياً: «عذراً أغنيتي ان بترت منك الاطراف / فالنغمة ما زالت تدمي / وهجاً مطراً دمعاً / وحنيني لليوم الاول / يبقى»(٤٣).

ونجد في مكان آخر، في احدى قصائد نزيه خير، تصويراً لحالة الانتفاضة الجماهيرية عبر الدروس الاولى للاطفال، في خطاب مباشر وتثويري: «فلنبدأ درساً بالألف، ودرساً بالباء / انتفضوا يا كل شعوب البحر / ويا كل شعوب الصحراء / اسقطنا من زمن أدوات النهي / وآثرنا أفعال الامر / اصبحنا جوقة انشاد / في عرس لا يكمل الّا بالنصر»(٤٤).

على ان أعمق ما تتجلّى به لحظة الصدام بين أولاد الانتفاضة وجيش الاحتلال تجسّد في قصيدة لحسين مهنّا، وبلغة شفّافة تنبض بالموسيقى والقلق الذي يستطيع القبض على لحظة الفراغ حين بدء الصدام، عبر محاورة بين تلميذين ينويان الذهاب الى المدرسة: « ـ أحللت مسألة الحساب؟ / حاولت لم أفلح؛ وأنت حللتها؟ طبعاً ـ معلمة الحساب ذكية وتطيل في شرح المسائل! كم ساعة في اليوم تدرس؟ / ليس أكثر منك لكني كثير الانتباه / وأنت تكثر شيطناتك دون طائل...

« ـ أرأيت؟ / ـ ماذا؟ / ـ الجند قد سدّوا المداخل / ـ لا خوف، هيا قد تأخّرنا كثيراً / ما هذه الطلقات... اسرع يا صديقي ثمّ حاسب / ـ آه أخي حسان ما هذا الدوار، وغصة ومرارة في الحلق / أين حقيبتي، عطشان يا حسّان أين الماء... / ما هذي الدماء؟! / حسّان اني لا أراك... أظلمت السماء»(٤٥).

لكن شهيد الانتفاضة عند عطاالله جبر لا ينتهي، ولا تنفصل رؤياه عن القابل الذي يأتي حاضناً بيديه قمر الولادة، وعبر خطابية مباشرة تظل تلحّ على الايقاع الشعري لتغذّ سيرها في الانشاء النثري:

« ـ شهد الشهيد بأن سيشهد في ظلام المقبرة / قمر الشهادة حاضناً بدر الولادة

« ـ احمل صليبك!

«انتفض / فمرارة الاذلال تحرقها انتفاضة»(٤٦).

الانتفاضة في الرواية

ان الفن الروائي الفلسطيني، وانْ كان يتمتّع بقسط وافر من الحداثة، الّا انه يكاد ينحسر الى مواقع الدفاع عن وجوده تحت الاحتلال؛ هذا باستثناء أعمال الروائي الفلسطيني اميل حبيبي (لكع بن لكع، والوقائع الغريبة في اختفاء سعيد ابي النحس المتشائل، واخطيّة) الذي كرّس فيها شخصية روائية فلسطينية عريضة القاعدة، مديدة القامة.

ومع الانتفاضة الفلسطينية، نشطت حركة ابداعية في فلسطين والشتات على صعيد مختلف مجالات الثقافة. ولكن هذا النشاط، على الرغم من كثافته، ظل، على صعيد الحقل الروائي، يناور في مكانه. «لذلك بدأت الرواية ـ في محاولات أولى ـ ' تقرض ' الحدث قرضاً دون ان تتدخّل في آنيته،

ولا سيّما بالنسبة الى الروايات التي كتبت، أو بدىء بكتابتها، قبيل الانتفاضة الكبرى، وخلالها»[٤٧].

والابداع الروائي الفلسطيني، في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، يكاد يكون محصوراً في عدد قليل من الاسماء، الأمر الذي وسم الرواية «هناك» بخصوصية كبيرة.

ومن خلال اطلاعنا، ومتابعتنا لهذا المجال، نستطيع ان نحدّد ثلاث روايات أساسية أُصدرت في ظل الانتفاضة، لكل من محمد وتد وادمون شحادة وزكي درويش، لنتمكّن من تبيان محاولات تجسيد، او التعامل مع، الانتفاضة، وزوايا النظر اليها كفعل نضالي جماهيري عريض القاعدة، ومديد التواصل.

«زغاريد المقاثي» أو «زغاريد الانتفاضة»

يعتبر محمد وتد اسماً معروفاً على ساحتنا الفلسطينية كبرلماني وسياسي عتيق، ولكن كأديب وروائي، فهو علينا جديد؛ ونخاله، بانتقاله من خنادق السياسة الى تخوم الادب، بعد انسحابه من قيادة حزبه، وعزوفه عن ترشيح نفسه للنيابة، وكأنه يقول: جئتكم بما معي لاعطيكم ما عندي. وعلى الفور، يعطينا جزئين من ثلاثيته الروائية «زغاريد المقاثي»، التي أُصدرت في الجليل، وأُعيدت طباعتها في «بيسان برس»، في نيقوسيا، تحت اسم «زغاريد الانتفاضة».

واذا كان يصح للبعض ان يسأل عمّا اذا كان انتقال محمد وتد من «السياسي» الى «الثقافي» انتقالاً متفرغاً، فان الاصح ان يقال انه، وهو في موقعه الجديد بين «مقاثيه»، قد أثبت جدة الاديب حتى عندما يؤثر التمترس بين «الخنادق» و«التخوم» معاً.

ان وتد وهو يطلق «زغاريده» مدوّية، فهو يصوغ بانوراما شاملة في تناغم بين حركة الاصبع الذي على الجرح وحركة الاصبع الذي على الزناد، يعيّشنا فيها مع تفاصيل شخصيات روائية أحسن انتقاءها وقدّمها بتفاصيل بسيطة، متّسعة، متوهّجة وغنية، بنبض التمازج الحياتي بين مختلف فئات وقطاعات الشعب الفلسطيني.

في «زغاريد المقاثي» اعتمد الكاتب اسلوب الروي التسجيلي، وهو منحى يعتمد، أساساً، على مجموع معطيات الواقع العيانية، سرداً ووصفاًوتشخيصاً، مثلما يعتمد، أيضاً، على التسجيل الوثائقي. على ان الرواية، بجزئيها، لا تنطلق من حالة واقع التسجيل فحسب، وانما، أيضاً، تتفرد لغتها بامتياز المحكيّ العامّي، وتسافر في أبعد حدود له، لتصل الى الامثال والحكم والمعطيات الشعبية التراثية، ولتشكّل انعكاساً لجسد اليومي وحركته، وفسحة خياله في صراعه، المادي والمعنوي، ضد الاحتلال الاسرائيلي، سياسة ووجوداً، في ظل الانتفاضة الشعبية المتواصلة في الضفة والقطاع المحتلين.

ونهج الحكايا الشعبية هذا، وهو أقرب الاساليب الى موضوع الانتفاضة (الرواية)، فرض على المؤلف لغة بسيطة خارجة لتوّها من بطن الواقع، متحفّزة، مشدودة الى جذورها الضاربة في الارض. وبذلك كانت أقرب الى الحكم الشعبية، التي بدورها فتحت الباب على مصراعيه للامثال والاقوال الشعبية، لتأخذ دورها في النص، تماماً كما في الواقع، بكل أمانة وصدق. وهذا ما أضفى على البنية التاريخية في الرواية شيئاً من الحركة، والايقاع الداخلي، والسلاسة؛ كما ان توظيف حشد كبير من الدلالات ومعطيات التراث، من امثال وعادات وتقاليد واسماء قرى ومدن وأسماء نباتات، في الرواية، منحها صدقاً واقعياً التصق بها أكثر في اطار التسجيلية حتى وانْ بدا للخيال دوره في صوغ

المواقف والاحداث: «فرغ الشبان من اهالة التراب على اللحد الذي ضمّ ' أبا العبد' ... اصطفوا فوق رأسه... قرأوا الفاتحة وانصرفوا ومعاولهم على اكتافهم. خَلَيَت الحاكورة الّا من نفّوس، وعيّوش، وصبرية، وصابر، وسامر... تقدّمت نفّوس الى القبر وجلست عند رجليه. قدّمت شفتيها من شاهد القبر ولثمته، كأنها تبوس قدميه. قالت: قولوا معاي يا صبايا الله لا يورّيكو... قولوا: يا دار يا دار لو عدنا كما كنّا. ردّدت الصبيتان: كما كنا. لطليك يا دار بعد الشيد بالحنة...»[٤٨].

وفي مكان آخر، على لسان نفّوس (ام العبد) في السجن تحادث نفسها: «لومي بيّك يا صبرية... كان وين متخبيّ لنا هذا كلّو... قلتلّو جوّز البنت لعباس يا شيخ عبد الصبور... بتلمّوا وبلّمها... الواحد بغطي على لحمتو بخمسين طبق... قال بهوّنها الله وبتهون... بتهون يا شيخ عبد الصبور...، وكأنها تعاتب العتمة»[٤٩].

لكن الخيال لم ينتف من النص؛ بل وقع أسير التسجيل التاريخي. وضمر أكثر فأكثر، ليصوغ، ربما، حركية اللغة والجسد، وتفاصيل الحياة الصغيرة (هدية الخطيب للخطيبة؛ كلمة السر التي يحملها الفتى للشبان؛ حركة الجسد ذاته؛ وحركية ونبض المواقع الجغرافية التي لم تخل من اضافة الكثير من أسماء النباتات والاعشاب الريفية المنسيّة).

لقد حاولت رواية «زغاريد المقاثي» ان تصوغ، وتجاري، واقعاً ما زال يعكس دلالاته، وعوالم تجربته النضالية المتجددة في الانتفاضة الشعبية المتواصلة. وهذه المجاراة تطرح اسئلة حول زمنية النص الروائي فيما اذا كان باستطاعته صوغ مكنوناته ضمن اطار الزمن الراهن، المعاش، دون ان يكون نصاً تسجيلياً، أو الى أي مدى يستطيع هذا النص تصوير تفاصيل عوالم الشخصية، ببداياتها، ونهاياتها، وهي ما زالت تعيش، وتتحرك، على أرض الواقع، وتنسج تفاصيلها من خيوط واقع يمتد، وتمتد معه تجربة التأطر والتكوين؛ ثمّ هل نضجت الانتفاضة كتجربة متكاملة محدّدة الابعاد والدوافع والاهداف والنتائج؟ هل انجزت النتائج لتكون نصاً روائياً من دون ان يكون هذا النص تأريخياً وتسجيلياً، خطوة فخطوة، في اطار تجربة يشوبها الحذر الشديد أيضاً؟ ليس من شيء بقدر مفاجآت الواقع الذي لم يكتمل بعد وهو يصوغ احداثه بكل مفاجآتها وتفاصيلها غير المعلنة قبل وقوعها.

من هنا نجد ان وتد، في خاتمة الجزء الثاني من روايته، سجّل حرفياً نص وثيقة «اعلان الاستقلال» الصادر عن الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ـ دورة الشهيد «ابو جهاد»، كخاتمة لنصّه الروائي، حتى وانْ جاءت طريقة التسجيل هذه عبر مزيج من الاصوات يختلط فيها نص «اعلان الاستقلال» بقوائم اسماء شهداء غادروا الى الارض وانتصبوا في الرواية.

على كلّ، تعتبر الرواية، بجزئيها، قطعة من الواقع المعاش في الانتفاضة. ويمكن استشفاف طروحاتها المتنوّعة (مثلما هي في الواقع) في الجوهر الفلسطيني، حيث دخل وتد الى النسيج الاجتماعي لشعب الانتفاضة وتركيباته الطبقية، معطياً لكلٍ دوره، ومهمته، وبطولته. وبذلك لا بطل رئيساً في الرواية، حيث يتمدّد فعل البطولة ليشمل قطاعات واسعة من الشخصيات، بمختلف مشاربها وانتماءاتها السياسية، ولكن تجمعها وحدة الهدف والمصير تحت راية القيادة الوطنية الموحّدة، قيادة م.ت.ف. وأشار الكاتب الى ذلك برمز أقرب الى التصريح الصريح.

وتتلخّص «زغاريد المقاثي» في انها تبدأ بنشوء العائلة الفلسطينية، كتركيبة فلّاحية بسيطة، ونموذجية في احدى مناطق جنين، «خربة الزبداوي»، وسفر الابن «العبد» الى روما طلباً للعلم.

هناك، يتعرّف الى «ماريسا» التي تعاني من عقدة ذنب بسبب انتماء ابيها الى الجيش أيام النازية، ثمّ انخراط «العبد» في خليّة فدائية تعمل في اوروبا، وتصطاده فئة تسمّي نفسها «خلية يافا»، وتورّطه في تفجير سيارة ملغومة في قبرص. تتتابع احداث الرواية متنقّلة بين اوروبا وخربة الزبداوي (وهو عنوان الجزء الاول) لتصوّر مجريات الاحداث في ظل الانتفاضة، ومعاناة المواطنين، بمختلف شرائحهم واجناسهم، ونمو وتطوّر شخصياتهم، عبر التظاهرات والهجمات التي تشنّ ضد دوريات وجنود الاحتلال، ليتركّز فعل الحدث في شخصيات المختار والحاج عبدالصبور وعيّوش، التي تهيم حباً بالعبد، وتعقد آمالاً عريضة على الفوز به. لكن الانفجار المذكور يسبقها اليه. وصبرية، خطيبة عباس، التي تفضّل رائحة الزعتر البلدي على العطر. وصابر وسامح ولدان حديثا العود يشكّلان محور المقاومة والاتصالات مع عباس وسعود ومسعود وطارق (مجموعة من شبان الانتفاضة).

وتواصلت الاحداث بكثافتها: استشهاد أبي العبد، الذي لم يسبق لأحد قبله ان خوزق الباشق؛ وسفر «ماريسا» الى خربة الزبداوي لتعيش تجربة جديدة مع الفلسطينيين في ظل الانتفاضة، تختلف عن تجربتها السابقة في احدى كيبوتسات مرج بن عامر، كمتطوعة تعمل في قاعة طعام؛ ثمّ استشهاد ام احمد التي كانت، لمثل هذا اليوم، تقطم رؤوس عيدان الكبريت، وتجمعها في صرّة صنعت منها قنبلة بدائية، مؤمنة بأنها ارتاحت وخلصت من عار ابي احمد، وانتقمت لأبنها الشهيد؛ كذلك تجربة الاعتقال العميقة التي مرّ بها سامح ونفّوس وصبرية. وتواصلت شخصية سمعان، منذ بداية عمله كمسؤول خلية فدائية حقيقية (غير خلية يافا الغامضة)، تعمل في اوروبا، عبر رحلة كلّها مغامرات، وصولاً الى الجزائر، حيث عُقد المجلس الوطني الفلسطيني الذي اعلن استقلال الدولة الفلسطينية العتيدة. وبذلك تكون خاتمة الجزء الثاني من الرواية «زغرودة الدم».

ان موضوع الرواية، بأحداثه التي تواصلت وتتتابعت، كتبه الزمن الفلسطيني ـ زمن الانتفاضة، ودور الراوي، في هذا الاطار، لم يتعدّ صوغ الحوار الداخلي، والخارجي، للنصّ الروائي بطريقة تسجيلية، هي أقرب الى نهج الحكايا الشعبية، على الرغم ممّا يمتاز به من اسطورية ابتعد منها وتد واستقر على الحالة النضالية في الانتفاضة، على الرغم من انها، ومنذ اندلاعها، عكست حالة اسطورية راقية تجسّدت في عزيمة ابطالها وبطولاتهم التي وانْ أدّت الى الموت، الّا انها ظلّت تمثّل لعبة جمالية تلعبها الارادة في جموحها المتوهج مع ذاتها.

وقد استخدم وتد، ووظّف، اسماء شخصيات حقيقية في روايته، مثل الشاعر المتوكل طه مع بعض نصوصه الشعرية الى جانب كل من «الافرنجي» و«البيطار» و«الكيلاني» و«عبدالهادي»، الخ؛ وهي اسماء معروفة في الواقع.

ودخل وتد الى النسيج الاجتماعي لشعب الانتفاضة وتركيباته الطبقية، معطياً لكلّ دوره ومهمته، حسبما تقتضيه حالة الواقع؛ وحلّل هذا النسيج، وخلخل بناه، وأعاد تركيبه على نحو ما يراه ويؤمن به، مركّزاً جهد الفعل، في عمله الروائي، على الابناء ـ جيل الـ ١٤ سنة، وبعقد الامل الكبير في الخلاص على هذا الجيل الذي يراه حاملاً الثورة على أكتافه؛ انه جيل الاستقلال والحرية؛ وكأني بهذه الرواية موجّهة الى جيل الشبان تحديداً.

ولكن ثمّة شخصيتين تستوجبان التوقّف عندهما في الرواية: الاولى «العبد» ابن الفلاح البسيط، الراحل من الخربة الى اوروبا ليكتشف عالماً جديداً مبهراً يغوص فيه حتى أبعد ايقاع في الرقص والمجون. ولكن، في الوقت عينه، يظل مشدوداً الى ارثه الطبقي والمعرفي، وارتباطه الأصيل

بالارض والمقاومة، على الرغم من بروزه على انه لا يتمتّع بوعي سياسي، حتى، على الاقل، كطالب جامعي. لذلك يُغرَّر به بشكل سريع وقدري من قبل خلية تطلق على نفسها اسم «خلية يافا» اراد من خلالها الروائي ان تكون خلية لـ «الموساد». وبذلك افرغت شخصية العبد، في الرواية، من بعد الرؤيا السياسية والمعرفية المتوسطة، حتى تحت عذر لم يكن مقنعاً («موت أبيه») بالنسبة الى الفلسطيني، من كثرة ما قاسى من اختطاف الموت لاناس هم أقرب المقرّبين اليه، أو تربطه بهم علاقات حميمة جمّة؛ والثاني حينما نرى، في الجانب الآخر، شخصية الولد سامح، الذي هصرته التجربة الثورية في الانتفاضة، والتي هي، أساساً، حصيلة إرث ثوري ونضالي امتد منذ عشرات السنين، لتصوغه ثائراً يتمتّع بحسّ سياسي؛ وانْ بدا ذلك، في النص، عفوياً، فطرياً، الّا انه يشكّل، في النهاية، حالة وعي سياسي يمكّنه من الاختيار والتقويم. وثمة تناقض، هنا، في طرح الخلفية السياسية بالنسبة الى الشخصيتين، ربما يكون أمراً واقعاً، الّا انه لا يجاري المنطق، بالنسبة الى القياس المعرفي. امّا بالنسبة الى الرواية، ككل، فانها تشكّل، على الصعيد السياسي، حصيلة هامّة تطرح في شذرات من النقاش، هنا أو هناك، المفاهيم، والقيم، والمعطيات السياسية المطروحة، فلسطينياً، من قبل مختلف الانتماءات الوطنية، ليتشكّل، في النهاية، وعي سياسي شمولي يضبط الارضية للنص الروائي بكل دوافعه، وتوجّهاته، وأهدافه، التي تتوافق، وبجرأة عقلانية، مع الطروحات الفلسطينية النبيلة التي تدفع الشعب الفلسطيني كي يصل الى انتزاع حرّيته، واستقلاله الوطني، بأقل عدد من الضحايا، ومن كلا الطرفين، اذا أمكن، لأن المعركة السياسية تصوغ زخمها ومجرياتها بهدف توفير، وتقليل، عدد الضحايا.

رواية وتد «زغاريد المقاثي» كشفت الأنسجة الداخلية لحياة الشعب بكل ما تنطوي عليه من احلام، ورؤى، وعاطفة، وأمل، وحب، وحسرة، في سياق السعي الدؤوب الى الحرية، والاستقلال الذي يبدو قريباً كما توحي به «زغاريد المقاثي».

«الطريق الى بيرزيت»

في مناخ الثورة، واجواء الانتفاضة، جاءت رواية ادمون شحادة «الطريق الى بيرزيت» لتشير الى العلاقة الجدلية التي احدثتها الانتفاضة بين الابداع الادبي وشروطه، من جهة، وبين الواقع المعاش ومعاناته، من جهة أخرى، حيث أطّرت صيغة لها ملامح جديدة على صعيد حدث المقاومة الفلسطينية اليومية للاحتلال.

بدأت الرواية، مكانياً، من الطريق المؤدي الى جامعة بيرزيت في الضفة الفلسطينية المحتلة، لتعكس صورة ما قبل الاحداث عبر حوار جنديين اسرائيليين. الاول دافع عن «الديمقراطية» الاسرائيلية المعلنة، وحق الغير في الحياة والعلم، في حين ارتعد الثاني خوفاً من حجارة الطلبة، وقرر، سلفاً، ان «العربي الجيّد هو العربي الميت». وثمّة الدكتور باسل، المحاضر في الجامعة، وعلاقة الحب التي تربطه بطالبته وفاء، التي تعمل سكرتيرة له؛ وهي علاقة بدأت عقب ان دخلت عليه مكتبه مستفسرة «عن بعض الامور العالقة من المحاضرة السابقة، وكيف استطاع ان يبقي على العلاقة في اطار العواطف المجردة... وخلالها يتذكّر، بالتداعي، مغامراته وتجاربه العاطفية أيام الدراسة».

وخلال عضويته في جماعة وطنية يجتمع بمسؤول حزبي اسرائيلي من اليمين المتطرّف، بلقاء أعدّ له صحافيان يساريان، بغية دفع عملية السلام الى أمام. ومن ثمّ انتقلت الصورة الى حوارات الطلبة وهم متجهون، كل صباح، الى الجامعة، وصدامهم مع الجنود ذات صبيحة، وسقوط شهيدين،

ثمّ اندلاع التظاهرات الطلابية والجماهيرية في المدن والقرى والمخيمات. وعلى الاثر، تمّ اعتقال اعضاء الجماعة الوطنية، فتأكد الدكتور باسل من انه سيعتقل لا محالة. في اليوم التالي، أودع الرواية التي يؤلفها في بيت وفاء، وسافر بسيارته الى القدس. وهناك شارك في التظاهرات التي اندلعت اثر اعتداء المتعصبين اليهود على حرم المسجد. في اثناء عودته الى رام الله، لقي الجنود بانتظاره، فاقتادوه الى المعتقل. وذهبت وفاء الى الشاب تيسير، مثلما أوصاها الدكتور باسل، بغية طباعة الرواية، فنشأت فيما بينهما علاقة حب متبادلة، في حين بدأت في المعتقل سلسلة من التحقيقات والاتهامات. ونظّم الطلبة (ستة شبّان وشابات، احداهن ايمان، بنت احد المتعاونين مع الاحتلال) خطة للقضاء على احد المتعاونين في بيتها؛ ونفّذت ايمان الخطة بسلاح ابيها. بعدها، اكتشف أمر الجماعة، فأُلقي القبض على افرادها، وماتت ايمان تحت التعذيب.

أفـراد الجماعة الوطنية والدكتور باسل أُخلي سبيلهم، واندلعت التظاهرات والصدامات. وفي حضور الدكتور باسل، الذي أُصدرت روايته حديثاً، اتفق صديقه الشاب تيسير ووفاء على الزواج، فوافق وبـارك لهما، واتجه الثلاثة الى بيرزيت، لحضور الندوة التي نظّمها الطلبة بمناسبة صدور الرواية. وقد أصدرت السلطات قراراً بمصادرة الرواية، ودعوة المؤلف الى التحقيق، بحجّة ان الرواية فيها تحدٍ واضح للاحتلال، ودعوة غير مباشرة الى منح أهل الضفة والقطاع حق تقرير المصير. بعد وصول الدكتور باسل الى بيرزيت، اعتقلته السلطات الاسرائيلية أمام الحشد قبل بدء الندوة.

هذا النص الروائي، بمختلف جزئياته، وتفاصيله المركّبة في السردية الحوارية، تارة، وفي التداعي الموحي، تارة أخرى، لخّص معاناة شرائح المجتمع المختلفة: العامل، والمدرّس، والسياسي، والتاجر؛ ثمّ أشار الى المعادلة السياسية في عملية الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، فعكس حالة بعض الرجال المثقفين الوطنيين، الذين يخوضون حواراً مع الاسرائيليين كتمهيد للوصول، بهذا الحوار، الى م.ت.ف. (وليس كبديل منها)، ليكتشف هؤلاء الرجال ان في الامر حيلة تدبّر لاكتشاف الجماعات الوطنية، وصولاً الى اعتقال افرادها. الى ذلك، أشار النص الروائي الى اجواء التسلسل الزمني بتفاصيله في حياة المتعاونين مع الاحتلال، وكيف ينساقون الى هذه «المهنة الخيانية» دون ان يتلمّحوا خطوات الدرب العسير الذي يسيرون عليه.

رواية «الطريق الى بيرزيت» لا تبتعد من الاجواء المعاشة، الآن، في ظل الانتفاضة الجماهيرية، التي تعمّ الاراضي المحتلة كافـة، على الرغم من ان النص صوّر محاور محددة جغرافياً، وزمانياً، للاحداث في وقوعها وانفجارها. الّا ان دلالة هذه الاحداث أخذت بعداً أكبر من زمانها وجغرافيتها؛ وذلك ظهر في سياق النص المكتوب بأسلوب لبق، فيه من المباشرة الحوارية مثل ما فيه من الايحاء والتداعي.

وفي روايته، لم يغامر شحادة، فأعطى لذاكرة التداعي عنانها مثلما زجر مباشرة الحدث الواقعي في سرديته الحوارية، ولو كنّا تمنّينا ان يطلق الكاتب العنان لحرية الخيال، حتى وانْ كان ذلك أكثر ممّا يجب.

وأيّـاً يكن الامـر، فان «الطريق الى بيرزيت» أُصدرت في العام الاول للانتفاضة، وحمل نصّها مطابقـات مع الواقع تكاد تكون تسجيلية، لو ان المدى الزمني لكتابتها ترافق مع الحدث اليومي للانتفاضة. ولكن من الواضح ان الرواية كتبت قبل اندلاع الانتفاضة المجيدة. ومن هنا، فانها حملت استشرافـاً لما يمكن ان يقـع. وهنـا تكمن أهميـة هذه الروايـة، ودلالاتهـا، اضافة الى انها تكاد

تنفرد بموضوعة الانتفاضة، او بجزئيات فعل المقاومة الجماهيرية اليومية للاحتلال.

وعلى الرغم ممّا حملته الرواية من تفاصيل ودلالات تسمو، في بنيانها اللغوي، على الواقعي، رأينا، في المقابل، ان اسطورية ابطالها لا تجاري، أو تصل الى، ملامسة اسطورية ابطال الانتفاضة، وشعبها، في الكفاح عشرات السنين، الّا ما ندر. هذا على الرغم من ان غالبية الجزئيات والتفاصيل برزت محمّلة برؤى، وبانعكاسات، للقيم الانسانية، والسياسية، والاجتماعية، حتى بدا الامر وكأن كل شخصية في الرواية تصلح لأن تكون نموذجاً لبطل في رواية مستقلة.

ولم يسع شحادة، في روايته، أبداً، الى تمييع الواقع، او اختزاله، أو الاختلاس منه، عبر تسليط الاضواء على بقعة مشرقة فيه دون غيرها؛ بل، على العكس، تعامل معه بأمانة، ودقة، حتى لأخاله كان صادقاً في تصوير شخصية البطل (الدكتور باسل) الى درجة ان قّوته كادت توازي ضعفه.

امّا على المستوى السياسي، فان الشيء الاهم الذي تميّزت به الرواية هو محاولة المقاربة بين ذات الاحتلال، والذات المحتلة، عبر نسيج من المفاهيم يسعى الى تحقيق التوازن الانساني، دون التخلّي عن الشروط السياسية، والانسانية لعدالة الحق الفلسطيني في اقامة الدولة المستقلة. ولكن منهجية السياسة الاسرائيلية في الرواية (وهي كذلك في الواقع) بدت مُجْهِضة لكل المحاولات العادلة لجهة السلام، واحلاله، في معادلة الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي.

«الطريق الى بيرزيت» تشي بدلالاتها اللغوية، والايحائية، بحتمية انتصار الوطن الفلسطيني، على اعتبار ان شعباً بأكمله ينشد الحرية على أرضه. يبقى القول ان رواية ادمون شحادة سبقت الانتفاضة، وحملتها، في طيّات صفحاتها:

« ـ ستنفجر التظاهرات يوماً ليس ببعيد، ولن تتوقف بعدها.

«فقال باسل: ستكون انتفاضة عارمة.

«واردف سمعان قائلاً: فليحفظنا الله، وليكن في عون هذا الشعب المسكين.

«فصاح باسل: بل هذا الشعب البطل»(٥٠).

«احمد محمود والآخرون»

لعلّ السمة الابرز التي تتمثّل في رواية زكي درويش «احمد محمود والآخرون» هي ارتقاء نثرية النص الى مصاف شعريته. وبذلك تسلسلت الرواية عبر موسيقا، وايقاع، الكلمات، كأصوات اجراس مقبلة من البعيد، من هناك، من بيت ساحور، أو القدس، او الناصرة، لتنقل معاناة واقع شمولي فلسطيني تحت الاحتلال في الضفة الفلسطينية وخارجها في الشتات: «فيمتد امامه مرج من القمح. تنطلق الحروف في سماء الغرفة رفوفاً من العصافير، تتشكّل كلمات، تهبط على جدار القلب»(٥١).

ان نص رواية درويش له عدة مستويات كتابية؛ وبذلك يمكن قراءته وفق احتمالات عدّة أيضاً. فهو مقطوعات صغيرة (قصص قصيرة) اندرجت لتشكّل على الصعيدين، الفني والمضموني، عائلة واحدة تعدّت فيها مستويات الوعي المعرفي، والعاطفة، فدخلت باب ديالكتيك تصوير الرؤيا وتعميمها، حتى بدت كأنها تعبّر عن الحالة الفلسطينية، بعمومياتها وخصوصياتها، وفي معظم الامكنة الجغرافية.

وكل فرد من أفراد هذه العائلة له حلمه متعدد الخصوصية؛ الّا ان هذه الاحلام

المتنوّعة، والمتعددة، تلتقي، كلها، في اطار حلم العائلة الكبيرة (الشعب الفلسطيني). وبذلك بدا ان درويش فتح أبواب فسحة الواقع المعاش ليأتي نصّه الروائي شمولياً، ما أمكن، للحالة الفلسطينية العـامّة في صراعها الوجودي، عبر الانتفاضة والاشكال الاخرى النضالية السياسية والاجتماعية والطبقية، ليصل، في النهاية، الى تعزيز، وتمتين، الروابط بين الارض والانسان، من جهة، والانسان والبيت، من جهة أخرى. فالغربة مكان مفتوح على احتمالات المرض بكل ما يعنيه من فيزيولوجية وفلسـطينية واجتماعية. والالتصاق بالبيت، والوطن، والعائلة، هو خلاص الخلاص، خاصة في ظل الانتفاضة التي استطاعت الرواية تصوير بعض الجزئيات الصغيرة لفعل المقاومة الجماهيرية فيها، وأحاسيس، وأدوار، أفراد العائلة الفلسطينية في هذا الفعل (أطفال، وامهات، وشباب، ورجال).

الخيال الابداعي، هنا، أُشبع بالاحداث ومرارتها، وبغربة الجسد في، وعن، المكان، فراح يعكس تفـاعلات هذا الاشباع ويصوّر تفاصيله المترعة بالحسّ النابض والحيوية. لذلك تأصل الشعر في النص النثري الروائي، وأخذ مكانه بجدارة، ليعبّر عن بون الفروقات والالتقاءات بين الواقع والحلم، بين الحلم الذي يصبح، أو يكاد، واقعاً. وحنين احمد لأمه، في الرواية، لا يقل بهاء وكثافة عن حنينه للبيت الذي رأى دعائمه الاسمنتية تتهاوى بفعل تفجير الاحتلال.

الانتفاضة في القصة القصيرة

تنـطلق القصة القصيرة الفلسطينية، تأسيساً، من الموروث الادبي للعمل القصصي والروائي الفلسطيني منذ بدايات هذا القرن على أيدي روّاد فلسطينيين أمثال خليل بيدس، ومحمود سيف الدين الايراني وآخرون، وذلك تبعاً لما كان الحال سائداً في فلسطين، وفي المنطقة العربية.

الّا ان القصة القصيرة الفلسطينية بدأت تؤصل خصوصيتها بعد نكبة العام ١٩٤٨، وطوال فترة الخمسينات والستينات، على أيدي كتّاب مرموقين، أمثال غسان كنفاني وسميرة عزّام ومحمود الخطيب وأمين فارس ملحس وعبدالله البتياوي، وغيرهم.

وكحال أي عمل أدبي، راحت القصة القصيرة تواكب الاحداث، وتعبّر عنها، وتعكس مضامينها ودلالاتها الاجتماعية، والسياسية، اضافة الى انها كانت أكثر خصوصية في تعاملها مع الاحداث والوقائع، وأقرب الى تفاصيل حياة الناس في المجتمع من الشعر، أو الرواية، مثلاً.

وضمن هذا السياق، وتأسيساً على الارث القصصي الفلسطيني والعربي، برزت اسماء كثيرة لكتّاب القصة القصيرة في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨؛ حتى ان القصة القصيرة باتت تشغل حيّزاً كبيراً، وكثيفاً، في صفحات المطبوعات الفلسطينية في الجليل.

سنحاول، هنا، وبحدود معرفتنا واطلاعنا على أدب فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، بعامة، والقصة القصـيرة، بخاصة، اختيار عدد من النماذج القصصية للكتاب: محمد نفاع، «مجدرة وحجارة في دروب الفارعة»؛ وعايدة نصرالله، «ليلة الزفاف»؛ ومصطفى مرار، «بكره بجيب اربعة»؛ ونبيل عودة، «تحية الى العلم».

«مجدرة وحجارة في دروب الفارعة»

انطلق محمد نفّاع، في تعامله مع صوغ نصه القصصي، من تجسيد ايحاءات، وأمكنة، ودلالات، تغني النص، وتكـون بديـلاً من الشخـوص الحيـة. الّا ان هذه الايحاءات، والامكنة، والدلالات

(السمـاء، والبيـوت، وكـرم الزيتـون، ومخيم الفارعة، واللاسلكي، والغيم، والرصاص، والحجارة، والاطارات)، ليست جامدة؛ بل انها تنبض بالحركة، والفعل، والاحساس؛ كما انها ترافق شخصيات حيّة من الواقع المعاش.

وهذا الواقع (واقع الارض المحتلة) تحكمه حالة الصراع الدائمة بين المواطنين وجنود الاحتلال، التي نقلهـا الينا نفاع على انها حالة صراع دائم تتكثّف بين الزيتونة والحربة، والسنبلة والحربة، ليصـل الصراع، هذا، في ذروته، الى درجة ان رؤوس الحراب التي تصارع كل شيء تتجه الى كل الجهات، والى حاملها.

«زيتونة باسقة وارفة تشقّها حربة؛ رأس غزال وحربة؛ حربة وسنبلة؛ ورقة دوالي على حربة؛ أفعى تعانق حربة؛ وبرج مراقبة تسنده حربة؛ ورؤوس الحراب موجّهة الى كل الجهات والى حاملها»[٥٢].

وحالة الصراع، هذه، لا تبقي ولا تذر، ولا تقف عند حدّ المجتمع الفلسطيني في الاراضي المحتلة (دروب الفارعة) كمكان يتوق الى الحرية، بشخوصه وتفاصيله، بتجريداته وتجسيداته، يشكّل حالة النقيض للحرب التي تتلخّص بالجنود المدججين من «قمّة الرأس الى أخمص القدم»، أو لنقل، مثلاً، الحجر في مواجهة الخوذة، والهراوة، والقنبلة، والكمّامة، ودرع الوقاية، وأكياس الظهر الثقيلة. لكن القائد، في هذه المواجهة اليومية، هو جهاز «اللاسلكي» الذي حوّل الجنود الى آلات تسمّرت بها عيون محصورة في مساحة ضيّقة بين حافة الخوذة وفم الكمّامة.

فالسماء تزين البيوت بحطّة من الغيم، وكرم الزيتون يرفض ان يشيخ، انه، ابداً، في مقتبل العمر، وغرساتة تشكّل صف اطفال في باحة مدرسة، والزيتونة تشقّها حربة (الطفولة تشقّها حربة)، والجند بقاماتهم الطويلة المدججة بالاسلحة، والتي بدت أقصر قامة. وهناك دروب الفارعة (الهدف)، وآثار الوحل على الاحذية، والغيم هو ذاته الذي شكّل حطّة تزيّن البيوت؛ أخذ مكانه فلامس الارض بسخاء، والرصاص بداية التقدّم. اسراب من الحجارة الطائرة طنّت ورنّت وهي مقبلة من بطن الغيم؛ الغيم السخي، وألسنـة النار تطاولت وشقّت عباب الغيم، والغيم ذاته والامهات حملن اطباق المجدرة في الدروب (دروب مخيم الفـارعـة) والايدي الموحلة المهشمة أكلت وتقدّمت، والبصل الحرّاق بنكهته الجبّارة اصبح سيّد الموقف.

أمّا المسنّون، بتعرّجات وجوههم التي تشكّل اللغز، يقرأون سورة الحجارة. والشبان مئات من الوجوه الصارمة والشوارب الكثة، وشعر الفتيات راح يتمايل وهن يغنّين للحبيب الحجر. وتوالت حركة التضاد في الصراع بين الحديد والايدي التي لا تملك سوى الحجارة. وفي أتون هذا الصراع، استذكر محمد نفاع، بكثير من المرارة، حالة ابتعاد العرب، أو لنقل خفوت الموقف السياسي العربي، بالنسبة الى دعم الانتفاضة: «ايه يا عروش العهر وعباءات النذالة من المحيط الى الخليج... اسمعي!». وفي مكان آخر: «غطيت الحرائق بشراشف النساء المبلّلة بالعرق والماء وظلّت العباءات المذهّبة المقصّبة المعطّرة تهيف فضفاضة على العروش»[٥٣]. ليختم قصته اخيراً بـ «اضرب لأكون في يدك سلاحاً، والاّ فعلى قبرك شاهد ووصية. ارم بي أربعين رمية اقضي لك على الاربعين حرامي»[٥٤].

ضمن هذا السياق الاختزالي للغة، التي هي أقرب الى الشعر، قارب نفاع مقاربة القول النثري بالشعري ليصوغ الواقع في سياق الانتفاضة على نحو متفجّر، دائم الحركة والمقاومة، دائم التواصل في حالة المواجهة والصراع ليكتمل الفعل الفلسطيني الذي ينثر أربعين رمية من حجر تكون تجسيداً لاربعـين سنـة من المـرارة والاحتـلال عاشتهـا فلسـطين المحتلة العام ١٩٤٨؛ وجسّدها، كذلك،

أربعون حرامي. فالجند يتضاءلون أمام الحجر المقدس (سورة الحجر، والسحب تمطر حجارة). وجاء هذا التقديس لحالة الحجر، عند نفّاع، انعكاساً لحالة القداسة التي يتمتّع بها كرم الزيتون المقدّس عند الفلسطينيين، منذ ان كان اجدادهم الكنعانيون، في القرن الرابع عشر قبل الميلاد، يستخدمون زيته في الطقوس الدينية ، ويمسحون به شعر الرأس في المناسبات (ومن هنا جاءت كلمة المسيح)، وظلّت النظرة القدسية مرتبطة بشجرة الزيتون حتى الآن.

ولعل نفّاع ارتاح الى الاسلوب السردي الايحائي، الذي اعتمد على احداث حالة التزاوج بين الماضي والحاضر والمستقبل، في بناء نصّه القصصي، الذي أخذت فيه الاشياء، والامكنة، والدلالات، أبعادها الحسّية والنفسية، تصوغ ملحمتها في الواقع على نحو يجاري الواقع المعاش نفسه في الانتفاضة. فهو ابتعد من استخدام الشخصيات المؤطّرة الجاهزة في الواقع؛ بل انه أخذها ككل متكامل (نساء ورجال وكهول وشبان وأطفال وفتيات) دون الدخول في رسم تفاصيلها، ليترك للاحداث وللسرد القصصي مهمة رسم الملامح النفسية والحسّية لهذه الشخصيات. من هنا أخذ نصّه القصصي بعداً ابداعياً غنياً بالتفسيرات، بعيداً من مباشرة السرد، الامر الذي جعل من هذا النص القصصي حالة ابداعية أكثر منه تسجيلاً، أو تعبيراً عن حدث آني؛ فأكثر من اسقاطات الطبيعة التي تتواءم مع معاناة الذات، التي تنطق بها الافعال اليومية.

«ليلة الزفاف»

اعتمدت عايدة نصرالله، في كتابة نصّها القصصي، على الاختزال الكبير، الامر الذي وسم القصة عندها بقصة القصيدة، عبر لغة مقتضبة، محدّدة، في اطار الشخصيات التي لا تتحدث كثيراً، وكأننا تجاه كاميرا حسّاسة جداً صوّرت لنا الحدث (موضوع القصة) في مجموعة من الصور المتلاحقة، والتي ظهر من خلالها الطقس النفسي للشخصيات، ومعاناتها، طموحاتها وآلامها وآمالها، في سياق مجتمع الانتفاضة الذي أطّر له خصوصية كبيرة غيّرت كثيراً في المفاهيم التي كانت سائدة قبلاً.

و«ليلة الزفاف»[٥٥] هي واحدة من قصصها القصيرة، عالجت موضوعاً اجتماعياً (الزواج) في ظل الاوضاع التي يعيشها شبان وفتيات الانتفاضة، فحدث ان استشهد أحدهم في ليلة زفافه، أو اعتقل، وما الى ذلك من عسف الاحتلال الذي لم يترك بيتاً الّا وترك آثاره في وجوه ساكنيه.

وفي «ليلة الزفاف» سارت الحياة بشكلها الاعتيادي، على الرغم من منع التجوّل المفروض على المنطقة. الّا ان الزغرودة لم تستطع ان تظل حبيسة، فانطلقت بخفوت، ليس خوفاً من كسر قرار منع التجوّل، وانما مجاراة لحقيقة التقاليد الاجتماعية المعمول بها في مجتمعنا الفلسطيني: «لا عرس ما دام دم الشهداء طريّاً». كانت العروس متّشحة بالبياض، والانتظار لفّ بيت العريس الذي لم يأت: «لا بأس، فهو يحتاج الى أكثر من استحمام». لكن خبر اعتقال محمود كان أسرع من قدومه، والانتظار ظل انتظاراً الى ان جاء أهل العروس بها الى بيت عريسها.

قصة «ليلة الزفاف» لم تتعدّ الثلاثة عشر سطراً؛ لكن الكاتبة عايدة نصرالله استطاعت، من خلال هذه السطور القليلة، ان تنسج عالماً حيّاً تحرّك ضمنه أناس يحسّون، ويحبّون، ويبكون، ويتألمون، ويفرحون وسط خراب الطقس الاجتماعي، جرّاء الاحتلال وعسفه. وهي قصة تعاملت مع احدى نتائج الفعل الانتفاضي، وتأثيره في سيرورة الحياة اليومية بكل تفاصيلها. فدم الشهداء ما زال طريّاً، والزغرودة لا هي حبيسة الحناجر ولا هي منطلقة ترنّ في المدى الرحب. وحالة الانتظار امتدت، أكثر فأكثر، الّا ان حالة الفرح (الزواج) اكتملت بوصول العروس الى بيت زوجها. قرار منع التجول

الذي يتهيّب البعض ان يكسره تحطّم بين ثنايا الزغرودة وخطوات العروس وركبها الى بيت العريس.

انها قصة اللمحات التصويرية لتفاصيل حياة معاشة يومياً. وتكاد تتكرّر في كل بيت، بمضامينها وأبعادها النفسية والمادية. انها قصة الاختزال. قصة المشهد الذي يدعك تتأمل لتصل أنت الى النتائج السياسية، والاجتماعية، والنفسية، المرجوّة. انها قصة الفعل المقاوم بعيداً من الانفعال، وداخل اطار الابداع الحقيقي.

«بكرة بجيب أربعة»

تميّز أسلوب مصطفى مرار عن غيره من كتاب القصة القصيرة، في الجليل، بأنه اختزل التفاصيل الحياتية للعربي في اسرائيل، بكل ما تحفل به هذه التفاصيل من معاناة وتناقض بين شخصيتين، عربية واسرائيلية، عبر لغة موحية، معبّرة، مختزلة، تستطيع ادخالك في نصها القصصي من البداية.

شخوصه وابطاله هم شرائح مختلفة تتدفق في بحر الحياة العاصف بالهموم، ويحملون همّاً، حلماً كبيراً، يسعى الكاتب، من خلاله، الى الايحاء، تارة، والمباشرة الفنية، تارة أخرى، وذلك بتقديم الاسئلة الكبيرة لمصائر اناس يعيشون في وطنهم، سواء داخل الجليل الفلسطيني أو في الاراضي المحتلة، على السواء.

ثمّ لم ينس مرار «شخصية الاسرائيلي» في نصوصه القصصية، كحال معظم كتاب القصة في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، فقدّمها الينا بكل ما تحمل من تناقضات وتطرّف في رؤيتها الى العربي، وما تستخدمه من تسميات ضده، حتى ان الكاتب استخدم، في قصصه، حشداً من الاسماء والتوصيفات وباللغة العبرية ذاتها.

لقد اختلط الهمّ السياسي بالوطني عبر لغة فنية، وحبكة قصصية رفيعة المستوى، تنمّ عن تجربة، تسعى الى الالمام بالتفاصيل الصغيرة، لترسم كونها الخاص، أو كون اشخاصها، عبر رؤية واسعة، وشاملة الى الحياة والناس والقيم والوطن، اضافة الى الصراع اليومي الذي يعيشه الفلسطيني، سواء داخل اسرائيل او في الاراضي المحتلة، وما ينتج عن هذه التفاصيل من صراع داخلي، عبر تشكيله وتشكّله، على نحو لا يرضي غرور الساسة، مثلما هو لا يشبع غرور العسكريين الاسرائيليين.

في القصة التي بين أيدينا، «بكره بجيب أربعة»، صوّر مرار حالة التحدي القصوى بين أفراد الجيش الاسرائيلي ومواطني الاراضي المحتلة، حينما أعلن الاخيرون عرس التمرّد على حفنة من الضباط حاولوا اغلاق احد المنازل، فسارعت بالرد «خديجة»، ام الاربعة والعشرين ولداً، التي جمعتهم في حالة تمرّد قصوى على عملية الغلق والشمع، وهي تصيح: «آيي، واشهدوا لنا وهنّونا يا كبار الحمولة / آيي، اولادنا كبروا وزينتهم همّة ورجولة / آيي، بالحجارة وبالقناني وبالغناني وبالبطولة / آيي، والحمدلله ع المراجل والقنابل والبطولة»[٥٦]. الى ان انطلقت الزغاريد من عشرات الافواه.

عمّال الغلق هم حفنة من الضباط المترفين الذين جاءهم أمر عاجل باعادة تفتيش المنزل. وفي اثناء ذلك، قبض احد الضباط على طفلين يلعبان لعبة «عروس وعريس»، فدار حوار طريف بينهما وبين الضابط الذي أصرّ على ان الحاكم مصرّ على معرفة ماذا يريد الطفلان من وراء اقامة الجدران من الحجارة:

« ـ وما الذي تفعلانه هنا؟ ومدّ يده يتفحّص المنصّة، والفرشة فوقها. لكن الطفل دفع اليد

المتطفلة بقوة:

« ـ عيب عليك وَلَه! ارفع ايدك عن ' اللوج ' ، أمّا قليل حيا صحيح!

«صرّ الجندي ـ الضابط بأسنانه، وأعاد السؤال:

« ـ ما الذي تفعلانه هنا؟ هيّا تكلّما؟

« ـ أمّا أهبل، والله (ردّ الصغير) هو بصير زابط وتيس؟ أمّا ترَ ما نفعل؟ نحن نلعب ' عريس وعروس ' .

«ـ وهذا البيت الذي تبنيان؟

« ـ فتصدّت له العروس الصغيرة:

« ـ شو هالسؤال البارد؟ صحيح انك قليل حيا! أنت مالك ومالنا يا زلمة؟ مالك ومال اثنين بتجوزوا؟

« ـ اسمعي يا بنت، الحاكم مصرّ على معرفة ما تريدان من وراء اقامة هذه الجدران من الحجارة. فاذا لم توضحا ما أردتما، فسوف يتّهمكما بجمعها لترجما بها الجنود!

« ـ طيب. وهزّت الصغيرة رأسها ' موافقة ' ثمّ أضافت: نحن عريس وعروس. وهزّ رأسه ' موافقاً ' ومضت توضح:

« ـ والعروسان يحتاجان الى بيت يؤويهما.

« ـ ...

« ـ والبيت، يجب ان يكون فيه متّسع لنا، ولأولادنا، وللدجاجات التي نطعم، من خيرها، الاولاد»(٥٧).

لقد أطّرت قصّة مرار صيغ اجتماعية عدّة لحلول الإشكال الحياتي، والوطني، المنبعث من الاحتلال، وجوداً وسياسة. أليست احدى أهمّ ميزات سياسة الاحتلال محاولات الابادة الدؤوبة ضد الشعب الفلسطيني؟ لذلك أتى الجواب على لسان طفلين يلعبان لعبة «عروس وعريس» ـ الخلق، والتي هي النقيض الحقيقي لسياسة الابادة؛ هذا اضافة الى صوت «خديجة» في وجه حفنة الضباط: «بكره بجيب أربعة... وأولادي بيجيبوا... وبناتي بجيبوا... شو بدكم تحبسوا تا تحبسوا؟»(٥٨).

«تحية الى العلم»

اعتمد نبيل عودة، في نسيج فضاء قصته، على تداعيات الحالات النفسية المرتكزة، أساساً، على ايحاءات الواقع، عبر لغة فنية قصصية تستطرد في الحدث والايحاء معاً، ممّا جعلها تؤطر موضوعاً قصصياً يتأرجح بين الواقع والخيال، مثلما هو الشأن في قصته التي بين أيدينا «تحية الى العلم»، التي تحكي قصة شاب (حسام) وهو أحد افراد القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة، اكتسب تأطّره وتنظيمه الفكري خلال الانتفاضة.

وبدأت القصة بتداعيات حكاها حسام، أو أحسّ بها، عن الشمس الحزيرانية، والحركة على الشارع العام، والمدينة التي بدت مثقلة، فحاول ان ينام؛ الّا ان هاتفاً دعاه الى الخروج مبكراً؛

وبدأ بتنظيم وقائع المقاومة الشعبية، فاعتقله الجنود وأمروه بانزال احد الاعلام المرفوعة فوق قبّة احد الجوامع. حينئذٍ، بدأ منولوج داخلي أشبه بكرنفال أحسّ به وعاشه حسام متحدياً المسافة والزمن والجنود بوجوههم الصلدة، الى ان وصل الى العلم، فأنزله وطواه بين يديه كأم احتضنت وليدها، وبدأ بتقبيله، والجنود، ذوو الوجوه الجلفة والنفوس الحاقدة، يراقبون بعصبية وادراك مهزوز:

«وقف حسام أمام الجندي الجلف وعيناه في عيني الجندي. رفع العلم المطوي الى شفتيه وقبّله. خطف الجندي المذهول العلم بشراسة من يد حسام. توقف الزمن، وتجمّدت حركة الكون. رفع حسام يده اليمنى نحو جبينه بتحية عسكرية للعلم. بنفس اللحظة لم تنفع الصرخة مجيد، فتدلّى جسده معلّقاً من احد الاعمدة. انفجر السكون، بشكل فجائي، بهتاف كانفجار قنبلة موقوتة:

« ـ الموت للخونة.

«زغردت بضع نساء. تساقطت حجارة كثيرة. استدار حسام عائداً بخطوات عسكرية، أمام انظار الجنود المفاجأين بتسارع الحدث. انطلقت رصاصات وقنابل غاز. امتدت جذور حسام وتشعّبت عميقاً في الارض. وقف منتصب القامة رغم الدم الاحمر المتدفّق من صدره»(٥٩).

لعلّ هذا الجو المشحون بحب الحياة وتقديس العلم، كرمز للوطن والحرية والسلام، اقتضى الدخول في الصراع على مستويين. الاول نفسي، وهو ما أكدته طبيعة حسام ونزوعه الى التأمل والقلق والتداعي؛ والثاني الدخول في الصراع المادي في الواقع، وتحدّي الجنود واظهار صورة مشرقة في تقديس العلم والتحية العسكرية له. وكل هذا أتانا عبر محاكمة منولوجية حكاها حسام الذي تقمّص شخصية الكاتب، أو العكس صحيح أيضاً، لتصل الينا قصة «تحية الى العلم» على انها قصة من صميم احداث الانتفاضة المعاشة يومياً، بتقديم الوقائع، بأمانة وصدق، دون أي انحياز.

---

(١) محمد علي طه، «مؤسساتنا الصحافية في مواجهة الاضطهاد القومي»، ورقة أُلقيت في محاضرة في اثناء مشاركته في **الندوة العالمية لدعم وحماية الثقافة في الارض المحتلة**، التي عقدت في اثينا، بتاريخ ٣٠ ـ ٣١ آذار (مارس) ١٩٨٦.

(٢) **الاتحاد** (حيفا)، ٢٢/٦/١٩٨٤.

(٣) غسان كنفاني، **الادب الفلسطيني المقاوم تحت الاحتلال: ١٩٤٨ ـ ١٩٦٨**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، الطبعة الثانية، ١٩٧٨، ص ١٤.

(٤) حنّا أبو حنّا، **تجرّعت سمّك حتى المناعة**، حيفا: مطبعة الوادي، ١٩٩٠.

(٥) من قصيدة «يتلثم كانون»، **المصدر نفسه**، ص ١٨.

(٦) من قصيدة «بلد الارجوان»، **المصدر نفسه**، ص ٨٥.

(٧) من قصيدة «يا حنظلة الخير»، **المصدر نفسه**، ص ٥٦.

(٨) من قصيدة «حول الشهوة»، **المصدر نفسه**، ص ٩١.

(٩) سميح القاسم، **سجحة للسجلات**، عكا: دار الاسوار، ١٩٨٩.

(١٠) من قصيدة «السجل الثامن، رسالة الى قراء لا يقرأون»، **المصدر نفسه**، ص ٣٠.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ٤٣.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ٣١.

(١٣) من قصيدة «مصر (ر. رؤيا)»، **المصدر نفسه**، ص ٥٤.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ٥٥.

(١٥) ميشيل حدّاد، **عودة العاشق الى أغواره**،

شفاعمرو: دار المشرق، ١٩٨٩، ص ٤٩.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ٥٧.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٧٣.

(١٨) محمد علي طه، «صراخ في الليل»، **مجلة ٤٨** (حيفا)، العدد الثاني، شتاء ١٩٨٩، ص ٩٦.

(١٩) مفيد قويفس، «هذا القرار»، **المصدر نفسه**، العدد الاول، خريف ١٩٨٨، ص ١٤٤.

(٢٠) ياسين حسن، «اغنية للبحر الازرق»، **المصدر نفسه**، ص ١٤٥.

(٢١) سليم مخولي، «قليلاً ويأتي»، **المصدر نفسه**، العدد الثاني، شتاء ١٩٨٩، ص ١٠٨.

(٢٢) ـــ ، ـــ ؛ «رجل»، **الاسوار** (عكا)، العدد الرابع، صيف ١٩٨٩، ص ١٧٤.

(٢٣) قويفس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٥.

(٢٤) حسين فاعور، «سحر السلام»، **مجلة ٤٨**، العدد الاول، خريف ١٩٨٨، ص ١٣٨.

(٢٥) جمال قعوار، **زينب**، الناصرة: «المواكب» وجمعية الصوت لتعميق الوعي الفلسطيني، ١٩٨٩.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ٦٧.

(٢٧) رفول بولس، «سيطل الفجر يوماً»، **الجديد** (حيفا)، العدد التاسع، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٥٣.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٤٩.

(٢٩) ادمون شحادة، **صهيل المطر**، الناصرة: المكتبة الحديثة ورابطة الكتاب والادباء الفلسطينيين في اسرائيل، ١٩٨٩، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٣٠) كمال ملحم، «للزهرة التي انتظرت»، **مجلة ٤٨**، العدد الثاني، شتاء ١٩٨٩، ص ١١٥.

(٣١) قويفس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٥.

(٣٢) جورج جريس فرح، «هاتوا الصغار أضمّهم»، **المواكب**، العدد ٨/٧، تموز (يوليو) ـ آب (اغسطس) ١٩٩٠، ص ٨٤.

(٣٣) قعوار، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨.

(٣٤) ملحم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٥.

(٣٥) شحادة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥.

(٣٦) د. فهد ابو خضيرة، «من حكايات الغرب والشرق»، **الاسوار**، العدد ٤، صيف ١٩٨٩، ص ١٥٨.

(٣٧) بولس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣.

(٣٨) سامي ادريس، «قصائد من تراب الشتاء»، **مجلة ٤٨**، العدد الاول، خريف ١٩٨٨، ص ١٤٠.

(٣٩) سهام داوود، «سقطت في البريج فاطمة»، **لقاء** (بيت بيرل)، العدد ١٢، شتاء ١٩٨٩ ـ ربيع ١٩٩٠، ص ١٨.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص ١٨.

(٤١) وهيب وهبة، «جلسة مغلقة»، **مجلة ٤٨**، العدد الاول، خريف ١٩٨٨، ص ١٤٣.

(٤٢) مفلح طبعوني، «حبات العشق»، **المصدر نفسه**، العدد الثاني، شتاء ١٩٨٩، ص ١١٤.

(٤٣) فرحات فرحات، «كيف سأبدأ أغنيتي»، **المصدر نفسه**، العدد الاول، خريف ١٩٨٨، ص ١٤٢.

(٤٤) نزيه خير، «موجة هي البحر»، **المصدر نفسه**، ص ١١٩.

(٤٥) حسين مهنّا، «قابضون على الحجر»، **الجديد**، العدد التاسع، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٢٤.

(٤٦) عطاالله جبر، **قمر الولادة**، الناصرة: رابطة الكتاب والادباء الفلسطينيين في اسرائيل، ١٩٩٠، ص ٦.

(٤٧) محمد علي اليوسفي، «الانتفاضة والتعبير الابداعي»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، العدد ٧٤٩، ١٩٨٩/٥/٢١، ص ٤٠.

(٤٨) محمد وتد، **زغاريد المقاثي**، جت ـ المثلّث: منشورات البرق، ١٩٨٨، ص ٦٤.

(٤٩) **المصدر نفسه**، الجزء الثاني، ص ١٠٨.

(٥٠) ادمون شحادة، **الطريق الى بيرزيت**، الناصرة: المكتبة الحديثة، ١٩٨٨، ص ١٧٢.

(٥١) زكي درويش، **احمد محمود والآخرون**، نيقوسيا: بيسان برس، ١٩٨٩.

(٥٢) محمد نفاع، «مجدرة وحجارة في دروب

الفارعة»، **مجلة** ٤٨، العدد الثاني، شتاء ١٩٨٩، ص ١٣٩.

(٥٣) **المصدر نفسه**، ص ١٤٠.

(٥٤) **المصدر نفسه**.

(٥٥) عايدة نصرالله، «ليلة الزفاف»، **مجلة** ٤٨، العدد الثاني، شتاء ١٩٨٩، ص ١٦٦.

(٥٦) مصطفى مرار، **القنبلة الشرقية**، عكا: مؤسسة الاسوار، ١٩٨٨، ص ٨٣.

(٥٧) **المصدر نفسه**، ص ٨٥.

(٥٨) **المصدر نفسه**، ص ٨٣.

(٥٩) نبيل عودة، «تحية الى العلم»، **الجديد**، العدد التاسع، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص ٥٦.

استخدام اسلحة الدمـار الشامل

حسابات الضربة الاولى والثانية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي

طلعت أحمد مسلم

كان ظهور الاسلحة النووية، لأول مرة من التاريخ، في آب (اغسطس) ١٩٤٥، نقطة تحوّل هامّة في الفكر العسكري، وخاصة في دراسة فن الحرب؛ ذلك العلم الذي يحتل مركز الصدارة في العلوم العسكرية. ولقد بدأ التحوّل الى درس فن الحرب بتأثير الاسلحة النووية على الاستراتيجية العسكرية، لكنه سرعان ما امتدّ الى باقي فروع هذا العلم بمستوييه: التكتيك وفن العمليات؛ كما كان له تأثيره الواضح في السياسة العسكرية، أو في ما يسمّى بالعقيدة العسكرية.

ولقد كان انفراد الولايات المتحدة الاميركية بامتلاك الاسلحة النووية، في المرحلة الاولى، سبباً في ظهور استراتيجية ما سمّي بـ «الردع المطلق»، والتي اعتمدت على ان ملكية الدولة للسلاح النووي كفيل بردع الطرف الآخر، سواء من طريق الاعتقاد بأن هذه الدولة يمكن ان توجّه ضربة نووية وحيدة، أو ضربات نووية متتالية، الى خصمها. والاعتقاد الذي كان سائداً في ذلك الوقت هو انه تكفي ضربة نووية واحدة لردع أي خصم من القيام بعمل يتحدّى ارادتها، أو يمسّ مصالحها الحيوية.

وهكذا لم يكن الامر يحتاج الى حسابات دقيقة، أو مفصّلة. وكان الحديث عن الضربة لا يحتاج الى تقسيمها الى ضربات، أو حتى حسابات رد فعل الجانب الآخر الذي كان لا يمتلك سلاحاً مشابهاً له القدرة التدميرية ذاتها. وعلى الرغم من ان أسلحة التدمير الشامل الاخرى، من اسلحة كيميائية وبكتريولوجية، كانت معروفة، بل ومستخدمة، في ظروف سابقة، الّا ان احداً لم يتصوّر انها يمكن ان تكون ردّاً فعّالاً ومؤثراً يمكن حسابه في موازين القوى. وقد كان احد أسباب ذلك ان الولايات المتحدة الاميركية، التي كانت تنفرد بامتلاك الاسلحة النووية، دولة كبيرة في المساحة وعدد السكان، بحيث لا يمكن قياس تأثير أسلحة التدمير الشامل الاخرى فيها بالآثار المحتملة لاستخدام الاسلحة النووية ضد خصمها الرئيس في ذلك الوقت، وهو الاتحاد السوفياتي؛ كما ان المعلومات التي كانت معروفة، في ذلك الوقت، عن تأثير السلاح النووي كانت غير دقيقة، وتعطي تصوّراً ضخماً لتأثيرها، ولم يكن هناك تصوّر لامكان الوقاية من هذا التأثير. أخيراً، ان قصور وسائل الاتحاد السوفياتي المعروفة في ذلك الوقت، التي كان يحتمل ان يستخدمها في اطلاق اسلحته الكيميائية والبكتريولوجية، جعل احتمالات الموازنة والتوازن غير واردة.

لم يلبث الأمر طويلاً حتى امتلك الاتحاد السوفياتي، وبعده دول كبرى أخرى، الاسلحة

النووية؛ كما طوّر وسائل توصيلها، بحيث اصبح هناك نوع من التوازن بين القوتين الأعظم، وأصبح لا بدّ من اعادة الحساب، خاصة وقد توفّرت معلومات أكثر دقّة عن الاسلحة النووية وتأثيراتها؛ وأصبح من الممكن تصوّر اتخاذ اجراءات وقائية منها، لتقليل الخسائر الناتجة عنها؛ كما أصبح من الممكن، في ما بعد، الحصول على معلومات دقيقة عن أسلحة الجانب الآخر. وهكذا كان امتلاك الاتحاد السوفياتي للأسلحة النووية، ثمّ امتلاكه لصواريخ عابرة للقارات والمحيطات تصل الى كل مكان في الولايات المتحدة الاميركية، واطلاقه للأقمار الاصطناعية والسفن الفضائية، وما تلا ذلك من امتلاك الولايات المتحدة الاميركية للقدرات ذاتها، سبباً في انطباع الحسابات العسكرية بمزيد من الدقة والبحث في احتمالات حدوث حرب تستخدم فيها الاسلحة النووية. ثمّ كان تزايد مخزون الاطراف من هذه الاسلحة سبباً في تصور امكان استخدامها في ضربات عدّة. وأخيراً، فان اجراء التجارب النووية مكّن هذه الاطراف من المعرفة الدقيقة لآثار الاسلحة النووية، وابتكار وسائل الوقاية منها، بل واختبارها، ممّا مكّن الدول من تصوّر امكان تحمّل الضربة النووية التي يوجّهها اليها خصمها مع امكان الردّ عليها. هنا، ظهر، لأول مرة، مصطلحا الضربة الاولى والضربة الثانية في الاستراتيجية والسياسة العسكرية؛ بل انهما سرعان ما انتقلا الى صفحات الجرائد والكتب، والى ميكروفونات الاذاعة، وشاشات التلفزيون.

مع انتشار هذين المصطلحين، والأهم من ذلك رسوخهما في استراتيجيات الدول، كان لا بدّ من التفكير في ما اذا كان استخدامهما مقصوراً على الصراع العالمي بين أقطاب النظام الدولي، وعلى الضربات النووية، أم ان هذا الاستخدام يمكن ان ينتقل الى حسابات الصراعات الاقليمية بين القوى المتصارعة داخل الاقليم، ودون اعتبار تدخّل القوى العظمى. كذلك اتجه التفكير الى ما اذا كانت أسلحة التدمير الشامل غير النووية الاخرى يمكن ان تدخل في حسابات هذه الضربات، خاصة وان الدول التي امتلكت الاسلحة النووية لم تتخلّ كلها، حتى الآن على الأقل، عن اسلحتها الكيميائية؛ كما لا يمكن القطع بأنها لن تستخدم الاسلحة البكتريولوجية، على الرغم من توقيع معاهدة بخصوصها. وهذا يعني ان هذه الدول ما زالت تدخلها في حساباتها؛ تلك الحسابات التي تشمل، فيما تشمل، حسابات الضربتين، الاولى والثانية.

هنا، لا بدّ من التفكير في حالة الوصول الى ردّ ايجابي على السؤال عمّا اذا كانت هذه المصطلحات ستحمل المعاني عينها التي تحملها في الصراع العالمي أم سيكون لها معنى ومفهوم آخران يختلفان عنها، وعمّا اذا كانت الضربة ذاتها لها المكوّنات ذاتها أم تختلف عنها، خاصة وان الاسلحة النووية لم تعد حكراً على أقطاب النظام الدولي، بل انتشرت، نسبياً، في دول العالم، بما فيها القوى الاقليمية؛ ثمّ ان كثيراً من الدول اصبح لديها القدرة على انتاج الاسلحة النووية وانْ لم تمتلكها، ويمكنها انتاجها عند الضرورة. كذلك، فان تطوّر الاسلحة الكيميائية، وارتفاع قدرتها التدميرية، وامتلاك بعض دول العالم الثالث لها، جعل من الصعب تجاهلها في الحسابات الاستراتيجية للصراعات الاقليمية، ومنها حسابات الضربات، اذا كان سيتفق على امكان اطلاقها على الصراعات الاقليمية.

يعتبر الصراع العربي ـ الاسرائيلي من أهمّ الصراعات الاقليمية التي تثير الاسئلة حول امكانات اعتبار حساب الضربات جزءاً منه. فهو، أولاً، من أقدم الصراعات الاقليمية التي لم تظهر لها بوادر لتسوية سلمية؛ وهو، ثانياً، يتميّز بامتلاك أطرافه أعداداً كبيرة من الاسلحة المتقدّمة التي يمكن ان تستخدم فيه؛ بل ان بعض أطرافه اصبح يمتلك أعداداً من هذه الاسلحة تفوق ما لدى بعض الدول الكبرى منها؛ وهو، ثالثاً، يتميّز، بالنسبة الى أغلب الصراعات الاقليمية المعروفة، بامتلاك

أطرافه لأسلحة التدمير الشامل، بما فيها الاسلحة النووية؛ وهو، أخيراً، وربما ليس آخراً، يتميّز بانتشار واسع للصواريخ الباليستيكية أرض ـ أرض، التي يمكن ان تصيب الاهداف الاستراتيجية للطرف الآخر؛ وانها تستطيع وضع أقمار اصطناعية في الفضاء. وترجع أهمية ذلك، بالطبع، الى امكانات تصوّر اندلاع صراع مسلّح شامل بين أطرافه يهدف الى حسم هذا الصراع الطويل الممتد، وخاصة مع تزايد معدّلات الهجرة اليهودية، وما يتبعها من احتمالات التوسّع الاسرائيلي، من ناحية، وتصاعد الانتفاضة الفلسطينية مع نمو القدرة العسكرية العربية، من ناحية أخرى.

تواجه حسابات الضربات، في الصراعات الاقليمية عموماً، وفي الصراع العربي ـ الاسرائيلي خصوصاً، عدة مشكلات فنية أخرى، لا توجد، عادة، في حسابات الصراع العالمي. أولها نقص المعلومات اللازمة لاجراء هذه الحسابات؛ وثانيها صعوبة حساب القدرات العربية على أساس جماعي. والمؤكد ان اجراء مثل هذه الحسابات يتطلب معرفة دقيقة تحتمل نسبة محدودة من الخطأ حول نوعية الاسلحة المحتسبة، وعددها، والزمن اللازم لاطلاقها، وقوتها، وتقنيات استخدامها. والمعلومات الدقيقة عن كل هذه الموضوعات غير متيّسرة. فعلى الرغم من الاقتناع الكامل بملكية اسرائيل للأسلحة النووية، والكيميائية، الاّ انه ما زالت هنا شكوك لدى البعض في هذه الملكية؛ والمراجع العالمية عن القوة العسكرية خالية من الاشارة اليها، أو تأكيدها. وعلى الرغم من تأكيد العراق انه لا يمتلك اسلحة نووية، نجد مصادر غربية تؤكد امتلاكه لها. وليس هناك تأكيد رسمي لملكية دولة عربية للاسلحة الكيميائية سوى لملكية العراق لها. وتبقى ملكية دول عربية أخرى، واسرائيل، لها في دائرة شبه الظل، على الرغم من نفي كل من مصر وليبيا واسرائيل لامتلاك أسلحة كيميائية، بينما تظل سوريا لا تؤكد ولا تنفي. امّا أعداد الاسلحة، فهي، بالتالي، في علم اليقين سوى ما ذكره بعض التقارير، التي لا يمكن التأكد منها، عن عدد الرؤوس النووية الاسرائيلية، وعن عدد الصواريخ أرض ـ أرض السورية، والمصرية، والسعودية، دون ان تكون، بالضرورة، مسلّحة برؤوس من أسلحة التدمير الشامل؛ وليس معروفاً عدد الصواريخ الاسرائيلية محلية الصنع. أمّا باقي المعلومات، فهي غير متيّسرة على الاطلاق.

المشكلة الثانية الخاصة بحساب القدرة العربية على أساس جماعي، أو فردي، تتلخّص في انه من الصعب، بل ربما من المستحيل، التأكد من ان جميع الدول العربية، في الوقت الحالي أو في المستقبل القريب، ستتصرّف بشكل جماعي ضد ضربة اسرائيلية، أو في اطار ضربة عربية ضد اسرائيل. وفي الوقت عينه، يصعب تصوّر ان توجّه اسرائيل ضربة الى احدى الدول العربية دون ان تتعاون دولتان عربيتان على الاقل في ضربة انتقامية، على الرغم من الافتقار الى قيادة موحّدة وبتنسيق مسبق، وذلك في ضوء السوابق التاريخية. الاّ ان العلاقات الاميركية مع دول الخليج العربية ومع مصر بالاضافة الى معاهدة السلام بين مصر واسرائيل تلقي ظلالاً كثيفة من الشك حول ردّ فعل تلك الدول ضد اسرائيل.

تبقى مشكلة فنية محدودة حول امكانية حساب الاسلحة التقليدية ضمن حسابات الضربات؛ اذ ان ذلك غير وارد في حسابات الصراع العالمي، أو في حسابات الدول الكبرى، وربما حتى الصراعات الاقليمية الاخرى، نظراً الى طبيعة أطراف الصراع فيها؛ وهو ما يتميّز به الصراع العربي ـ الاسرائيلي عن باقي الصراعات الاقليمية، وما سنشرحه فيما بعد؛ لكننا نقبل، هنا، باحتساب الاسلحة التقليدية في حساب الضربات.

مفهوم الضربة الاولى، والثانية

سبقت الاشارة الى انه قد ترسّخت تعريفات للضربات من خلال الحوار الذي دار بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية بصفة خاصة، وبين الكتلتين، الشرقية والغربية، بشكل عام، في فترة الحرب الباردة، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٤٥؛ وان هذه التعريفات ترسّخت مع الزمن في هذا الصراع. وعلى الرغم ممّا سبق، فمن الواضح ان هذه التعريفات قد لا تنطبق بالدرجة ذاتها على الصراعات الاقليمية نتيجة لاختلاف ظروفها، وانْ كان من الممكن الاحتفاظ بجوهر التعريفات دون تفاصيلها، خاصة وان هذه التعريفات ما زالت تحتمل بعض الاختلاف، أو المرونة.

المفهوم البسيط المجرّد لتوجيه ضربة مسبقة هو انها ضربة يفاجىء بها احد الاطراف الطرف الآخر، بحيث تكون الضربة قادرة على اصابة أهداف العدو قبل ان يقوم هو بتوجيه الضربة. والمقصود بهذا الشكل ان تكون الضربة على غير توقّع الطرف الآخر في هذا الوقت، وليس لها مقدّمات قوية؛ وان تكون للضربة آثار مدمّرة تؤدي الى اضعاف الطرف الآخر، وربما استسلامه. الّا انها انْ لم تؤد الى ذلك، فهي، على الاقل، تضعفه الى درجة تسهّل هزيمته. لكن يظل المهم، في المفهوم البسيط المجرّد للضربة الاولى، انها ضربة مسبقة تسبق الطرف الآخر في توجيهها.

ليس المفهوم الدارج في أدبيات الصراع هو المفهوم البسيط المجرد عينه لتعبير الضربة الاولى؛ اذ ينصرف هذا المفهوم، هذه المرة، بالاساس، الى الجزء الخاص بأنها تؤدي الى استسلام العدو. فهذا المفهوم يعني توجيه ضربة مسبقة الى أسلحة العدو النووية تؤدي الى اجهاض قدرة العدو وتحرمه القدرة على توجيه ضربة مضادة انتقامية. ولذا، عادة ما تسمّى بالضربة الاولى المانعة. لكن كثيراً ما تغفل كلمة المانعة، بحيث اذا ما ذكرت عبارة الضربة الاولى، فانها تعني انها مانعة. أمّا في غير ذلك، فان الامر يتطلب ايضاح المقصود بأنها الضربة الاولى التي تسبق الضربة الثانية؛ اذ ان المعنى الدارج للضربة الاولى يعني ان ليست هناك فرصة لتوجيه ضربة ثانية.

تتطلب الضربة الاولى، بمفهومها الدارج في أدبيات الصراع العالمي، شروطاً عدّة يمكن تحقيق كل شرط منها بوسائل عدّة متوازية، أو تبادلية؛ أي ان تكمل بعضها، او تحل محلها، وفقاً للظروف. وأهمّ هذه الشروط هي المفاجأة، والدقة، والوقاية. ومن الواضح ان تحقيق هذه الشروط لا يتوقف فقط على الجانب القائم بتوجيه الضربة الاولى، وانما على الجانب الآخر الذي تستهدفه الضربة أيضاً. فتحقيق المفاجأة مرتبط بيقظة واجراءات الجانب الآخر لتفادي المفاجأة. والدقة مرتبطة بالعمل على حرمان الطرف القائم بتوجيه الضربة من الحصول على معلومات دقيقة الى آخر لحظة؛ والوقاية مرتبطة بقدرة الطرف المضاد على اختراقها.

تعتبر «المفاجأة» أهم شروط توجيه الضربة الاولى، سواء بمفهومها البسيط المجرد أو بمفهومها الدارج في الادبيات المتداولة؛ اذ ان الطرف الآخر يمكنه توجيه ضربته مسبقاً، لو انه عرف بنيّة وتوقيت الضربة التي يقوم خصمه بتوجيهها. وهكذا، فان توجيه الضربة الاولى يرتبط باخفاء نيّة توجيه الضربة وتوقيتها؛ اذ انه قد يكون مفهوماً ان الخصم يعدّ لتوجيه ضربة أولى، ولكن التوقيت قد يكون مؤجّلاً حتى تتوفّر له ظروف مناسبة. ولا يتوقف تحقيق المفاجأة على مجرد توجيه الضربة بمعنى اطلاق الاسلحة؛ اذ ان الزمن اللازم لوصول القذائف الى أهدافها قد يسمح للطرف الآخر باطلاق قذائفه قبل وصول قذائف الخصم الى اهدافها. ويتوقف ذلك، بالدرجة الاولى، على الزمن اللازم لوصول المقذوفات الى أهدافها، وعلى قدرة الخصم على اكتشاف المقذوفات عند، أو بعد، اطلاقها،

وكـذا على درجـة استعداد الخصم للردّ السريع على الضربة، وعلى الزمن اللازم لاعداد، واطلاق، مقـذوفات ضربته ـ الضربة الثانية. وعليه، نجد الاطراف تطلق على أسلحة، بذاتها، اسم أسلحة الضربة الاولى، حيث عادة ما اعتبر الاتحاد السوفياتي الصواريخ متوسطة المدى أسلحة ضربة أولى، بينما اعتبرت الولايات المتحدة الاميركية الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات، المنطلقة من قواعد أرضية، اسلحة ضربة أولى، وخاصة تلك التي تعمل من قواعد متحرّكة.

تمثّل الدقّة شرطاً ثانياً لتوجيه الضربة الاولى بمفهومها الدارج في أدبيات الصراع العالمي، وانْ كانت لا تمثّل الاهمية ذاتها بالنسبة الى المفهوم البسيط للضربة؛ اذ ان نجاح الضربة عموماً مرتبط بنجاحها في تدمير الاهداف المحدّدة لها، وأهمها قذائف العدو التي تشكل، في هذه الحالة، أسلحة الضربة الثانية. ولكي تكون الضربة دقيقة لا بدّ من توفّر معلومات دقيقة عن الاهداف المراد تدميرها، وان تكون هذه المعلومات معدّلة حتى لحظة الاطلاق، أو حتى لحظة وصول المقذوف الى هدفه، اذا كان متحركاً. ولا تتوقف المعلومات الدقيقة المطلوبة على الهدف المراد تدميره فقط، بل انها تمتد الى معرفة احداثيات سلاح الاطلاق ذاته، والى معرفة دقيقة لظروف الضغط الجوي ودرجات الحرارة في طبقـات الجو التي سيخترقها المقذوف واتجاهات حركة الريح في اثناء عبورها. وعلى الرغم من ان الاقمار الاصطناعية أصبحت تمثّل وسيلة هامّة للحصول على المعلومات الدقيقة، سواء عن الاهداف، أو عن احـداثيـات الاسلحـة والظواهر الاخرى، وعن الارصاد الجوية، الاّ ان ذلك يرتبط، أيضاً، بالفحص اللازم للقمر الاصطناعي لاجراء دورة حول الارض، يمكن ان تتغيّر، خلالها، دقة المعلومات التي حصل عليها. لذا، فان طائرات الانذار المبكّر قد تكون مفيدة لمتابعة الاهداف والمعلومات الاخرى في الفترة التي تكون فيها بعيدة من مجال القمر الاصطناعي؛ لكن مدى عمل واستطلاع طائرات الانـذار المبكّـر أقـل بكثير من مدى عمل القمر الاصطناعي. أخيراً، فان الدقّة لا تقتصر على دقة المعلومات، وانما على دقة الوسائل أيضاً. ويعني هذا ان يكون السلاح ذاته دقيقاً وفقاً للمعلومات المتيّسرة؛ أي انه اذا كانت المعلومات عن الهدف والجو دقيقة، والربط المساحي للسلاح دقيقاً، فان المقذوفات لا يشترط، بل ولا يمكن ضمان، اصابتها المباشرة للهدف، وانما يمكن ان تكون قريبة منه، والمهم ألّا تسقط بعيداً منه، بحيث لا يتأثر الهدف. لكن احتمالات الخطأ الكبيرة تجعل السلاح غير دقيق، وهو ما تظهره المراجع العالمية بالنسبة الى الكثير من الاسلحة، بما في ذلك اسلحة القطبين العالميين (الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي). ومن المعروف ان الصواريخ التي تطلق من القواعد الارضية أكثر دقّة من تلك التي تطلق من الغوّاصات والطائرات. كذلك، فان دقّة السلاح مرتبطة بدقّة أجهزة المتابعة والتوجيه.

تمثّل الوقاية شرطاً ثالثاً لنجاح الضربة الاولى، ولكن على نحو مختلف. فالمفاجأة والدقة تعملان في اتجاه ضمان تدمير أهداف الخصم، بينما الوقاية تعمل في اتجاه حرمان الخصم من توجيه ضربة مضادة انتقامية، أو، على الاصح، احباط هذه الضربة ومنعها من تحقيق اهدافها. وتتمثّل وسائل الوقاية في وسائل ايجابية، وأخرى سلبية. تعترض الوسائل الايجابية مقذوفات الخصم، وتدمّرها، فتمنعها من الوصول الى اهدافها، وهي تتمثّل، حالياً، في الاسلحة المضادة للمقذوفات الباليستيكية؛ كما ان مبادرة الدفاع الاستراتيجي الاميركية، وما يقابلها في الاتحاد السوفياتي، تمثّل وسيلة متوقّعة في المستقبل. أمّا وسائل الوقاية السلبية، فتتمثل في اخفاء الاهداف وتحصينها والمناورة بها؛ بل ان زيـادة عدد الاسلحة هي وسيلة من وسائل الوقاية، حيث تمثّل انتشاراً رأسياً للاسلحة الى جانب الانتشار الافقي الذي يشكّل وسيلة هامة للوقاية. وتشكّل الوقاية، التي يقوم بها الخصم، حاجزاً،

أو وربما ضد الضربة الاولى. لذا، فانها تضيف الى شروط الضربة شرط القدرة على الاختراق.

أمّا الضربة الثانية، فان المفهوم البسيط المجرد لها قد يختلف أكثر بكثير عن اختلاف المفهوم البسيط المجرد للضربة الاولى. اذ ان مفهوم الضربة الثانية البسيط المجرد هو توجيه ضربة تالية للضربة الأولى، ولا يشترط هذا المفهوم البسيط المجرد طرفاً معيّناً لتوجيه الضربة الثانية، أي ان الطرف الذي وجّه الضربة الاولى يمكن ان يعزّزها بضربة ثانية، كما يحتمل نفس هذا المعنى ان تكون الضربة الثانية من الطرف الذي تعرّض للضربة الاولى، كرد على، أو كانتقام من، الضربة الاولى.

أمّا المفهوم المستخدم في أدبيات الصراع العالمي، فينحصر في الجزء الاخير من المفهوم الدارج، وهو يعني امتصاص الضربة الاولى للخصم، وتحمّلها، وتوجيه ضربة مضادة انتقامية قوية تضعف من قدرات الخصم، أو تحرمه من القدرة على الاستمرار في الصراع المسلّح. ويصنّف بعض أدبيات الصراع العالمي الدول على أساس قدرتها على توجيه الضربة الثانية. وهكذا يقال ان هذه الدولة لديها قدرة على الضربة الثانية، وتلك الدولة ليست لديها هذه القدرة. وتنحصر قدرات الضربة الثانية، بهذا المفهوم، في كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية.

تتطلب قدرات الضربة الثانية أمرين رئيسين، هما: القدرة على امتصاص الضربة الاولى للخصم، والقدرة على اطلاق اسلحتها بتأثير على الخصم بعد الامتصاص. ويتحقق هذان الامران بوسائل وأساليب، ايجابية وسلبية، شأنها في ذلك شأن الضربة الاولى.

تعني القدرة على امتصاص الضربة الاولى للخصم القدرة على حماية الاهداف الحيوية، وخاصة اسلحة الضربة الثانية من آثار الضربة الاولى للخصم في حالة توجيهها. وتتحقق هذه الحماية: أولاً بالقدرة على تدمير مقذوفات العدو قبل وصولها الى خط تنفيذ المهمة؛ وخط تنفيذ المهمة هو الخط الذي اذا انفجر عنده السلاح يحقق المهمة التي أُطلق من أجلها بفعالية. وتعتبر الاسلحة المضادة للصواريخ الباليستيكية ووسائل الدفاع الجوي الايجابية الوسائل الرئيسة لتدمير مقذوفات العدو، وتشارك وسائل الدفاع الجوي الايجابية أساساً في الحماية من الصواريخ المجنّحة (كروز)؛ كما ان لدى بعضها قدرات على اعتراض الصواريخ الباليستيكية. وتهدف وسائل الدفاع الاستراتيجي، المعروفة في الولايات المتحدة الاميركية باسم «مبادرة الدفاع الاستراتيجي»، والتي تشارك اسرائيل في بحوثها، والوسائل المناظرة لها في الاتحاد السوفياتي، الى تحقيق فعالية أكثر في مجال تدمير مقذوفات العدو قبل وصولها الى خط تنفيذ المهمّة. الّا ان كل النظم السابقة لم تصل الى حدّ الحماية الكاملة المانعة لوصول كل المقذوفات الى أهدافها؛ ومن المتوقع، في حال نجاحها، ان تتمكّن من اعتراض نسبة عالية منها. كذلك تتحقق حماية الاهداف الحيوية وسائل سلبية عدّة، مثل الاخفاء والتحصين والمناورة، على نحو ما ذكر عند تناول الضربة الاولى.

ويتحقق الأمر الثاني لتوفير قدرات الضربة الثانية بتوفّر أعداد مناسبة من وسائل توجيه الضربة، بحيث تكون هذه الوسائل كافية، بعد خسائر محسوبة لاحتمالات تأثير الضربة الاولى للخصم، لتوجيه ضربة مضادة انتقامية؛ وان تكون هذه الوسائل، من حيث النوع، قادرة على اختراق دفاعات الخصم المضادة لها، سواء في الجو، أو على الارض، أو في البحر، أو في الفضاء الخارجي، بما يكفي لوصول أغلبها الى أهدافها، وتدمير، واختراق، التحصينات التي تحمي أهداف الضربة. كذلك لا بدّ من ان تكون لدى الطرف ذي القدرة على الضربة الثانية معلومات دقيقة عن أهدافه ومواقعه، وعن الفضاء الجوي والطبقات الاخرى التي تخترقها وسائله، على نحو ما سبق ان ذكر عند التحدث

عن الضربة الاولى، وان تكون لديه نظم للقيادة والتوجيه تؤكد تحقيق مهام الضربة الثانية؛ كما ان نظام القيادة والسيطرة على قوات ووسائل الضربة الثانية ينبغي ان يكون ثابتاً ومرناً وحازماً بما يؤكد اصدار الامر بتوجيه الضربة الثانية في التوقيت المناسب، بحيث لا تنطلق اجابة عن ضربة وهمية أو غير مؤكدة، أي ان يكون الامر سابقاً لأوانه، أو ان يصدر الامر متأخراً، بحيث يوفر للخصم فرصة تحقيق أهداف الضربة الاولى كاملة، بما يقلل من فرصة توجيه ضربة مضادة انتقامية مؤثرة وفعّالة. كذلك، من البديهي ان تكون قوات الضربة على درجة عالية من الاستعداد القتالي، وان تكون كفاءتها الفنية مرتفعة، لا من حيث كونها أسلحة فقط، بل من حيث مكوّنات نظام توجيه هذه الضربة، وخاصة وسائل الاتصال.

في الصراع العربي ـ الاسرائيلي

بعد ان أدركنا مفهوم الضربات في الصراع العالمي، وما يحيط به من شروط، لا بدّ وان يثار السؤال عن مدى انطباق هذه المفاهيم، سواء البسيطة المجردة أو الدارجة في أدبيات الصراع العالمي، على الصراعات الاقليمية، بصفة عامة، وعلى الصراع العربي ـ الاسرائيلي بصفة خاصة. وليس السؤال هنا مجرّد نوع من البحث النظري، أو رغبة في التعمّق العلمي، ولكنه، أيضاً، وقبل كل ذلك وبعده، محاولة تصوّر سير الصراع المسلّح في حالة نشوبه. ومع كل ما سبق يبقى ان هناك اختلافات جوهرية بين خصائص الصراع العالمي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية في حالة حدوثه، وخصائص الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وان هذا الاختلاف لا بدّ وان يلقي بظلاله على مفهوم، وشكل، الضربات فيه، واحتمالاتها، ولا يغير في الامر كثيراً ما تمّ من تقارب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية، أو ما يحتمل ان يجرى في المستقبل، حيث يظل كل منهما مصدر تهديد محتمل للآخر، وانْ قلّت نسبة الاحتمالات، أو بَعُدت به؛ كما لا يغيّر في الامر كثيراً ما حدث من انشقاق في الصف العربي، فهو كان موجوداً، وكانت هناك انشقاقات سابقة، بل ان أزمة الخليج، في الحقيقة، لم تفعل أكثر من الكشف عن انشقاقات كانت موجودة، ولكن مختفية، أكثر من كونها سبّبت خلافات وانشقاقات جديدة. المهم ان الصراع بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي كان، وسيظل، في المستقبل، بين دولتين متقاربتين في القوة ومكوّناتها الاستراتيجية، من حيث الجغرافيا السياسية والاستراتيجية والقوة العسكرية بل والتكنولوجية والاقتصادية؛ كما انهما تنتميان تقريباً الى المدرسة الثقافية والحضارية ذاتها، بحيث يكون التفاوت فيما بينهما، في محصلته، محدوداً.

هنا، تبدو الاختلافات بين مصادر القوة الاسرائيلية والعربية كبيرة. فهناك فارق شاسع في المساحة وعدد السكان بين الدول العربية الرئيسة واسرائيل، في حين يتضاءل هذا الفارق بين باقي الدول العربية واسرائيل في مجالات مختلفة، سواء في المساحة أو في عدد السكان، حتى ان اسرائيل تتفوّق في المساحة على كثير من الدول العربية، وفي تعداد السكان. وهكذا نجد ان كلاً من العراق وسوريا ومصر والاردن والسعودية والامارات وعمان واليمن والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والصومال تفوق اسرائيل بالمساحة، بينما تقل مساحة كل من لبنان والبحرين وقطر وجيبوتي عن مساحة فلسطين المحتلة. وترجع أهمية ذلك الى ان اتساع المساحة يحتاج الى عدد أكبر من الاسلحة لاصابته، بينما تحتاج المساحة الاقل الى عدد أقل. ومع ذلك، فان هذا يرتبط بمدى انتشار الاهداف داخل هذه المساحة، وبانخفاض الكثافة السكانية. ومن الطبيعي ان تكون الفائدة أكبر للجانب العربي عندما تكون القدرة مرتبطة بالتعاون والتنسيق، بل والتوحّد.

تتميّز مقارنة احتمالات الضربات في الصراع العربي ـ الاسرائيلي بانفراد اسرائيل بامتلاك الاسلحة النووية، على الرغم ممّا يتردّد عن امتلاك العراق لأسلحة نووية محدودة العدد. وبتوفّر الاسلحة النووية لدى اسرائيل يصبح لديها امكانية اصابة أكثر من هدف بضربة سلاح نووي واحد. وعليه، فانه في حالة استخدام اسرائيل للاسلحة النووية، فان ذلك قد يمكّنها من تدمير جميع الصواريخ العربية التي في مداها، في حالة ما اذا جُمِّعت هذه الصواريخ في مجموعات متقاربة. أمّا الاسلحة النووية التي تتردّد أنباء عن توفّرها لدى العراق، فهي على الرغم من انها محدودة العدد، الّا انها يمكن ان تكون ذات تأثير فعّال ضد اسرائيل، نظراً الى صغر مساحتها. غير ان احتمال تأثر السكان العرب في اسرائيل وفلسطين المحتلة عموماً يجعل احتمال استخدام هذه الاسلحة ضد اسرائيل محدوداً للغاية. وعموماً، فان احتمالات استخدام الاسلحة النووية في المنطقة محدّدة بمدى انعكاسها على مواقف القوى الدولية الاخرى.

كذلك يختلف الوضع بالنسبة الى الاسلحة الكيميائية. فالدولة الوحيدة التي تأكد وجود هذه الاسلحة لديها هي العراق، حيث اعترفت بها، بل وأكدتها. أمّا الدول الاخرى، فقد تحدث وزير العلوم الاسرائيلي عن امتلاك اسرائيل لها، ثمّ نفاها في اليوم التالي، حيث قال انه قصد ان في امكان اسرائيل انتاجها. أمّا سوريا، فهناك مصادر دولية كثيرة تتحدث عن امتلاكها أسلحة كيميائية، ولم تنف سوريا، أو تؤكد، ذلك. وأشارت المصادر نفسها تقريباً الى ملكية مصر وليبيا لهذه الاسلحة، واستشهد بعضها بأن مصر قد سبق لها استخدام الاسلحة الكيميائية في الستينات، لكن مصر نفت ملكيتها لاسلحة كيميائية، وأكدت انها لا تسعى الى امتلاكها. أمّا ليبيا، فقد أكدت المصادر الاميركية محاولاتها لانتاج اسلحة كيميائية، ونفت ليبيا قدرتها على ذلك وانْ كان النفي لا يعني ان ليبيا لن تسعى الى الحصول على أسلحة كيميائية. وهكذا يبقى احتمال استخدام الاسلحة الكيميائية في مجال الشك، الّا عند كل من العراق واسرائيل، اذ انه حتى في حالة قبول النفي الاسرائيلي، الّا انه يعني ان اسرائيل قد تنتج، وتستخدم، أسلحة كيميائية. لكن حسابات الضربة تختلف كثيراً في حالة استخدام سوريا لهذه الاسلحة، او تعديل موقف مصر، في حين يظل الموقف الليبي غامضاً، حيث يصعب تصوّر استخدام الاسلحة الكيميائية الليبية، حتى في حال وجودها، ضد اسرائيل، الّا في حالة وجود قيادة عربية موحّدة، أو قيادة مشتركة فعّالة تضمّ كلاً من ليبيا وسوريا، وهو أمر لم يحدث حتى الآن، وليست هناك مقدّمات واضحة لحدوثه.

ترتبط حسابات الضربات في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أيضاً، بوسائل اطلاق الاسلحة، وتوصيلها الى أهدافها. وتعتبر الصواريخ أرض ـ أرض الاسلحة الرئيسة لتوجيه الضربات الاستراتيجية، سواء أكان ذلك في الصراع العالمي، أو في الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ اذ تتميّز بصعوبة اعتراضها وعدم التعرّض لخسائر بشرية نتيجة لاعتراضها، أو فشلها. كذلك، فان اقتراب الاطراف من بعضها يوفّر فرصة لاصابة الاهداف الاستراتيجية للدولة بصواريخ ذات مدى قصير، ممّا يعرف، في المراجع الدولية، بالصواريخ التكتيكية. وعليه، فان الصواريخ الاسرائيلية من طراز لانس تستطيع ان تصيب أهدافاً استراتيجية في كل من الاردن وسوريا ولبنان؛ كما ان الصواريخ السورية من طراز فروغ ـ ٧ واس.اس. ٢١ يمكن ان تصيب اهدافاً استراتيجية في اسرائيل، ويمكن لهذه الصواريخ ان تقوم بذلك اذا وجدت في الاردن، أو بالقرب من الحدود المصرية ـ الفلسطينية، وينطبق الامر ذاته على الصواريخ المصرية من طراز فهد ـ ٨٠. الّا ان حسابات الضربة الحالية لا يمكن الّا ان تقتصر على الصواريخ السورية سابقة الذكر من الصواريخ قصيرة المدى. أمّا الصواريخ

الاطول مدى، والتي يتراوح مداها بين ٣٠٠ كم و٣٠٠٠ كم، فلدى اسرائيل منها صواريخ «اريحا» ذات المدى من ٤٨٠ كم الى ١٣٠٠ كم، ويحتمل ان تكون قد وصلت الى ١٥٠٠ كم، ممّا يمكّنها من اصابة الاهداف الاستراتيجية في كل من مصر والاردن وسوريا ولبنان والعراق والبحرين وقطر، وان تصيب أهـدافـاً استراتيجية في كل من المملكة العربية السعودية والسودان والجماهيرية الليبية. ويقتصر وجـود الاسلحة ذات المدى الابعد من ٣٠٠ كم في الدول العربية على العراق، حيث لديه صواريخ الحسين بمدى حوالى ٦٠٠ كم، والعباس حوالى ٩٠٠ كم، وتموز ـ ١ حتى ٢٠٠٠ كم؛ ويمكن بهـذه الاسلحة اصابة الاهداف الاستراتيجية الاسرائيلية. كذلك، حصلت المملكة السعودية على صواريخ صينية يصل مداها الى ١٧٠٠ كم يمكنها اصابة الاهداف الاستراتيجية الاسرائيلية في حدود الكمّية المتيّسرة منها. وعلى الرغم من ملكية السعودية لهذه الصواريخ، فان احتمال احتسابها ضمن حسابات الضربات في الصراع العربي ـ الاسرائيلي مشكوك فيها، نظراً الى ما قدّمته المملكة من ضمانات الى الولايات المتحدة الاميركية من عدم استخدامها ضد اسرائيل أولاً، ولأنه من المعروف ان السعودية قد حصلت على تسعة قواذف فقط، ممّا يجعل استخدامها محدوداً بهذا الرقم. وعموماً، فان هذا الاحتمال الضعيف ينحصر في امكان استخدامها في الضربة الثانية، أي بعد توجيه اسرائيل للضربة الاولى فقط، والأغلب في حالة شمول ضربة اسرائيلية أولى اهدافاً سعودية، وهو احتمال ضعيف.

قبل ان ينتهي الالمام بالصواريخ أرض ـ أرض المحتمل اشتراكها في الضربات، لا بدّ من ان نشير الى عوامل عدّة تؤثر عليها في ما يختص بالعدد والخواص. فالصواريخ التي لدى أطراف الصراع يمكن حصر ما حصلت عليه منها من دول اجنبية بدقة كبيرة، الاّ انه لا توجد معلومات دقيقة، أو حتى تقريبية، عمّا أنتجته بمعرفتها. والدول التي انتجت، وتنتج، صواريخ من هذا النوع في المنطقة هي اسرائيـل والعراق؛ في حين تنتج مصر صواريخ قصيرة المدى، يصل مداها الى ٨٠ كم. ولقد أثبت العراق، خلال العام ١٩٨٨، قدرته على انتاج كمية كبيرة من الصواريخ من طراز «الحسين»، حيث أمكنه اطلاق حوالى ١٨٠ صاروخاً على طهران والمدن الايرانية الاخرى خلال فبراير (شباط) من ذلك العام؛ كذلك أثبت قدرته على تطوير صواريخ من طرازات أخرى خلال الفترة التالية، اشتملت على صواريخ «العباس» و«تموز»، بالاضافة الى طرازات أقل مدى من طراز «سجّيل» وغيره. وقياساً على ما سبق، فان من المتـوقع ان يكون العراق قد أنتج كميات كبيرة منها خلال الاعوام ١٩٨٨ و١٩٨٩ و١٩٩٠. وعلى الرغم من صعوبة التقدير، فانه يمكن تصور انه أصبح لديه أكثر من ٣٥٠ صاروخاً من طراز «الحسين»، و١٥٠ من طراز «العباس»، وحتى خمسين صاروخاً من طراز «تموز»، وحوالى مئتي صاروخ من طراز «سجّيل» وغيره من الطرازات قصيرة المدى. أمّا الصواريخ الاسرائيلية من طراز «اريحا ـ ١» و«اريحا ـ ٢»، فليس هناك ما يمكن القياس عليه لتقدير حجم الانتاج منها، والاغلب انها في حدود ٥٠ صاروخاً من طراز «اريحا ـ ١»، وما لا يصل الى ٢٥ صاروخاً من طراز «اريحا ـ ٢».

أمّا عن خواص هذه الصواريخ، والتي تؤثر في حسابات الضربات، فان المعلومات المتيّسرة عنها غير كافية. وقد يكون من الهام ان نذكر ان ما هو معروف عن الصواريخ أرض ـ أرض الاسرائيلية انهـا صواريخ نووية، سواء أكانت المستوردة، او المنتجة محلياً. وهكذا، فان استخدامها برؤوس تقليدية، أو كيميائية، أو غيرها، قد لا يكون له اثره المطلوب، نظراً الى صغر رؤوسها الحربية، ممّا يؤدي الى فقدان الكثير من تأثيرها. أمّا الصواريخ التي لدى الدول العربية، فمن المؤكد انها صمّمت لتحمل رؤوساً تقليدية، اضافة الى انه يمكن تسليحها برؤوس كيميائية، ولو ان أغلب المراجع يشير الى ان العـراق قد طوّر صواريخه على أساس الصواريخ السوفياتية من طراز «سكود ـ ب»، وانه

اعتمد على تخفيض وزن الرأس الحربي لتحقيق المدى الاطول، ممّا يقلّل من التأثير التدميري للصاروخ، سواء برأسه التقليدي أو في حالة تسليحه برأس كيميائي. ولا يعرف، على وجه الدقة، الزمن اللازم لاعداد الصاروخ للانطلاق. فقد أشار بعض المصادر الى ان الصواريخ العراقية المنتجة محلياً تحتاج الى حوالى ست ساعات لاعدادها، وهو زمن طويل يقلل من امكانية تحقيق الضربة الثانية في حالة صحته؛ ونحن لا نميل الى قبول هذه المعلومات كحقيقة مؤكدة. كذلك، ليس من المعروف حجم الرؤوس الكيميائية المحتمل تسليح الصواريخ العربية بها، ولا نوع السلاح المستخدم، على الرغم من انه يمكن تصوّر ان جميع الاطراف يمكن ان تستخدم الغاز الكاوي (الخردل) في ذلك، وقد تستخدم حامض الايدروسياتيك (من غازات الدم)، الّا انه من المحتمل ان يتمكّن العراق من استخدام رؤوس معبأة بالغاز المزدوج (الثنائي) وفقاً لتصريحات قيادته؛ كما قد تستخدم اسرائيل السلاح ذاته وفقاً لتصريحات وزير علومها.

اذا كان تسليح الصواريخ غير مؤكد، فان تكنولوجيا استخدامها غير معروفة. المؤكد ان التكنولوجيا التي استخدمت في نشر الاسلحة الكيميائية العراقية، في البداية، كانت بدائية، ولا تؤدي الى انتشار مناسب للغاز المستخدم؛ الّا ان التطوّر التكنولوجي في العراق أوحى بتطوير تقنيات انتشار المصادر الكيميائية؛ كما ان اختلاف نوع المصدر الكيميائي قد لا يحتاج الى تقنية معقّدة لتحقيق الأثر المطلوب، نظراً الى طبيعة المصدر نفسه وطبيعة انتشاره في الجو.

ليست الصواريخ أرض ـ أرض وحدها هي العامل المؤثر. فقد دخلت المنطقة وسائل الدفاع ضد الصواريخ الباليستيكية. وقد نجح العراق في اجراء تجربة لاعتراض الصواريخ التكتيكية والتعبوية بالصاروخ الاعتراضي «الفاو ـ ١»، لكن ليس معروفاً حتى الآن عدد الوحدات المنتجة والتي أُجري فتحها لحماية الاهداف منها، الّا انه لا يمكن استبعاد نجاح «الفاو ـ ١» في اعتراض بعض الصواريخ الباليستيكية التي تطلق عليه. أمّا باقي الدول العربية، فهي لا تمتلك أياً من هذه القدرة؛ وبالتالي تبقى معرّضة، تماماً، للضربات الصاروخية الاسرائيلية. أمّا اسرائيل، فهي، أولاً، قد اتفقت مع الولايات المتحدة الاميركية على الحصول على بطاريتين من صواريخ الدفاع الجوي «باتريوت» التي لديها قدرة على اعتراض الصواريخ البالستيكية، وفي اثناء نزاع الخليج زوّدت اسرائيل بعدد آخر من هذه البطاريات؛ غير ان هذه القدرات محدودة، كما ثبت مؤخراً؛ كما ان اسرائيل تقوم بتطوير الصاروخ «حيتس» ليكون مضاداً للصواريخ. وقد تناقلت وكالات الانباء، في آب (اغسطس) الماضي، نبأ عن نجاح تجربته، الّا ان هذه المصادر أشارت الى بدء انتاجه في العام ١٩٩٢، وانه يتوقّع ان يدخل الخدمة، في الجيش الاسرائيلي، في العام ١٩٩٥ تقريباً. واذا حاولنا الخروج بنتيجة من هذه المعلومات المحدودة، فالنتيجة الوحيدة هي انه في حالة تبادل اطلاق الصواريخ بين الدول العربية واسرائيل، فان أية دولة منها لن تكون قادرة، تماماً، على منع الطرف الآخر من توجيه الضربة الثانية. وينطبق ذلك ليس على الصواريخ فقط، بل، أيضاً، ينطبق على الهجوم الجوي الاسرائيلي؛ اذ ان وسائل الدفاع الجوي العربية، على الرغم من قوتها النسبية، لا تستطيع ان تكون مانعاً تماماً أيضاً لاختراق اعداد من الطائرات الاسرائيلية لمجالها الجوي لتوجيه ضربة ضد الاهداف الاستراتيجية، وخاصة أسلحة الضربة الثانية. وفي أحسن الاحوال، فانها تستطيع اسقاط ما يعادل ٢٥ بالمئة من هذه الطائرات على أمل ان يؤدي ذلك الى اجبار باقي الطائرات على التخلّي عن أهدافها.

تؤثر قدرة الاطراف على اكتشاف تحضيرات الطرف الآخر لتوجيه الضربة على حسابات الضربات، حيث يمكن للطرف المستهدف ان يقوم باجراء مضاد، وفقاً للزمن المتيّسر؛ والحد

الادنى لذلك هو اتخاذ اجراءات الوقاية بما يقلّل من خسائر ضربة الخصم، ويوفر الزمن اللازم لتوجيه الضربة الثانية. أمّا الحد الاقصى، فهو استباق تمكّن العدو من توجيه الضربة. وتتوفّر لدى بعض أطراف الصراع وسائل انذار متقدّمة. فلدى اسرائيل طائرة الانذار «إي ـ ٢ سي» المعروفة بـ «هوك آي»؛ ولدى مصر النوع ذاته من الطائرات، وانْ كانت تختلف قليلاً في قدراتها على الانذار؛ ولدى السعودية طائرات الانذار المبكّر المحمول جوّاً المعروفة باسم «أواكس»، وهي أكثر تقدّماً، الّا انه من المعروف ان أفراد تشغيلها الرئيسين هم اميركيون، ممّا يلقى بظلال كثيفة من الشكوك حول مدى امكان الاعتماد عليهم في الانذار بضربة اسرائيلية. أمّا باقي الدول العربية الاخرى، فليس لديه أنظمة مشابهة، سوى ان العراق أعلن عن نجاحه في اقامة نظام للانذار المبكر بطائرة سمّيت «عدنان ـ ١»، وأخرى «عدنان ـ ٢». ويلاحظ، هنا، ان كلاً من الاردن وسوريا ولبنان ليس لديها نظم للانذار المبكّر، ممّا يثير، عموماً، امكانية التنسيق وتبادل معلومات الانذار المبكّر بين الدول العربية، وهو ما لم يتحقق حتى الآن، وليس من المتوقع تحقيقه في المستقبل القريب؛ وبالتالي لا يمكن وضعه في الاعتبار عند حساب الضربات حالياً.

وتلعب الاقمار الاصطناعية دوراً هاماً في مجال اكتشاف، ومتابعة، الاسلحة الاستراتيجية المستخدمة في الضربات الاستراتيجية وتوفير الانذار. وما زالت اطراف الصراع تخطو الخطوات الاولى في هذا المجال. وقد تمكّنت اسرائيل من اطلاق قمر اصطناعي ووضعه في مداره في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، وهي في سبيل اطلاق قمرها الاصطناعي الثاني؛ بينما نجح العراق في اطلاق منظومة صاروخية حاملة للاقمار الاصطناعية الى الفضاء، في نهاية العام ١٩٨٩؛ الّا انه لم يضع قمراً اصطناعياً في الفضاء. ومع تطوير شبكة للاقمار الاصطناعية الاسرائيلية، يمكن توفير انذار مبكر على مستوى رفيع، يوفّر لها انذاراً من ضربة استراتيجية عربية، بحيث قد يمكّنها من تفادي ضربة عربية اولى، أو على الاقل توفير قدرة للقيام بضربة ثانية. أمّا بالنسبة الى الدول العربية، فلا يبدو ان هناك ضرورة، أو حاجة شديدة، الى أقمار اصطناعية لاكتشاف ومتابعة الضربة الجوية الاسرائيلية الاولى، أو الثانية، نظراً الى صغر مساحة اسرائيل، وكونها يمكن متابعتها بوسائل الاستطلاع الاخرى؛ الّا ان ذلك، مرة أخرى، يتوقف، بدرجة كبيرة، على مدى التنسيق بين هذه الدول، الذي سبق ذكر انه لم يتحقق حتى الآن.

اذا كان ما سبق هو إلمام بالعوامل المؤثرة على الضربات الاستراتيجية، فلا بدّ، هنا، من ان نتذكر انه في مجال الصراعات الاقليمية يصعب حساب الضربات الاستراتيجية بين الأطراف دون حساب دور الأطراف الدولية الاخرى في هذه الصراعات. وينطبق ذلك، بشكل خاص، على الصراع العربي ـ الاسرائيلي، نتيجة للعلاقات الخاصة بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، بما في ذلك الاتفاق الاستراتيجي فيما بينهما.

الامكانيات المحتملة للضربات

ممّا سبق يمكن الخروج باستنتاجات عدة في ما يتعلّق بمفاهيم وامكانات وصور الضربات الاستراتيجية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. أول الاستنتاجات ان الضربات الاستراتيجية في هذا الصراع لن تكون نووية فقط، على النحو المستخدم في الصراع العالمي، وان الضربات النووية الاسرائيلية المحتملة لها قيودها وكوابحها العالمية، وان الضربات الاستراتيجية العربية قد تكون نووية، ولكن هناك شك فيها، بينما يغلب عليها استخدام القنابل والرؤوس الصاروخية

التقليدية واحتمال رؤوس كيميائية؛ اذ ان هذه الرؤوس يمكن ان تكون لها آثارها الهامّة والمؤثرة، نظراً الى صغر مساحة اسرائيل وقلّة تعداد سكانها نسبياً، وبالتالي حساسيتها الشديدة تجاه الخسائر، وللأثر المعنوي الشديد المتوقع حدوثه اثر تعرّضها للضربة.

النتيجة الثانية سبق ذكرها، وهي انه من المشكوك فيه قدرة احد أطراف الصراع على توجيه ضربة أولى مسبقة مانعة وفقاً لما هو متعارف عليه في أدبيات الصراع العالمي، نظراً الى افتقار اسلحة الجانبين الى الدقّة اللازمة لتوجيه ضربة مضادة للقوة، قادرة على تدمير كامل اسلحة الطرف الآخر، خاصة وانه لا يمكن التنبؤ، على وجه اليقين، بالدول التي يمكن ان توجّه ضربة انتقامية الى اسرائيل، في حالة ما اذا وجّهت ضربة أولى مسبقة الى دولة عربية أو أكثر.

ثالثاً، ليست لدى أية دولة عربية منفردة القدرة على توجيه ضربة ثانية بالمعنى المتعارف عليه في أدبيات الصراع العالمي، سوى العراق، نظراً الى توقّع امتلاك العراق لاعداد كبيرة من الصواريخ أرض ـ أرض وانتشارها، بحيث يصعب التأكد من امكان تدميرها في توقيت واحد، وبحيث يمكن ضمان عدم انطلاق أي منها الى أهدافها في اسرائيل قبل تدميرها، خاصة وانه من المعروف ان العراق قد أعلن انه قد جعل السيطرة، في هذه الحالة، لامركزية، كي يمكن لقادة وحدات الصواريخ اطلاقها في حالة تأكدها من اصابة بعض الاهداف بأسلحة نووية.

من الطبيعي ان تكون قدرات الدول العربية، مجتمعة، على توجيه ضربة ثانية، بالمعنى المتعارف عليه في أدبيات الصراع العالمي، حيث تصبح قدرة الدول العربية على امتصاص ضربة اسرائيلية أولى، بمفهومها البسيط المجرد، أكثر بكثير من قدرة دولة عربية بمفردها؛ كذلك، فان قدرة الدول العربية، في هذه الحالة، على توجيه ضربة مضادة انتقامية تكون أكبر من قدرة العراق وحده، على الرغم من ان أسلحة الضربة الثانية في كل من سوريا ومصر والمملكة السعودية محدودة العدد نسبياً، الّا ان احتمال وصول عدد محدود من الاسلحة الى أهدافها في اسرائيل كاف لاحداث الأثر المطلوب. وعلى الرغم من ان امكانات عمل الدول العربية مجتمعة أمر بعيد حالياً، فان هناك احتمال عمل دول عربية على الردّ الانتقامي لضربة توجّه الى دولة، أو أكثر، أخرى.

كذلك، فان قدرة أي من الاطراف على توجيه ضربة ثانية بمعناها المجرد البسيط، أي ان يكون أي طرف قادر على توجيه ضربة ثانية بعد توجيه ضربة أولى، سواء بمعرفته او بمعرفة الطرف الآخر، هي قدرة محدودة. ويرجع ذلك، أولاً، الى ان قرب الاطراف من بعضها يجعل فرصة اكتشاف الضربة واتخاذ الاجراءات المضادة محدودة للغاية؛ كما يرجع، ثانياً، الى افتقار أسلحة الجانبين الى الدقة الشديدة، اللازمة لتدمير أسلحة الضربة الثانية لدى الطرف الآخر.

الضربة الاولى المانعة

لا شك في ان قدرات اسرائيل على توجيه ضربة مانعة مسبقة أكبر من قدرة الجانب العربي، على الرغم من كل ما سبق. لكن ذلك يتوقف، بالدرجة الاولى، على استخدام اسرائيل للاسلحة النووية بحيث تغطي قوة الانفجار النووي على احتمالات الخطأ في وسائل الضربة، والتي تصل الى ٥٠٠ متر بالنسبة الى القاذفات المقاتلة، و٤٠٠ متر بالنسبة الى الصاروخ لانس. وليس من الواضح نسبة احتمالات الخطأ للصاروخ «أريحا». كما انه يتوقف، بالدرجة الثانية، على مدى انتشار الاسلحة العربية المخصصة للضربة التي قدّرناها بحوالى خمسمئة صاروخ عراقي، وحتى ٣٦ صاروخاً

سورياً، وتسعة صواريخ سعودية، وحوالى تسعة صواريخ مصرية، مقابل حوالى ٢٠٠ رأس نووي لدى اسرائيل، وفقاً للمعلومات التي أدلى بها مردخاي فاعنونو لصحيفة «الصنداي تايمز». فكلما كانت هذه الاسلحة قريبة، بحيث يمكن تدميرها برأس نووي واحدة، أي في حدود حوالى عشرة كيلومترات فيما بينها، فان نجاح الضربة الاسرائيلية الاولى في ان تكون مانعة تكون أقرب الى التحقق. الاّ ان ذلك يرتبط، أيضاً، بقدرة هذه الدول على اخفاء مواقع وسائلها وتحصينها، خاصة وان كل الصواريخ العربية متحرّكة، وبالتالي يكون من الصعب متابعتها، اذا كانت لها خطة مناورة جيدة. كذلك، ان وسائل الدفاع الجوي العربية، واحتمال نجاح الصاروخ «الفاو ـ ١» من اعتراض الصواريخ والطائرات الاسرائيلية، يمكنها في حالة النجاح، ان تسقط، أو تعترض، حوالى ٢٥ بالمئة من الوسائل الاسرائيلية، بحيث تنزل الى ١٥٠ رأساً، بدلاً من ٢٠٠ رأس .

أمّا اذا حاولت اسرائيل توجيه الضربة الاولى (المانعة) بواسطة القوات الجوية، والاسلحة التقليدية، فانه يلزم لتكون الضربة مانعة تخصيص طائرتين قاذفتين مقاتلتين لكل وسيلة، بالاضافة الى طائرات لاسكات وسائل الدفاع الجوي القائمة بحماية هذه الوسائل، وطائرات مقاتلة لحماية هذه الطائرات بما يعادل نصف العدد السابق، وهذا يعني الحاجة الى حوالى ١٥٠٠ طائرة في الضربة الاولى، وهو ما لا يمكن لاسرائيل، وحدها، توفيره، بينما قد يمكنها تحقيقه بمعاونة قوات أخرى.

واذا كانت هذه هي الامكانات الاسرائيلية، فان احتمالات الضربة الاولى المانعة العربية أقل بكثير، حيث لا يتوقف نجاح الضربة على تدمير جميع الصواريخ الاسرائيلية فقط، وانما شلّ القوات الجوية الاسرائيلية أيضاً. ولمّا كانت الدول العربية لم يتأكد امتلاكها لأسلحة نووية، فان شلّ قواعد هذه القوات بواسطة الصواريخ أمر غير مضمون، خاصة مع غموض المعلومات عن مدى دقّة هذه الصواريخ. أمّا استخدام القوات الجوية العربية، فانه يصبح أقل احتمالاً، نظراً الى ما تحققه القوات الجوية الاسرائيلية من تفوّق نوعي عليها، سواء في الخواص الفنية التكتيكية نتيجة لما تحصل عليه من دعم في هذا المجال من الدول الغربية والولايات المتحدة الاميركية، بصفة خاصة، أو في مجال توفّر الطيّارين المقاتلين اللازمين لاستخدام الطائرات. ولا يعني هذا ان القوات الجوية العربية غير قادرة، اذا أحسن التخطيط لها، والتدريب، ان تسكت القوات الجوية الاسرائيلية؛ ولكن ذلك لا يعني امكان منع اسرائيل من توجيه ضربة مضادة، خاصة وانه من المعروف ان اسرائيل تحتفظ بوسائل ضربتها في تحصينات قوية توفّر وقاية مناسبة لهذه الوسائل.

الضربة الاستراتيجية الاولى، والثانية

من المفترض ان عجز الطرفين عن توجيه ضربة أولى مانعة لا يمنعهما، أو يمنع أي منهما، عن توجيه ضربة استراتيجية مسبقة أولى، وانْ لم تكن مانعة باعتبارها من أدوات الصراع الشامل. الاّ ان الاغلب ان ظروف الصراع العربي ـ الاسرائيلي تضع قيوداً شديدة على مثل هذه الضربة ليست أقل من قيود الضربة المسبقة الاولى المانعة.

ومن المفترض ان الضربة الثانية تابعة للضربة الاولى، وانه اذا كانت امكانات الطرفين على توجيه ضربة أولى محاطة بقيود معقّدة، فان امكانيات الضربة الثانية تكون كذلك. الاّ ان الحقيقة ان امكانات الضربة الثانية هي نتيجة تخوّف الطرفين على توجيه الضربة الاولى. أي ان ملكية اسرائيل لطائرات قادرة على استخدام الاسلحة النووية والكيميائية تصل الى ١١٢ طائرة اف ـ ٤، و١٤٥ طائرة اف ـ ١٦، بالاضافة الى ١٢ صاروخ لانس، و٥٠ صاروخ اريحا ـ ١، و٢٥ صاروخ اريحا ـ ٢،

يمكن تسليحها برؤوس نووية وكيميائية، بالاضافة الى امكانات استخدام الاسلحة التقليدية في باقي الطائرات والصواريخ، وباعتبار ان قدرة اسلحة الضربة العربية غير قادرة على التأثير في هذه الوسائل بالذات بدرجة ملموسة، وانه حتى مع افتراض نجاح الضربة الاولى العربية في احداث خسائر تعادل ٢٥ بالمئة من هذه القوة، فانه يبقى لدى اسرائيل حوالى ١٥٠ رأساً نووياً يمكن توزيعها على ٨٥ طائرة اف ـ ٤، واف ـ ١٦، وتسعة صواريخ لانس، و٣٨ صاروخ اريحا ـ ١، و١٨ صاروخ اريحا ـ ٢، بالاضافة الى الرؤوس والاسلحة التقليدية، وهي بلا شك قادرة على احداث تدمير كبير لدى الطرف العربي، خاصة في الاهداف الاستراتيجية، السياسية والادارية والاقتصادية. ومن الطبيعي ان تزداد قيمة هذه القدرات كلّما انحصر الصراع بين اسرائيل ودولة عربية واحدة، بينما تقل كلّما كان الصراع يشمل أكثر من ذلك. ومع هذا، فان الصاروخ لانس، مثلاً، غير مناسب لاستخدامه في ضربة استراتيجية ضد أي من العراق والسعودية ومصر، لبُعد أهدافها الاستراتيجية عن مداه؛ بينما يمكن استخدامه ضد كل من الاردن وسوريا ولبنان. كذلك، فان قدرة وسائل الدفاع الجوي لدى الدول العربية ووسيلة الدفاع المضاد للصواريخ لدى العراق لا ينتظر ان تخفض من هذه القدرات بأكثر من ٢٥ بالمئة أخرى، أي انه تبقى لدى اسرائيل ٦٤ طائرة اف ـ ٤، و٨٢ طائرة اف ـ ١٦، وسبعة صواريخ لانس، و٣٥ صاروخ اريحا ـ ١، و١٤ صاروخ اريحا ـ ٢.

وحتى مع توقّع حدوث خسائر أكبر في أسلحة الضربة العربية، نتيجة لاحتمال استخدام اسرائيل للاسلحة النووية في ضربة استراتيجية أولى، فانه نتيجة لانتشار هذه الاسلحة، وصعوبة تدميرها في توقيت واحد قبل اطلاقها، ولكون هذه الاسلحة متحرّكة وتتنقل من مواقع مجهّزة الى أخرى، ولمرونة نظام السيطرة عليها، فانه يبقى من المحتمل انطلاق ما لا يقل عن عشرة بالمئة منها، وهو ما يساوي ٥٠ صاروخاً من العراق، ٢ ـ ٣ صواريخ من كل من سوريا ومصر؛ ومع احتمال اعتراضها بوسائل الدفاع المضاد للصواريخ الاسرائيلية، فان وصول عشرة بالمئة من هذه الصواريخ، يعني وصول حوالى ستة صواريخ الى اسرائيل مسلّحة برؤوس كيميائية وتقليدية تكفي لاحداث التأثير المطلوب.

خلاصة

نستنتج ممّا سبق ان الضربات الاستراتيجية المحتملة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي لن تكون نووية فقط، بل انها، أيضاً، تقليدية وكيميائية؛ وان ليست لدى أي طرف القدرة على توجيه ضربة مسبقة أولى مانعة؛ وبالتالي فان هناك لدى كل طرف قدرة على توجيه ضربة أولى مسبقة، أو ضربة ثانية انتقامية، بالاضافة الى ضربات أخرى تالية. وقد خلق هذا الوضع موقفاً يتّسم بنوع من التوازن الذي يكبح احتمالات تنفيذ الضربات. الّا ان هذا الموقف يرتبط بدرجة كبيرة بعاملين، يمكن لكل منهما ان يؤثر في حسابات الضربات. الأول هو مدى التعاون والتنسيق بين الدول العربية. فكلّما انخفض هذا المدى كلّما زادت قدرة اسرائيل على توجيه ضربتها؛ والعكس، أيضاً، صحيح. والعامل الثاني هو احتمال معاونة قوى أجنبية، من خارج المنطقة، لأحد الاطراف، ويتركز هذا أساساً على معاونة الولايات المتحدة الاميركية لاسرائيل، ممّا يزيد، بلا شك، في قدرة اسرائيل على توجيه ضربة أولى قد تكون مانعة. كذلك، من الواضح ان القوة الضاربة الرئيسة في الدول العربية هي العراق، وان الصواريخ أرض ـ أرض هي الوسيلة العربية الرئيسة، بينما تظل القوات الجوية الاسرائيلية هي الوسيلة الرئيسة للضربة، دون ان يكون ذلك مانعاً لاستخدام الصواريخ أرض ـ أرض.

اسرائيل وعسكرة المنطقة

فايز ساره

عاشت المنطقة، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تبدّلات وتغيّرات هامّة في بناها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكان أحد تعبيرات هذه التغيّرات والتبدّلات البنيوية للمنطقة بروز الطابع العسكري في العديد من كياناتها السياسية، الى درجة بالكاد يمكن القول معها ان بعضاً من كيانات المنطقة ما زال يشكّل كياناً مدنياً، أو مجتمعاً مدنياً، بكل معنى الكلمة.

وبالتأكيد ارتبطت التبدّلات والتغيّرات في بنى كيانات المنطقة بمجموعة من العوامل، ربما كان أهمها ظهور العامل الاسرائيلي مجسَّداً بولادة الكيان الصهيوني، بما يمثّله من طبيعة عدوانية استيطانية، وبما هو عليه من دور في المنطقة؛ وهما طبيعة ودور يقومان، اصلاً، على مبدأ القوة، والقوة المسلّحة أساساً.

ولا تكمن أهمية العامل الاسرائيلي في تأثيراته وتدخّلاته فحسب، بل ان أهمّ ما في اثر العامل الاسرائيلي في تبدّلات كيانات المنطقة وتغيّراتها نحو الطابع العسكري هو النموذج الذي يقدّمه الكيان الصهيوني بما هو نظام عسكري، ثمّ في نمط العلاقات التي يفرضها على محيطه، سواء أكان ذلك من خلال السياسات والممارسات اليومية المطبقة، أو على صعيد الاستراتيجيات التي يرسمها لآفاق علاقاته مع المحيط ومستقبل المنطقة.

وهذه الدراسة تحاول ان تتبّع، من خلال مجموعة نقاط، العلاقة بين اسرائيل وعسكرة المنطقة، والنتائج المترتّبة على تطوّر كهذا. ولكن قبل الولوج في صلب تلك العلاقة، وصولاً الى نتائجها، سوف نحدّد، أولاً، بعض أهمّ مظاهر نظام العسكرة على نحو عام، وفي خصوصيات المنطقة، ثمّ نتناول النموذج الاسرائيلي، باعتباره الحالة القياسية، التي يُحتكم اليها في تحديد مفهوم العسكرة بالنسبة الى كيانات المنطقة، ثمّ ننتقل الى الدور الاسرائيلي، قبل الوصول الى النتائج العامّة.

نظام العسكرة وأهمّ مظاهره

لا يبدو ان هناك مفهوماً محدّداً ومتفقاً عليه حول نظام العسكرة، بمعنى تحويل كيان مدني الى كيان عسكري، حيث تتحوّل البنى والآليات الخاصة بنظام كياني سياسي من النظام المدني الى النظام العسكري، والذي غالباً ما يقوم على مجموعة نواظم وآليات وعلاقات مميّزة تجعل من المجتمع يتّخذ صورة الجيش، ويصبح مجتمعاً مُجيَّشاً تسود فيه العلاقات التي تربط فيما بين المؤسسات، أو فيما بين الافراد، علاقات عسكرية، أو شبه عسكرية، أو انها تغلب على طابع العلاقات السائدة.

ويرتبط تحوّل كهذا في مستوى العلاقات بين المؤسسات المختلفة، أو بين الافراد، أو كليهما

معـاً، بظهور تبدّلات حاسمة في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تظهر الصفـة العسكرية، والتي قد تفرض وجودها ومظاهرها على اللباس، وربما على اللهجات والكلمات والتعابير المتداولة بين السكان. وكلّما تعمّقت هذه المظاهر، وصارت أكثر تأثيراً وتجلّياً في حياة السكان، يمكن القول ان عسكرة المجتمع صارت أكثر وضوحاً، وانّ شكل المجتمع المدني ومؤسساته وآليات عمله آلت الى غروب، متّجهة الى الغياب التامّ.

ان التحوّل الى نظام عسكرة المجتمع ـ أي مجتمع كان ـ أمر مرهون ببروز مظاهر وتجلّيات يمكن ان تقرأ من خلالها عملية التحوّل. ولعلّ أهمّ المظاهر العامة لنظام العسكرة في المنطقة تتمثّل في:

التجييش: وذلك بخلق كتلة هائلة من العسكريين، او المنضوين في اطر منظمات شبه عسكرية، أو ميليشيات مسلّحة، وهو أمر واسع الانتشار في غالبية دول المنطقة، وخصوصاً تلك المفتوحة حدودها على جبهات حرب، أو مرشّحة للدخول في حروب محدودة، أو شاملة، مع جيرانها.

ان أبرز تعبيرات عملية التجييش الواسعة تتمثّل في تنامي القوة البشرية العسكرية في المنطقة بنسبة ٦٤ بالمئة في السنوات ما بين العام ١٩٧٢ والعام ١٩٨٢، حيث ارتفع عدد العسكريين من ٢,١ مليون فرد الى ٣,٥ ملايين فرد[١]. ولا تشمل الارقام بطبيعة الحال اعداد القوة البشرية للاحتياط العسكري، الذي قد يضاعف عدد القوات المسلّحة مرات عدّة، فيصبح لدينا نحو عشرة ملايين من الجنود في المنطقة.

ولا تقتصر عملية التجييش على حشد اعداد هائلة من القوات النظامية والاحتياطية، بل انها تمتد الى حشـد أوسع لقوات أخرى شبه عسكرية وميليشيات لا يجرى، عادة، وضعها في اطار القوات المسلّحة، وانما تكون بمثابة قوى اسناد تتخذ اسماء مثل «الجيش الشعبي» في العراق و«حرّاس الثورة» في ايران، والميليشيات اللبنانية المختلفة، وقوات «الحرس المدني» الاسرائيلية، والتي وانْ كانت لا تحتسب في عداد القـوات المسلّحـة، فانها لا تقل أهمية عن الاخيرة. واذا كانت لا تتوفّر لدينا احصـاءات وأرقام حول هذه «القوات»، فان أرقامها لا تبدو قليلة، ولا يمكن الاستهانة بحجمها، وتسلّحها، وبالمهام التي يمكن ان تنفّذها في حالات تتطلب وجوداً عسكرياً.

بروز النخب العسكرية: وهو أمر ظهر ملازماً لاتجاه عسكرة المنطقة، سواء من خلال تنامي دورها، سلمياً، في مجتمعات المنطقة، أو من خلال العمليات الانقلابية التي عمّت المنطقة، وبخاصة في العقود الاربعة الماضية. وفي الحالتين، أفرزت القوات المسلّحة نخبها من الضباط الذين شكّلوا كتلاً حاكمـة، أو ضاغـطة، في مختلف الدول، ومدّوا تأثيراتهم المباشرة، أو غير المباشرة، الى التنظيمات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وفي بعض الاحيان الى المؤسسات الثقافية، فاحتل العديد منهم منـاصب قيـاديـة في رئـاسـات الدول والحكومات، وأصبحوا وزراء، ومدراء، وقادة أحزاب، وجمعيات، وغيرها.

وفي حالات عدة حرص زعماء وقادة من دول المنطقة، لم يكونوا قط من ضباط القوات المسلّحة، على الحصول على ألقاب عسكرية واكتساب رتب قيادية، وذلك كشكل من أشكال الانتماء الى النخب العسكرية التي ظهرت في المنطقة، في اطار نظام العسكرة الآخذ في التكريس في المنطقة.

سباق التسلّح: ويشمل ذلك سباق التسلّح التقليدي وما فوق التقليدي. وأبرز مظاهر سباق التسلّح في المنـطقـة يمكن ملاحـظتـه في القيـام باستـيراد احـدث الاسلحـة والعتـاد الحـربي

التقليدي. وعموماً، فان بلدان المنطقة تضمّ مجموعة كبيرة من الاسلحة والاعتدة الحربية الخاصة بالاسلحة البرية، والجوية، والبحرية، المنتجة في الدول الشرقية والغربية على السواء. ويمكن القول، في هذا المجال، ان بعضاً من الاسلحة والمعدّات العسكرية دخل أطر الخدمة في بعض جيوش المنطقة قبل ان يعمّ استخدامه على نطاق واسع في الدولة المنتجة والدولة الحليف لها. وهناك كثير من الاسلحة السوفياتية التي لم تعمّ على دول حلف وارسو تمّ تسليمها الى أقطار عربية؛ وبالمقابل، هناك أسلحة اميركية مقتصر استخدامها على القوات الاميركية والقوات الاسرائيلية(٢).

ويتجاوز موضوع سباق التسلّح في المنطقة الاسلحة التقليدية الى الاسلحة ما فوق التقليدية من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الاسلحة الكيميائية والجرثومية، وصولاً الى الاسلحة النووية. ولئن كانت اسرائيل حققت سبقاً في موضوع السلاح النووي، فان السنوات القليلة المتبقّية من القرن العشرين ستشهد، طبقاً لتقديرات الخبراء، حصول عدد من دول المنطقة على الاسلحة النووية، وذلك على غرار ما حصل بالنسبة الى الاسلحة الكيميائية والجرثومية، التي حصل عليها بعض الدول العربية في اطار اقامة توازن مع ما تملكه اسرائيل من أسلحة التدمير الشامل.

ان سباق التسلّح في المنطقة جعل من بلدانها ترسانات أسلحة من مختلف الانواع والاجيال والجنسيات. فهناك اسلحة خفيفة، وثقيلة، وتقليدية، وغير تقليدية، برية وبحرية وجوية؛ وهناك أسلحة قديمة وحديثة، على الرغم من غلبة الاخيرة؛ وهناك اسلحة شرقية، وأخرى غربية، اضافة الى أسلحة من انتاج العالم الثالث، وأسلحة من انتاج دول المنطقة.

ان احد تعبيرات عسكرة المنطقة يكمن في استقدام الخبراء العسكريين الى بلدانها. وفي غالب الاحيان، كان الخبراء من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، وبدرجة أقل كانوا من بلدان أخرى توزّعوا ما بين دول وقوى في بلدان المنطقة. وقد أشارت دراسة أصدرها الكونغرس الاميركي، في النصف الثاني من السبعينات، الى وجود ألفي خبير أميركي في منطقة الخليج؛ وفي العربية السعودية وحدها كان عدد الخبراء والمستشارين الاميركيين العام ١٩٧٨ ألفي شخص، وغيرهم كان آلاف في مصر وايران وغيرهما من البلدان وثيقة الصلة بالولايات المتحدة الاميركية، واستراتيجيتها في المنطقة.

وفي المقابل، فان دول المنطقة الصديقة للاتحاد السوفياتي كانت تعجّ، هي الاخرى، بالخبراء والمستشارين السوفيات والذين قدّر عددهم، في العام ١٩٧٩، بأكثر من ستة آلاف خبير، موزّعين على أربع دول هي سوريا وليبيا والعراق وأثيوبيا(٣).

وفي وضع اسرائيل، فان «الخبراء والمستشارين» لا يمكن تناول اعدادهم حصراً؛ ذلك بحكم العلاقات المميّزة بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية خاصة، والبلدان الغربية، عامّة، اضافة الى موضوع الجنسية المزدوجة التي يحملها كثير من الاسرائيليين.

وبالاجمال، يمكن القول، ان عشرات الآلاف من «الخبراء والمستشارين» في الميادين الامنية والعسكرية المختلفة، يتوزّعون على بلدان المنطقة كافة، وبعض من هؤلاء «الخبراء والمستشارين» ينتمون الى دول المنطقة.

تضخّم موازنات الدفاع والانفاق العسكري: والذي وانْ بدا ناتجاً طبيعياً عن سباق التسلّح في بعض جوانبه، الاّ انه، في جوانب أخرى، يبدو منفصلاً عن سباق التسلّح؛ اذ ان هناك

ميـزانيات ونفقات تصرف على التنظيمات الادارية، وعلى القوات، وعلى البنى التحتية، من عمليات التحصّن والامداد والتموين والاعتدة المساعدة وغيرها. ولتقدير أهمية الانفاق العسكري، نشير الى ان النفقات العسكرية لدول المنطقة قد صعدت، في أقل من عشرين عاماً، الى عشرة أضعاف، فبلغت ٤٦,٧ مليار دولار، في العام ١٩٨٠، مقابل ٤,٧ مليارات دولار في العام ١٩٦٢. ويوازي هذا التصاعد تسعة أضعاف المعدّل الدولي[٤]. وطبقاً لمعهد استوكهولم لبحوث السلام، في كتابه لعام ١٩٨١، فان الشرق الاوسط كان أكبر مشتر للاسلحة في العالم الثالث، خلال الاعوام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩، ووصل نصيبه من مستوردات العالم الثالث من الاسلحة ما نسبته ٤٨ بالمئة[٥].

وبوجه عام، فان الانفاق العسكري لدول المنطقة يشغل حيّزاً لا يقل عن ٢٥ بالمئة من الموازنات المعلنة لدول المنطقة. وبشكل عام، فان هذه النسبة لا تغطي النفقات العسكرية الّا جزئياً. والتغطية الحقيقية والشاملة لهذه النفقات انما تأتي عبر خطين: أولهما الميزانيات غير المعلنة، والتي تأخذ طابعاً سرياً بسبب اجراءات الامن؛ والثاني من خلال المساعدات العسكرية التي تقدّمها الدول الحليفة والصديقة، وفي مقدّمها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية الى دول المنطقة[٦].

التصنيع الحربي: وهو اتجاه آخذ في التمدّد والاتساع في عموم دول المنطقة، حيث انه، في وجه من الوجوه، مرتبط بموضوع سباق التسلّح، من جهة، وبموضوع الانفاق العسكري، من جهة أخرى؛ ولكن يمكن ان نفصله عنهمـا، اذا نظرنا اليه كحالة مستقبلية تجسّد نزوعاً نحو الاستقلالية عن السوق الدولي لتجارة السلاح، ومحاولة للتخلّص من اسارها وشروطها، ولتعزيز اتجاه العسكرة داخل بلدان المنطقة بتوفير سند محلي آخر لهذا الاتجاه.

وبشكل عام، يمكن القول ان الكيان الصهيوني يأتي في مقدّم المنخرطين في التصنيع الحربي في المنطقة. وهو نشاط تندمج فيه بلدان عدة، منها مصر والعراق وسوريا وايران، وانْ يكن بنسب ومراكز متفاوتة في عمليات التصنيع الحربي.

وتبعاً لواقع الحال، فان الصناعات الحربية تتفاوت بين بلد وآخر في المنطقة. ولكن، بالاجمال، تجرى في المنطقة عمليات تصنيع وتطوير واسعة لأسلحة الجو، بما فيها أنواع الطائرات والصواريخ، وكذلك الاسلحة البرية، وبخاصة الدبابات والمدافع؛ كما يتمّ تصنيع واسع للاسلحة الخفيفة والذخائر والعتاد، اضافة الى الصناعات النووية، والكيميائية وغيرها.

ان نظام العسكرة، اضافة الى ما سبق من مظاهر عامة، يترك أثراً واضحاً في اللوحات السياسية العامة للمجتمع الذي يسود فيه، حيث تأخذ المؤسسات الديمقراطية بالغياب والتغيّب ويتبعها غياب للتعدديات الحزبية والاجتماعية وكذلك الحريات الصحافية. وغالباً ما يترافق ذلك مع العمل بقوانين الطوارىء والاحكام العرفية، وفي الحالات القليلة حيث لا يتمّ القيام بهذه الاجراءات أو التغييرات في اللوحة السياسية للبلد الخاضع لنظام العسكرة ـ كما في النموذج الاسرائيلي ـ فانه يجرى تطبيق نظام عنصري بكل معنى الكلمة، حيث تجرى عمليات فصل بين المجموعات السكانية، يطبق على بعضها نظام ديكتاتوري قمعي ـ كما هو حال العرب في الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة ـ فيما يطبق نظام «ديمقراطي» في التجمّع الاستيطاني.

وخلاصة القول في المظاهر العامة لنظام العسكرة، انها تلخّص عملية انتقال شاملة من مجتمع مدني الى مجتمع شبه عسكري، أو عسكري. وفي خلال عملية الانتقال هذه، تتفاوت فاعلية وآليات ومستوى اداء نظام العسكـرة بين بلد وآخـر، بحكم مجمـوعـة معقّـدة من العـوامـل الداخليـة

والخارجية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الى جانب العوامل العسكرية التي تمثّل محور نظام العسكرة.

نظام العسكرة في النموذج الاسرائيلي

يستند نظام العسكرة في المجتمع الاسرائيلي الى مجموعة من الافكار الايديولوجية التي يختلط فيها الدين مع السياسة؛ ويجرى التركيز فيها على العنف والقوة كأساس للحياة اليهودية الاسرائيلية. وقد تحوّلت مجموعة الافكار الايديولوجية هذه الى مرتكز للممارسة اليومية لاعضاء ومؤسسات التجمّع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، منذ أوائل القرن الحالي، وذلك من خلال ما قامت به المنظمات الارهابية المسلّحة ضد الفلسطينيين قبل قيام الكيان الصهيوني، في العام ١٩٤٨، وهو ما تحوّل الى ممارسة وسياسة رسمية بعد ذلك، بتحوّل هذه المنظمات الى جيش رسمي باسم «جيش الدفاع الاسرائيلي»، وصيرورة التجمّع الاستيطاني الى «دولة اسرائيل».

ان أفكار العنف والقوة وممارساتها، وما صاحبها من تجييش لجماعات المستوطنين، تركت موقعاً خاصاً لـ «نظام العسكرة» في حياة اعضاء التجمّع الاستيطاني. وقد أضاف ذلك الى بنية هذا التجمّع ودوره الوظيفي أهمية خاصة في العلاقة بنظام العسكرة، فجعل أمر عسكرة «مجتمع الاستيطان» أمراً حتمياً، وهو ما سوف نتناول ملامحه العامة، من خلال التجنيد العام، والنخبة العسكرية، والنفقات العسكرية، والصناعات العسكرية، وسيادة انماط العنف.

التجنيد العام

تمثّل عملية التجنيد العام في مجتمع الاستيطان الاسرائيلي حالة متميّزة عن مختلف بلدان العالم، حيث يتمّ في اطار عملية التجنيد هذه حشد أعداد هائلة من السكان في اطار ثلاث تنظيمات منفصلة ولكنها متكاملة، وهي:

١ ـ الجيش الاسرائيلي: وفيه يتمّ تجنيد الشبان والشابّات في خدمة الزامية لما بين ١٨ ـ ٢٩ عاماً للشبّان، و١٨ ـ ٢٦ للشابات، ولمدة ثلاث سنوات، يعقبها عامان كخدمة احتياطية (٣٠ شهراً للضباط وصف الضباط). وقد أتاح نظام التجنيد العام للاسرائيليين ان يطوّر حجم قواتهم النظامية من ٣٠ ألفاً، في العام ١٩٤٩/ ١٩٥٠، الى ٥٠ ألفاً، في العام ١٩٥٦، الى ٧١ ألفاً، في العام ١٩٦٧، الى ١١٥ ألفاً، في العام ١٩٧٣، و١٩٧ ألفاً، في العام ١٩٨٣[٧].

ولا تشكّل أرقام القوات النظامية للاسرائيليين سوى أرقام صغيرة في حال اعلان التعبئة الشاملة، والتي تزيد اضعافاً عدّة على أرقام القوات النظامية. وقد ارتفع عدد قوات التعبئة الشاملة من ٨٠ ألفاً، في العام ١٩٤٩/ ١٩٥٠، الى نحو ٢٠٠ ألف، في العام ١٩٥٦، والى ٢٧٥ ألفاً، في العام ١٩٦٧، وصارت ٣٠٠ ألف، في العام ١٩٧٣، ووصل العدد، في العام ١٩٨٣، الى ٥٠٠ ألف، يمكن حشدها جميعاً تحت السلاح في غضون يومين فقط، بعد ان كانت عملية كهذه تستغرق ثلاثة أيام سابقاً، وأكثر من ذلك في عهود أسبق[٨].

لقد لاحظ مساعد وزير الدفاع الاميركي الاسبق، انتوني هـ. كوردسمان، ان اسرائيل حقّقت مستويات عليا في تعبئة القوة البشرية العسكرية، الى درجة تقارب مستوى التعبئة في مصر، على الرغم من ان عدد سكان مصر يبلغ عشرة أضعاف سكان اسرائيل. وعلّق على ذلك قائلاً: «هذا تورّط لا

يصدق بالنسبة الى أي مجتمع»[٩].

٢ ـ المنظمات شبه العسكرية: وأبرزها منظمتان، «الجدناع» و«الناحال». الاولى هي منظمة للشبيبة الطلائعية اليهودية تخضع لاشراف وادارة مشتركة من وزارة الدفاع ووزارة التربية والثقافة، منذ العام ١٩٤٩. وعلى الرغم من انها، من الناحية النظرية، «منظمة طوعية»، الّا انها تكاد تجنّد في صفوفها غالبية الشبيبة من سن ١٤ الى ١٨ عاماً. وفي منتصف السبعينات، كانت «الجدناع» تنشط في ٢٤٠ مدرسة مختلفة، وفي ٢٥٠ صفاً ملحقاً بالمدارس الابتدائية، الى جانب وجودها في الكيبوتسات. ووصل عدد اعضائها، في العام ١٩٦٩، الى ٨٠ ألفاً من الشبان والشابات، يخضعون لتدريب شبه عسكري، ويتلقّون دروساً ومحاضرات ثقافية، وسياسية، وعسكرية، ويشكّلون التربة لاختيار أكفأ الكادرات العسكرية. ومن أوساط هؤلاء، يتمّ اختيار طلاب سلاح الجو الاسرائيلي[١٠].

امّـا الثانية («الناحال»)، فهي منظمة الشبية المقاتلة، تأسّست في العام ١٩٤٨، لتحل مكان «البالماح» التي كانت مرتبطة بـ «الهاغاناه»، نواة الجيش الاسرائيلي. و«الناحال» منظمة شبه عسكرية تختلط فيهـا المهمة، حيث يرمز السيف للقتال والحرب والمنجل للاستيطان الزراعي. ويستطيع كل اسرائيـلي بلغ السادسة عشرة ان ينضمّ الى الجيش كمجنّد، أو الى «الناحال». وبعد تلقّيه تدريباً عسكرياً مركّزاً لمدة ثلاثة شهور، يفرز عضو «الناحال» الى مستوطنة زراعية لتلقّي التدريب الزراعي تحت ظل خضوعه للنظام العسكري. وعند انتهاء مدّته في الخدمة، يتمّ فرزه الى مستوطنة زراعية يقيم فيها. ومعظم أعضاء «الناحال» هم أعضاء سابقون في «الجدناع»[١١].

٣ ـ منظمات المستوطنين: وأبرزها «غوش ايمونيم». وغالبية هذه المنظمات تشكّل أطراً مسلّحة. وهي في احد جوانبها منظمات شبه عسكرية، يؤدي اعضاؤها، لا سيما في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، مهـام شبـه عسكـريـة، بحيث تبرز هذه التنظيمات كقوة موازية لجيش الاحتلال في تصدّيه لنشـاطات الفلسـطينيين. ويزيد عدد اعضاء هذه المنظمات على خمسين ألف مسلّح، حصلوا على أسلحة وذخائر وأعتدة من أجهزة الدولة، لا سيما من الجيش[١٢].

النخبة العسكرية

وبطبيعة الحال، فان نظام تجنيد واسع النطاق، على نحو ما لخّصنا، يفترض وجود وتوالد نخبة عسكـريـة، يمثّلها كبار الضباط والقادة على مستوى التجنيد العام. وقد لعبت الحروب العربية ـ الاسرائيليـة، ومـا رافقهـا من عمليـات دعاوية ـ اعلامية، في اظهار العشرات من كبار الجنرالات الاسرائيليين، وابرازهم، وتصعيدهم الى أعلى الهرم الاجتماعي.

ان نظام خدمة الضباط، وتقاعدهم المبكر، انما يتمّ في اطار عسكرة «مجتمع الاستيطان»، بانتقال ضباط الجيش المتقاعدين الى العمل في مختلف أنشطته ومجالاته. وقد لاحظت دراسة لهذا الجانب ان حوالى ربع كبار الضباط الذين يسرّحون من الجيش يواصلون العمل، بشكل مباشر، في المجموعة الامنية بمختلف فروعها؛ ونحو سدس كبار الضباط المسرّحين يتّجهون الى اعمال الادارة والبحوث والتدريس في الجامعات؛ وهناك سدس آخر يتّجه الى العمل في وظائف كبيرة في الدوائر الحكومية، أو في السلك الدبلوماسي حيث يصبحون سفراء؛ وهناك عُشْر الضباط المسرّحين يتفرغون للعمل السياسي، سواء بالانتخابات أو التعيين؛ والقسم الآخر من الضباط، وهو الثلث، يتجه الى العمل في الانشطة الاقتصـاديـة، منهم من يعمـل في مؤسسـات صنـاعيـة، أو تجارية، وغيرهم يقيم اعمالاً خاصة

داخل اسرائيل، أو خارجها[١٣].

وعلى الرغم من ان هناك بعض الاختلافات في التوزيعات التفصيلية لكبار ضباط الجيش المتقاعدين (من رتبة عقيد فما فوق)، فان نتائج بحث اجراه بن ـ درور على ٧٥ من الضباط المتقاعدين، بين العامين ١٩٥٠ و١٩٧٣، تفيد بتوزعهم على العمل وفقاً للمعلومات الواردة في الجدول[١٤].

مكان الاستخدام	العدد	النسبة المئوية
النظام العسكري	١٨	٢٤,٠٠
التعليم والبحوث في معاهد التعليم العالي	٦	٨,٠٠
مراتب ادارية عليا في معاهد التعليم العالي	٦	٨,٠٠
مراتب ادارية عليا في المؤسسات العامة والحكومية	٨	١٠,٦٦
وزارة الخارجية وسفراء	٢	٢,٦٦
بعثات دائمة ومؤقتة في الخارج للخارجية وغيرها	٣	٤,٠٠
منصب سياسي منتخب، وموظفون حزبيون	٨	١٠,٦٦
مراتب ادارية في المؤسسات الاقتصادية	٢٤	٣٢,٠٠
المجموع	٧٥	٩٩,٩٨

وكما أشرنا؛ فان طبيعة نظام خدمة الضباط الاسرائيليين، وبموجبه، «يستطيع كبار الضباط ان يأخذوا اجازة بتشجيع من الجيش لدراسة المهارات الاقتصادية ـ الادارية. وتركّز أغلبيتهم على الاقتصاد وادارة الاعمال أو البحوث العلمية، سواء في اسرائيل أو في الخارج (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية). أمّا غيرهم، فيقومون بدراسة القانون، أو دراسات جامعية أخرى»[١٥].

عاموس بيرلووتر، مؤلف «العسكريون والسياسة في اسرائيل»، أشار الى ان ما أسماه «الكفاءة والجدارة» عند ضباط الاحتياط تجعلهم «أكثر عنصر مرغوب فيه في المجتمع المدني»، من حيث هم «مدراء واقعيون وخبيرون، تتنافس على تشغيلهم مؤسسات عديدة ومختلفة». وهكذا، فان ضباط الجيش يستطيعون ان يحصلوا على وظيفة وهم لا يزالون في خدمة الجيش، ينتقلون اليها بعد تسريحهم مباشرة[١٦].

ان الأعمال التي تسند الى كبار ضباط الجيش المسرّحين ليست اعمالاً هامشية، بل ان كثيراً منها أعمال هامّة ومؤثرة. وتؤكد دراسة حول «متخذي القرارات في الكيان الصهيوني» ان ٩٠ بالمئة من المقرّرين هناك من الذين نشأوا وتعلّموا في فلسطين، هم من الذين عملوا في السلك العسكري، سواء في وحدات الجيش البريطاني، أو المنظمات الصهيونية المسلّحة، أو في وحدات الجيش الذي كانت قواته من «الهاغاناه»[١٧].

غير ان أهمّ أعمال يقوم بها ضباط الجيش المتقاعدون هو عملهم في الميدان السياسي. وكثيرون منهم تولّوا مناصب هامّة في قمّة الهرم السياسي، في رئاسة الدولة والوزارة وفي مناصب وزارية مختلفة؛ وهناك عشرات الاسماء، منهم حاييم هيرتسوغ (رئيس الدولة الحالي) واسحق رابين (رئيس وزراء أسبق) وموشي دايان وحاييم بارليف ومردخاي غور واريئيل شارون وعيزر وايزمان وغيرهم ممّن صاروا وزراء، وكان وجودهم داخل الوزارات الاسرائيلية يشكّل مركز ثقل هامّاً وفاعلاً، بل ومؤثراً في

سياسة الكيان الصهيوني في الميدانين، الداخلي والخارجي، على السواء.

وانتقالاً من هذا الجانب في الموقع السياسي الذي يشغله متقاعدو الجيش في بنية التجمّع الاستيطاني، نشير الى نتائج دراسة تتعلّق بالعسكرة وعضوية الكنيست. وقد توصّلت الدراسة الى القول: «وقد اهتممنا ان نعرف النشاط العسكري لسياسيي العدو، فوجدنا ان ٧٢ من ١٦٥ نائباً (من أعضاء الدورات الست الاولى للكنيست) لهم صفة عسكرية حالياً، أو سابقاً؛ امّا الباقون (١٣٥)، فلم نستطيع التوصّل الى معرفة ذلك؛ ممّا يعني ان حوالى ٤٥ بالمئة من سياسيي اسرائيل، على الاقل، ارتبطوا بالعمل العسكري، بشكل أو بآخر: امّا تجنّدوا في جيوش أجنبية، أو كانوا يعملون في المنظمات الارهابية قبل العام ١٩٤٨، أو خدموا في جيش اسرائيل بعد [العام] ١٩٤٨»[١٨].

واستطراداً، نشير الى ان انتخابات الكنيست الحادي عشر، في العام ١٩٨٤، تمخّضت عن فوز احد عشر ضابطاً كبيراً (من رتبة عقيد فما فوق)، بينهم أربعة من رؤساء الاركان السابقين، وخمسة ممّن سبق ان تولّوا مناصب وزارية في العشر سنوات الاخيرة، عدا عن الكثيرين الذين سبق ان كانوا ضباطاً في المنظمات الارهابية الصهيونية، وآخرين خدموا في جيوش أجنبية[١٩].

ان الهامّ، ونحن نختتم هذا الشق من تجسيدات العسكرة في النموذج الاسرائيلي، ان نشير الى ان وجود النخبة العسكرية من كبار الضباط السابقين في المؤسسات الصهيونية المختلفة أمر يفرز الكثير من التأثيرات، ومن بينها أمران: الاول، التأكيد الدائم لأهمية وحساسية المواضيع المتعلّقة بـ «الامن والدفاع»، بسبب الحساسية المعروفة عن علاقة الضباط الكبار الطويلة بهذين الموضوعين حتى بالنسبة الى القضايا التي لا تتصل بالموضوعين مباشرة؛ الثاني، اشاعة انماط التعامل العسكرية، أو شبه العسكرية، داخل المؤسسات المختلفة، وفي مواقع مختلفة، حيث يعمل الضباط الكبار المتقاعدون، الذين، بحكم حياتهم العسكرية الطويلة التي قد تصل عشرين عاماً، يكوّنون فيها، بحكم حياتهم، اشكالاً من التعامل العسكري مع الافراد والمؤسسات، على السواء.

النفقات العسكرية

توصف النفقات العسكرية في الكيان الصهيوني بأنها من أعلى النفقات العسكرية التي تصرفها دول العالم، اذا تمّ حساب هذه النفقات على أساس حصة الفرد الواحد. ويضيف هذا الوصف مجموعة أرقام تفيد بأن حصة الفرد الاسرائيلي من الانفاق العسكري وصلت، في العام ١٩٨٢، الى ٢٠٦٠ دولاراً، بعد ان كانت، في العام ١٩٨١، تبلغ ١٦٩٥ دولاراً، وفي العام ١٩٧٥، كانت ١٠٤٥ دولاراً. ويقابل هذه الارقام ان حصة الفرد الاميركي من الانفاق العسكري، في العام ١٩٨٢، بلغت ٩٣٨ دولاراً، في حين بلغت حصة الفرد السوفياتي من الانفاق العسكري لعام ١٩٧٥، ما مقداره ٤٩٠ دولاراً[٢٠].

واذا كانت ضخامة النفقات العسكرية تعكس احد ملامح عسكرة مجتمع الاستيطان، فان تطوّرها ـ أرقاماً وأهمية ـ انما هو تأكيد لدورها في نظام العسكرة السائد في اسرائيل. وبموجب خط تطوّر النفقات العسكرية، تضاعفت هذه النفقات أكثر من ستة عشر مرة منذ اقامة اسرائيل في العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٨٢. وبلغ متوسط الزيادة السنوية ما نسبته ٤٦ بالمئة، أو بواقع ٨,٨ بالمئة كنسبة زيادة سنوية مركّبة[٢١].

ولخّص مساعد وزير الدفاع الاميركي الاسبق، كوردسمان، في دراسة له، سياق تطوّر

الانفاق العسكري الاسرائيلي، ومستواه، بالقول: «لقد انتقلت اسرائيل من مجتمع كان ينفق ما بين ٨ ـ ١٣ بالمئة من اجمالي ناتجه القومي على الدفاع في فترة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧، الى مجتمع انفق ما بين ١٧ ـ ٣٠ بالمئة في فترة ما بين العامين ١٩٦٧ و١٩٧٣، وهي الآن (١٩٧٧) تنفق حوالى ٤٥ بالمئة منه». وأضاف كوردسمان: «لقد انتقلت اسرائيل من موقع أدنى من الدول العربية بنسبة ٢ الى ١ في نفقات الدفاع على القوات الحاضرة الى ميزانية دفاع أكبر بكثير من ميزانية خصومها الرئيسين مجتمعين. وتعد هذه الارقام أكثر تأثيراً، عندما نتذكر ان اسرائيل تنفق أموالها بفاعلية أكبر من الدول العربية»[٢٢].

ان الاسباب الكامنة وراء التصاعد الجنوني في الانفاق العسكري الاسرائيلي يكمن، اصلاً، في تصاعد النزعة العدوانية الاسرائيلية نحو المحيط العربي، ونمو الدور والمهام الوظيفية لآلة الحرب الاسرائيلية، ونظام العسكرة الذي يجد تعبيراته في شنّ الحروب الاقليمية والعمليات المحدودة، والتي من أبرزها حرب العام ١٩٧٣، التي كلّفت اسرائيل ٢٠ مليار دولار، بأسعار العام ١٩٨٢، وحرب لبنان التي كلّفت، بشكل اجمالي، ١,٢ مليار دولار؛ ثمّ هناك تكاليف تحديث أسلحة الجيش الاسرائيلي، وتطوير معدّاته، اضافة الى زيادة اعداده، وتطوير برامج التصنيع؛ ويمكن ان نضيف، أيضاً، زيادة النفقات المحلية وغيرها[٢٣].

ومن البديهي القول ان اجمالي الموارد الاسرائيلية، كان، وسيبقى، عاجزاً عن تغطية النفقات العسكرية المتصاعدة، الامر الذي يجعل اسرائيل تستعين بالمساعدات والهبات والتبرّعات، وبخاصة الاميركية منها، والمقدّمة اليها لتغطية نفقاتها العسكرية. ويزيد اجمالي المساعدات الاميركية لاسرائيل، بين العامين ١٩٤٨ و١٩٨٣، على ٢٥,٦٠٨,٣٠٠ دولار، وقروض عسكرية بلغت ١٠,٥٦٢,٥٠٠ دولار، وهبات عسكرية وصلت الى ٦,٨٥٠,٠٠٠ دولار[٢٤].

الصناعات العسكرية

تعود بداية الصناعات العسكرية الاسرائيلية الى أيام الييشوف اليهودي في فلسطين، أواخر الثلاثينات، حيث أُقيم بعض الورش لتصنيع الذخيرة واصلاح الاسلحة الخفيفة، ثمّ تصنيعها؛ وأُضيف الى ذلك، أواسط الاربعينات، ورش مهمتها صيانة الطائرات؛ وتطوّر الامر، بعد اقامة اسرائيل، الى توسيع نطاق الصناعات العسكرية في فرعي الصناعات الحربية والصناعات الجوية؛ وتالياً تطوّرت الصناعات لتشمل الاسلحة غير التقليدية، بما فيها الاسلحة النووية في الخمسينات؛ وبذلك اكتملت سلسلة من الصناعات العسكرية لتشمل مختلف صنوف الاسلحة والعتاد الحربي والذخائر، اضافة الى الانظمة الحربية الالكترونية[٢٥].

ويعود التطوّر الكبير في الصناعات العسكرية الاسرائيلية الى النصف الثاني من الستينات، حيث تلاقت جهود عدة، من أبرزها جهود كل من شمعون بيرس وموشي دايان، لتطوير القاعدة الصناعية، واستغلت، على التوالي، المساعدات التقنية الفرنسية، ثمّ الاميركية، وبينها المساعدات المالية الالمانية الغربية، في تحقيق ذلك؛ وتجسّد الانجاز في تطوير صناعة الاسلحة الثقيلة كالمدفعية والدبابات والزوارق الحربية، ثمّ الصواريخ والطائرات، اضافة الى الاسلحة النووية والكيميائية[٢٦].

ولقياس أهمية الصناعات العسكرية الاسرائيلية، كواحدة من مؤشرات عسكرة مجتمع الاستيطان، نشير الى نقطتين: الاولى، حجم العمالة الاسرائيلية المرتبطة بهذه الصناعات، والمقدرة بنحو مئة ألف عامل وفني وعالم من مختلف الاختصاصات، وهؤلاء يشكّلون نحو ٢٠ بالمئة من

اجمالي قوة العمل الاسرائيلية، يتوزّعون على حوالى ١٥٠ شركة تعمل في الصناعات العسكرية، طبقاً لسجلات الصناعات العسكرية[٢٧]؛ والثانية، تتمثّل في أهمية انتاج الصناعات العسكرية الاسرائيلية، الذي وانْ كان يغطي قسماً هاماً من احتياجات الجيش الاسرائيلي في ميدان العتاد والاسلحة والذخائر، فان القسم الأهمّ هو المخصص للتصدير. وأكثر الارقام وثوقاً تشير الى ان حجم الصادرات العسكرية الاسرائيلية يمثّل ٣٠ ـ ٤٠ بالمئة من انتاج القطاع الصناعي؛ وان قيمة هذه الصادرات وصلت، في العام ١٩٨٧، الى مليار ونصف المليار دولار. واستناداً الى معهد «سيبري» السويدي لبحوث السلام، فان اسرائيل احتلت، في العام ١٩٨٢، المرتبة السابعة بين مصدّري الاسلحة في العالم، بعد الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا وايطاليا والبرازيل[٢٨].

ان أهمية هذه النقطة، بالنسبة الى نظام عسكرة تجمّع الاستيطان الصهيوني، تكمن في ما يتبعها من قيام اسرائيليين، بينهم ضباط سابقون ورجال استخبارات، بدور مزدوج، داخلياً وخارجياً، في دفع المجتمع، وشرائح منه، الى ربط حياته ومصيره بموارد تقوم على الصناعات العسكرية، وعلى الاتجار بها، سواء من خلال العمل في هذه الصناعات، أو في توظيف الاموال فيها. ويسبغ ذلك، من تطوّر الصناعات العسكرية، المزيد من مظاهر العسكرة على التجمّع الاستيطاني.

سيادة انماط العنف

واذا كان العنف احد مكوّنات الايديولوجية الصهيونية، فمن الطبيعي القول انه معمّم في مجتمع صهيوني استيطاني. وهو أمر بدأ مع وفود أوائل المهاجرين اليهود، وتطوّر، تالياً، مع نمو المجتمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، متجسّداً، على نحو واضح، في انماط سلوك وممارسات اليهود ازاء العرب بشكل خاص. وقد امتدت الانماط العدوانية لتطبع علاقات المستوطنين اليهود بحلفائهم البريطانيين، أصحاب وعد بلفور، والقائمين على نظام الانتداب في فلسطين؛ وفي أحيان كثيرة، امتدت تلك الانماط من السلوك العدواني داخل التنظيمات الارهابية اليهودية، وفيما بينها[٢٩].

لقد تابع العنف وأنماطه تطوّرهما مع اقامة اسرائيل في العام ١٩٤٨؛ بل يمكن القول ان ذلك جسّد مفصلاً في تطوّر انماط العنف، التي صارت انماطاً رسمية تقام لها مؤسسات وأجهزة في الدولة الى جانب المستوطنين ومنظماتهم الارهابية، وهو الامر الذي كان قائماً قبل العام ١٩٤٨ في اطار علاقات التجمّع الاستيطاني الصهيوني بمحيطه العربي، داخل فلسطين وخارجها، أو حتى في اطار علاقاته الداخلية بين اليهود أنفسهم، والتي يمكن ملاحظة أبرز ما فيها من أنماط عنف، في:

○ ممارسة العنف الرسمي وغير الرسمي ضد الطوائف اليهودية من غير الاشكناز، وهم طائفة النخبة والسلطة الاسرائيلية الحاكمة. ولعلّ أهم مظاهر هذه الممارسة ما قامت به السلطات الاسرائيلية ضد الطوائف الشرقية من السفاراديم في احداث وادي الصليب، أواخر الخمسينات، واحداث حي المصراره في القدس، التي انطلقت منها حركة الفهود السود، في أواخر الستينات وبداية السبعينات[٣٠].

○ ممارسة العنف والارهاب ضد الجماعات السياسية التي تبدي آراء لا تتفق، أو لا تتطابق، مع السياسة الصهيونية المتشددة. وأبرز هذه الممارسات ما تعرّضت له «حركة السلام الآن»، التي كان من بينها قتل اميل غرينسفايغ، احد قادة الحركة، واصابة عشرة آخرين بجروح، بعد القاء قنبلة على تظاهرة سلمية للحركة نظّمت في شباط (فبراير) ١٩٨٤ معارضة للوجود الاسرائيلي في لبنان.

وقد امتدت هذه الممارسات، تالياً، الى قادة وأعضاء من «حركة السلام الآن» وشخصيات

اسرائيليـة عدة، شملت اعتـداء بالضرب وحـرق ممتلكات، بسبب اتخاذ تلك الشخصيات مواقف معـارضـة لممـارسات جنود الاحتلال الاسرائيلي ضد الانتفاضة الفلسطينية، وبسبب المشاركة في حوارات مع فلسطينيين(٣١).

وبطبيعة الحال، فهذه الممارسات التي تتمّ ضد اليهود بسبب الاختلاف الطائفي، أو السياسي، أو بسبب «العلمانية»، هي وجه آخر لتلك الممارسات التي يقوم بها يهود، الى جانب السلطة، ضد العرب. وهؤلاء اليهود يحوزون على رضى وتعاطف واضحين من جانب الرسميين الاسرائيليين، ومن جانب قادة وضباط الجيش الاسرائيلي. ومثال بارز، في هذا السياق، قام رئيس الاركان الاسبق، رفائيل ايتان، بتوزيع أسلحة على عصابات المستوطنين في الضفة، فيما قام الجنرال ارييه بيرو باصدار أمر بتزويد «وحدات الدفاع القطري» بجنود «أكفاء». وقد دفع تنظيم ميليشيات المستوطنين وتسليحها وممارساتها عضو الكنيست يوسي ساريد الى الوقوف في الكنيست مطالباً بحل هذه الجماعات و«الاّ فانها ستؤدي الى انحلال الجيش وقيام حرب يهودية ـ يهودية في المستقبل»(٣٢).

ان ايـديولوجية العنف وأنماطه ترتبط، عملياً، بصعود وتجذّر الحياة العسكرية وقيمها داخل التجمّع الاستيطاني. وهو أمر يلعب فيه الجيش دوراً هامّاً ومحرّكاً. وقد لاحظ بنكو الدار الامر بقوله: «يؤثر الجيش، ولو كان الهدف منه أولاً وقبل كل شيء الدفاع عن الدولة ضد اعدائها والتغلّب عليهم، في حياة الامّة كلها، ولو الى حدّ معيّن، خصوصاً في دولة تعيش جواً عسكرياً عنيفاً ودائماً، وأكثرية مواطنيهـا، أيضـاً، رجال جيش في عطلة طويلة. ويؤثر الجيش في شخصية الشبان، وفي شخصية المواطن، وتتعلّق به، الى درجة كبيرة، حريتنا السياسية والاجتماعية»(٣٣).

وفي الخلاصة العامة، يقدّم النموذج الاسرائيلي لنظام العسكرة حالة متميّزة، تصحّ ان تكون حالة قياسية ونموذجية، ذلك انها ربما كانت الحالة الوحيدة في العالم القائمة على أساس الدور والبنية: دور الشرطي والجنـدي المسلّح، وبنية الثكنة العسكرية. وكل ما في هذا النموذج من بنى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية موظف في خدمة الدور والبنية، ولكن خلف واجهات «ديمقراطية»، وفي ظل ادعاءات تتصل بـ «الامن المهدَّد» واحتياجاته.

الدور الاسرائيلي في عسكرة المنطقة

لقد أدّى وجود اسرائيل ودورها الى ظهور وتنامي نظام العسكرة في المنطقة بشكل عام. ولعلّ أهمّ ما يميّز الدور الاسرائيلي في عسكرة المنطقة يتوضّح في ملاحظة وجود نوعين من كيانات المنطقة: اولهما دول برز فيها نظام العسكرة على نحو واضح، وانْ يكن أقل بكثير ممّا عليه النموذج الاسرائيلي؛ والثاني نوع من الكيانات الاقل عسكرة. وتتوزّع دول المنطقة على هذين النوعين.

ويتصل النوع الاول من الكيانات السياسية في المنطقة بعامل خوض هذه الكيانات، بشكل مباشر أو غير مبـاشر، بالصراع مع اسرائيل، كما هو مثال مصر وسوريا والعراق وغيرها، أو بعامل الصلة القائمة ـ أو التي كانت قائمة ـ بين هذه الكيانات واسرائيل، كما في مثال ايران وتركيا وبعض دول افريقيا، مثل تشاد واثيوبيا، وجميعها كانت، أو ما زالت، على صلة وثيقة باسرائيل. امّا النوع الثاني من كيـانـات المنطقة، فلم يتأثر بنظام العسكرة، نتيجة غياب الدور الاسرائيلي في اخضاعه لنظام العسكرة والتأثير فيه. وفي اطار هذا النوع من الكيانات تندرج دول عربية، وأخرى غير عربية. من الدول العـربيـة المنضـويـة في هذا النـوع بلدان شمـال غرب افـريقيـا، التي على الرغم من

عروبتها، وانشغالها بدرجة أو بأخرى بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، لم تتحوّل الى دول عسكرية. والمثال الاوضح هو تونس؛ وهناك مثال آخر من دول المشرق العربي هو لبنان ما قبل العام ١٩٧٥، الذي لم يكن دولة عسكرية بالمعنى المحدد(٣٤).

وبشكل عام، فان الدور الاسرائيلي في عسكرة المنطقة يمكن ملاحظته في العديد من العوامل، وأبرزها ثلاثة:

العامل الاول يتمثّل في النموذج الاسرائيلي، بما يفرضه من تحدّيات على بعض الكيانات، أو بما يمثّله من طموحات لكيانات أخرى في المنطقة. ذلك ان النموذج الاسرائيلي، في تأثيره في الدول التي تخوض الصراع ضده، يفرض على الاخيرة ان تقيم بنى مؤسسات موازية لما هو قائم في اسرائيل، في محاولة منها حدّها الادنى الصمود في وجه اسرائيل، والحدّ الاعلى الحاق الهزيمة بها وردعها عن ممارسة دورها العدواني التوسّعي في المنطقة. وفي هذا الاطار، فقد برز، كرد فعل طبيعي في بلدان المواجهة العربية، دور مصر وسوريا والعراق، وبدرجة أقل الاردن ودول أخرى.

وبطبيعة الحال، فقد صعد مع حالة التجييش بروز النخب العسكرية، التي أخذت تبحث لها عن مواقع قوية وحاسمة في مراكز السلطة في هذه الكيانات، فاحتل كثير من كبار الضباط مراكز هامّة وفاعلة في المؤسسات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ والعديد من قادة هذه الدول وأركانها من الضباط السابقين، الذين لم يكونوا عند تولّيهم السلطة في مواقعها الاولى، وما لبثوا ان تزيّوا برتب عسكرية كبرى. وتقدّم لنا مصر نموذجاً واضحاً في هذا الصدد؛ اذ تبوأ الضباط الاحرار، بعد العام ١٩٥٢، المراكز الاولى للسلطة في مصر، بما في ذلك المؤسسات الثقافية والاعلامية. وبعد وفاة عبدالناصر ومجيء انور السادات الى رئاسة الجمهورية، عاد السادات الى «العسكرية»، متقلّداً «عصا الماريشالية».

وترافق مع التجييش صعود الانفاق العسكري في دول المنطقة المنخرطة في صراع مباشر مع اسرائيل. وفي مثال واضح على ذلك يكفي القول ان الانفاق العسكري من الناتج القومي لثلاث دول عربية، هي مصر وسوريا والاردن، قد تواتر متوسطه من ٦,٣ بالمئة العام ١٩٥٤، الى ١,٢ بالمئة العام ١٩٦٣، ثمّ ارتفع تالياً الى ١٧,٢ بالمئة العام ١٩٧٢، وهبط الى ١٦,٠ بالمئة العام ١٩٧٩(٣٥).

وفي الصناعات العسكرية، فرض النموذج الاسرائيلي على بعض الدول دخول هذا الميدان، وانْ يكن بدرجة وكفاءة أدنى من النموذج الاسرائيلي، بسبب عوامل موضوعية وذاتية، ابرزها عدم توفّر الامكانات المحلّية والدعم الخارجي. وكانت الدولة العربية الاولى في هذا المجال مصر، التي دخلت ميدان تصنيع الذخائر والاسلحة الخفيفة، ثمّ صناعة الصواريخ، ثمّ طوّرت صناعاتها في مختلف الصنوف(٣٦).

واذا كانت ايديولوجيا العنف وأنماطها أقل وجوداً وتبلوراً في المنطقة قبل انطلاقة المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وقبل قيام كيانه في العام ١٩٤٨، فقد أخذت بالانتشار في دول المنطقة، لا سيما في العقدين الاخيرين؛ ولا نفصل ذلك عن التأثيرات والتدخّلات الاسرائيلية، التي غذّت موجات من العنف، وخصوصاً في لبنان، في أواسط السبعينات، على نحو صراع «طائفي»(٣٧).

والعامل الثاني في الدور الاسرائيلي لتعميم نظام العسكرة في المنطقة يتمثّل في الحروب وما استتبعها من سباقات التسلّح. وقد فرضت اسرائيل على المنطقة خمس حروب كبرى بين

العامين ١٩٤٨ و١٩٨٢. كما شنّت حروباً محدودة على جبهات دول المواجهة، اضافة الى ليبيا (اسقاط طائرة مدنية)، والعراق (قصف مفاعل نووي)، وتونس (الاغارة على مركز قيادة منظمة التحرير الفلسطينية). وكان من شأن هذه الاعتداءات تعزيز البنى العسكرية في الاقطار العربية وتقويتها، للوقوف في وجه التحديات الاسرائيلية. وفي هذا السياق، جاءت عمليات سباق التسلّح لتجعل من المنطقة ترسانة أسلحة. وربما كان أحد الامثلة البارزة في موضوع سباق التسلّح تصاعد عدد الطائرات لدى الاقطار العربية من ٣٥ طائرة العام ١٩٤٨، الى ٦٨٢ طائرة في العام ١٩٦٧، ثمّ الى ٧٣٠ طائرة في العام ١٩٧٢، لكل من مصر وسوريا فقط؛ ثمّ ارتفع عدد الطائرات في سوريا ومصر، في العام ١٩٧٦، الى ٨٢٠ طائرة مختلفة المهمّات[٣٨].

وتبعاً لمصادر اسرائيلية، وفي اطار سباق التسلّح و«التوازن الاستراتيجي» الذي طرحته سوريا، فان سلاح الجو السوري وصل عدده الى ٧٠٠ طائرة مقاتلة تنتظم في ٢٤ سرباً جوياً، ممّا جعله أكبر سلاح جو في المنطقة[٣٩].

لقد أدّى سباق التسلّح الناتج عن وجود اسرائيل، ودورها، الى ان تملك ثلاث دول عربية هي سوريا والعراق والاردن، عشرة آلاف دبابة، ومثلها من العربات المدرّعة، الى جانب ١٣٤٩ طائرة مختلفة المهام، وذلك في العام ١٩٨٦، تبعاً للمصادر الدولية[٤٠].

وتشغل هذه الارقام حيّزاً فحسب من قائمة سباق التسلّح في المنطقة، التي تضمّ، فيما تضمّ، أكثر من ٢٥ ألف دبابة وأربعة آلاف طائرة، وهذه ليست سوى مؤشرات الى منطقة تتمّ عسكرتها بشكل منهجي منظّم، حيث صارت تستوعب، عدا الصناعات العسكرية القائمة في بلدانها، ما حجمه ٦١ بالمئة من صادرات الاسلحة العالمية. وقد أخذت، وحدها، من حصة العالم الثالث أكبر زبائن سوق الاسلحة الدولية: ثلثا كميّات الاسلحة المشتراة في الخمسة أعوام الاخيرة، وانفقت ٨٠٠ مليار دولار على شراء الاسلحة في السنوات العشر الاخيرة[٤١].

العامل الثالث الهامّ للدور الاسرائيلي في عسكرة المنطقة هو التدخّلات الاسرائيلية في شؤون المنطقة، وغالباً ما تتخذ طابعاً سرياً، نتيجة الدور والنتائج التي تترتب عليها، وهي نتائج تجد معارضة واضحة على صعيد القوى المحلية، والاقليمية، والدولية، على وجه الاجمال.

ودون القيام بحصر هذه التدخّلات، والدخول في تفاصيلها، يمكن ان نشير الى ان هدفها الاساسي هو خدمة اسرائيل، وتعزيز وجودها، ومكانتها، في المنطقة، بجعلها القوة الاكبر والأهمّ، التي يحتكم اليها، أو يُحتذى بها؛ كما نشير الى أهمّ أشكال هذه التدخّلات، ومنها:

- تقوية النزعات الانفصالية داخل الكيانات السياسية في المنطقة، بدفع المجموعات «القومية»، أو «الدينية»، بل و«الطائفية»، الى الخروج من كياناتها وتشكيل كيانات جديدة. وفي هذا الصدد، يمكن استذكار الدور الاسرائيلي في كل من شمال العراق وجنوب السودان اضافة الى لبنان. وفي الحالات الثلاث، تقدّم الاسرائيليون الى مساعدة مجموعات «اقلوية» في اعادة رسم الخارطة السياسية لكيانات سياسية قائمة، وتفتيتها على أساس «قومي»، أو على أساس «ديني» و«طائفي».

- استغلال ما يمكن من التوتّرات والنزاعات الداخلية في بلدان المنطقة، ودفعها نحو الانفجار الدموي، أو على الاقل دفعها الى التراكم لتكون مؤهلة للدخول في الصراعات العنيفة. لقد استغل الاسرائيليون، بشكل فج، التوتّرات التي ظهرت في الاردن، في أواخر الستينات، ودفعوا باتجاه

صدامات هناك؛ ثمّ استغلوا ما ساهموا في صنعه من التوتّرات في جنوب لبنان بين الفلسطينيين وسكان الجنوب قبيل الاجتياح الاسرائيلي في العام ١٩٨٢.

○ استغلال، وتغذية، التوتّرات وايصالها الى أزمات، ثمّ العمل على تعميقها بين دول المنطقة، ودفع الدول، تالياً، الى خوض حروب، بحيث تصبح الصراعات الجديدة بديلة من صراع المنطقة مجتمعة مع اسرائيل بوصفها جسماً غريباً عنها، ولها وظيفة عدائية مستمدة من كونها كياناً استعمارياً استيطانياً.

لقد غذّت اسرائيل الخلافات الايرانية ـ العراقية بدعمها للحركة الانفصالية الكردية في شمال العراق ابّان حكم شاه ايران الذي كانت تجمعه واسرائيل علاقات وثيقة. وقد اتّسم السلوك الاسرائيلي بذات السمات في خلافات السودان مع اثيوبيا ابّان عهد هيلاسي لاسي. ويبدو ان الدور يتجدّد الآن. وفي وقت سابق، قدّم الاسرائيليون دعماً الى بعض زعامات تشاد لتغذية الصراع بينها وجارتها ليبيا.

ان هذه التدخّلات قد اتخذت اشكالاً عدّة، بعضها كان مباشراً، من خلال ارسال الاسلحة والضباط، بمن فيهم ضباط الاستخبارات الاسرائيلية، واعداد خطط والمساعدة في تنفيذيها، وبعض هذه التدخلات اتخذ طابعاً غير مباشر، من خلال الحملات الدعاوية والاعلامية المنظمة والمنهجة التي تبنّتها أجهزة الاعلام الاسرائيلية، وفيها هدف واحد وواضح يتمثّل في الابقاء على اسرائيل قوية وتعزيز وجودها في المنطقة، مقابل اضعاف الدول الاخرى وتفتيت كياناتها، ولا يمكن تحقيق ذلك الّا من خلال عسكرة المنطقة ودفعها الى ميادين الصراعات الدموية.

وفي خلاصة الدور الاسرائيلي في عسكرة المنطقة، نشير الى انه على الرغم من الاهمية الخاصة لدور اسرائيل، حيث قدّمت النموذج والمثال، اضافة الى المهمة والدور، فان هناك عوامل أخرى سرّعت بولادة وتطوّر نظام العسكرة في المنطقة. وأبرز هذه العوامل:

○ تصاعد الخلافات والصراعات بين بلدان المنطقة، وفي داخل بعضها، سواء بفعل الصراع مع الاستعمار الاستيطاني، أو لسبب آخر.

○ الفورة النفطية التي شهدتها المنطقة في السبعينات بعد ارتفاع أسعار النفط، ممّا دفع الدول النفطية الى الصرف بلا حدود. وكان أهمّ ميادين صرف البترودولار ميدان العسكرة، بما فيه من تسليح وتنظيم للقوات وتدريبها.

○ ترافق ذلك مع هوى الحكومات الغربية التي كانت تسعى الى امتصاص فائض العائدات، فأخذت تبيع الاسلحة والخدمات الحربية لدول النفط، وتلك التي تعيّشت على هامش الثروة النفطية.

خـاتـمـة

كخلاصة عامة في موضوع «اسرائيل وعسكرة المنطقة»، يمكن القول ان النظام يكاد يعمّ المنطقة. وقد لعبت اسرائيل، في ظهوره، دوراً مركزياً. وبفعل استمرارها، فانه يتوسّع ويمتد. وكما هو واضح، فان مظاهره أكثر من ان تحصى. ومثلما ترتّبت على نظام العسكرة مجموعة مظاهر، فقد ترتّبت عليه مجموعة نتائج تطرح نفسها على حاضر المنطقة، ومستقبلها، منها: اولاً، ان المنطقة صارت ميداناً لاختبارات الاسلحة والمعدّات الجديدة ومستودعاً للأسلحة المتنوّعة؛ ثانياً، انها تحوّلت الى بؤرة توتّر دائم، تهدّد، باستمرار، باندلاع حروب اقليمية وعالمية؛ ثالثاً، ان عملية العسكرة حطّمت نظام

التطوّر الطبيعي للمنطقة، وغيّرت مسار تطوّرها اللاحق؛ رابعاً، استنفدت عملية العسكرة امكانات بشرية ومادية هائلة للمنطقة، وجعلتها تذهب هدراً؛ خامساً، ان عملية العسكرة، بما رافقها من نتائج للصراع، أورثت مشاكل جوهرية بين دول المنطقة، وداخلها، تحتاج الى معالجات طويلة المدى.

---

(١) انظر جو رستوك وجيم بول، «كيف يتمّ تحرير صفقات السلاح في منطقة الشرق الاوسط»، **بيروت المساء** (بيروت)، ٤ و١١/٧/١٩٨٣.

(٢) انظر قوائم بمزايا ونوعيات الاسلحة الرئيسة المستوردة الى المنطقة في **الفكر الاستراتيجي العربي** (بيروت)، تموز (يوليو) ١٩٨١.

(٣) انظر رستوك، وبول، **مصدر سبق ذكره**.

(٤) **المصدر نفسه**.

(٥) يولا البطل، **الانفاق العسكري في اسرائيل خلال ٣٥ عاماً**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى، ١٩٨٤، ص ١٢.

(٦) انظر جدول المساعدات الامريكية ـ السوفياتية المقدّمة الى اسرائيل ومصر وسوريا بين العامين ١٩٧٣ و١٩٧٥ في **شؤون فلسطينية**، العدد ٧٣، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧، ص ٢٠٠.

(٧) البطل، **مصدر سبق ذكره**.

(٨) **المصدر نفسه**.

(٩) انتوني هـ . كوردسمان، «ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٧٣، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧، ص ١٩٠.

(١٠) اياد القزّاز، «التوجيه العسكري للمجتمع الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٩، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) للاطلاع على نموذج لما تلعبه عصابات المستوطنين، انظر داني روبنشتاين، **غوش ايمونيم الوجه الحقيقي للصهيونية** (ترجمة غازي السعدي)، عمّان: دار الجليل، الطبعة الاولى، ١٩٨٣.

(١٣) حبيب قهوجي (اشراف)، **متخذو القرارات في الكيان الصهيوني**، دمشق: مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص ١١٨ ـ ١١٩.

(١٤) القزّاز، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٤. وهناك توزيع آخر، نورده للمزيد من الايضاح، وفيه يتوزّع كبار الضباط من المتقاعدين، من رتبة عقيد فما فوق، على ميادين العمل خارج الجيش وفقاً للنسب المئوية الآتية: ٤,٤ في السياسة، و٥,٢ في وزارة الدفاع، و٦,٩ في وزارة الخارجية، و٢١,٧ في وزارات أخرى، و١٢,٢ في شركات حكومية، و٢,٦ في البلديات، و٥,٢ في معاهد وجامعات، و٢٢,٤ في شركات خاصة، و١٢,٢ مستقلون، و٥,٢ عائدون الى الكيبوتس، و٢,٠ غيرهم. انظر عاموس بيرلموتر، **العسكريون والسياسة في اسرائيل**، دمشق: مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥، ص ٦٧.

(١٥) بيرلموتر، **المصدر نفسه**، ص ٩٥.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ٩٥.

(١٧) انظر قهوجي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٦ ـ ١٣٨.

(١٨) انيس صايغ (تحرير) وغازي دانيال (اعداد)، **رجال السياسة الاسرائيليون**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. آذار (مارس) ١٩٧٠، ص ١٨.

(١٩) **دافار**، ٣٠/٧/١٩٨٤؛ وعل **همشمار**، ١/٨/١٩٨٤.

(٢٠) البطل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥.

(٢١) **المصدر نفسه**.

(٢٢) كوردسمان، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٠.

(٢٣) انظر البطل، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢ ـ ١٧.

(٢٤) **دافار**، ١٠/١٢/١٩٨٢.

(٢٥) البطل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥.

(٢٦) انظر أهمّ الصناعات العسكرية الاسرائيلية ومؤسساتها في يورام بيري وامنون نويباخ، **المجمّع العسكري ـ الصناعي في اسرائيل** (مراجعة وتقديم

يزيد صايغ)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بلا تاريخ نشر؛ وانظر، أيضاً، بيتر براي، **ترسانة اسرائيل النووية** (ترجمة منير غنام)، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، الطبعة الاولى، ١٩٨٩.

(٢٧) انظر **السفير** (بيروت)، ١٤/٤/١٩٨٤، حيث عرضت ملخّص دراسة عن الصناعات العسكرية الاسرائيلية، اعدّها استاذ العلاقات الدولية في جامعة تل ـ أبيب اهارون كليمان.

(٢٨) بيري ونويباخ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٢ ـ ٦٣. وقد أشار اسرائيل شاحاك، الشخصية اليهودية المعادية للصهيونية، في ملف من اعداده الى «دور اسرائيل العالمي: السلاح من اجل القمع»، **الثقافة العالمية** (الكويت)، العدد ١٧، تموز (يوليو) ١٩٨٤، الى أرقام ونسب أخرى يمكن العودة اليها.

(٢٩) انظر عبدالحفيظ محارب، **هاغاناه، اتسل، ليحي؛ العلاقة بين التنظيمات الصهيونية المسلّحة، ١٩٢٧ ـ ١٩٤٨**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. الطبعة الاولى، ١٩٨١؛ وبخاصة الفصل الثالث والخامس.

(٣٠) انظر مجموعة كتّاب يهود، **اسرائيل الثانية؛ المشكلة السفارادية** (ترجمة فؤاد جديد)، بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، الطبعة الاولى، ١٩٨١.

(٣١) انظر **البيان** (دبي)، ١١/١٠/١٩٨٩، والتي ذكرت ان من بين من تعرّض للممارسات الارهابية اليهودية المغنّي والشاعر دان الماغور، احد قادة «السلام الآن»، حيث أحرق مجهولون سيارته في تل ـ أبيب، وأحرق آخرون منزل عضو الكنيست يائير تسبان، لاجتماعه في الخارج مع أعضاء في م.ت.ف.

(٣٢) **البيان**، ١١/١٠/١٩٨٩.

(٣٣) بنكو الدار، «الجيش والسياسة في اسرائيل»، **عل همشمار**، ١٢/٥/١٩٧٢.

(٣٤) ميخائيل ديكل، **معاريف**، ٨/٦/١٩٨٨.

(٣٥) انظر البطل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨١ ـ ٨٢.

(٣٦) انظر التحقيق الذي أجرته **المجلة** (لندن)، ٢٤/١١/١٩٨٤، حول تصنيع الاسلحة في مصر؛ ثمّ مراد الدسوقي، «الانتاج الحربي المصري»، **الحياة** (لندن)، ٣٠/١/١٩٩٠.

(٣٧) حول الدور الاسرائيلي في لبنان، انظر كريم بقرادوني، **السلام المفقود**، بيروت: عبر الشرق للمنشورات، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤؛ وانظر، أيضاً، جوناثان راندل، **حرب الألف عام في لبنان** (ترجمة فندي الشعّار)، بيروت: دار المروج، ١٩٨٤.

(٣٨) انظر كوردسمان، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٩) زئيف شيف، «ما هو التوازن الاستراتيجي السوري»، **هآرتس**، ٤/٨/١٩٨٨.

(٤٠) ميخائيل ديكل، **معاريف**، ٨/٦/١٩٨٨.

(٤١) **زوايا** (باريس)، العدد ٢/٣، أيلول ـ كانون الاول (سبتمبر ـ ديسمبر) ١٩٨٩.

هجرة يهود الاتحاد السوفياتي وديمغرافية الاستيطان في فلسطين

علاء سالم

تمثّل الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة احدى الركائز الاساسية في المشروع الصهيوني، كما تمثل المبرّر الرئيس لاقامة اسرائيل كدولة يهودية تهدف الى لمّ شمل يهود العالم كافة بين جنباتها. وتتأكد مكانة الهجرة في الفكر الصهيوني، بصورة عامّة، من خلال الاهتمام الذي أبداه دافيد بن ـ غوريون بها، حيث احتلت الهجرة المرتبة الثانية في ثلاثيته، بعد الامن وقبل الاستقلال الاقتصادي. فاذا استثنينا استراليا، فان اسرائيل، حالياً، هي الدولة الوحيدة التي تقوم على الهجرة: نحو ٤٩,٣٥ بالمئة من سكانها ولدوا خارجها (حسب احصاء العام ١٩٨٧)[١]. وما زالت الهجرة الهاجس الاساس للقائمين على المشروع الاستيطاني لتحقيقه وتدعيمه. ولكن المعطيات الدولية تغيرت، بالاخص في العالم الغربي، حيث صار التعاطف مع اسرائيل، لدى يهود الشتات، والهجرة اليها، شيء آخر. كما لم تحدّ ظروف اسرائيل الاقتصادية والامنية من موجات الهجرة اليها فقط، بل دفعت بالنزوح (الهجرة المضادة) من اسرائيل الى خارجها، ممّا دفع مناحيم بيغن الى القول: «اصبحنا في حاجة الى كارثة، كالكارثة النازية، لدفع يهود الشتات الى الهجرة الى اسرائيل». فلا يزال اليهود المقيمون في اسرائيل يشكلون ١٩,٢٤ بالمئة من يهود العالم البالغ عددهم نحو ١٨٠٢٣٧٠٠ (احصاء العام ١٩٨٦)[٢]. ولظروف موضوعية عديدة تحيط بمسألة هجرة اليهود الغربيين، احتل «خلاص» اليهود السوفيات قمة أولويات العمل لرجال السياسة الاسرائيليين.

على الرغم من الهجرات اليهودية السابقة، فلا يزال التوزّع الديمغرافي بين الفلسطينيين واليهود في فلسطين المحتلة غير مختلط من حيث المبدأ. فهناك أغلبية يهودية واضحة في الغرب وامتدادات الشريط الساحلي نحو السهول الوسطى، وأغلبية فلسطينية مطلقة في الشرق، خصوصاً على سلاسل الجبال والتلال وانحداراتها نحو الوسط؛ كما ان هناك تجمّعات فلسطينية بارزة في الجنوب والشمال داخل «الخط الاخضر». وديناميّة وضع كهذا لا بدّ ان تؤدي الى اتجاهات انفصالية لمجموعة عن الاخرى، تنتهي بقيام كيان مستقل كما في حالة الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، أو قيام استقلال ذاتي للاقلية، كما في حالة فلسطين المحتلة لعام ١٩٤٨، على غرار ما يحدث في مناطق عديدة من العالم، مثل ايرلندا الشمالية والباسك وغيرهما.

والوضع في حالة اسرائيل لا يختلف، بل ربما اكثر خطورة. فهناك شعبان، احدهما يهودي يحتل أرضاً يطالب بها الشعب الفلسطيني. والفوارق التي تفصل بين الشعبين كبيرة لا يمكن ردمها. انها فوارق دينية، وثقافية، ولغوية، وفي الاساس قومية. فالفلسطينيون هم جزء من اكثرية عربية في المنطقة. ولهذه الحقيقة ديناميّة وقوة خاصة بالصراع المصيري بين الجانبين. فالسكان الفلسطينيون

في الاراضي المحتلة لا يسلّمون بهذا الاحتلال ويسعون الى ازالته؛ أما القسم الآخر داخل «الخط الاخضر»، على الرغم من حصولهم على الجنسية الاسرائيلية، فانهم يشعرون بروابط قوية تربطهم بمصير اخوانهم في الاراضي المحتلة، وبعدم الارتياح للهوية اليهودية ـ الصهيونية لدولة اسرائيل.

وسعت اسرائيل، ازاء هذا الوضع، الى بناء منظومة استيطانية مكثّفة للحؤول دون حدوث اي تطور انفصالي، من ناحية، ولتدعيم وجودها الديمغرافي في تلك المناطق، من ناحية أخرى. والسؤال المحوري الذي تسعى هذه الدراسة الى محاولة الاجابة عنه هو هل حققت السياسة الاستيطانية أهدافها المرجوّة؟ وما هي التداعيات المحتملة لهجرة اليهود السوفيات على اتجاهات السياسة الاستيطانية المستقبلية؟

شكل واتجاهات السياسة الاستيطانية

تميّزت الخارطة الاستيطانية، التي تشكلت في العقدين الماضيين، والتي ما زالت قيد التبلور بفعل موجة الهجرة اليهودية الجماعية من الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، بمعالم لم تكن مألوفة في الخمسينات والستينات، اسسها ذلك التجاوز البارز للمنظومة الاستيطانية لحدود ما قبل العام ١٩٦٧، واعطائها الافضلية على صعيد الاستثمار والبنية التحتية، وانعدام الصلة والارتباط بين منظومة الاستيطان الجديدة والمنظومة القديمة داخل «الخط الاخضر»، وكذلك الاستيطان في مناطق تفتقر الى وسائل الانتاج (مياه وأراض زراعية)، أو في مناطق ذات طبيعة مكانية (topography) ومناخية متدنيّة تجعل من الصعب الوصول اليها، وهيمنة الاعتبارات الامنية والسياسية بالنسبة الى تحديد اماكن الاستيطان، بدلاً من تفضيل الجدوى الاقتصادية، بل وتنفيذ مشاريع استيطانية وفق نظام أفضليات غير ثابت، شمل الاستيطان في مناطق مأهولة بالفلسطينيين، من ناحية، والخلط بين منظومات الاستيطان المديني، وشبه المديني، والقروي، دون ملائمة مكانية أو جغرافية، من ناحية ثانية، والاستيطان الاصطناعي القائم على اعتبارات قصيرة المدى من ناحية ثالثة، والاستيطان الكثيف من خلال استغلال التكنولوجيات الحديثة من ناحية اخيرة.

ويمكن تمييز مرحلتين اساسيتين في السياسة الاستيطانية الاسرائيلية، هما مرحلة الاستيطان داخل «الخط الاخضر»، ومرحلة الاستيطان في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

مرحلة الاستيطان داخل «الخط الاخضر»

ساد في اسرائيل ترتيب أفضليات متغيّر على صعيد الاستيطان داخل «الخط الاخضر»[٣]، حيث تركزت الجهود على النقب أساساً، ثمّ تحوّلت الى الشمال في الجليل، وأخيراً في القدس. ولكن الاهداف المرجوّة لم تتحقق في أي من هذه المناطق.

فاستيطان النقب ما زال في بدايته، على الرغم من انه كان، على امتداد سنوات عديدة، محط الانظار لتحقيق الحلم الصهيوني، حيث برزت العراقيل أمام الجهود المبذولة لاختراق الحاجز الصحراوي المتمثل في عدم توافر الاراضي الزراعية والمياه، ممّا جعل الواقع الاستيطاني في جبل النقب ووادي عربة منخفضاً جداً. ومع حدوث تزايد استيطاني في بعض المراكز المدينية، في النقب الشمالي، خصوصاً في منطقة بئر السبع التي بلغ عدد سكانها نحو ١٢٠ ألفاً (احصاء العام ١٩٨٤)، ومع انتشار بعض تجمّعات الموشاف للمهاجرين في منطقة النقب الشمالي ـ الغربي، الّا ان سكان النقب يشكلون نحو ستة بالمئة فقط من مجموع سكان اسرائيل. والاكثرية الديمغرافية في منطقة النقب هي للفلسطينيين، بفعل الميل نحو تكثيف التواجد الفلسطيني في المنطقة المسيّجة في النقب الشمالي،

والتي خصصّت لتجمّع البدو بعد العام ١٩٤٨، وتكوّن جزر سكانية فلسطينية. ويعزز هذه الحقيقة انه منذ منتصف الستينات فصاعداً استقرت المنظومة الاستيطانية في النقب على جمودها. وقد كان هنـاك أمـل في ان يعيد انسحاب الجيش الاسرائيلي من سيناء الى النقب مركز افضلية في عملية الاستيطان، الاّ ان هذا الامل كان وهماً، لأن انتشار الجيش في النقب لم يضف الكثير الى هدف استيطانه.

يهدف الاتجاه الحالي الى تفضيل الجليل في الاستيطان، لحل مشكلتين مركزيتين، هما الحؤول دون التفوّق الديمغرافي الفلسطيني، والحفاظ على الاراضي غير المستغلة من أجل الاستيطان اليهودي في المستقبل. ووفق استراتيجية تهويد الجليل، تمّت عمليات استيطانية مكثفة كانت، في الاساس، على انقـاض القـرى الفلسطينية المهجورة، أو قربها، أو في الاراضي التي تعرف بـ «أملاك الغائبين». فالمستوطنات الجديدة في ميرون وسعسع والكوش (دير القاسي) ويرؤون وشومرة هي نواة المنظومة الاستيـطانيـة التي وصلت الى ٤٠ مستوطنة (حسب احصاء العام ١٩٨٦). واذا أضفنا الى تلك المستوطنات مدن الاعمار في الناصرة العليا ومعلوت وشلومى ـ حتسور وكريات شمونه، بالاضافة الى تكثيف الاستيطان في مناطق صفد وطبريا وعكا، لأصبح بالامكان رؤية منظومة استيطانية متّسعة في المنطقة الشمالية.

وعلى الرغم من ذلك، لم تنجز الأهداف المتوخّاة من استراتيجية تهويد الجليل. فمدن الاعمار ما زالت تفتقـر الى من يسكنهـا، والعديد من المستوطنات القروية لا تلقى الدعم الاقتصادي الكافي. وبالنسبة الى الجانب الديمغرافي، تراوحت نسبة السكان في المنطقة الشمالية في حدود ١٥ بالمئة من مجموع سكان اسرائيل، وفي الوقت عينه حدث هبوط متواصل في نسبة قدوم اليهود الى الفلسطينيين. ففي العام ١٩٦١، بلغت نسبة اليهود في الجليل ٥٧,٦ بالمئة، انخفضت الى ٥٤ بالمئة في العام ١٩٧٢، وبلغت، في العـام ١٩٨٦، نحو ٥١ بالمئة. واذا فصلنا عن المنطقة الشمالية أطرافها، وتفحصّنا في الوضـع الديمغـرافي في الجليـل الجبلي، سنجد ان نسبة اليهود كانت في حدود ٢٥ بالمئة في عقد الثمانينات، بعد ان كانت، في العام ١٩٥٢، نحو ٤٧,٨ بالمئة.

كانت خطة الاستيطان تقضي بأن يصل عدد السكان اليهود في الجليل الى ٤٤٠ الفاً في العام ١٩٨٣، ولكن لم يقـطنـه سوى ٣٥٠ الفاً حتى العام ١٩٨٥. وفي تلك السنة، كانت هناك أغلبية فلسـطينية صغيرة في أنحاء الجليل، وخصوصاً حول الناصرة، قرب سهل بيت هكيرم، وعلى محور سخنين ـ شفاعمرو، وفي غرب الجليل.

بالنسبة الى السيطرة على الاراضي في الجليل، بلغت مساحة الاراضي التابعة للمستوطنات نحو ١٣٣ ألف دونم، مقابل اراض غير يهودية مساحتها ٣٥٦ الف دونم. وبالنسبة الى الاراضي التابعة للدولة والتي تشكل ٥٦ بالمئة من مساحة الجليل الجبلي، فان نصف هذه المساحة يخضع للنفوذ الفعلي ـ دون الملكية ـ للسكان الفلسطينيين ويستغلونها لصالحهم، ممّا يدعم التوغّل الفلسطيني نحو الناصرة العليا وكرميئيل وشفاعمرو، بواسطة توسيع المناطق الزراعية وتخوم القرى العربية؛ كما ان هنـاك توغـلاً فلسـطينياً نحو عشرات القرى اليهودية الساحلية وباقي أجزاء اسرائيل، في ريشون لتسيون ورحوفوت، والخضيرة، ونهاريا؛ وارتفاع ملحوظ في نسبة الفلسطينيين في حيفا وتل ـ أبيب. أي انه يوجد للفلسطينيين، من الناحية العملية، تفوقّ واضح، سواء من ناحية ملكية الاراضي، او من ناحية وضع اليد على اراضي الجليل، اضافة الى قوتّهم السكانية الناجمة عن نسبة التكاثر الطبيعي العـاليـة بينهم، وانعـدام عامـل الهجرة لديهم الى خارج الجليل. واذا قابلنا ذلك بميزان الهجرة

السلبي القائم في القطاع اليهودي، نجد ضعفاً يهودياً بالغ الدلالة في المواجهة الاقليمية بين اليهود والعرب في الجليل، خصوصاً انه منذ عقد الثمانينات أُعطيت الافضلية الى عمليات الاستيطان في المرتفعات السورية (الجولان)، لبناء منظومة كثيفة من المستوطنات، من أجل تدعيم الحدود الاسرائيلية مع سوريا، الامر الذي تطلب تحويل الكثير من الموارد والاستثمارات الى الشمال، وليس الى الجليل، حيث هدفت السياسة الاستيطانية وضع نحو ٣٠ الف مستوطن في المرتفعات السورية خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٢. ولكن، عملياً، استوطن نحو ٨٧٠٠ مستوطن فقط حتى العام ١٩٨٧.

أمّا مدينة القدس، فهي تحظى بأفضلية خاصة في عملية الاستيطان، بعد الاخفاق في عاملي الافضلية السابقين. ومبعث تلك الافضلية، بالاضافة الى الاسباب الدينية والقومية، الرغبة في تحويل القدس الى عاصمة كبيرة (metropolis) تمتد بين رام الله شمالاً، وبيت لحم وغوش عتسيون جنوباً، ومتسبيه يريحو شرقاً، ومبسيرت تسيون غرباً، للرد على مشكلة القدس السياسية ـ المكانية، ولخلق ميزان هجرة يهودية ايجابي. وقد خلقت حرب العام ١٩٦٧ ظاهرة جغرافية ـ ديمغرافية جديدة، جعلت من القدس أشبه بقلعة محاصرة بثلاث دوائر.

الدائرة الاولى: هي المدينة الداخلية التي تضم سكان القدس الشرقية. وعلى الرغم من توحيد شطري القدس على الصعيد الاداري، فان هذه الدائرة تواصل تواجدها وتطورها بشكل مستقل، ومحافظة، في الوقت عينه، على شبكة خدمات خاصة بها في نطاق التجارة والمواصلات والتعليم والصحة، ومانعة كل نمو يهودي متواصل نحو الشرق. ويقطن في هذه الدائرة نحو ١١٧٤٠٠ فلسطيني يشكلون نسبة ٢٨,٣ بالمئة من مجموع سكان «القدس الموحّدة» البالغ ٤١٥ الف نسمة (احصاء العام ١٩٨٦). وهناك احتمال بزيادة هذه النسبة بفعل معدّلات الزيادة الطبيعية للفلسطينيين، التي تبلغ ٣,٧٦ بالمئة سنوياً، مقابل ٢,٧٢ بالمئة لدى اليهود.

الدائرة الثانية: وهي خارج حدود مدينة القدس، تمتد على مساحة محاذية وموازية لحدود القدس بعرض ٢ ـ ٣ كيلومترات، من قلنديا شمالاً، الى بيت لحم جنوباً، وبشكل موازٍ من بيت حنينا الى الخضر في الجنوب، مغطية مساحة تقدر بنحو مئة الف دونم، اى ما يقارب مساحة القدس ذاتها. ويوجد في هذه الدائرة ٤٨ قرية فلسطينية ومخيماً للاجئين يصل تعداد سكانها الى ما يقارب ٤٣ الف فلسطيني. كما يوجد، أيضاً، ثماني مستوطنات يهودية، ست منها في نطاق الممر الى القدس من غرب المدينة، واثنتان وراء «الخط الاخضر»، ومجموع سكانها نحو ١٠٣٠٠ نسمة ويشكلون نحو ٢٤ بالمئة من مجموع السكان اليهود في هذه الدائرة.

الدائرة الثالثة: التي يفترض ان تكمل (متروبوليس) القدس، وهي من رام الله شمالاً، الى بيت لحم جنوباً، ومن متسبيه يريحو شرقاً، الى مبسيرت تسيون غرباً، مغطية مساحة تقدر بنحو مئة الف دونم أيضاً. ويوجد فيها ٢٣ قرية فلسطينية، يبلغ تعداد سكانها نحو ١١ الف فلسطيني. في المقابل، يوجد نحو ١٢ مستوطنة يهودية يبلغ تعداد سكانها ٦٦٠٠ مستوطن ويشكلون نسبة ٥,٩ بالمئة من سكان هذه الدائرة. ويوجد في هذه الدائرة مدينة يهودية واحدة، هي معاليه ادوميم، ويسكنها نحو ٥٥٠٠ مستوطن، مقابل خمس مدن فلسطينية، هي رام الله والبيرة وبيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا، يبلغ تعداد سكانها نحو ٧٦ الف فلسطيني.

وهكذا، فان مجموع السكان في المنطقة المفترض ان تصبح تابعة للقدس (المتروبوليس)، عدا سكان «القدس الموحدة»، يبلغ نحو ١٧٠ الف نسمة، منهم نحو ٦٧٧٠ مستوطناً وراء «الخط الاخضر»، ويشكلون اربعة بالمئة فقط من مجموع السكان في المنطقة.

لقد أثّر الوضع الدينامي الذي تظهره التطورات في القطاع الفلسطيني داخل «الخط الاخضر» بالسلب في المنظومة الاستيطانية الاسرائيلية. فعدد السكان الفلسطينيين في مناطق سكنهم أخذ في التعاظم بصورة سريعة، ويشهد على ذلك الانتشار الواسع للتجمعات السكنية على سفوح الجبال في الجليل والمثلّث (امتدادات مادية وبراعم متروبولية كبيرة). بل بدأ يتطور فيها كيان ثقافي ـ اقتصادي ـ سياسي مستقل ومتماسك ومعاد لاسرائيل، قد لا يمكن السيطرة عليه مستقبلاً. أضف الى ذلك، انه في الوقت الذي تشتد صعوبات الاستيطان اليهودي في المناطق الفلسطينية، وهي بصورة عامّة على الجبال والتلال وانحداراتها، فان السكان الفلسطينيين نجحوا في الزحف الى المناطق التي اعتبرت في السابق أراضي يهودية. وفي حين قام الاسرائيليون ببناء نحو ٢٣٠ مستوطنة في الفترة ما بين ١٩٧٤ و ١٩٨٦ داخل «الخط الاخضر»، فان الاضافة الديمغرافية في هذه المستوطنات كانت ضئيلة.

مرحلة الاستيطان في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧

شهدت فترة السبعينات تغيّرات متسارعة وذات دلالة في الخارطة الاستيطانية، تأثرت بالوضع السياسي الجديد الذي تشكل في أعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، حيث امتد الاحتلال الاسرائيلي الى مناطق ذات طابع مختلف، من الناحية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والديمغرافية، وفرضت، لاسباب سياسية وأمنية، انتشاراً استيطانياً جديداً، سواء في نطاق «الخط الاخضر» أو في ما وراءه. في ضوء هذا الوضع الجيو ـ سياسي الجديد، تأثرت المنظومة الاستيطانية بعملية رسم الحدود الجديدة، وسعت اسرائيل الى خلق سلسلة من الوقائع المفروضة، من خلال الاستيلاء على الاراضي والاستيطان. فعلى الصعيد الديمغرافي، أُفرغت تلك المناطق من مئات الآلاف من سكانها الفلسطينيين منذ أيام الاحتلال الاولى. وعلى الصعيد الاقتصادي، الحق اقتصاد الاراضي المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي، حسب النمط الاستعماري المعروف، بحيث أصبحت اسرائيل أكبر مصدر الى المناطق المحتلة (٩٠ بالمئة من اجمالي واردات الضفة من اسرائيل)، وأكبر مستورد (٥٥ بالمئة من اجمالي صادرات الضفة يذهب الى اسرائيل)[٤].

بالنسبة الى الاستيطان، انجزت اسرائيل الكثير، قياساً بعدد السنوات التي نفّذت خلالها النشاطات الاستيطانية على صعيدي الاستيلاء على الاراضي الفلسطينية او اقامة المستوطنات. فمن خلالها، استطاعت سلطات الاحتلال السيطرة المباشرة، وغير المباشرة، على نحو ٢٨٤٠٠٠٠ دونم من أراضي الضفة الفلسطينية، أي بنسبة ٥٢ بالمئة، خصص منها نحو ١٤٠ ألف دونم لاغراض الاستيطان[٥]. أمّا في قطاع غزة، فقد بلغت المساحة المستولى عليها نحو ٤٠ الف دونم من مجموع مساحة القطاع البالغة ٣٦٢ الف دونم، أي بنسبة ١١ بالمئة[٦]. ومع ذلك، هناك صعوبة حقيقية تنبع من مسألة تحديد العدد الفعلي لعدد المستوطنات والمستوطنين في الاراضي المحتلة. ويرجع ذلك الى:

١ ـ تخلق المصطلحات الصهيونية والتقسيمات الادارية الاستيطانية قسطاً كبيراً من الالتباس حول النشاط الاستيطاني في الضفة الفلسطينية بالاساس. فمصطلح «يهودا والسامرة» يطلق احياناً على الضفة بكاملها (بدون القدس الشرقية)، وأحياناً أخرى يستثنى منها غور الاردن. ومن هنا يتباين عدد المستوطنات والمستوطنين تبعاً للمقصود بذلك المصطلح.

٢ ـ تستثني جميع المصادر الصهيونية ـ الاسرائيلية الرسمية، وغير الرسمية، منطقة القدس العربية من أي احصاء للمستوطنات والمستوطنين في الضفة الفلسطينية، باعتبارها ضمّت، رسمياً، الى اسرائيل، في حين ان جزءاً كبيراً من النشاط الاستيطاني متمركز حول مدينة القدس، بهدف

خلق واقع جديد يجعل الضمّ فعلياً، وليس قانونياً فحسب. فهناك نحو ١٤ مستوطنة تطوّق مدينة القدس على هيئة ضواحٍ وأحياء سكنية.

٣ ـ هناك قدر غير قليل من التحريف والتناقض في التقارير والبيانات المتعلقة بالمستوطنات وسكانها، بسبب اختلاف ناشري تلك التقارير وأهدافهم.

وأحدث احصاءات متوفرة هي تلك التي تدّعي بأن عدد المستوطنات في الضفة الفلسطينية (بدون القدس) وقطاع غزة هو ١٣٧ مستوطنة، يسكنها ٧٢ الف مستوطن[٧].

استندت منظومة الاستيطان في الضفة الفلسطينية الى ثلاث مراحل رئيسة. ففي مرحلتها الاولى استندت الى المفهوم الاستراتيجي ـ السياسي الذي تجسّد في مشروع الون (١٩٦٨). وفي مرحلتها الثانية ركّزت على قمم الجبال وسلسلة التلال الوسطى والسفوح الغربية من قبل جماعة غوش ايمونيم (١٩٧٤). وفي المرحلة الثالثة، ركزت على فكرة الضواحي، حيث تعاظمت بشكل مكثف في سائر أنحاء الضفة، على أساس السياسة الاستيطانية لحكومة الليكود (١٩٧٧). وهدفت هذه الاستراتيجية، التي طبقها الليكود، الى انشاء لوبي محلي قوي يتألف من المستوطنين في الضواحي الجديدة في الضفة الفلسطينية، أو من أولئك الذين لديهم مصالح اقتصادية فيها[٨].

والواقع، ان اكثرية المستوطنات الجديدة التي أُقيمت هي مستوطنات صغيرة جداً ولا يزيد عدد سكان اي منها على ١٠٠ ـ ٣٠٠ مستوطن، غير ان انتشارها في الضفة كان واسعاً جداً. وليس الوضع كذلك بالنسبة الى حجم السكان الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية. فعدد المستوطنين اليهود في الضفة يصل الى نحو ٦٠ ألفاً يشكلون ٤,٨ بالمئة من حجم السكان في الضفة، في حين يبلغ السكان الفلسطينيون نحو ٨٦٠ ألفاً يتوزعون على أكثر من ٤٥٠ تجمعاً سكنياً، يتراوح عدد سكان كل منها بين مئة نسمة في القرى وحتى ٧٠ ألف نسمة، واكثر، في المدن.

ينقسم الاستيطان اليهودي، في الضفة الفلسطينية[٩]، الى مستوطنات مدينية (مبنيّة على نسق المدن)، ومستوطنات جماعية، وشبه مدينية، وضواحٍ مدينية قرب مدن كبيرة تقع داخل «الخط الاخضر»، ومستوطنات قروية ـ زراعية. ولكن، رسمياً، تنقسم المستوطنات الى نوعين أساسيين[١٠] باستثناء المواقع شبه العسكرية (الناحال)، المدينية ـ الضاحية والريفية ـ شبه المدينية. تشتمل الاولى على:

١ ـ المدينة: وهي مجتمع متماسك يعمل كمركز اقليمي وصناعي وثقافي، ومركز خدمات، يبلغ عدد سكانها اكثر من عشرة آلاف عائلة (نحو ٤٢ الف نسمة) وتشتمل منطقتها على ٧ ـ ١٥ الف دونم.

٢ ـ البلدة (كيرياه): وهي مركز مديني يتكوّن من ٣ ـ ٥ آلاف عائلة (١٢ ـ ٢٠ ألف نسمة)، وهي مركز خدمات اقليمي؛ وتكون كثافته الديمغرافية منخفضة؛ وتبلغ مساحة الاراضي الواقعة عليها ٢٥٠٠ ـ ٥٠٠٠ دونم.

٣ ـ الضاحية (موشافاه): وهي منطقة سكنية مجاورة للمدينة؛ وفيها حدّ أدنى من الخدمات؛ ولكن اتصالها بالمدن ميسور وسهل؛ وتقع على بعد ٢٠ دقيقة من مراكز المدن؛ ومساحة منطقتها ٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ دونم، ونحو ٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ عائلة (٢٥٠٠ ـ ٨٥٠٠ نسمة).

وتقوم وزارة الاستيعاب والاسكان، أو شركات تنمية خاصة، بتخطيط المستوطنات المدينية؛

ويقوم الافراد بشراء وحداتها السكنية؛ امّا الضاحية، فيقوم بتخطيطها وبنائها شركات تنمية خاصة مع درجات مختلفة من المساعدات الحكومية.

بينما تشتمل المستوطنات الريفية ـ شبه المدينية على:

١ ـ المستوطنة المجتمعية (الييشوف كيهيلاني): وهي مستوطنة تعاونية غير زراعية تؤسسها المنظمة الصهيونية العالمية، التي تقوم بتقديم البنية التحتية والمساكن والصناعات الاساسية. وتعطى هذه المستوطنة لمجموعة من مجموعات الاستيطان، وتشكّل فيها تعاونية لها أنظمتها الداخلية، ويعمل معظم مستوطنيها خارجها، في الوقت الذي يعمل نحو ١٥ بالمئة من أرباب البيوت في فروع الانتاج داخل المستوطنة ذاتها. ويخطط لها كثافة ديمغرافية تبلغ ٢٠٠ ـ ٣٠٠ عائلة (٨٠٠ ـ ١٢٠٠ شخص)؛ وتغطي مساحتها نحو ٦٠٠ دونم؛ وينتمي معظم هذه المستوطنات الى الحركة الاستيطانية لجماعة غوش ايمونيم (أمناه).

٢ ـ التعاونيات الزراعية: وهي أشكال تقليدية للمستوطنات الريفية (الكيبوتس ـ الموشاف، والموشاف التعاوني). وتقوم على الزراعة، والصناعة، وملكية جماعية بدرجات متفاوتة لوسائل الانتاج. يبلغ الحجم الديمغرافي لهذه المستوطنة ٨٠ ـ ١٦٠ عائلة (٣٥٠ ـ ٦٥٠ شخصاً)؛ ومساحتها تساوي مساحة الييشوف الكيهيلاني؛ وتعود هذه المستوطنات الى الحركات الاستيطانية التي أنشأتها المنظمة الصهيونية ودعمتها.

٣ ـ المركز الاستيطاني (مركاز أخلوس): وهو عبارة عن وضع سكاني غير محدّد، يتمّ تخطيطه ليشكّل نواة مستوطنة. وعندما يجتمع عدد كاف من المستوطنين فهم يقررون نوع المستوطنة الدائمة.

يوجد في الضفة الفلسطينية ست مستوطنات مدينية، هي أريئيل ومعاليه أدوميم وكريات أربع ومعاليه افرايم والكانا وعمانوئيل، يبلغ عدد مستوطنيها نحو ٤٦,٤ بالمئة من مجمل المستوطنين اليهود في الضفة. أمّا باقي المستوطنات، فتستوعب ما تبقّى من المستوطنين (نحو ٥٢ مستوطنة، لا يزيد عدد مستوطني كل واحدة على ١٥٠ نسمة، في حين يتراوح عدد المستوطنين، في نحو ٤٤ مستوطنة، حول ٣٠٠ نسمة؛ وثمة سبع مستوطنات يصل عدد مستوطنيها ألف نسمة فما فوق). على ذلك، ثمة ٩٦ مستوطنة، نحو ٨٥,٧ بالمئة من مجمل منظومة الاستيطان، لا يزيد عدد مستوطني كل منها على ٣٠٠ نسمة.

ولو تفحّصنا أماكن استيطان اليهود في الضفة الفلسطينية، لوجدنا ان نحو ٤٢٠ مستوطناً يستوطنون جبل الخليل الى الجنوب من كريات أربع، اي ما يشكّل ٠,٧ بالمئة من مجمل المستوطنين اليهود. ولكن عددهم مع مستوطني كريات أربع يرتفع الى ٧٥٠٠ مستوطن، أو ما يعادل نسبة ١٢,٥ بالمئة من مجمل المستوطنين. ويستوطن في غوش عتسيون وضواحيها نحو ٥٨٦٠ مستوطناً، نسبة ٩,٦ بالمئة. وفي جبال بيت ايل الى الشمال من القدس، وبين كوخاف هشاحر وعوفره من جهة الشمال، ومعاليه ادوميم من الشرق، وبيت حورون من الغرب، يستوطن نحو ٢٥٨٠٠، أي بنسبة ٤٣ بالمئة من مجموع المستوطنين. وتشكل هذه المنطقة مع القدس اكثر المناطق اجتذاباً للاستيطان. وبين جبال بيت ايل من جهة الجنوب وجبل غلبواع من جهة الشمال، يسكن نحو ١٠٢٦٠ مستوطناً، بنسبة ١٧,١ بالمئة. وتضم المنحدرات الغربية لجبال وسط الضفة، وخاصة المنطقة المجاورة لـ «الخط الاخضر»، التي تشكل، حالياً، نقطة جذب لاقامة مستوطنات على شكل ضواح مدينية صغيرة،

نحو ٣١٨٠ مستوطناً، بنسبة ٥,٣ بالمئة؛ في حين يستوطن غور الاردن، الذي تمّ استغلال معظم طاقته من المياه والاراضي، نحو ٧٥٠٠ مستوطن، بنسبة ١٢,٥ بالمئة، كما يشتمل على المركز المديني معاليه أفرايم، الذي يضم نحو ألف مستوطن.

اذا ما تطرّقنا الى المناطق المطلوب الاستيطان فيها في الضفة الفلسطينية، كما رسمها مخططو الاستيطان ومنفذّوه، فسنجد مسارات مماثلة للاتجاهات السابقة. وهي تشتمل على:

١ ـ «منطقة الطلب المرتفع»: وهي التي تتميز بقربها من المدن الكبرى ناحية الشرق، بمحاذاة «الخط الاخضر»؛ وهي القطاع المسمّى «خمس دقائق من كفارسابا» و٣٠ دقيقة من تل ـ ابيب و٢٠ دقيقة من القدس. ويوجد نحو ٢٥ مستوطنة في هذه المنطقة، وفيها ما لا يقل عن ٢٢ الف مستوطن (احصاء العام ١٩٨٦). ويقيم جزء من هؤلاء المستوطنين بمحاذاة «الخط الاخضر». أمّا في قطاع المرتفعات الجبلية، فيوجد نحو ٣٥ مستوطنة ونحو ٨٠ الف مستوطن، عدا غوش عتسيون بسكانها الاربعة آلاف، ومعاليه ادوميم بسكانها الاثني عشر الفاً. وفي هذا القطاع، يقطن، في الاساس، اعضاء غوش ايمونيم، باستثناء المستوطنات في القطاع الغربي. يبلغ عدد المستوطنين في المرتفعات الجبلية نحو ١٠ آلاف مستوطن، ويوجد في المنطقة نحو نصف عدد المستوطنين في الضفة. واذا ما قارنّا هذه النسبة بعدد المستوطنين المتوقع لـ «منطقة الطلب المرتفع»، حسب «الخطة الاستيطانية الكبرى للضفة الغربية»، و«خطة التطوير للسنوات ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦»، والتي اعدّت من قبل وزارة الزراعة وقسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية، البالغ ٣٥٠ ألف مستوطن بحلول العام ٢٠١٠، سنجد ان «منطقة الطلب المرتفع» انجزت ٩,٧ بالمئة من الخطة المستهدفة.

٢ ـ «منطقة الطلب المتوسط»: وهي التي تنطبع ببعدها النسبي عن المدن الكبرى (نحو ٥٠ دقيقة من تل ـ ابيب، و ٣٥ دقيقة من القدس). وهي محور مستوطنات السهل الساحلي، التي تضم معظم قمم جبال الضفة الفلسطينية، ويسكنها نحو سبعة آلاف مستوطن (احصاء العام ١٩٨٢)، ارتفع عددهم الى ١٦ ألفاً، وهو ما يعادل نحو اربعة بالمئة من الخطة المستهدفة، البالغة ١٢٥ ألف مستوطن بحلول العام ٢٠١٠.

٣ ـ «منطقة الطلب المنخفض»: وهي التي تشمل غور الاردن وحدود الضفة وجنوب جبل الخليل، والتي يفترض بها ان تستوعب ٢٥٥ الف مستوطن بحلول العام ٢٠١٠. فقد بلغ عدد المستوطنين نحو ٤٨٠٠، وعدد المستوطنات نحو ٤٠ (احصاء العام ١٩٨٦). ولو أضفنا اليها كريات أربع وغوش عتسيون، كوحدة جغرافية واحدة، لبلغ مجموع المستوطنين نحو ١١ ألفاً. وهذا القطاع مطابق، الى حدّ بعيد، لمشروع الون، وحقّق نحو ٢٠ بالمئة من عدد المستوطنين المستهدفين، ومعظمهم يعيش في غور الاردن.

أمّا منظومة الاستيطان في قطاع غزة، فانها ـ بعكس الضفة ـ تقع متقاربة من بعضها البعض في المنطقة الساحلية الجنوبية، والغربية. والكثافة الاستيطانية في القطاع منخفضة جداً. فمجمل عدد العائلات المزمع توطينها في القطاع هو ما بين ١٧٥٠ ـ ٢٠٠٠ عائلة (٧ ـ ٨ آلاف مستوطن)، في منطقة تبلغ مساحتها ١١٣٠٠ دونم، وتشمل مدينة واحدة، وعشرة مستوطنات ريفية. والكثافة الاستيطانية الفعلية في قطاع غزة تبلغ ألفي مستوطن (احصاء العام ١٩٨٦).

اذا كان يهود اسرائيل لم يغيّروا بشكل جوهري الخارطة الديمغرافية لتوزيع السكان، سواء

في القطاع الفلسطيني داخل «الخط الاخضر»، أو في الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧، خلال السنـوات الاربعين من الاحتلال، فان السؤال المحوري الذي تثيره موجة الهجرة الجماعية ليهود الاتحاد السوفياتي، حيث وصل حوالى مئتي ألف مهاجر خلال العام ١٩٩٠، ويتوقع نحو ٧٥٠ ألفاً خلال السنوات الخمس المقبلة، هو هل هناك توقع بأن تغيّر هذه الموجة من شكل واتجاهات وديمغرافية المنظومة الاستيطانية السابقة؟

هجرة اليهود السوفيات واتجاهات الاستيطان المستقبلية

يأمل منفّذو سياسة الاستيطان في ان تقدّم الهجرة اليهودية السوفياتية المادة الخام والاعداد اللازمة لتنفيذ مشاريع الاستيطان الضخمة المعدّة للقطاع الفلسطيني داخل «الخط الاخضر»، أو في الاراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧. وتسعى السلطات الاسرائيلية، وفق خطة وزارة الداخلية، اضافة ما لا يقل عن ١٨١ الف مستوطن، خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥، في الجليل (زاد عدد اليهود بنحو ٩٥ الفاً في القطاع الشمالي خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٥)[١١]، وتوطين نحو ٤٠٠ الف مستوطن بحلول العام ٢٠٠٠، ورفع العدد الى ٧٥٠ ألفاً بحلول العام ٢٠١٠ في الضفة الفلسطينية[١٢]. وفي ما يتعلق بقطاع غزة، تهدف دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية الى توطين نحو خمسة آلاف عائلة يهودية بحلول نهاية القرن العشرين[١٣].

تُظهر الرؤية المتبصرة الى تاريخ المنظومة الاستيطانية، على مدار السنوات السابقة، ان نماذج سنـوات ما قبل العام ١٩٤٨، وما بعدها، ليست ملائمة للتسعينات. كما انها لا تفسح في المجال للتفاؤل الزائد على الحد في تغيير اتجاهات، وكثافة، هذه المنظومة بشكل جوهري. فالبشر، عموماً، ومن ضمنهم اليهود السوفيات الذين أتوا أساساً من مدن حضرية وصناعية، لا يميلون الى هجرة المراكز والمدن الحضرية الاسرائيلية للاقامة في الاطراف الهامشية. فالخروج الى الاطراف هو سمة الجماعات الصغيرة جداً (الرائدة عموماً) التي لا تستطيع ان ترجّح الكفة من الناحية الاستيطانية، أو الديمغرافية.

تختلف الموجة الحالية من الهجرة اليهودية السوفياتية عن سابقاتها. فالقادمون الجدد ليسوا من جيل «الرواد الاوائل» او المنشقين والمعارضين للحكم الشيوعي، أو من «الرواد» المتحمسين للدولة العبرية والاحلام الصهيونية، بل انهم يذهبون الى اسرائيل قسراً، بعد ان أُغلقت أمامهم أبواب الهجرة الى الغـرب، تحت الضغـوط الاسرائيليـة. فوفقاً لمعطيات الهجرة العام ١٩٨٩، هاجر من الاتحاد السوفياتي، ودول أوروبا الشرقية، نحو ٢٣٥ الف يهودي، كانت وجهتهم الاساسية الولايات المتحدة الاميركية والدول الاوروبية، ونسبة من توجهوا الى اسرائيل كانت ١٨ بالمئة فقط. أمّا الآن، فان اليهود السوفيات يذهبون الى اسرائيل لانعدام الخيار أمامهم.

ووفقاً للخلفية العلمية والمهنية للمهاجرين الجدد (يحمل نحو ٥٤ بالمئة من مجموع من وصلوا خلال العام ١٩٩٠، درجات جامعية واكاديمية)، فان السواد الاعظم منهم سيفضّل الاستقرار في المدن الاسرائيلية الكبرى، أو في ضواحيها، لاعتبارات اقتصادية بسيطة، مثل شراء منازل بأسعار معقولة وعلى مسافة مريحة للانتقال يومياً الى أماكن العمل. وفرصة الاستيطان الحقيقية للمهاجرين الجدد حتى العام ٢٠٠٠، هي في أماكن تقع على بُعد ٣٠ ـ ٥٠ كم من مراكز المدن الكبرى، أي مسافة خمس دقائق من كفار سابا، وخمس دقائق من القدس، على جانبي «الخط الاخضر» في «منطقة الطلب المـرتفع»، ومناطق تيفن وسيغف (وهي القطاع الذي يسمّى قطاع العلم لعام ٢٠٠٠)، وخصوصاً

في المناطق التي تقع على بعد خمس دقائق من حيفا، وبدرجة اقل في بئر السبع والنقب. أمّا باقي المناطق الهامشية، فليست هناك أي فرصة جوهرية لتدعيم المنظومة الاستيطانية فيها بطابع ديمغرافي لصالح اليهود. هذا التصور يوضح مؤشرات وزارة الهجرة والاستيعاب الاسرائيلية لعام ١٩٨٩، حيث تشير الى ان نسبة ٥٦ بالمئة من المهاجرين السوفيات استقروا في منطقة تل ـ ابيب وضواحيها، و٣٠ بالمئة في حيفا، و ١١ بالمئة في القدس، في حين استوطن، في الضفة الفلسطينية، نحو اثنين بالمئة.

مستقبل الاستيطان داخل «الخط الاخضر»

شكّلت استراتيجية مدن الاعمار (٣٠ مدينة في الجليل والنقب، حسب احصاء العام ١٩٨٥) التي اتبعتها اسرائيل في العقود الماضية، أداة رئيسة لدمج يهود الشتات، من خلال مواجهة مشاكل الاستيعاب لمجموعات المهاجرين الجدد الذين اضطروا الى التأقلم في الوقت عينه مع واقع اجتماعي ـ ثقافي جديد، واستيطان مناطق حيوية لتدعيم نظرية الامن الاسرائيلي، وتحقيق الرغبات الاستيطانية، بل، في الاساس، لتحقيق فكرة الانتشار الاستيطاني في فلسطين المحتلة. واليوم، فقدت هذه المدن جاذبيتها، على الرغم من الاستثمارات الهائلة التي وجّهتها اسرائيل، على امتداد السنوات الماضية، المتمثلة بتلك الشبكة الاستيطانية ـ المدينية الجديدة. ويرجع ذلك الى تدنّي المخصصات الحكومية لهذه المناطق، التي لا تفي بتغطية العجز المتفاقم في ميزانياتها، ولعدم ايجاد مصادر عمالة جديدة للحؤول دون الارتفاع المتواصل في نسب البطالة السائدة فيها، في أعقاب اغلاق بعض المصانع، دون ايجاد مصادر عمالة بديلة.

كما ان معدّلات الاستثمارات التي وجهّت الى مدن الاعمار، لم تُلبِّ، في أي وقت، احتياجات النمو السكاني. فالفجوة القائمة بين حجم الاستثمار والنمو السكاني في تلك المدن لا تزال قائمة، وتتّسع، حتى وان تقلّصت في هذه المدينة، أو تلك. فقد تمّ ذلك، في الاساس، من طريق بناء نوع واحد من الصناعات، أو على أساس عدد قليل من المصانع المدعومة جزئياً، التي ما ان كانت تتعرض لأزمة حتى تتسبب في انهيار اقتصاد المدينة بأسرها. ولم تنشأ في معظم مدن الاعمار استمرارية حقيقية على صعيدي تكثيف الاستثمار أو بناء مصانع جديدة لاستيعاب الجيل الشاب ودمجه في اقتصاد مدن الاعمار، ممّا ساعد في بروز ظاهرة النزوح عن هذه المدن الى المدن الكبرى، وهو الامر الذي الحق الضرر بطابع تلك المدن وصورتها الاستيطانية.

بهدف تعزيز عملية التوزيع الاستيطاني، حُدِّد معظم أماكن مدن الاعمار في الاطراف الهامشية، وداخل التجمعات الفلسطينية، وهو الامر الذي جعل فرص منافستها للمدن الكبرى، الساحلية، ونموها، موضع شك. فبعد اربعين عاماً من الاستثمارات في البنية التحتية والبناء، لا يزال هناك انعدام كامل للمساواة بين المناطق. ويكشف لنا التوزيع الديمغرافي للسكان اليهود عن انهم موزّعون بشكل غير متساوٍ. فمدن الاعمار المنتشرة على مساحة قدرها ٧٠ بالمئة يسكنها نحو ٢٠ بالمئة من اليهود، وذلك على عكس مدن الساحل المكتظة بالسكان، مثل مدينة تل ـ ابيب . والمسار ذاته بالنسبة الى وسائل الانتاج، حيث تتركز، في مدن معيّنة، التكنولوجيا المتطورة والصناعات الحديثة والمواصلات الجيدة والمردود الزراعي العالي، الذي يؤثر في رخاء، ورفاهية، باقي السكان، بينما تعاني مدن الاعمار من تدني وسائل الانتاج، وتأثرها، وانخفاض الانتاجية، وضعف في خدمات التعليم والاسكان وفرص التقدّم في تحقيق أية منافع اقتصادية. ولا يزال عدم المساواة هو السائد، ويبرز بشكل خاص بين القطاعات والمدن الواقعة في وسط اسرائيل والمدن الساحلية، وتلك الواقعة في الاطراف، وتضم

داخلها النقب والجليل وممرّ القدس. ويعود ذلك، في الاساس، الى الموجة الاستيطانية المحمومة التي أعقبت حرب العام ١٩٦٧، حيث بدأت اسرائيل في نشر مواردها الاقتصادية، والسكانية، بشكل مكثّف في المناطق المحتلة الجديدة. ومنذ العام ١٩٧٧، تركّز المجهود الاستيطاني، بشكل عام، على الضفة الفلسطينية، والمرتفعات السورية.

وتهدف المبادرة الاستيطانية الاخيرة[١٤] الى اقامة مستوطنات على شكل مراصد في الجليل، لمواجهة مشاكل تهويد الجليل، وتدعيم مدن الاعمار، مثل منطقتي تيفن وسيغف، ومدينتي تسلمون وناحل تسيبورى، بنحو ٣٢ موقعاً لمراصد جديدة ذات مهام مختلفة. ونظراً الى تزايد ميل اليهود نحو التمركز في المدن الكبيرة، وصعوبة مكافحة هذا الاتجاه مستقبلاً، من ناحية وضعف الطاقة الاستيعابية لكل مرصد (لا يتعدّى بضع عشرات من العائلات)، من ناحية اخرى، فان الهجرة اليهودية السوفياتية سيكون لها تداعيات مباشرة في الحدّ من الزيادة الفلسطينية في مدن الساحل وامتداداتها نحو السهول الوسطى في الشرق، على عكس الجليل الجبلي والنقب والمثلّث.

مستقبل الاستيطان في الضفة والقطاع

دارت المناقشات داخل الاوساط الاستيطانية، عقب موجة الهجرة اليهودية الجديدة، حول اتجاهين: الاول ويتبّناه المستوطنون ومجالسهم المحلية، ودعا الى تركيز الجهود الاستيطانية الحالية على تكثيف المستوطنات القائمة بالفعل، بهدف اضافة آلاف الوحدات السكنية اليها، لتدعيم كثافتها الديمغرافية؛ والثاني تبنّته جميع الاحزاب اليمينية، مثل هتحياه وتسوميت ومولیدت، والاحزاب الدينية، مثل المفدال وشاش، ودعا الى بناء مستوطنات جديدة لتكثيف المنظومة الاستيطانية الحالية[١٥].

وقد كشفت مفاوضات تشكيل الحكومة اليمينية، بزعامة تكتل الليكود، النقاب عن الوثيقة المشتركة التي كانت تقدمت بها أحزاب اليمين ومجلس المستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة، التي دعت الى تكثيف المنظومة الاستيطانية الحالية. وكان قبول شامير بنود هذه الوثيقة هو المعجّل بتشكيل الحكومة الجديدة بزعامته. وتضمنّت الوثيقة ثلاث عشرة مستوطنة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بعضها مقام سابقاً، وبعضها مخطط لاقامته، بالاضافة الى المستوطنتين اللتين يجرى بناؤهما حالياً. وهذه المستوطنات هي[١٦]:

١ ـ مستوطنة «ريحان هـ »، شمال نابلس، وهي معدّة لتكون موقعاً سكنياً لحركة «بيتار»؛ وهي جزء من المستوطنات التي اتفق على اقامتها عشية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية السابقة، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨.

٢ ـ مستوطنة «رومات كدرون»، قرب القدس، على مساحة ٣٨٥ دونماً.

٣ ـ مستوطنة «بروخيم بشومرون» وتمّت الموافقة على اقامتها في العام ١٩٨٣، وخصص لهذه الغاية مساحة الفي دونم.

٤ ـ مستوطنة «ربابا»، شمال نابلس، بجانب مستوطنة تفوح، تم اتخاذ قرار بشأن اقامتها في العام ١٩٨٤، وخصّص لهذه الغاية ٦٠٠ دونم.

٥ ـ مستوطنة «يتسريت» شمال الضفة، وقد تمّ اتخاذ قرار اقامتها في العام ١٩٨٤، وخصصت لاقامتها مساحة ١٩٠٠ دونم.

٦ ـ مستوطنة «ايلانيت» على مشارف قلقيلية، اتخذ قرار انشائها في العام ١٩٨٤.

٧ ـ مستوطنة «الكناه»، وهي جاهزة للاستيطان.

٨ ـ مستوطنة «عميهود»، وتقع غرب نابلس، وتقرر انشاؤها في العام ١٩٨٢.

٩ ـ مستوطنة «ترتسا» وهي قرية استيطانية سيتم بناؤها بجانب نابلس، وخصّص لها نحو ١٥٠٠ دونم.

١٠ ـ مستوطنة «عوفريم»، بالقرب من رام الله، في المنطقة التي يطلق عليها اسم «بنيامين»، وقُرِّر انشاؤها في العام ١٩٨٤.

١١ ـ مستوطنة «تأنيم» قرب نابلس، واتخذ قرار انشائها في العام ١٩٨٣.

١٢ ـ مستوطنة «عيرت»، قرب نابلس، واتّخذ قرار انشائها في العام ١٩٨٤.

١٣ ـ مستوطنة «نجاهوت» جنوب الخليل، وتقرر انشاؤها في العام ١٩٨٢.

كما طالبت الوثيقة بتحويل ١٢ نقطة استيطان عسكري (ناحال) الى مراكز مستوطنات مدينية؛ وفي المقابل الشروع في اقامة مراكز جديدة للناحال؛ وأيضاً تقديم البنية التحتية لهذه الشبكة الجديدة من المستوطنات وربطها بمنظومة الاستيطان القديم عبر طرق جديدة، واضافة خمسة آلاف وحدة سكنية جديدة الى المستوطنات القائمة.

وتظهر هذه الاتجاهات الاستيطانية الجديدة هدفين أساسيين: الاول، انها تقام في «منطقة الطلب المرتفع» المحاذية لـ «الخط الاخضر» لمحاولة كسر الانتشار الفلسطيني الكثيف حول القدس؛ والثاني، ان معظم المستوطنات الجديدة سيقام حول مدينة نابلس بالاخص، مما يعكس القلق الاسرائيلي تجاه التطورات الديمغرافية في هذه المنطقة، من ناحية، والتطورات النضالية التي أظهرتها الانتفاضة الفلسطينية، من ناحية أخرى، حيث اعتبرت مدينة نابلس ومخيماتها من أشد المناطق مقاومة للاحتلال الصهيوني.

أمّا في «منطقة الطلب المتوسط» و «المنخفض»، فليس هناك امكانيات كبيرة لتدعيم المنظومة الاستيطانية أو كثافتها الديمغرافية، لسببين أساسيين، اولهما الطبيعة المكانية (topography) لهذه المناطق؛ وثانيهما، ليس هناك امكانية كبيرة لمصادرة الاراضي اللازمة.

ويضع النمو الديمغرافي الفلسطيني في الضفة الفلسطينية أية منافسة ديمغرافية من جانب المستوطنين موضع شك، سواء أكانت من طريق الاستيطان السريع في المنظومة الاستطانية القديمة، أو بناء مستوطنات جديدة، أو في مستوطنات «ناحال». فبمعدل نمو سنوي قدره ٣,٣ بالمئة، بلغ عدد سكان الضفة الفلسطينية نحو ٨٣٠ الف فلسطيني؛ وارتفعت هذه الوتيرة في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ لتصل ٨٩٠ الفاً (في العام ١٩٨٩)، بسبب انخفاض ميزان الهجرة السلبي (خارج الضفة) خلافاً لما حدث في الماضي، لا سيما في السبعينات، بسبب الطفرة النفطية في بلدان الخليج. فاذا أضفنا الى ذلك، معدّل الولادة المرتفع بين الفلسطينيين (اربعة بالمئة سنوياً)، وأخذنا في الاعتبار معدل الوفاة الذي يزداد انخفاضا (ثمانية بالمئة سنوياً، حسب احصاء العام ١٩٨٦)، لوجدنا ان انخفاض ميزان الهجرة السلبي يوازي نمواً سنوياً بمعدل واحد بالمئة من السكان.

ومن يمعن النظر في هذه المؤشرات، في ضوء انجازات الاستيطان في الضفة الفلسطينية،

خلال الثلاث والعشرين سنة الماضية، لتوصّل الى:

١ ـ ان توطين نحـو ٦٠ الف مستوطن، على امتداد سنوات الاحتلال، والنشاط الاستيطاني المحموم، بمعدل سنوي لا يتعدى ٢٧٢٧ مستوطناً، لا يشكل نسبة ذات دلالة في عملية فرض الاحتلال على منطقة تبلغ ٢٨٤٠٠٠٠ دونم، خصوصاً ان معدل التكاثر الطبيعي اليهودي السنوي يشكل سبع مثيله الفلسطيني.

٢ ـ ان فرص التكاثر النسبي للمستوطنين في منطقة الضفة الفلسطينية، التي تصل الى نحو ٣,٥ بالمئة من مجموع السكان الفلسطينيين، هي نسبة متدنّية جداً بسبب الطاقة السكانية المتاحة التي ستكـون مستعدة، في المستقبل، للانتقال والاستيطان في الضفة، وخصوصاً في المناطق ذات الطلب المتوسط، والطلب المنخفض.

٣ ـ ان تأثـيرات موجة الهجرة اليهودية السوفياتية هي، في الاساس، في المستوطنات المدينية الست في الضفة الفلسطينية؛ اذ هناك توسّعات استيطانية في مستوطنة اريئيل قرب نابلس، حيث سكنها ثمانية آلاف مستوطن في العام ١٩٨٩، ارتفع عددهم الى تسعة آلاف بنهاية العام ١٩٩٠. وهناك تأثيرات أقل في المستوطنات الصغيرة ذات الامكانات الديمغرافية المنخفضة. فالمناطق المحيطة بالقـدس (التي تشكّـل متروبوليس) ستجذب، في المستقبل، مزيداً من المستوطنين، بسبب الحجم والمكانة البيئية والقيمية للقدس. والامر نفسه بالنسبة الى المنحدرات الغربية للضفة في اتجاه «الخط الاخضر»، وخصوصاً بالنسبة الى مستوطنات الضواحي. فهاتان المنطقتان ستتسببان بالتقليل من أهمية، ودلالة، الاستيطان المناطقي لصالح تركيزه على بؤرة مدينية تتمتع بتفوّق نسبي، من حيث الحجم والموقع والعطاء الاقتصادي، والاجتماعي.

بالنسبة الى مدينة القدس، سيحاول منفذّو سياسة الاستيطان تطويع موجة الهجرة الحالية، ليس بهدف اختراق وتكثيف الاستيطان في الدائرة الثانية، والثالثة، حول القدس، بل لاختراق الدائرة الاولى (القدس الشرقية)، للحدّ من الطابع العربي فيها. ولعل حادثة الاستيطان في حي النصارى هي أوضح دليل على هذا الاتجاه. وسيزداد تطويق القدس الشرقية بمشروعات استيطانية، حيث رصدت الحكومة الاسرائيلية أموالاً لبناء نحو ٧٥٠٠ وحدة سكنية في القدس لاستيعاب المزيد من المهاجرين السوفيات. ومعظم هذه الوحدات سيقام بالقرب من بيت حنينا. وتهدف هذه المحاولات الى تجميد نسبة السكان الفلسطينيين في القدس عند ٢٨ بالمئة.

ان رسم اهداف للاستيطان اليهودي في الضفة بحجم ٤٠٠ ألف مستوطن في العام ٢٠٠٠، و٧٥٠ ألفاً في العام ٢٠١٠، لا يزال في نقطة متدنية جداً. ذلك لانه استثمر فيه اكبر قدر من الاموال وأفضل المجموعات الاستيطانية في هذا المشروع. ولذا، فان فرص نجاحه تبدو، مع الموجة الجديدة للهجرة، ضئيلة. فمن المحتمل، وفقاً لمؤشرات الاستيطان السائدة خلال العام ١٩٨٩، واستمراريتها، ان يرتفع عدد المستوطنين في الضفة بحد أقصى ١٠٠ ـ ١٥٠ الف مستوطن (بدون القدس) بحلول العام ٢٠١٠.

أمّا في ما يتعلق بمستقبل الاستيطان في قطاع غزة، فلا أمل حقيقياً في ذلك، لأسباب عدة:

- ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية بين سكان القطاع، حيث بلغت نحو ٣,٨ بالمئة سنوياً (احصاء العام ١٩٨٦).
- وجـود نحـو ٥٠٠ ألف فلسـطيني على مسـاحـة ٢٦٣ كيلومتـراً مربعـاً، بمعـدّل ١٣٨٠

شخصاً للكيلومتر المربع (احصاء العام ١٩٨٥)؛ وارتفاع هذا المعدل الى ١٦٢٥ في العام ١٩٨٨، الامر الذي يجعل قطاع غزة من اكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في العالم. وعلى ذلك، سيظل المستوطنون نقطة في بحر السكان الفلسطينيين، حتى في حال تحقيق الهدف الطموح لمنفّذي سياسة الاستيطان، المتمثّل في اضافة عشرة آلاف مستوطن جديد الى عدد المستوطنين الحالي، حيث يساوي هذا الهدف (١٢ ألف مستوطن) حجم الزيادة السكانية في نصف عام.

الهجرة والقدرات الاستيعابية الاسرائيلية

تثير موجة الهجرة الجارفة لليهود السوفيات قضية في غاية الاهمية. فبعد ان نجحت اسرائيل في تقييد حجم البدائل أمام المهاجرين اليهود، واجبارهم على اختيار اسرائيل كمأوى أخير لهم، هل لديها القدرة الاستيعابية لهذا الحجم الهائل من المهاجرين؟ ان العامل الاساس الذي سيحدّد امكانات الاستيعاب هو العامل الاقتصادي المتمثّل في توفير السكن والعمل لهذا الكمّ من المهاجرين، واستيعابهم داخل دورة الاقتصاد الاسرائيلي.

قبل مناقشة الوضع الاقتصادي الاسرائيلي، لا بدّ من التطرق الى شكل الميزانية الجديدة لعام ١٩٩٠/١٩٩١، التي بلغت ٦٦ مليار شيكل، والسماح بوجود عجز ضخم قدره اربعة مليارات شيكل. فقد خصصت الميزانية نحو نصف مليار شيكل للمرحلة الاولى لاستيعاب المهاجرين السوفيات[١٧]؛ بينما بلغت ميزانية الاستيعاب الاجمالية بما في ذلك المعونة من يهود الشتات، ومساهمات الوكالة اليهودية، نحو أربعة مليارات شيكل (مليارا دولار تقريباً). وتقترح الميزانية زيادة واسعة النطاق في مشروعات بناء المساكن، واصلاح النظام الضريبي، وتجميد الانفاق العسكري، حتى يمكن توفير الاموال اللازمة لاستيعاب المهاجرين اليهود. وتتوقع الميزانية زيادة معدل النمو الاقتصادي الخاص من ١,٤ بالمئة العام ١٩٨٩، الى ستة بالمئة العام ١٩٩٠؛ وزيادة حجم الاستثمارات في مجال العقارات والمباني السكنية من ٥,٧ بالمئة العام ١٩٨٩، الى ١٧ بالمئة العام ١٩٩٠؛ والعمل على الحدّ من معدلات البطالة من ٨,٩ بالمئة العام ١٩٨٩، الى ٨,٥ بالمئة العام ١٩٩٠[١٨]. ويقدّر البنك المركزي الاسرائيلي تكلفة استيعاب المهاجرين الجدد بنحو ٧٠٠ مليون دولار في العام ١٩٩٠، وارتفاعها الى ١,٣ مليار دولار في كل عام من الاعوام المقبلة[١٩].

الهجرة اليهودية وفرص العمل

تظهر المؤشرات التي وضعها المكتب المركزي للاحصاء ان نسبة العاطلين من بين قوة العمل المدنية بلغت، في العام ١٩٨٩، نحو ٨,٩ بالمئة مقابل ٦,٤ بالمئة في العام ١٩٨٨، و٦,١ بالمئة في العام ١٩٨٧[٢٠]. ولم يقف الامر عند هذا الحد؛ بل شهدت اسرائيل في تموز (يوليو) ١٩٨٩، اكبر تظاهرة احتجاج ضد البطالة قام بها خمسة آلاف عاطل أمام مبنى الكنيست؛ كما اضرب، في منتصف الشهر عينه، اكثر من مليون عامل عن العمل في جميع الخدمات الرسمية والبلدية والمؤسسات العامة والخاصة وبمختلف أنواعها[٢١]. كذلك بدأت تنشر ظاهرة جديدة داخل مكاتب العمل الاسرائيلية، متمثلة في ازدياد مظاهر العنف ضد موظفيها، وتعبّر، في أحد أوجه مظاهرها، عن حالة اليأس التي تملّكت روح العاطلين، حيث واجه موظفو هذه المكاتب بحالة من العجز مظاهر العنف تجاههم من جانب العاطلين؛ بل تعرّض بعضهم للضرب على أيدي العاطلين، ونقلوا الى المستشفيات، ممّا دعا موظفي مكاتب العمل الى التهديد بالاضراب عن العمل اذا لم تتوفر لهم الحماية الملائمة. وقد

اضطرت وزارة المالية الى المصادقة على ميزانية خاصة لمصلحة العمل لتجنيد ٢٠ فرداً من أفراد الامن في مكاتب العمل[٢٢]. هذا في الوقت الذي كانت تسعى السلطات الاسرائيلية الى استيعاب عشرات الآلاف من المهاجرين خلال العام ١٩٩٠. من هنا، لم يعد الحديث يدور حول تقليص نسبة البطالة، انما حول عدم زيادة هذه النسبة.

وقد عكست المؤشرات الاحصائية، خلال الربع الاول من العام ١٩٩٠، فشل توقعات الميزانية. فالناتج القومي الخام ارتفع بنسبة ١,٥ بالمئة فقط، وهي نسبة أقل بكثير ممّا كان متوقعاً (٣,٨ بالمئة)، وارتفعت نسبة البطالة الى ٩,٣ بالمئة، متخطية نسبة ٨,٥ بالمئة التي حددتها الميزانية[٢٣]. وقد حدث هذا في المرحلة الاولى للاستيعاب، وهي المرحلة التي يكون فيها معظم المهاجرين مركّزين في معاهد تعليم اللغة العبرية والتأهيل المهني. فماذا سيكون عليه الوضع الاقتصادي عندما ينتقل هذا الكمّ الهائل الى سوق العمل المتدنّي. لا بدّ انه سيكون أشد خطورة.

وموجة الهجرة الحالية ليست، وحدها، التي ستزيد نسبة البطالة. فمعضلة الثقافة العليا تؤثر، أيضاً، في هذا الاتجاه. فالرسوم الباهظة للتعليم تمنع عدداً كبيراً من الشباب عن التوجه الى الجامعات؛ كما ان شروط امتحانات الالتحاق ببعض الكليات أصبحت صعبة، والنتيجة الحتمية لهكذا وضع هي ان هذا العدد من الشباب سينطلق الى سوق العمل، الذي سيزداد الوضع فيه تفاقماً.

وثمة تغيير آخر احدثته ميزانية العام ١٩٩٠/١٩٩١، سيكون من شأنه زيادة معدّلات البطالة، وهو تقليص عدد أيام الاحتياط، وبالتالي تقليص الحاجة الى أشخاص يقومون بأعمال أفراد الاحتياط في اماكن العمل، الأمر الذي سيزيد عدد طالبي العمل.

وفي ضوء هذه المعطيات، يتوقع ان ترتفع نسبة البطالة الى عشرة بالمئة كمعدل سنوي، وربما اكثر، ممّا يحيط بظلال من الشك في قدرة اسرائيل على استيعاب المزيد من المهاجرين. ويضاعف من حدة هذه المشكلة، معدلات التضخم المتزايدة، التي فشل المسؤولون الاسرائيليون في وقفها عند نسبة ٢٠,٧ بالمئة، حيث أوضحت مؤشرات الربع الاول من العام ١٩٩٠ ارتفاع نسبة التضخم عن هذا المعدل بنسبة ٢,٥ بالمئة.

---

(١) *Statistical Abstract of Israel, 1988,* Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1988.

(٢) Clerenate, Michael; *Etate des Religions dans le Mond,* Paris: Le Cerf, 1987.

(٣) اليشع أفرات، «جغرافية الاستيطان في اسرائيل حتى العام ٢٠٠٠»، في **الكيان الصهيوني العام ٢٠٠٠**، قبرص: وكالة المنار للصحافة والنشر، ١٩٨٦، ص ١١٩ ـ ١٢١؛ وارنون سوفير، «جغرافيا وديمغرافيا أرض ـ اسرائيل سنة ٢٠٠٠»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد الاول، شتاء ١٩٩٠، ص ١٢٣ ـ ١٢٥.

(٤) Benvenisti, Meron; *1986 Report; Demographic, Economic, Legal, Social and Political Developments in the West Bank,* Jerusalem: West Bank Data Base Project and American Enterprise Institute for Public Research, 1986, p. 6.

(٥) انظر النتائج التي توصّل اليها مشروع الضفة الغربية، **هآرتس**، ١٩٨٥/٣/٣١.

(٦) داني تسدتوكي، «كتلة قطيف ترفع الصوت»، **دافار**، ١٩٨٧/٧/٥.

(٧) **ملحق معاريف**، ٢٧/٤/١٩٨٧.

(٨) لمزيد من التفاصيل عن المراحل الثلاث انظر Benvenisti, op. cit., pp. 46 - 62.

(٩) اليشع افرات، «ما عدد المستوطنين في يهودا والسامرة، وأين؟»، **هآرتس**، ٢٤/٥/١٩٨٤.

(١٠) الارقام الديمغرافية الواردة في تقسيمات المستوطنات هي الطاقة الاستيعابية الكلية المطلقة، وليست الطاقة الفعلية.

(١١) سوفير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٦.

(١٢) **معاريف**، ٥/٢/١٩٨٥.

(١٣) داني تسدتوكي، «غزة؛ استيطان يهودي زاحف»، **دافار**، ١٧/٦/١٩٨٤.

(١٤) افرات، «جغرافية الاستيطان في اسرائيل...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٢.

(١٥) **هآرتس**، ١/٥/١٩٩٠.

(١٦) **القدس** (القدس)، ١٩ و٢٠/٥/١٩٩٠؛ **والدستور** (عمّان)، ٦/٥/١٩٩٠.

(١٧) **يديعوت احرونوت**، ٦/١٢/١٩٨٩.

(١٨) انظر المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الاسرائيلي في **عسكيم**، ٣٠/١/١٩٩٠.

(١٩) **الدستور**، ٣/٥/١٩٩٠.

(٢٠) موشي روزنفيلد، «البطالة والهجرة»، **هآرتس**، ٨/٢/١٩٩٠.

(٢١) **هآرتس**، ٦/٢/١٩٩٠.

(٢٢) **عل همشمار**، ٢٤/٧/١٩٨٩.

(٢٣) **يديعوت احرونوت**، ٢٠/١٢/١٩٨٩.

نشوء، وتطوّر، الحزب الشيوعي الاسرائيلي ومواقفه السياسية من القضية الفلسطينية

د. محمود محارب، **الحزب الشيوعي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨١**، القدس: بلا ناشر، الطبعة الاولى، ٢٨٦ صفحة.

حظي العمل الشيوعي، في فلسطين، باهتمام بارز من قبل مختلف الاوساط السياسية. وبرزت، في هذا السياق، دراسات سياسية متنوّعة. ولعلّ ذلك يعود، في الاساس، الى ما أفرزه هذا العمل من اجتهادات وردود فعل متباينة لدى القوى السياسية داخل اسرائيل، وخارجها. وامتاز معظم الدراسات الخاصة به بقدر غير قليل من اللاموضوعية، كان سببها الاساس الاستناد الى الاعتبارات الايديولوجية، والسياسية، التي استندت اليها تلك الكتابات.

فالقوميون، على اختلاف مشاربهم، قاموا بكتابة تاريخ الحزب الشيوعي الاسرائيلي من خلال مواقفهم الايديولوجية، والسياسية، المتناقضة والمتنابذة، جزئياً أو كلياً، مع مبادىء الحزب الشيوعي الاسرائيلي ومرتكزاته. والتيارات الاسلامية، بدورها، وعلى اختلافها، اعتبرت الحزب الشيوعي جزءاً من الآلة الاسرائيلية ـ اليهودية؛ بل انها اعتبرته حزباً معادياً بقدر اعتبار الاحزاب الاسرائيلية الاخرى. امّا الشيوعيون، والفلسطينيون الذين انضمّوا الى الحزب الشيوعي بعد اقامة اسرائيل في العام ١٩٤٨، فكان من الطبيعي ان يقوموا بعرض تاريخ الحزب، وفقاً لمبادئهم ومرتكزاتهم. وما بين التيارات الثلاثة، سابقة الذكر، طمس معظم الحقيقة، وبرزت الحاجة الى بحث موضوعي يتناول تاريخ الحزب الشيوعي على أساس ابراز الحقائق دونما مواقف مسبقة، تأخذ في الاعتبار الخصائص الخاصة للعمل الشيوعي في فلسطين، منذ عُقد اول مؤتمر عام للحزب الشيوعي الفلسطيني، في العام ١٩١٩.

ولعلّ ما يزيد في صعوبة التعرّض الموضوعي الى تاريخ الحزب، هو ان نشوء الحزب الشيوعي الاسرائيلي، وخلافاً للاحزاب الشيوعية الاخرى، «لم ينبثق عن احتدام الصراع الطبقي، كما حصل في معظم البلدان الاوروبية؛ ولم يتفرع عنه الجناح اليساري من الحركة القومية الفلسطينية، مكتسياً راديكالية من خلال كفاحه ضد الاحتلال الامبريالي، كما هو الحال عند بعض الاحزاب الشيوعية. ومن المفارقات ان الحزب الشيوعي الفلسطيني ولد في احشاء الحركة الصهيونية» (ص ١٠). من هنا، تأتي أهمية الكتاب الذي نتناوله، والذي أوضح مؤلفه، د. محمود محارب، في مقدّمته، ان من بين الاسباب، التي دعته الى انجاز دراسته، الاعتبارات التالية:

- ان الحزب الشيوعي الاسرائيلي احتل، في ظل غياب الحركة الوطنية الفلسطينية ردحاً من الزمن، مكانة بارزة في صفوف جماهير الشعب العربي الفلسطيني داخل اسرائيل؛ وبالتالي، أثّر، بدرجة لا يستهان بها، في مسار نضالها، ايجاباً أو سلباً.

- ان درس موقف الحزب الشيوعي الاسرائيلي من القضية الفلسطينية يلقي الضوء على مواقف غالبية الاحزاب الشيوعية العربية من القضية الفلسطينية، بحكم تقارب، اذا لم يكن تطابق، وجهة نظر أغلبية

الاحزاب مع الحزب الشيوعي الاسرائيلي، وخاصة الحزب الشيوعي الفلسطيني، والاردني، والسوري.

○ ان ظاهرة انبثاق حزب شيوعي من مجتمع مستوطنين ومهاجرين صهيونيين يسعون الى اقامة دولة من عنصر واحد، والصراع المستمر بين نزعة التمسّك بالمشروع الذي نشأ الحزب وترعرع في حاضنته، ومحاولات الانعتاق منه، والالتحاق بحركة تحرر السكان الاصلية، ممّا أدّى، في كثير من الاحيان، الى تذبذب قيادة الحزب، وانتقالها من موقف الى نقيضه، تعتبر ظاهرة فريدة تستحق الدرس.

الكتاب، في الاصل، دراسة أكاديمية، تقدّم بها المؤلف الى قسم العلوم السياسية في جامعة ريدينغ، في بريطانيا، في العام ١٩٨٦، وحصل عليها على درجة الدكتوراه.

اقسام الكتاب

يتألف الكتاب من احد عشر فصلاً. تناول الاول منها خلفية الحزب التاريخية، منذ تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني، وعقد مؤتمره الموحّد سنة ١٩٢٣، مروراً بما واجهه من احداث، كان ابرزها ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وانقسام الحزب، في أواخر العام ١٩٤٣ وأوائل العام ١٩٤٤، عندما تمكّنت مجموعة ميكونس من اجتذاب غالبية الشيوعيين اليهود، بينما اجتذبت مجموعة فرح ـ توما ـ حبيبي معظم الشيوعيين الفلسطينيين، وقامت بتنظيمهم في عصبة التحرر الوطني، وانتهاء بالتعرّض الى المؤتمر العاشر للحزب، في العام ١٩٤٦، واعلانه ضرورة اقامة دولة ثنائية القومية، عربية ـ يهودية ديمقراطية مستقلة في فلسطين. واستخلص المؤلف، في نهاية الفصل، «ان الحزب الشيوعي الفلسطيني الجديد غيّر، منذ تأسيسه في المؤتمر العام الثامن، سياساته، وتحرّك ببطء، باتجاه الصهيونية. وأدّت به التغييرات المتواصلة في مضمون سياساته، في نهاية أيار [مايو] ١٩٤٧، الى تغيير اسمه من ' الحزب الشيوعي الفلسطيني' الى ' الحزب الشيوعي الارض ـ اسرائيلي' ، وبدأ يذكر فلسطين باسم ' ارض ـ اسرائيل' ، ويذكر الشعب الفلسطيني باسم عرب ارض ـ اسرائيل. وعندما قامت دولة اسرائيل، غيّر الحزب اسمه مرة أخرى، ليصبح الحزب الشيوعي الاسرائيلي» (ص ٢٠).

أمّا الفصل الثاني، فقد كرّسه الباحث للتعرّض الى خصوصية المسألة القومية الفلسطينية، وذلك عبر ايجاز واضح، ومفيد، لينتقل، اثر ذلك، الى درس موقف «الحزب الشيوعي الاسرائيلي» الرافض لقرار الامم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين، والصادر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، الى كون التقسيم «خطة بريطانية قديمة، ولأن الامبرياليين يتآمرون ليحدثوا انقساماً بصدد تخطيط الحدود، ولأنه يشجّع القوى الرجعية بين العرب واليهود» (ص ٤٠). الاّ ان موقف الحزب هذا سرعان ما تغيّر بعد الثالث عشر من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٧، عندما خطا مندوب الاتحاد السوفياتي في الامم المتحدة، تسارابكين، خطوة نهائية باتجاه تقسيم فلسطين، عندما صرّح «بأن الظروف الراهنة، التي تدهورت فيها العلاقات بين العرب واليهود، وصلت الى هذا الحدّ من التوتّر، ويبدو ان مشروع الاقلية لا يمكن تنفيذه؛ ومن ثمّ، فان الحاجة تقضي بقبول مشروع الاغلبية». وبعد صدور التصريح السوفياتي ببضعة أيام، أصدر الحزب بياناً تبنّى فيه الخط السوفياتي الجديد. وعزا الحزب فشل اقامة دولة يهودية ـ عربية مستقلة «الى نجاح سياسة فرّق تسد الامبريالية، واثر السياسة الشوفينية لدى الزعامة العربية، واليهودية، على الجماهير، وضعف القوى التقدمية النسبي في أوساط الشعبين» (ص ٤٢).

وأوضح المؤلف ان الحزب الشيوعي الاسرائيلي لم يفسّر الاسباب التي دعته الى التخلّي عن قرار التقسيم والمطالبة باقامة الدولة العربية بموجبه. ورجّح، من جهته، ان بضعة اسباب اثّرت في موقف الحزب، فغيّرت سياسته تدريجياً، هي: اولاً، تأثّره بالايديولوجية والسياسة الصهيونية؛ ثانياً، ان مطلب اقامة الدولة العربية لم يكن، أصلاً، في موقف الحزب، بل كان على هامش موقفه من اسرائيل؛ ثالثاً، اعتبار الصراع العربي ـ الاسرائيلي صراعاً بين دول: دولة اسرائيل، من جهة، والدول العربية، من جهة أخرى؛ وتجاهله، شيئاً فشيئاً، لبّ

الصراع المتمثّل في القضية الفلسطينية، كقضية تحرر وطني.

أمّا عن موقف الحزب من مبدأ حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وقضية اللاجئين، فقد كرّس الباحث الفصلين، الرابع والخامس، لهذه النقطة تحديداً، وتمكّن، من خلال استعراض تطوّر موقف الحزب من هذه المسألة تحديد ثلاث مراحل:

- المرحلة الواقعة ما بين ١٩٤٧ ـ ١٩٥٦. في هذه المرحلة فسّر الحزب حق تقرير المصير بأنه تقرير المصير للشعب العربي، بما يعنيه حق اقامة دولته العربية المستقلة في «الجزء ا لعربي من أرض ـ اسرائيل» بجانب دولة اسرائيل.

- مرحلة ١٩٥٧ ـ ١٩٧٣؛ حيث حصر الحزب، في هذه المرحلة، حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، في «حق اللاجئين في العودة الى اسرائيل».

- مرحلة ١٩٧٤ الى الآن. وفسّر الحزب، خلالها، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بأنه يعني حقهم في اقامة دولتهم الفلسطينية المستقلة في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧. «وفي هذه المرحلة، غيّر الحزب، جذرياً، مفهومه لحل القضية الفلسطينية، لأول مرة، منذ ما يقارب من العقدين، وطالب باقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة» (ص ٧١).

وعالج المؤلف، في الفصل السادس من الكتاب، مواقف الحزب من الهجرة اليهودية وتسويغه لها، واقامة المستوطنات اليهودية في الاراضي العربية «المتروكة»، وتوطين المهاجرين في المدن والقرى والمنازل «المهجورة»، واعتبار «ان هذا كله ليس صهيونياً» (ص ٧٧)، الامر الذي اعتبره المؤلف «منافياً للعقل والواقع».

امّا الفصل السابع، فقد تمّ تخصيصه لمواقف الحزب من النظرية الصهيونية، وفهمه لها، ذلك ان الحزب اعتبر نفسه، دائماً، معادياً للصهيونية؛ وعلى الرغم من ذلك، لم يطوّر موقفاً ايديولوجياً وسياسياً شاملاً من الصهيونية، الاّ في مؤتمره السادس عشر، الذي عقد سنة ١٩٦٩، حيث كان الحزب، سابقاً، يتبنّى نظرية «زوال الصهيونية». ورجّح الباحث ان تبنّي الحزب لهذه النظرية جاء من أجل تسويغ تحاشي الحزب المستمر للصهيونية. ورأى الباحث ان أخطر الاستنتاجات، بالنسبة الى حزب يعتبر نفسه مناهضاً للصهيونية، والتي يمكن التوصل اليها من مثل هذه النظرية، «انه نظراً الى حقيقة ان الصهيونية كانت في طور التلاشي، فانه لم يكن من الضروري تركيز النضال ضدها؛ اذ ان مثل هذا النضال، الذي يفتقر الى الشعبية، قد يجلب عداء كثيراً من الاسرائيليين، بل الأجدى تركيزه على قضايا أخرى» (ص ٩٢). كذلك تعرّض هذا الفصل الى المؤتمر العام السادس عشر للحزب، ومواقفه ازاء المسألة اليهودية، والايديولوجية الصهيونية، والقومية البرجوازية، والصهيونية، واللاسامية، ومواقف المؤتمر من جوهر الحركة الصهيونية، حيث توصّل المؤتمر الى «ان السيّاسة، والايديولوجية، الصهيونية أثبتتا ان الحركة الصهيونية، بما في ذلك جميع تنظيماتها، ليست حركة تحرر قومي، بل تياراً سياسياً رجعياً؛ حركة قومية متعصّبة، وأداة هامّة للبرجوازية اليهودية، يستغلها الاستعمار في صراعه ضد القوى الثورية» (ص ١٠٢).

الفصل الثامن تمّ تخصيصه لمواقف الحزب من منظمة التحرير الفلسطينية، بدءاً من موقف الحزب من تأسيس المنظمة وحتى العام ١٩٧٠، حيث فشل الحزب في ادراك ان قيام م.ت.ف. وتعاظم قوتها ونفوذها، من شأنهما ان يضيفا بعداً جديداً الى الصراع العربي ـ الاسرائيلي. بل ان الحزب «ندّد» بقيام م.ت.ف. زاعماً «انها ارهابية وخطرة» (ص ١١٨). مقابل هذا، تمسّك الحزب بنظريته القائلة «ان النزاع العربي ـ الاسرائيلي نزاع بين دول» (ص ١١٩).

وبحلول خريف العام ١٩٧٠، بدأ الحزب يغيّر موقفه من م.ت.ف. ولكنه لم يكن تغيّراً عميقاً بما فيه الكفاية، بالاعتراف بـ م.ت.ف. كحركة تحرر وطني وممثّل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وتجلّى تطوّر موقف

الحزب من موقفه الايجابي ازاء تعزيز العلاقات ما بين المنظمة والاتحاد السوفياتي والتعاون مع القوى التقدمية في اوروبا، وكذلك اعتباره المؤتمر الشعبي المناصر لفلسطين في بيروت سنة ١٩٧٠، «تظاهرة جماهيرية للتضامن مع الحركة القومية الفلسطينية، بصفتها فصيلاً في حركة التحرر العربية المناهضة للامبريالية» (ص ١٣٧). وتطوّر هذا الموقف، وازداد وضوحاً، مع نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، على اثر اعتراف مؤتمر القمة العربي، الذي عقد في الجزائر، بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، حيث اعتبر احد قادة الحزب، وهو اميل توما، «ان هذا الاعتراف لم يكن اعلاناً شكلياً، بل انعكاساً للحقيقة» (ص ١٣٩). وأقام توما الدليل على حجته بتسليط الضوء على ان الجبهة الوطنية الفلسطينية في الاراضي المحتلة أصدرت اعلاناً، في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، اعتبرت فيه نفسها جزءاً من م.ت.ف. واعلانها ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وقد جاء هذا التطوّر في مواقف الحزب على أرضية أوجه الشبه الكبيرة بين موقفي الحزب وم.ت.ف. في حل المسألة الفلسطينية، المرتكز على انسحاب اسرائيل من على الاراضي الفلسطينية المحتلة واقامة دولة فلسطينية مستقلة في هذه الاراضي تحت قيادة م.ت.ف. وكذلك في ضوء دعوة المنظمة الى اجراء اتصالات مع قوى السلام في اسرائيل. وعلى هذا، بات عقد اجتماع رسمي بين وفد عالي المستوى من الحزب ووفد من م.ت.ف. امراً مفروغاً منه. وبالفعل، عقد اجتماع رسمي بين وفد عالي المستوى من الحزب ووفد من م.ت.ف. في براغ، في أوائل أيار (مايو) ١٩٧٧. وكان هذا أول اجتماع رسمي بين حزب اسرائيلي وم.ت.ف.

وعالج الفصل التاسع من الكتاب: اولاً، موقف الحزب الشيوعي الاسرائيلي من الاراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال معارضة الحزب للاحتلال الاسرائيلي، وموقفه من الاضطهاد الاسرائيلي في الاراضي المحتلة؛ وثانياً، تصوّر الحزب لاستغلال اسرائيل الاقتصادي للاراضي الفلسطينية المحتلة، وموقفه من المستوطنات اليهودية؛ ثالثاً، موقف الحزب من المستقبل السياسي للاراضي الفلسطينية. وأوضح الباحث ان الحزب اعتبر ان المناطق المحتلة تشكّل، من الناحية الاقتصادية، مستعمرة اسرائيلية. وأكد ان اسرائيل فرضت نظاماً اقتصادياً، يميّزه استغلال العمّال الفلسطينيين، كمصدر للعمالة الرخيصة، والسيطرة على السوق المحلية، وتوظيف الاموال، وتشغيل المستخدمين المحليين في المشاريع ذات الاهمية الاستراتيجية، وتطوير مشاريع تخدم الصناعة الاسرائيلية، مثل انتاج المواد الخام الزراعية، وتنمية جزء صغير من البرجوازية الصغيرة والعناصر الرجعية، الى حدّ ان تكون سنداً لقوات الاحتلال. كما اعتبر الحزب ان تنمية الضفة الغربية أصبحت، بواسطة اتباع سياسة «الجسور المفتوحة»، معبراً هامّاً للصادرات الاسرائيلية الى بعض البلدان العربية (ص ١٦٣).

وحدّد الباحث موقف الحزب الشيوعي الاسرائيلي من المستقبل السياسي للاراضي الفلسطينية المحتلة، بعد انسحاب اسرائيل منها، بفقرتين رئيستين: الاولى تمتد من العام ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٧٣. وفي هذه الفترة طالب الحزب باعادة الحكم الاردني الى الضفة الغربية والحكم المصري الى قطاع غزة. أمّا الفترة الثانية، من العام ١٩٧٤ وحتى اليوم، فقد طالب، ولا يزال يطالب، الحزب خلالها باقامة دولة فلسطينية مستقلة في المناطق المحتلة (ص ١٦٧).

وتطرّق الفصل العاشر الى الحزب والعرب في اسرائيل، مؤكداً انه، وعلى الرغم من ان موقف الحزب الشيوعي الاسرائيلي في دعم وتأييد حقوق العرب المدنيين في اسرائيل كان واضحاً، «الّا ان موقفه من حقوقهم القومية، ومصيرهم السياسي كان مراوغاً» (ص ٢١٦).

وتضمّن الكتاب احدى عشرة وثيقة، أصلية، من وثائق الحزب الشيوعي الاسرائيلي، معظمها مترجم عن العبرية.

بعد استعراض محتويات الكتاب، فان السؤال الذي يبرز هو الى أي مدى حقق هذا الكتاب ما هدف اليه؟ وهل تمكّن المؤلف، على الرغم من ميوله القومية، ان يحافظ على الموضوعية ويجانب المواقف المسبقة؟ للاجابة

لا بدّ من التأكيد ان المؤلف حرص على ان تستند دراسته، بجوانبها كافة، الى وثائق الحزب الشيوعي الاسرائيلي وأدبياته الاصلية، دونما اللجوء الى تلك المصادر المعادية لخطه. ولعل ما يفسّر حرص المؤلف الشديد على ايراد مواقف الحزب، من خلال أدبياته، هو حرصه على الابتعاد من رسم صورة مسبقة، أو مستوحاة، لتاريخ الحزب. الّا ان حرصه هذا لم يؤد به الى تجريد. فغالباً ما قام المؤلف بايراد الموقف السياسي للحزب ضمن وضعه في الاطار السياسي العام، من جهة، وتقديم تفسيره وتعليله لهذا الموقف دون تأويله، أو الجزم بما ذهب اليه. ولعلّ أوضح الامثلة على ذلك هو ما ورد من ترجيح المؤلف لتبنّي الحزب نظرية «زوال الصهيونية»، حيث فسّرها على انها تهرّب من الحزب من التعرّض الى الصهيونية. اضافة الى ذلك، تمكّن المؤلف من تقسيم بحثه منهجياً، بحيث رسم الكتاب، بمجمل فصوله، صورة متكاملة لمواقف الحزب الشيوعي الاسرائيلي من القضية الفلسطينية، خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٨١، بشكل نقدي، وموضوعي.

سميح شبيب

ماضي، وحاضر، القرية الفلسطينية

الدكتور شكري عرّاف (ابن قرية معليا الفلسطينية) هو احد أهمّ الباحثين في مجال القرية العربية الفلسطينية. فمنذ كتابه الاول «الارض، الانسان والجهد»، الذي أُصدر في العام ١٩٨٢، أثار انتباه الفلسطينيين والباحثين الى موضوعات لم تطرق من قبل: ميزات حياة الانسان في فلسطين؛ حيث تناول موضوعات الزيتون والملح والمياه والتنباك والصيد وجهد الحيوان والوعر والاوزان والمكاييل والعادات الزراعية، وبماذا حرث فلاحونا، وكيف؟ وما الذي بقي منها حتى اليوم؟

بعد كتابه ذاك، صدر له كتاب آخر أثار ضجة كبيرة جداً، وسجّل رصيداً كبيراً لكاتبه في مجال الريادة، وهو «القرية العربية الفلسطينية؛ مبنى واستعمالات اراض»، أصدرته جمعية الدراسات العربية في القدس، في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٥. كل صفحة من صفحات هذا الكتاب الممتاز تحوي، في سطورها، معلومات وجهداً ندر وجودهما في كتب أخرى قد تتعلّق بالموضوع ذاته من قريب، أو بعيد. موضوعات الكتاب تركّزت على مبنى القرية الفلسطينية، دون ان يترك شاردة أو واردة دون بحث او تمحيص؛ ثمّ سجّل اسماء القرى الفلسطينية التي بقيت أو أُبيدت، بدءاً من قضاء غزة ويافا والرملة، الى قضاء صفد. لهذا الجهد العظيم كان هذا اللقاء مع الباحث شكري عرّاف:

○ كتاب «القرية العربية الفلسطينية...»: ما هي مواصفات القرية العربية الفلسطينية؟ بماذا تختلف، وتلتقي، مثلاً، مع القرية اللبنانية؟ أو ما هي سماتها المميزة؟

ـ بنظري، القرية العربية الفلسطينية تضرب عميقاً الى العصر الكنعاني. وميزتها انها واصلت حياتها كقرية على مدى العصور التاريخية التي مرّت بفلسطين، وخصوصاً ان فلسطين جسر قارّات، وبذلك فالقرية هي أيضاً جسر حضارات. من الطبيعي ان تتعرّض القرية الفلسطينية، كمّاً ونوعاً، الى التلاشي، ثمّ التوالد من جديد. ولقد تمكّنت القرى في حوض البحر المتوسط من التغلّب على كل الموجات الضاغطة، السياسية والعسكرية. فكلّما تعرّضت القرية لموجة كهذه كانت «تتدنمك» (من ديناميكية) من جديد، ثمّ تتوالد، لتبقى على قيد الحياة بأقوى ممّا كانت عليه في السابق.

الميزة الاخرى للقرية الفلسطينية انها كانت تستطيع ان تنحصر في اطر جغرافية، كالجبل، وتبتعد من مصادر الخطر البشرية والطبيعية (البشرية كالهجمات، والطبيعية كاهمال الارض وتكوّن المستنقعات، مثل اهمال السلطة المركزية)؛ ومع أول بادرة لامكانية التجدّد والتوسّع، كانت تنطلق لتعود وتمارس نشاطها على كل رقعة أرض تصلح للزراعة. ويمكن ان نضرب على هذا أمثلة عديدة.

ولا تختلف سمات القرية الفلسطينية كثيراً عن سمات القرية الجبلية في حوض المتوسط، والقرية المرجية السهلية، في أية منطقة استعملت مواد البناء الطبيعية وسيلة لاقامة السكن. فهي كشبيهاتها في لبنان والاردن جبلاً، وفي لبنان وسوريا سهلاً ومرجاً، لكنها تختلف عن القرية المصرية، التي أُقيمت على نهر كبير.

واحدى الميزات النادرة للقرية الفلسطينية هي انها انفتحت على العالم، معطية وآخذة؛ معطية الانتاج، وآخذة بكل وسائل التحضّر والتكنولوجيا، مع الهزّات الاقتصادية التي قد تتعرّض لها مثل هذه التطلّعات، خاصة وان جسماً وطنياً لم يقم، أبداً، لينظّم العلاقة بينها كمجموعة انتاج وبين العالم الخارجي، خاصة في مجالي انتاج القطن والقمح والشعير. ومن صفاتها انها اقتربت

جغرافياً الى حيث تلتقي الحضارات في الماضي عند الموانىء، وأخذ السهل الساحلي ينتعش، والحياة تدبّ فيه منذ فتح قناة السويس. فبدلاً من ان تبقى القرية مكتظة ومنكمشة على نفسها في الجبل، أخذت ترسل ابناءها الى حيث اراضيها في السهل والمرج لتعيد الى هذه الاراضي الحياة، زرعاً وقلعاً، انتاجاً وربحاً.

○ في مقدمة «القرية العربية الفلسطينية...» كتبت: «ستشهد السنوات العشر القادمة بقايا آخر بيت بني من الحجر الغشيم والتراب، لتحل محله مساكن الاسمنت بأنماطها وتخطيطها المستورد». هل ستنتهي القرية الفلسطينية تماماً، وما هو البديل؟

ـ تداخلت في انهاء المظهر الخارجي للبيت العربي الفلسطيني مجموعة عوامل، منها، اولاً، عنصر الزمن وتآكل مواد البناء؛ ثانياً، سهولة الوصول الى مواد بديلة أكثر صموداً وتقليداً للغرب في توزيع الوظائف على الغرف استجابة لروح العصر ومتطلباته، خاصة وان الفلاح انهى تعامله مع دواب العمل ولم تعد لها ضرورة اقتناء واستعمال؛ اذ ان القوة الفاعلة في الزراعة أصبحت الآلات بدل الحيوان والانسان الى حدّ بعيد. فلم نعد نرى فدّاناً من البقر مثلاً، او بغلاً، او حماراً، يأوي الى اسطبل البيت كما كانت العادة. وإنْ وجدت مثل هذه الحيوانات، خصّصت لها أماكن، كالزرائب والبايكات، بعيداً من أماكن السكن. ومن هنا تغيّر البيت كما تغيّرت وظائفه، وبخاصة الزراعية. اذ لم يعد خزن الغلال في داخل البيت، ولم تعد أماكن لخزن التبن، كما كانت العادة. ولكن سيبقى جدار، وسيبقى شباك، وستبقى سدّة (اوزاوية) هنا وهناك، لتشهد على نمط بناء وأنماط سلوك سكنية خلقها الانسان الفلاح الفلسطيني. هذا لا يعني، اطلاقاً، ان النواة ستفرغ؛ بل على العكس، ستقام مبانٍ جديدة فوق القديمة، والى جانبها، ككل، نواة لقرية، او مدينة، في العالم. ومن هنا ننصح، كما قلنا بذلك دائماً، ان تسرع السلطات المحلية في كل القرى الى اختيار موقع نموذجي تصونه، وتحوّله الى متحف بلدي يستوعب أدوات العمل القديمة وأنواع الاثاث القديم، لتستطيع اجيال الغد فهم، ودرس، حياة اجدادهم، دون ان تتكوّن في ذهنيتهم انماط صور لهؤلاء الاجداد تبعث على عدم الاحترام، انْ لم تفهم وتشرح بعمق.

○ كيف نحافظ على أنماط نموذجية من قرانا ؟ وما الذي تقترحه للحفاظ على هذه الانماط ؟ وما هي القرى التي لا تحتفظ، ولو الى حدّ ما، على طابع القرية؟

ـ الواقع، يصعب جداً الاجابة عن مثل هذا السؤال؛ اذ لا توجد سلطة تستطيع رعاية قرانا؛ وتبقى القضية قضية مبادرات للحفاظ على اجزاء من هذه القرى، وليس على القرى نفسها.

وعلى صعيد آخر، أنا لا أريد ان ينظر الى القرى وكأنها محميات طبيعية، على الرغم من ان الكثيرين من الاجانب يتمنّون، ويصلّون، من اجل ان يرضى القرويون بمثل هذا الاقتراح، ليستطيعوا، في كليات علم الاجتماع والهندسة المعمارية وغيرها من الكليات، درس التطوّر الذي قد يحدث في مثل هذه القرى المصونة؛ وهذا ما حذّرت منه في كل لقاء لي مع مجموعة أجنبية التقيتها. نحن لا نشكو من عدم القدرة على «التدنمك»، بل على العكس، نحن منفتحون، ولدينا القابليات لاستيعاب كل جديد، على الرغم من محافظتنا على كثير من عاداتنا الاصيلة التي تبقى القرية محطة ضخ لها لاجيال كثيرة قادمة، كالتماسك الاسري، والتعاون بين الفئات، فرحاً وحزناً، عملاً وانتاجاً، وحتى الايام التطوعية التي شهدنا انبثاقها في قرانا ومدننا اتخذت مسلكها من التعاون القروي الذي يعتبر جزءاً من الذات الفلسطينية، التي أخذت تتبلور، مؤخراً، لتحافظ على أنماط سلوكها هذه.

○ كتاب «الارض، الانسان والجهد» سبق كتاب «القرية العربية الفلسطينية...». اعتقد بأن الكتاب الاول كان بمثابة تقديم للكتاب الثاني. ما رأيك؟ وما الذي وضعته نصب عينيك حينما كتبت مثل هذا الكتاب؟

ـ الكتاب الاول ليس مقدمة، كما ذكرت، انما هو مكمّل. والكتابان توأمان. أظن ـ وهكذا قيل لي ـ انه كان اول دراسة للحضارة المادية في أي قطر عربي بمثل هذا النمط من الدراسات. والأهمّ، انه بعد «الارض، الانسان والجهد» اندفعت جماهيرنا، على مختلف مستوياتها ومؤسساتها، فأقامت

معارض لهذه الحضارة المادية، ودبّ الوعي بضرورة الحفاظ على مثل هذه الحضارة دون تقديسها؛ كما بدأت النوايا تتّجه نحو الحفاظ على أنماط بيوت في بعض القرى. وبهذا يكون الكتابان قد أدّيا بعض الرسالة التي من أجلها كتبا. أُعيد، الآن، كتابة وصياغة كتاب «الارض، الانسان والجهد»، معتمداً على مصادر عربية اسلامية، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب التي تميّز هذا القطر العربي، كالعوامل المناخية والطبيعية والبشرية، خاصة وان سكان فلسطين تعرّضوا، وما زالوا يتعرّضون، لعملية سلب حضارتهم المادية وغيرها، ليقال ان هذا الشعب، والشعب العربي عامة، كان وعاءً جيداً لحفظ حضارة التوراة و«المشناه»، على الرغم من ان معظم الادوات التي ذكرت في هذين الكتابين كانت موجودة منذ الكنعانيين والساميين عامة؛ والحضارة المصرية الى جانبهما. وقد يكون هذا من الدوافع التي حفزتني على الكتابة، وما زالت تحفزني، ليس للرد على الآخرين وليس لاثبات ما هو مثبت في الواقع، وانما لازالة طبقة من غبار الجهل الذي أخشاه على شعبنا؛ اذ من أول واجبات الباحثين توكيد ما هو قائم، وتدعيمه بالوثيقة، انْ كانت مكتوبة، او مرئية مصورة. حاولت ان تكون الدراسة موثّقة بالصور؛ ورفضت ان يُخرج أي كتاب بالاسود والابيض فقط، على الرغم من تكاليف الطباعة العالية التي تزيد اضعافاً انْ هي طبعت بالالوان، وذلك للاثر الايجابي، وقد لمست ذلك، فعلاً، على القارىء والباحث. نحن بحاجة الى توثيق أنشطتنا الاقتصادية والاجتماعية بأفلام وصور، أي بوسائل بصرية وسمعية لكي تبقى وثائق تدرس، ثمّ تسجّل للتاريخ.

○ ثمّة باحث علاّمة تناول المواضيع ذاتها التي تناولتها أنت تقريباً ـ الباحث هو أنيس فريحة. ما رأيك في بحوثه ودراساته؟

ـ للأسف، لم أكن أعرف أنيس فريحة قبل كتابة «الارض، الانسان والجهد»؛ اذ منعتني من ذلك عوامل سياسية. فهو يعيش في بلد لا أستطيع الوصول اليه ما دمت أعيش هنا. ثمّ تعرّفت على احد كتبه، وهو «حضارة في طريق الزوال»، ووجدت اننا قريبين في تطلّعاتنا، وليس في منطلقاتنا. هو ينطلق من حضارة أخذ «التمغرب» يطغى عليها، وهي تحاول ان تصارع، حبّاً في البقاء؛ على حين انطلقت أنا من انطلاقة سياسية، نظراً الى التحدّيات الحضارية التي يحياها العربي في اسرائيل. لم نبتعد كثيراً من بعض، على الرغم من انه بحر، أقف أنا على شاطئه فعلاً، ثمّ ـ وارجو ان يقرأ دكتور فريحة ما أقول: اتمنّى على الله ان يسعدني الحظ بلقاء قمة، هي أنيس، لاستطيع ان آخذ، بتواضع، بعض ما لم يعطه بعد في كتبه التي قرأتها جميعاً، من «اوغاريت» الى «معجم أسماء القرى والمدن اللبنانية» وغيرها. نحن بحاجة الى أكثر من أنيس. وأرجو ان يعمل طلابه، أينما تواجدوا، على اتمام المشوار الذي بدأه أنيس. وقد أكون صفقت بيدي الضعيفة على يده القوية من بعيد، فخرج كتابانا متمّمين لبعضهما البعض.

قد يكون ما قمت به، من جمع أكبر عدد من المصطلحات في مجال الانتاج المادي ووسائط العمل، بحاجة الى دراسة جديدة، أحاول وضعها على شكل قاموس، لكي يستطيع الباحثون والدارسون فهم ما كتب في القصائد والقصة؛ اذ ان معظم أدبنا هو أدب زراعي؛ وما لم نفهم هذه الادوات التي استعملها ذلك الزارع او الفلاح، فان تدريسنا وفهمنا للادب سيبقى مبتوراً. وقد حاولت، في الكتابين آنفي الذكر، التعريف بكثير من هذه المصطلحات، التي ارجو ان تقوم بدورها في تثقيف دارسي الادب، أيّاً كان نوعهم.

○ هنالك هجرة من القرية الى المدينة. ما هي التغيرات التي طرأت على معالم القرية، جرّاء هذه الهجرة؟ وما هو التغيير الذي احدثته المدينة في القرية؟

ـ الهجرة اليومية هي هجرة عكسية، خاصة بعد ان «كُهربت» القرى، وشقّت الشوارع فيها، ووصلها معظم الخدمات التي كانت تميّز المدينة يوماً. صحيح ان هجرة كهذه كانت، وما زالت؛ ولكن هجرة معاكسة أخذت طريقها، وما زالت أيضاً، الى القرى، وخاصة بعد ارتفاع أسعار الارض في المدينة، وبعد ان استطاع الآباء ان يعوا التغيّرات السلوكية عند اولادهم، فأسرعوا بهم عائدين الى القرى، ليحافظوا على عادات تمسّكوا بها في صباهم وشبابهم. وهذا أمر مشروع؛ اذ ان التماسك الاسري في القرية ما زال ذا أواصر أقوى، اضافة

الى العنصر المادي، الذي له وزنه ايضاً. فثمن الدار في القرى أقل بحوالى ٣٥ الى ٤٠ بالمئة ممّا هو عليه في المدينة؛ وذلك لأن معظم الذين هاجروا الى المدن بقيت لهم قسائم احتياطية للبناء، ورثوها، او اشتروها؛ ولا ننسى ان عنصر التعاون بين الاصدقاء والاقارب يوفّر الكثير من المال والجهد على اصحاب هذه الدور. وأخيراً، لا ننسى ان المدارس الثانوية ذات المستوى الجيد موجودة بوفرة في القرى الكبيرة والتي تيّسر التعليم لطالبيه، دون الهجرة الى المدينة لطلب ذلك. وهناك موضوع آخر هامّ جداً، هو قضية الدفيئة الاجتماعية (social greenhouse). والقصد، ان العربي في اسرائيل لا يحسّ بالضغط السياسي والتمييز العرقي ما دام في حدود قريته؛ وانْ هو انتقل الى مدينة مختلطة، فان هذا الاحساس يهاجم ويستولي على انماط سلوكه. من هنا كانت الهجرة الى الناصرة أكثر من الهجرة الى عكا، انْ كانت الهجرة اختيارية؛ اذ لا يختلف مجتمع الناصرة عن مجتمع كفركنّا، او شفاعمرو، أو المكر. ولكن اذا كانت الهجرة قسرية، وقد حدث، فلا حول ولا، كما حدث لكثيرين من عرب الرملة واللد.

○ أرى في «الارض، الانسان والجهد» كتلخيص لجغرافيا «الروح»؛ والكتاب الثاني «القرية العربية الفلسطينية» عبارة عن جغرافيا، او طوبوغرافيا، القرية. بعد زوال هذه المواصفات الخاصة جداً التي تميّز قريتنا الفلسطينية عن غيرها، ما الذي يبقى لنا؟

ـ تبقى الارادة التي يجب ان تُبنى على الوعي بالجذور وضرورة التمسّك بها.

○ ما الذي تعدّه الآن؟

ـ سيصدر، قريباً، كتاب له علاقة بالجذور، بعنوان «جندا فلسطين والاردن في الادب الجغرافي الاسلامي»، يشمل دراسة لمعظم الجغرافيين والرحّالة العرب وغير العرب المسلمين، موثّقاً بخرائط مصمّمة، لكي يساعد على سبر اغوار جغرافية وتاريخ هذا الوطن في حقبة امتدت من الفتح الاسلامي وحتى العصر العثماني. والكتاب الثاني، وهو في طريقه الى الطبع، يشمل دراسة ٢٣٦ مقاماً لأنبياء وأولياء في فلسطين، درست فيه كل النواحي المتعلّقة بهذا الموضوع، لأول مرة، لتشمل كل فلسطين وليس جزءاً منها، على الرغم من اننا نؤيد الدراسات «الميكرو» للاماكن الصغيرة. ونرجو ان نكون بهذا قد أعطينا جذراً آخر من جذور هذا الوطن اسميناها «الذهنية الشعبية» التي تمسّكت، وتفاعلت، مع هذه المقامات، مستوعبة أنماط سلوكها تجاه المقامات من مصادر بعيدة في التاريخ حتى الحضارة السامية والسيرة النبوية والتقاليد التي رأت الغير يمارسها في مقاماتها. في هذا البحث، أحصينا حتى كل شجرة بقيت فوق قبر مقدّس، لكي تساعدنا في مسح ما يسمّى بالذروة التي يمكن ان تصل اليها احراج هذا البلد، انْ هي تركت دون قطع. فكل شجرة من هذه سُجِّل موقعها، وسجّل محيطها، وأطوال فروعها، وأحياناً نوع التربة التي نمت فيها، لكي يستطيع دارسو علم النبات ان يتوجّهوا، بعد هذه الدراسة، توجّهاً علمياً في هذا الاطار. وهناك كتاب ثالث تحت الطبع. وهو يعالج قضية أسماء المواقع الفلسطينية وتغيّرها خلال عهدين؛ اذ ما زال هذا التغيّر يأخذ طريقه في الخرائط التي تصدرها اسرائيل، وكل ذلك خوفاً على ضياع الهوية. درست جميع الخرائط التي اصدرتها جمعية الارض المقدسة المعروفة باسم Palestine Exploration Fund، والتي تختصر عادة بـ PEF، وهي خرائط أُصدرت في أواخر القرن الماضي؛ والخرائط التي أصدرتها حكومة الانتداب البريطانية؛ وكذلك الخرائط التي أصدرتها اسرائيل. وقورنت الاسماء في كل من هذه المجموعات من الخرائط، كي تحصى كل التغيّرات التي حدثت حتى تاريخ طباعة هذه الدراسة.

حاوره: رياض بيدس

الموقف من أزمة الخليج

تركّزت النشاطات السياسية الفلسطينية، خلال الشهرين المنصرمين، على محور واحد، هو أزمة الخليج وتطوّراتها، بدءاً من تزايد الحشود الاميركية ـ الاطلسية، وصولاً الى اندلاع تلك الحرب. ووسط زخم أحداث الازمة تلك، بل في قمّة تأزّمها ليل ١٤/١/١٩٩١، تمكّنت يد الغدر من اغتيال عضوي اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد) وهايل عبدالحميد (ابو الهول)، وكذلك ابو محمد العمري. ورأت أوساط اعلامية فلسطينية ان عملية الاغتيال هدفت الى احداث خلخلة في الموقف الفلسطيني المؤازر للعراق، وتحقيق أعلى قدر من الضغط على القيادة الفلسطينية، في شخص رئيسها ياسر عرفات، كتتويج لسلسلة من الضغوط والتحذيرات الدامية، بدءاً بحمام الشط في تونس، مروراً باغتيال القائد خليل الوزير (ابو جهاد)، اضافة الى ضرب الموقف المعنوي للشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة واضعاف انتفاضته، وتفادي أي ردّ فعل فلسطيني ذي طابع عملياتي، في حال نشوب حرب في المنطقة، بعملية وقائية تطال قائدين يقودان جهازين لهما أذرع تنفيذية ضاربة في المجال الاستخباراتي ـ العملياتي. وأضافت تلك الاوساط «ان توقيت هذه الجريمة يحقق تلك الاهداف بضربة موجعة للمناضلين الفلسطينيين، وكأنها الضربة الاولى في الصراع القائم في المنطقة. ولاخفاء هذين القائدين، الآن، معان كثيرة، لعل أبرزها انهما من بين أعضاء القيادة التاريخية لـ «فتح» والشعب الفلسطيني» (توفيق وصفي، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٠/١/١٩٩١).

الموقف من التدخّل الاجنبي

حذّرت منظمة التحرير الفلسطينية، منذ اليوم الاول لاندلاع أزمة الخليج، من مخاطر التدخل الاجنبي في المنطقة، داعية، في الوقت ذاته، الى ضرورة حل الأزمة في اطار عربي. وبعدما قامت دول عربية باستدعاء القوات الاجنبية، دانت المنظمة وجود تلك القوات، وحذّرت من مغبّة عواقب وجودها. وفي هذا السياق، أعلن الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، «ان قدوم القوات الاميركية والمتحالفة لم يكن مقصوداً به الكويت، ولا آل الصباح، ولا غيره من دول الخليج، بل كان بمثابة استعمار جديد للارض العربية، للسيطرة على منابع النفط وخيرات الامة العربية. ومن المحزن ان نرى ان المال العربي يستخدم في حرب ضد القوة العسكرية العربية» (وفا، تونس، ١٧/١٢/١٩٩٠). كما أوضح عرفات ان القوات الاميركية، والمتحالفة معها، تسعى الى فرض نظام دولي جديد، وخارطة جديدة، واتفاقيات جديدة «على غرار اتفاقيات سايكس ـ بيكو وبالطا، فيها دولة اسرائيل الكبرى التي تجسّدها الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية وبعض الدول الافريقية، لايصال ثلاثة ملايين مهاجر يهودي لتنفيذ هذه المؤامرة على الامة العربية، الى جانب اقتسام مناطق النفوذ والارض والخيرات والثروات العربية بين الحلف الاميركي ـ الصهيوني ـ الاطلسي» (**المصدر نفسه**، ١٧/٢/١٩٩١).

وبعد اندلاع الحرب، رأى مراقبون اعلاميون انه «لم يعد ممكناً العودة الى الاوضاع قبل ٢ آب (اغسطس) ١٩٩٠ في الخليج، ولا في الشرق الاوسط، ولا في العالم. فأميركا تريد عالماً على مقاسها، وشعوب منطقتنا تريد تطبيق الشرعية الدولية حتى لا تعود الى خطة شامير وخطة بيكر. فعلى مدى ثلاث سنوات، رفض الاميركيون حلاً عادلاً لأزمة الشرق الاوسط» (**الحرية**، نيقوسيا، ٣/٢/١٩٩١). وحدّد آخرون ان هدف الحرب هو «رسم خارطة المنطقة لسنوات طويلة قادمة. و[المنطقة] هنا أوسع حتى من المنطقة العربية المشرقية، وأوسع حتى، ربما، من العالمين، العربي والاسلامي. وبين التحالف الاميركي ـ الاطلسي ـ

الاسرائيلي، من جهة، والعراق، من جهة أخرى، لا حياد ممكناً: فانتصار الحلف المعادي لن يتمثّل في اعادة الكويت الى ما كانت عليه قبل ٢ آب (اغسطس)، بل في ' تمصير' كل المنطقة العربية» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/١/٢٧).

التحرك الفلسطيني

مع بدء العمليات العسكرية، ليل ١٩٩١/٢/١٧ ضد العراق، تكثّفت اللقاءات والاتصالات الفلسطينية، بهدف درس تطوّرات الوضع والاحتمالات المختلفة، حيث تواصلت اجتماعات القيادة الفلسطينية لبلورة الاقتراحات التي يمكن ان تشكّل أساساً لمسعى لدى مجلس الامن الدولي يهدف الى انهاء العدوان على العراق؛ هذا بالاضافة الى تكثيف الاتصالات مع عدد من الدول العربية، وبعض البلدان الاخرى، كفرنسا واسبانيا وايطاليا والاتحاد السوفياتي والصين واليابان ودول أخرى في حركة عدم الانحياز. وكانت م.ت.ف. أصدرت بياناً، بتاريخ ١٩٩١/١/١٧، دعت فيه الأمة العربية، والاسلامية، وشعوب العالم الثالث، ومحبّي السلام في العالم، الى «تحمّل مسؤولياتهم التاريخية والانسانية للتصدي للعدوان، والتحرك الفوري على جميع الاصعدة لمواجهته». وأضافت المنظمة، في بيانها، «ان التاريخ لن يرحم المتقاعسين في هذه الامة عن مواجهة هذا العدوان، الخطر والغاشم، على العراق الشقيق وعلى الامة العربية». كما وجّهت نداء الى مجلس الامن الدولي، بتاريخ ١٩٩١/١/١٩، من اجل عمل سريع يلجم الخطة الاميركية الهادفة الى تدمير العراق. وأوضحت المنظمة «ان مدى اتساع هجمات القوات المعادية على العراق يتجاوز كثيراً حدود القرار الذي أصدره مجلس الامن [الدولي]». وأكدت ان الرئيس الاميركي، جورج بوش، «الذي رفض اقامة رابط سياسي بين أزمة الخليج والمسألة الفلسطينية وكذلك المؤتمر الدولي، يواجه، اليوم، حتميّة هذا الربط ازاء اتساع النزاع». وأضافت، انه «في حين تصيب الصواريخ العراقية أهدافها، وخصوصاً تل ـ أبيب وحيفا، يعد الرئيس بوش، مجدداً، بتدمير بغداد بدل ان يتعامل بواقعية ومسؤولية مع المنحى الخطر الذي يتّخذه الوضع على الارض» (**وفا**، ١٩٩١/١/١٧).

من جهته، أكد الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، «ان الامة العربية والجيوش العربية يجب ان تشارك في المعركة، لأن هذه الحرب تستهدف تركيعنا». ودعا الجماهير الفلسطينية الى «مقاتلة المحتل الاسرائيلي بالاسلحة والقنابل والسكاكين والحجارة» (**الهدف**، دمشق، ١٩٩١/١/٢١). وفي السياق ذاته، أصدر الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، بياناً صحافياً، دعا فيه الدول العربية التي دانت العدوان على العراق الى كسر قرار مجلس الامن الدولي بفرض الحصار الاقتصادي على العراق وتقديم كل أشكال المساندة المادية، والاقتصادية، لتعزيز صمود العراق. ودعا الى فتح حدود الاقطار العربية وايران مع العراق لايصال كل أشكال المساندة العربية، والوطنية، والصديقة، والعالمية الى شعب العراق (**الحرية**، ١٩٩١/٢/١٠).

الى ذلك، أصدر الناطق الرسمي باسم م.ت.ف. بتاريخ ١٩٩١/١/١٩، بياناً أكد فيه «ان م.ت.ف. ومنذ بداية أزمة الخليج، قد نبّهت الادارة الاميركية ودول السوق الاوروبية المشتركة من خطورة عدم الاصغاء لصوت السلام الذي أطلقته المنظمة مع دول الحل العربي وجميع المبادرات العراقية، والخاصة بحل المشاكل في المنطقة كلها، في الخليج وفلسطين، على أساس الشرعية الدولية والقرارات الدولية» (**وفا**، ١٩٩١/١/١٩). وبهدف متابعة التطورات السياسية والعسكرية، عقدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اجتماعاً استثنائياً، بتاريخ ١٩٩١/١/٢٨، أكدت، في ختامه، «ان تواصل العدوان الاميركي ـ الصهيوني ـ الاطلسي على العراق الشقيق والاعتداءات الوحشية الاجرامية على البنية التحتية للمرافق في العراق، بما فيها المؤسسات الاقتصادية والانسانية والمدنية، انما يكشف ان هدف العدوان هو ضرب قدرات العراق، واضعاف صمود الامة العربية بأسرها، تمهيداً لفرض الهيمنة الاميركية ـ الاسرائيلية على المنطقة، واخضاع أمتنا العربية، والسيطرة على ثرواتها، ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

وفي غمرة العدوان الاميركي على العراق، قام

الرئيس عرفات بزيارة الى بغداد، بتاريخ ١٤/٢/١٩٩١، فاجتمع مع الرئيس العراقي، صدام حسين، وأجري، خلال الاجتماع، استعراض شامل لتطوّرات الاوضاع في ضوء استمرار العدوان الاميركي والحليف. «وأكد عرفات، مجدداً، موقف الشعب الفلسطيني وم.ت.ف. الحازم الى جانب العراق وفي الخندق المشترك في معركة الدفاع عن العراق وفلسطين والامة العربية» (**المصدر نفسه**، ١٥/٢/١٩٩١).

ومع استمرار العدوان على العراق، وما أبداه من صمود واضح، رأت اوساط اعلامية فلسطينية ان «ارادة القتال لدى شعب وجيش وقيادة العراق، حطّمت تصوّرات المعتدين. فقد ارادوها حرباً خاطفة ساحقة، فاذا بها تمتد لأيام وأسابيع طوال، وتتواصل الملحمة يوماً بعد يوم، وتقف ترساناتهم عاجزة أمام ارادة شعب صمّم على الدفاع عن كرامته وحقوقه». ورأت تلك الاوساط في الضربات الصاروخية العراقية على اسرائيل، انها جاءت لتؤكد ان «اسرائيل، ومهما طال الزمن، لن تحظى بالشرعية والامان في قلب وطننا العربي» (**الهدف**، ١٧/٢/١٩٩١).

في هذا السياق، دعت أوساط سياسية فلسطينية الجماهير العربية «الى تحويل أرض العرب حريقاً شاملاً تحت أقدام الغزاة الاميركيين وحلفائهم الاطالسة والاسرائيليين وعملائهم ' عرب اميركا' الذين يكررون ارتكاب الخيانة العظمى بمشاركتهم كمرتزقة في خدمة العدوان الاميركي ضد بلد عربي شقيق، بعد ان ارتكبوا خيانتهم التاريخية بخذلان فلسطين وتسليمها للصهيونيين الغزاة» (**الحرية**، ٢٧/١/١٩٩١).

وقالت أوساط أخرى «ان الواجب يقتضي، اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، ضرورة ان تكثّف القوى والبلدان والاحزاب والمنظمات والمؤسسات الدولية كل جهودها للمشاركة الفعّالة في حملة ادانة هذه الحرب العدوانية، وتشديد مطالبتها بالوقف الفوري لهذه الحرب، وتكثيف الجهود من أجل توفير المناخات الملائمة لمعالجة جميع قضايا وأزمات المنطقة، في اطار الحل السياسي ومن خلال المؤتمر الدولي للسلام في الخليج وفلسطين» (**فلسطين الثورة**، ١٠/٢/١٩٩١).

وعلى اثر طرح العراق لمبادرته السلمية لوقف الحرب، بتاريخ ١٥/٢/١٩٩١، أعلنت م.ت.ف. ترحيبها بالمبادرة العراقية، مؤكدة انه «ومنذ بداية الازمة، سعت المنظمة الى منع نشوب حرب في منطقة الخليج، من خلال مشروع للسلام قائم على أساس الشرعية الدولية. الاّ ان التحالف الاميركي - الاطلسي - الاسرائيلي رفض، وأغلق طريق الحل السياسي؛ كما رفض أي حوار عربي، أو أي مبادرة دولية، وأصرّ على شنّ حرب تدميرية عدوانية ضد العراق، وشعب العراق، وضد الامة العربية كلها، وضد الامة الاسلامية وشعوب العالم الثالث» (**وفا**، ١٦/٢/١٩٩١).

وفي هذا السياق، تابعت م.ت.ف. «تحركها في اطار المساعي الدولية لحل الازمة سلمياً»، منطلقة «من هذه القناعات في اتصالاتها على النطاق الدولي مع مختلف القوى والاحزاب والمنظمات والمؤسسات الدولية والبلدان»، داعية «الى المشاركة الفعّالة في حملة ادانة هذه الحرب الظالمة، والدعوة الى وقفها الفوري، ومعالجة جميع قضايا وأزمات المنطقة في اطار الحل السياسي، ومن خلال المؤتمر الدولي للسلام في الخليج وفلسطين» (**فلسطين الثورة**، ٣/٢/١٩٩١).

وفي سياق المبادرة العراقية، صرّح مصدر رسمي في م.ت.ف. بأن المنظمة ترحّب بالمبادرة العراقية وتعتبرها فرصة كبيرة لاقامة السلام والامن في منطقة الشرق الاوسط على أساس قرارات الامم المتحدة والشرعية الدولية «الواحدة التي لا تتجزأ». وأكد المصدر «ان التقاط المبادرة العراقية، والتعامل البنّاء معها، يتيحان لقوى السلام والخير فرصة العمل لايقاف الحرب، وتمكين الاطراف المعنيّة ومجلس الامن [الدولي] من بحث الترتيبات العملية لتطبيق قرارات الشرعية الدولية المتصلة بالخليج والشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**، ٢٤/٢/١٩٩١). علاوة على ذلك، اعتبر د. جورج حبش هذه المبادرة «مشروعاً ليس لحل كافة قضايا المنطقة فقط، بل لوضع أسس لنظام عالمي جديد قائم على العدل والمساواة بين الشعوب وبين الدول الغنية والفقيرة» (**الهدف**، ٢٤/٢/١٩٩١). ورأى نايف حواتمة

ان المبادرة العراقية كان من شأنها فضح وتعرية الاهداف الحقيقية لهذا العدوان، واسقطت مقولة «تحرير الكويت» والدفاع المزعوم عن الشرعية الدولية، وأبرزت، بوضوح، ان الولايات المتحدة الاميركية وحلفاءها قد خططوا لهذه الحرب العدوانية، بهدف تدمير العراق وفرض الاستسلام عليه، بما يمكّنهم من استعادة، واستكمال، هيمنتهم وسيطرتهم الاستعمارية الكاملة على المنطقة (**الحرية**، ٢٤/٢/١٩٩١).

وعلى اثر ما توصّل اليه مجلس الامن الدولي من وقف لاطلاق النار وانهاء حالة الحرب، أعلن عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه، ترحيب المنظمة بوقف اطلاق النار، داعياً، في الوقت عينه، الى «ضرورة البدء بحل القضية الفلسطينية وتطبيق القرارات الدولية الخاصة بشأنها، بذات الروحية والتصميم الذي شهدناه في تطبيق القرارات الدولية الخاصة بشأن حرب الخليج» (**اذاعة مونت كارلو**، نشرة الساعة العاشرة مساء، ١/٣/١٩٩١).

س. ش.

عرب على جبهتي الحرب

فشلت محاولات الساعة الأخيرة في تجنيب منطقة الخليج الحرب التي بدأها التحالف المعادي للعراق، فجر ١٧/١/١٩٩١، بقصف جوي وصاروخي، تبعه اعلان البيت الأبيض الأميركي بدء العمليات العسكرية في منطقة الخليج لـ «تحرير الكويت»، حيث أُطلق على العملية اسم «عاصفة الصحراء». وقال الرئيس الاميركي، جورج بوش، في خطابه الذي أعلن فيه بدء العمل العسكري: «نحن مصمّمون على تدمير قدرات صدام حسين على صنع قنبلة نووية، وسندمّر، أيضاً، أسلحته الكيميائية، كما سندمّر جزءاً كبيراً من مدفعية ودبابات صدام. ان عملياتنا العسكرية استهدفت الترسانة العسكرية الهائلة لصدام... [و] اننا مصمّمون على انهاء ما بدأناه» (**القدس العربي**، لندن، ١٨/١/١٩٩١، ص ٣).

ولم تبدّل الأعمال العسكرية من مواقف الدول العربية تجاه أزمة الخليج، عمّا كانت عليه قبلها؛ فالدول التي وقفت ضد العراق ظلت في الخندق ذاته، والدول التي وقفت ضد الوجود الأجنبي في منطقة الخليج استمرت، أيضاً، في موقفها؛ وتبعاً لذلك جاءت مواقفها من الأعمال العسكرية التي تقوم بها قوات التحالف المعادي للعراق. ففي رسالة الى الكويتيين، قال ولي العهد الكويتي، الشيخ سعد العبدالله الصباح: «ان تحرير الكويت قريب... [و] ان الجميع يشهدون أياماً مصيرية حاسمة تتوج الكفاح العادل للكويتين لتحرير الوطن العزيز من ' العدوان العراقي الغاشم' ». وأوردت وكالة الأنباء الكويتية ان الحكومة الكويتية «تقدّمت بالشكر لكل الدول التي تساهم في عملية تحرير الكويت، وخصوصاً الولايات المتحدة [الاميركية]» (**المصدر نفسه**، ص ٢).

أمّا ملك العربية السعودية، فهد بن عبدالعزيز، فقد «اتهم الرئيس العراقي، صدام حسين، بأنه جعل الهجوم على العراق أمراً لا بدّ منه... [اذ] كان لا بدّ من تصحيح الأمور وتنفيذ القرارات القاضية بتحرير الكويت» (**المصدر نفسه**، ص ١). وقال فهد، في افتتاحه المسابقة الدولية للقرآن الكريم: «لقد حاولنا بكل وسائل الحكمة والتعقّل مناشدة حاكم العراق الانسحاب من الكويت واعادة الشرعية فيها الى ما كانت... وكذلك فعل العالم بأجمعه ما عدا أصحاب الهوى... لهذا لم نجد بدّاً من قتاله» (**الحياة**، لندن، ٢٠/١/١٩٩١، ص ١). ودعا الملك فهد الرئيس العراقي، من جديد، «الى سحب قواته من الكويت فوراً ومن دون قيد أو شرط، واعادة حكومة الكويت الشرعية، معتبراً ذلك، اذا حدث ' خطوة لانقاذ الشعب العراقي من معاناة الحرب' » (**المصدر نفسه**، ٣١/١/١٩٩١، ص ١).

وقال ناطق باسم وزارة الخارجية القطرية: «بدأت العمليات العسكرية لتحرير دولة الكويت... تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن [الدولي] التي تؤيدها دولة قطر» (**القدس العربي**، ١٨/١/١٩٩١، ص ٢).

وفي بيان ألقاه وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، الى لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي التابعة لمجلس الشورى المصري، قال: «ان الوقت لا يزال متاحاً لتجنّب مزيد من الأضرار، اذا ما أقدم العراق على الانسحاب الفوري والكامل من الكويت... [و] في هذه اللحظات الحاسمة تؤكد [مصر] ما طالبت به دائماً، منذ بدء الأزمة، بضرورة استجابة العراق الفورية لقرارات مجلس الأمن [الدولي] التي تعكس الارادة الدولية... وعليه، فيجب ان تنسحب القوات العراقية من الكويت بشكل كامل وغير مشروط، ويجب ان تتحرر الكويت، وتعود الشرعية فيها الى ممارسة دورها في الصف العربي، والدولي... [حيث] منطقتنا أحوج ما تكون الى السلام، والى تكريس الطاقات للبناء والتنمية» (**المصدر نفسه**، ص ٢).

وحمّلت الاذاعة السورية «الرئيس العراقي

صدام حسين مسؤولية ' الخراب والدمار والضحايا' لشعبه وبلاده برفضه الانسحاب من الكويت... [و] تدمير ' انجازات العراق التي تحترق اليوم تحت ضربات القنابل المدمّرة' » (**المصدر نفسه**، ص ٣). هذا الموقف أكده مجلس الوزراء السوري، بتاريخ ١٩٩١/١/٢٩، حيث تمّ خلال استعراضه لأحداث الخليج، «التأكيد... على مسؤولية الرئيس صدام حسين، بتعنّته المستمر وعدم انسحابه من الكويت، عن كل ما يصيب الشعب العراقي الشقيق من معاناة ودمار» (**الحياة**، ١٩٩١/١/٣٠، ص ٤). وقال نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام: «ان سوريا حريصة على تحرير الكويت، وعودة الشرعية اليها، وعلى وحدة العراق ووحدة الشعب العراقي؛ وهي تشعر بألم كبير لما يصيب العراق والخليج من اضرار بالغة كان يمكن تجنّبها لو ان الحكومة العراقية استجابت الى المبادرات الدولية، والعربية» (**المصدر نفسه**).

أمّا بالنسبة الى الدول العربية التي تقف ضد الوجود الأجنبي في الخليج، فقد عبّرت عن مواقفها من العمليات العسكرية ضد العراق بالشجب والادانة والدعوة الى ايقافها. ففي الأردن، أُصدر بيان رسمي، جاء فيه: «ان الأردن وزعامته وحكومته وشعبه تدين ما حدث في الساعات الأولى من هذا الصباح [١٩٩١/١/١٧] ويعتبرونه هجوماً وحشياً على بلد عربي مسلم، وعلى شعبه» (**القدس العربي**، ١٩٩١/١/١٨، ص ١). وقال الملك الأردني حسين: «ان أزمة الخليج كان يمكن حلّها في اطار عربي، لكن ' تدويلها والاصرار على انتهاج أسلوب التهديد والحصار حالت دون تسوية سلمية، وفتحت الطريق أمام حشود الأساطيل والجيوش، وأدّت الى هذا العدوان على شعب عربي مسلم' » (**المصدر نفسه**، ص ٢). وفي حديثه الى صحافيين اسبان، في عمّان، قال الملك حسين، ان «ما من أحد سيكسب هذه الحرب... [و] ما زلنا نأمل في ان تستغل الدول الغربية تحالفها كائتلاف من أجل انقاذ الأرواح... [و] لن نملّ من ان نطلب من الذين يستخدمون القوة ان يوقفوا العمليات الحربية، ويضاعفوا جهودهم من أجل حل سلمي» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/١/٢٩، ص ٢).

وأصدرت الحكومة السودانية بياناً، أعلنت فيه «معارضة السودان لاحتلال العراق للكويت، وعدم استعداده لرؤية القوى الأجنبية وهي تهاجم العراق...». ووصف البيان نشر القوات الأجنبية في المنطقة بانه «جزء من مؤامرة أجنبية دبّرها [الامبرياليون] للسيطرة عليها، وحماية مصالحهم ومصالح اسرائيل...» (**الأهرام**، القاهرة، ١٩٩١/١/١٩، ص ٦).

وفي تعليقه على العمليات العسكرية الأميركية ضد العراق، قال وزير خارجية تونس، الحبيب بولعراس: «اننا نشهد تدميراً كاملاً للامكانيات الاقتصادية والصناعية وللبنية الأساسية للعراق، وليس تحرير الكويت كما أمر بذلك مجلس الأمن [الدولي]» (**القدس العربي**، ١٩٩١/١/٢٤، ص ١). وفي خطابه الى الشعب التونسي، قال الرئيس زين العابدين بن علي: «مهما يكن رأينا في أصل القضية، وقد عبّرنا عنه بوضوح يوم ١١ آب (اغسطس)، لا يمكن ان نقبل بما آلت اليه الأمور... طالبنا العراق بالانسحاب من الكويت، ودعونا مجلس الأمن [الدولي]، وناشدنا الضمير العالمي الاعلان عن عقد المؤتمر الدولي للسلام خلال هذا العام، ولم يمانع العراق في ذلك؛ وكان من الواجب فسح المجال لمثل هذه المبادرة... كما كان من الواجب توفير المهلة الكافية لها ولغيرها من المبادرات... [لكن] الدول المتحالفة ضد العراق قد استعجلت تنفيذ قرارات مجلس الأمن [الدولي] قبل استنفاد كل المساعي... لقد تبيّن بجلاء، من خلال ما يتعرّض له العراق الشقيق من تدمير متواصل... ما هي الغايات الحقيقية التي وظّفت لها قرارات مجلس الأمن [الدولي]... [و] هي انه لا يراد ان تقوم لهذه الأمة قائمة» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/١/٢٨، ص ٣).

وفي كلمته، في الدورة الاستثنائية للجمعية الشعبية الوطنية الجزائرية، قال الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد: «ان قوات التحالف المعادي للعراق تجاوزت التفويض الذي أعطتها ايّاه الأمم المتحدة، واتخذت من تحرير الكويت ذريعة لتدمير العراق». وأوضح «انه فخّ نصب للعرب منذ بدء الحرب العراقية ـ الايرانية»؛ وكشف عن انه حاول قبل بدء النزاع ان يحصل «بصفة شخصية» من الرئيس الأميركي، جورج بوش، على «اتفاق سري لعقد مؤتمر دولي للسلام حول نزاعات الشرق

الأوسط، الاّ انه لم ينجح في ذلك» (**المصدر نفسه**، ٢٤/١/١٩٩١، ص ١).

مواقف من الحرب على اسرائيل

كان الرئيس العراقي، صدام حسين، هدّد، قبل أزمة الكويت، وبعدها، بتدمير نصف اسرائيل. وقد بدأ بتنفيذ تهديده في اليوم التالي لبدء الاعتداءات الأميركية على العراق، حيث أطلق العراق باتجاه اسرائيل عدداً من صواريخ «سكود» المعدّلة عراقياً، والتي صارت تحمل أسماء «العباس» و«الحسين». وقد صار سقوط تلك الصواريخ على اسرائيل مظهراً من مظاهر الحرب. واعتمدت اسرائيل، حيال القصف العراقي لها، سياسة «ضبط النفس»، بناء على طلب التحالف المعادي للعراق؛ التحالف الذي أبدى تعاطفاً مع الحالة الاسرائيلية، وقدّم اليها من الدعم المادي، العسكري ـ الاقتصادي، الكثير. وقد علّق الملك الأردني، حسين، على هذا التعاطف بالقول: «ان العالم في حالة تعبئة الآن، لأن اسرائيل تعرضت لهجوم من العراق، في حين ان أحداً لم يشعر بالقلق بشأن ١٨ مليون عراقي». وقال «أرجو ان ينظر [الى] البشر وفقاً لمعيار انساني واحد» (**المصدر نفسه**، ٢١/١/١٩٩١، ص ٣).

أمّا بالنسبة الى دولتي المواجهة الاساسيتين مع اسرائيل، مصر وسوريا، فقد دانتا قصف العراق لاسرائيل بالصواريخ، كل حسب اسلوبها، واعتبرتاه «خدمة لاسرائيل، ومحاولة لتوريطهما في حرب معها». فقد قال الرئيس المصري، حسني مبارك، ان «ضرب العراق اسرائيل بالصواريخ موضوع غريب استهدف توريط مصر والأردن وسوريا والأمة العربية كلها» وسأل: «أين كان صدام قبل ذلك؟ فمنذ [العام] ١٩٤٨ واسرائيل موجودة، فماذا فعل؟ الصاروخان، أو الثلاثة التي أرسلها الى اسرائيل... عندما ضرب اسرائيل بالصواريخ لم ترد، فضربها للمرة الثانية، والحمد لله لم ترد اسرائيل» (**الحياة**، ٢٣/١/١٩٩١، ص ١ و٧). وقال مبارك، في تصريحات الى الصحافيين، أيضاً: «ان اطلاق العراق لبعض الصواريخ على اسرائيل لا يعني ان العراق يهدف الى العدوان على اسرائيل... ولكن الهدف هو اقحام اسرائيل في هذه الحرب لكي يحصل [العراق] على تعاطف العالم الاسلامي، وتصويرها [الحرب] أمامهم وكأنها حرب صهيونية ضد الاسلام؛ ولذلك أخبرت المسؤولين في اسرائيل ان ضبط النفس مطلوب، لأننا لا نريد ان يتّسع نطاق الحرب» (**الأهرام**، ٢٥/١/١٩٩١، ص ٣). وقال وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي: «ان ضرب العراق لاسرائيل بالصواريخ أفاد اسرائيل. لقد استلمت اسرائيل مساعدات عسكرية وأخرى مادية؛ هذه حقيقة واضحة» (**القدس العربي**، ٢٨/١/١٩٩١، ص ٢)، حيث «استفادت اسرائيل من الوضع الحالي في الحصول على أسلحة ومعونات اقتصادية من المجتمع الدولي، حسب قول الوزير غالي (**الأهرام**، ٢٨/١/١٩٩١، ص ١).

وسوريا، التي كانت تهدّد بتحويل موقفها الى جانب العراق اذا دخلت اسرائيل الحرب، صمتت يوماً بعد اطلاق الصواريخ العراقية على اسرائيل، لتخرج ببيان صادر عن وزارة الأوقاف السورية، جاء فيه ان «النظام العراقي لا يستطيع، باطلاق بعض الصواريخ على اسرائيل، ان يورّط العرب في حرب» (**القدس العربي**، ٢١/١/١٩٩١، ص ٢). كما عزفت الصحف السورية الرسمية نغمة انه «لا يمكن لأحد ان يفرض على سوريا معركة تُجرّ اليها قسراً، وتكون مجرياتها، وتوقيتها، ونتائجها، في غير صالح الأمة العربية والحقوق العربية، كما حاول صدام حسين ان يفعل بصواريخه الاستعراضية لتوسيع نطاق الكارثة، وتعميمها، لتشمل البلدان العربية» (**المصدر نفسه**). وبعد حملة الصحافة، بدأ المسؤولون السوريون تبرير موقف سوريا من الحرب العراقية على اسرائيل. فقد قال وزير الاعلام السوري، محمد سلمان، في مقابلة مع شبكة تلفزيونية فرنسية: «ان سوريا لن تنضمّ الى العراق في قتال اسرائيل؛ الاّ اذا هاجمته اسرائيل أولاً» (**المصدر نفسه**، ٢١/١/١٩٩١، ص ٢). فـ «اذا هاجمت اسرائيل الأردن وكانت هي البادئة، أو هاجمت العراق، وكانت هي البادئة، فسوف تكون سوريا الى جانب أي بلد عربي معتدى عليه»، والكلام، أيضاً، لسلمان (**الحياة**، ٢٠/١/١٩٩١، ص ٣). وأعرب سلمان عن أمله «في ان تحقق الضغوط، التي تمارسها بعض الدول على اسرائيل، أهدافها للحيلولة دون تورطها في حرب الخليج... [حيث] الحرب هي بين العراق ومجلس الأمن

الدولي» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/١/٢٩، ص ٢). وشدد سلمان على «ان هذه الصواريخ ليس هدفها التحرير، لأنه لا يمكن ان نصدّق ان الحكومة العراقية تهدف الى تحرير فلسطين، بينما تضع قواتها في الكويت» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/١/٢٥)؛ في حين اعتبر وزير الدفاع السوري، مصطفى طلاس، ان صدام حسين وضع «الجيش العراقي في محرقة، لم يستفد منها سوى اسرائيل. ولكي يبعد عن نفسه عشرات الاتهامات، أراد ان يخلط الاوراق، فأطلق بضعة صواريخ على اسرائيل... [و] هدف صدام من هذه الصواريخ الدعاية واقناع بعض الفلسطينيين البسطاء بذلك... وعلى أي حال، فقد استفادت اسرائيل من صواريخ صدام البلاستيكية، بحيث حصلت على صواريخ باتريوت». وأكد طلاس ان «سوريا لن تنجرّ الى معركة لا تختار هي زمانها ومكانها» (من مقابلة مع طلاس، **اخبار اليوم**، القاهرة، ١٩٩١/١/٢٦، ص ٥). ورداً على مطالبة بعض أعضاء البرلمان الأردني سوريا بانسحابها من التحالف المعادي للعراق، وجّه رئيس مجلس الشعب السوري، عبدالقادر قدّورة، رسالة الى البرلمان الأردني، قال فيها «ان اطلاق الصواريخ العراقية ' خدم' اسرائيل، وان ارسال صواريخ باتريوت الأميركية الى اسرائيل مع طواقمها الأميركية ' يشكل خطراً على الاستراتيجيات الدفاعية للأمة العربية' ... وان اطلاق الصواريخ على اسرائيل ليس سوى ' ضجة اعلامية عابرة' » (**القدس العربي**، ١٩٩١/١/٢٤، ص ٥). وفي حديث لصحيفة «لوموند» الفرنسية، قال وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع: «ان العراق قدّم خدمة كبيرة [الى] اسرائيل، عندما أقدم على مهاجمتها بصواريخ سكود، لأنها أصبحت بذلك ضحية في نظر العالم» (**الأهرام**، ١٩٩١/٢/٩، ص ٦). وقد انتقد نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، اندفاع دول الغرب الى تقديم المساعدات الى اسرائيل، «غير آخذة في الاعتبار الرفض الاسرائيلي لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة... [وان] هذه المساعدات ستشكل عاملاً معيقاً في طريق الوصول الى اقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط» (**الحياة**، ١٩٩١/١/٣٠، ص ٤). لكن المواطنين السوريين «بالرغم من ادانتهم للاحتلال العراقي للكويت... أعربوا عن تأييدهم... [و] فرحتهم بالهجوم الصاروخي العراقي ضد اسرائيل» (**الأهرام**، ١٩٩١/١/١٩، ص ٦).

مواقف من الانسحاب العراقي

في ١٩٩١/٢/١٥، أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي بياناً اعلن فيه عن «استعداد العراق للتعامل مع قرار مجلس الأمن [الدولي] الرقم ٦٦٠/١٩٩٠ بهدف التوصل الى حل سياسي مشرّف ومقبول، بما في ذلك الانسحاب» (من نص البيان في **الحياة**، ١٩٩١/٢/١٦، ص ١ و٧). وربط العراق ذلك بعدد من الاجراءات المطلوبة من الطرف الآخر، منها «وقف اطلاق النار؛ الغاء قرارات الأمم المتحدة من الرقم ٦٦١ الى الرقم ٦٧٨؛ سحب القوات المشاركة في العدوان على العراق من منطقة الخليج خلال شهر من وقف اطلاق النار؛ انسحاب اسرائيل من [على] الأراضي العربية التي تحتلها؛ ضمان حقوق العراق التاريخية في الأرض والبحر؛ ترتيب أوضاع الكويت، انطلاقاً من ارادة الشعب؛ تمويل اعادة اعمار العراق على حساب الدول التي اعتدت عليه؛ الغاء الديون المترتّبة على العراق ودول أخرى في المنطقة؛ ترك ترتيب أمن منطقة الخليج لدولها، وخلو منطقة الخليج من اي وجود عسكري أجنبي» (من نص البيان، **الحياة**، ١٩٩١/٢/١٦، ص ١ و٧). ولم تلق المبادرة العراقية قبولاً من أطراف التحالف المعادي للعراق؛ وساهم دخول الاتحاد السوفياتي الدبلوماسي بتطوير مسألة الانسحاب في المبادرة العراقية الى مبادرة سوفياتية مبرمجة زمنياً، ومكوّنة من ست نقاط، تشمل، «الى جانب الانسحاب الشامل خلال ٢١ يوماً، الانسحاب من مدينة الكويت خلال اربعة أيام، وان مراقبين من الأمم المتحدة سيشرفون على انسحاب القوات... [و] ان اسرى الحرب يجب ان يطلق سراحهم خلال الأيام الثلاثة التي تلي وقف اطلاق النار» (**القدس العربي**، ١٩٩١/٢/٢٤ ـ ٢٣، ص ١). وقد أعلن مجلس قيادة الثورة العراقي تأييده للمبادرة السوفياتية في بيان له، في ١٩٩١/٢/٢٤، وان «العراق يريد السلام ويعمل بجد لدعم المبادرة السوفياتية وتسهيل مهمة نجاحها» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٢/٢٥، ص ٦). وردّت الولايات المتحدة الأميركية على قبول العراق بالانسحاب، وتأييده المبادرة السوفياتية، بانذار يحدّد جدولاً زمنياً

قصيراً لانسحاب العراق، دون وقف اطلاق النار. وقد قال الرئيس العراقي، معلّقاً، في كلمة له، في ١٩٩١/٢/٢١: «ان دول التحالف كانت تريد كلمة الانسحاب، لكنها لا تهتم، الآن، وتتحدث عن أشياء جديدة... [و] العراق يريد من أي مبادرة اقامة سلام في الخليج بفتح الباب أمام حل شامل ومنصف يحفظ السلام الحقيقي والدائم في المنطقة ككل، وفي مقدّم ذلك فلسطين» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٢/٢٢، ص ١).

وعلى الرغم من قبول العراق بمبدأ الانسحاب من الكويت، ظلت مواقف الدول العربية على طرفي متراس الحرب. فالدول المؤيدة للعراق أيّدت المبادرتين، العراقية والسوفياتية، في حين وقفت الدول المؤيدة للولايات المتحدة الأميركية خلف الأخيرة، داعمة انذارها للعراق، ودخلت الى جانبها الحرب البرية.

وقد رحّبت اليمن «باقتراح العراق انسحاباً مشروطاً من الكويت، ودعت مجلس الأمن [الدولي] الى اعلان وقف ' فوري' لاطلاق النار في الخليج». ودعا الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، بعض الرؤساء العرب، من بينهم الرئيس السوري حافظ الاسد، الى «تحمّل مسؤولياتهم بهدف مساندة جهود السلام ووضع حدّ للعدوان الذي يستهدف العراق» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٢/١٨، ص ٣).

وكذلك الأمر بالنسبة الى دول المغرب العربي، حيث عقد وزراء خارجيات دول اتحاد المغرب العربي اجتماعاً في ليبيا، التي ترأس الدورة الحالية للمجلس، وأصدروا بياناً، جاء فيه: «ان عرض العراق الانسحاب من الكويت يعني انه لم يعد هناك مبرر لاستمرار القتال... [فـ] قبول العراق قرار مجلس الأمن [الدولي] التابع للأمم المتحدة ٦٦٠، الخاص بالانسحاب من الكويت، خطوة ايجابية نحو ايجاد حل سياسي لأزمة الخليج». ودعا البيان الى «عقد اجتماع عاجل لوزراء خارجية الدول العربية باحدى العواصم المغاربية قصد دراسة الأوضاع العربية بما يضمن الحفاظ على المصالح العليا للأمة العربية وقدراتها وعودة وحدة الصف العربي». وجدّد البيان تأييد دول اتحاد المغرب العربي «كفاح الشعب الفلسطيني العادل، بقيادة ممثله الشرعي الوحيد، منظمة التحرير الفلسطينية، ومساندة الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٢/٢٢، ص ٣).

كما عبّرت كل دولة من دول اتحاد المغرب العربي، بشكل منفرد، عن الموقف الجماعي عينه الذي اتخذته. حتى المغرب، الذي شارك التحالف المعادي للعراق بقوات رمزية في السعودية، أعرب عن «تأييده لعرض بغداد المشروط الانسحاب من الكويت». ونقل عن الملك الحسن الثاني قوله، في اجتماع للحكومة المغربية: «ان العرض العراقي خطوة ايجابية على الطريق الى سلام عادل في المنطقة، الذي يفترض، لكي يستمر، ان يستند الى المحافظة على كرامة الشعب العراقي وعلى احترام وحدة أراضي هذا البلد» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٢/١٨، ص ٣).

بالنسبة الى الدول العربية التي تقف على المتراس الاميركي، فهي عارضت المبادرة العراقية. فقد قال ناطق باسم مجلس الوزراء الكويتي، الذي عقد جلسة استثنائية للبحث في المبادرة العراقية، ان «البيان لا يلبّي طلبات الاسرة الدولية التي تحرص على تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، وان الربط بين قضايا منطقة الشرق الاوسط وقضية الاحتلال العراقي لدولة الكويت غير وارد على الاطلاق» (**الحياة**، ١٩٩١/٢/١٦، ص ٧). كما صرّح مصدر سعودي مأذون له بـ «ان أي حل سلمي لموضوع الاحتلال العراقي للكويت يجب ان يتضمّن انسحاباً عراقياً كاملاً من الكويت من دون قيد أو شرط وعودة الحكومة الشرعية الكويتية الى بلادها... [فـ] من دون الاعلان الاكيد عن الانسحاب من الكويت من دون قيد أو شرط، لن يكون هناك جديد في الموقف العراقي» (**المصدر نفسه**). واعتبر مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامة الباز، «ان مبادرة العراق صياغة جديدة لافكار قديمة، وانْ كان بها بعض الجوانب الايجابية، كاستعداد العراق للتعامل مع قرار مجلس الامن [الدولي]، والحديث، لأول مرة، عن الانسحاب؛ كما انها لم تُشر الى الكويت بأنها المحافظة ١٩» (**الاهرام**، ١٩٩١/٢/١٨). وقال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد: «ان النقاط العراقية تُعد، بالفعل، شروطاً للانسحاب، وهو ما يتعارض مع قرار الامم المتحدة [الرقم] ٦٦٠... [فـ] القضية،

ببساطة، هي: هل يقبل العراق الانسحاب غير المشروط على أساس قرارات الامم المتحدة أم لا؟ هذه الاجابة لم نسمعها، بعد، من العراق» (**القدس العربي**، ١٨/٢/١٩٩١، ص ١).

لكن المبادرة السوفياتية أربكت عرب «المتراس الاميركي». فقد قال وزير خارجية الكويت، صباح الاحمد، معلّقاً: «اننا نأمل ان يقبل العراق المبادرة السوفياتية التي تقوم على تنفيذ قرارات مجلس الامن، والكويت ترحّب بأن يعطي العراق هذه المبادرة القبول» (**المصدر نفسه**، ٢٢/٢/١٩٩١، ص ١؛ **والاهرام**، ٢٢/٢/١٩٩١، ص ٦). وقال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد: «ان الخطة التي عرضها الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشيوف على بغداد تتفق مع قرارات الامم المتحدة التي تطالب بالانسحاب العراقي غير المشروط من الكويت... [و] واضح من المعلومات التي وصلتنا انها [الخطة] مستندة الى ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الامن بكاملها... [فـ] اذا كان هذا الاقتراح سيؤدي الى قيام العراق بالالتزام بتلك القرارات... فلا شك [في] ان هذه خطوة ستسمح بوضع حدّ للحرب المدمّرة» (**القدس العربي**، ٢٢/٢/١٩٩١، ص ١؛ **والاهرام**، ٢٢/٢/١٩٩١، ص ٦).

الّا ان الانذار الاميركي للعراق وضع حدّاً لارتباك الدول العربية المؤيدة للتحالف المعادي للعراق. فقد صرّح وزير الدولة الكويتي للشؤون الخارجية، ناصر محمد الاحمد، بأن حكومته «تابعت، باهتمام، الجهود التي بذلها الاتحاد السوفياتي... [لكن] حكومة الكويت، اذ تُقدّر للاتحاد السوفياتي مساعيه، تعلن تأييدها المطلق لبيان الرئيس جورج بوش وبيان البيت الابيض المتعلّق بالمقترحات السوفياتية الاخيرة، وتؤكد، في الوقت نفسه، ان لا سبيل لتسوية الازمة الّا بالتنفيذ الكامل لكل قرارات مجلس الامن [الدولي]» (**الحياة**، ٢٤/٢/١٩٩١، ص ٥).

وأصدرت الحكومة السعودية بياناً، جاء فيه: «تابعت حكومة المملكة العربية السعودية، باهتمام بالغ، ما أعلنته القيادة السوفياتية من قبول العراق لمقترحاتها الاخيرة. وبعد الاطلاع على التصريح الذي أدلى به الرئيس جورج بوش... بعد تسلّم الاقتراحات السوفياتية رسمياً، والبيان الذي صدر عن المتحدث الرسمي باسم البيت الابيض عن تلك التصريحات... فان حكومة المملكة العربية السعودية تود ان تؤكد اتفاق وجهة نظرها مع ما ورد فيهما، باعتبارهما يحققان امتثال العراق لارادة المجتمع الدولي، وضمان التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الامن ذات الصلة التي كان، ولا يزال، الالتزام بها مطلباً دائماً وضرورياً أصرّت عليه المجموعة الدولية» (**المصدر نفسه**، ص ٧).

وأعلن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية المصرية عن «ان القاهرة تساند الاعلان الاميركي الذي يطلب انسحاباً فورياً وغير مشروط للقوات العراقية من الكويت... [فـ] المبادرة السوفياتية، وعلى رغم الارادة الطيبة التي دفعت الاتحاد السوفياتي الى تقديمها، لا تستجيب، في بعض النقاط، الى ما تفرضه قرارات مجلس الامن [الدولي]». وناشد القيادة العراقية «الاستجابة السريعة» للانذار الاميركي (**المصدر نفسه**، ص ٥).

وفي سوريا، كتبت صحيفة «البعث»، الناطقة باسم الحزب الحاكم: «ان كل ما كان يجب على العراق ان يفعله، لتجنّب حرب برية، هو اعلان قبوله غير المشروط لقرارات مجلس الامن التي تقضي بانسحابه من الكويت» (**القدس العربي**، ٢٦/٢/١٩٩١، ص ٣). وبعد اعلان العراق الانسحاب، قالت اذاعة دمشق، انه «بعد اعلان الرئيس العراقي بدء الانسحاب الفعلي من الكويت، يمكن القول ان حرب الخليج في ساعاتها الاخيرة، وان الكارثة الرهيبة التي ألّمت بالشعب العراقي في طريقها الى التطويق» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢٧/٢/١٩٩١، ص ٤). ففي ٢٦/٢/١٩٩١، قال الرئيس العراقي، صدام حسين، في كلمة له، انه أصدر «أوامره الى القوات العراقية في الكويت بالانسحاب، مشيراً الى ان ذلك يتمّ في اطار قبول المبادرة السوفياتية» (**المصدر نفسه**، ص ١).

أحمد شاهين

لحظة الحقيقة

عكست حرب الخليج، خلال الشهرين الماضيين، مقدار الترابط الحقيقي بين الازمات في المنطقة، خصوصاً على جبهة النزاع العربي ـ الاسرائيلي، والجهود المبذولة الرامية الى دفع عملية السلام من الحالة الراهنة باتجاه احراز تقدم جدّي وملموس، بعد ان سقطت هذه العملية في هوّة عميقة، جرّاء الرفض الاميركي واستبعاده وضع هذا الملف المتفجّر على طاولة البحث قبل الانتهاء من طيّ الملف الخليجي. وما كان لهذه النتيجة ان تتضح بهذا الشكل، لولا اقتراب الولايات المتحدة الاميركية من لحظة الحقيقة التي ساهم في بلورتها الموقف السوفياتي المستجد، من جهة، وبروز نقاط خلافية في العلاقات مع اسرائيل، من جهة ثانية، والنتائج المباشرة لحرب الخليج، بعد انتهائها، على حل ازمته المزمنة، من جهة اخيرة.

مباركة النهج الاميركي!

ان اي مراقب لتطور المواقف الاميركية، والسوفياتية، تجاه مشكلة الشرق الاوسط، لا بدّ من ان يلاحظ ارتياح واشنطن لما تسمعه من الكرملين، وحرص موسكو على ابراز الايجابيات الصادرة عن البيت الابيض.

احد المسؤولين الاميركيين اشار، بوضوح، الى ان «التفكير الجديد» الذي دعا اليه وزير الخارجية السوفياتية، الكسندر بسميرتنيخ، خضع لعملية مراجعة، ولضغوط، من اجل اجراء عملية حساب للربح والخسارة في ما يتعلق بسياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، خصوصاً لجهة الانطباع الذي تركته هذه السياسة في اوساط الدول الصديقة لموسكو بأن الكرملين قد بدأ بالتخلّي عن وجوده الدولي في مناطق العالم المختلفة، بما في ذلك الشرق الاوسط. وقال المسؤول الاميركي، ان وضع السياسة الخارجية السوفياتية يبدو مختلطاً، بسبب المراجعة الداخلية في موسكو. فمن جهة، يبدو السوفيات وكأنهم بدأوا ينسحبون من مناطق عدة، او يتحدثون عن خفض التزاماتهم وتعهداتهم؛ ولكن يبدو انهم مستمرون في المحافظة على التزامات ملموسة، بما في ذلك التزامات تقديم اسلحة الى الحلفاء الذين يعتبرونهم «اولوية»، لا بل انهم «يخرجون عن طريقهم ليطمئنوا حلفاءهم» في هذا الخصوص (**الواشنطن بوست**، ٣١/١/١٩٩١).

اتساقاً مع هذا المنطق، اشار بسميرتنيخ الى ان الاتحاد السوفياتي كان يولي الاهتمام الاساسي، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، للعلاقات مع الدول النووية على حساب علاقاته التقليدية مع البلدان المجاورة، واكد ان بلاده ستولي، منذ الآن، قدراً أكبر من الاهتمام بصلاتها مع الدول المتاخمة لها. وفي صدد موقف بلاده من الولايات المتحدة الاميركية، قال «انها دولة عظمى»، وتحتل موقعاً مركزياً في السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي؛ لكنه اكد ان الاقرار بذلك لا يعني اعتبارها «القوة الطاغية على كل شيء سواها». ورداً على سؤال عن احتمال انحسار في العلاقات بين البلدين على غرار ما حصل في النصف الثاني من عقد السبعينات. قال: «لا يمكن استبعاد اي شيء؛ وليس هناك مجرى مضمون للاحداث»؛ وحذّر واشنطن من ردود الفعل العاطفية والانسياق الى الحسابات السياسية الآنية. واكد ان «العالم ذو القطبين» قريب من الانتهاء، وستظهر اقطاب عدّة (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١/٢/١٩٩١).

على الرغم من ذلك، فقد برهن البيان الاميركي ـ السوفياتي المشترك، بوضوح، على ان لا جديد عند الطرفين. فقد تعهّد وزيرا خارجيتي البلدين، ان يولي بلداهما الاستقرار في الشرق الاوسط اولوية كبيرة فور وقف العمليات العسكرية في منطقة الخليج، وان هذا لا يمكن تحقيقه سوى بمعالجة اسباب الصراع، بما في ذلك النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وفي البيان، ايضاً، «ان الوزيرين اتفقا على انه في

غياب عملية سلام حقيقية توفّر السلام العادل والامن والمصالحة، بما في ذلك بين اسرائيل والبلدان العربية والفلسطينيين، لن يكون ممكناً معالجة اسباب النزاع الاخرى، وعدم الاستقرار في المنطقة». وبناء على ذلك، «اتفق الوزيران على انه، عقب انهاء ازمة الخليج، ستكون الجهود الاميركية ـ السوفياتية المشتركة لتعزيز السلام العربي ـ الاسرائيلي، واستقرار المنطقة، بالتشاور مع الاطراف الاخرى في المنطقة، اسهل واكثر تعزيزاً» (**المصدر نفسه**، ٣١/١/١٩٩١).

واذا كان الموقف الاميركي مفهوماً، باعتبار ان القوات العسكرية الاميركية تخوض حرباً ضد العراق، ولا تعتزم العودة الى وراء قبل ان تحقق الانتصار فيها، فان الموقف السوفياتي حافظ على مراوحته، ولم يعد هناك اي شك في ان الاتحاد السوفياتي لا يملك سوى ورقة وحيدة هي تأييد النهج الاميركي، ومباركته. وهو بذلك لا يختلف عن اي دولة اخرى، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، قوة عظمى او مجرد قوة اقليمية متوسطة الاهمية (**المصدر نفسه**، ٢٧/٢/١٩٩١).

على ان السؤال الذي طُرح، بحدّة، في العاصمة الاميركية، هو: هل يكون مصير البيان المشترك بين الوزيرين، الاميركي والسوفياتي، وتناول ازمة الخليج والشرق الاوسط شبيهاً بالبيان السوفياتي ـ الاميركي الخاص بالشرق الاوسط الذي أصدره، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧، الوزيران سايروس فانس واندريه غروميكو، واثار ضجة كبيرة في الاوساط المؤيدة لاسرائيل ادّت الى صرف النظر عنه؟

بالطبع، لم تكن ردود الفعل على البيان المشترك الاخير مختلفة عن ردود الفعل السلبية على بيان فانس ـ غروميكو قبل ١٣ عاماً، خصوصاً من الجانب الاسرائيلي؛ اذ سارع رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، الى انتقاده، لأن واشنطن «لم تستشره بشأنه» (دورا غولد، **جيروزاليم بوست ويكلي**، ٩/٢/١٩٩١).

في خلال ذلك، سارع وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الى الاجتماع بالسفير الاسرائيلي في واشنطن، زلمان شوفال، ليؤكد له ان البيان لا يتضمّن اي تغيير في سياسة حكومته التي ستستشير الحكومة الاسرائيلية في المستقبل، في شأن اي خطوات تتعلق بالازمة في المنطقة. بل لم تتوقف المسألة عند هذا الحد؛ اذ عُقد اجتماع في البيت الابيض ضمّ الى الرئيس الاميركي، جورج بوش، ووزير خارجيته، وفداً من زعماء اليهود الاميركيين خصّص للبحث في موضوع البيان (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١/٢/١٩٩١).

وفوق هذا كله، حاول كل من الناطق باسم البيت الابيض ووزارة الخارجية التقليل من اهمية البيان المشترك، والتأكيد انه لا يتضمّن جديداً في الموقف الاميركي، الذي لا يزال على حاله، وهو الاستمرار في العمل على تأمين انسحاب القوات العراقية من الكويت فوراً، ومن دون شروط، ورفض اي فكرة للربط بين الازمتين (**المصدر نفسه**).

على هذا الاساس، ابدى وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، ارتياحه للتوضيحات التي قدّمتها واشنطن للبيان السوفياتي ـ الاميركي المشترك، وكشف عن ان اسرائيل تلقت من البيت الابيض تأكيدات ان السياسة الاميركية المتعلقة بتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي لم تتغير، وانها لا تقيم اي ربط بين هذا النزاع وازمة الخليج، و«ليس لدينا اي سبب لعدم اخذ هذه التأكيدات بحرفيتها». وقال انه ينتظر ان تشهد مرحلة ما بعد الحرب «تحريكاً للنشاطات الدبلوماسية من اجل السلام في الشرق الاوسط»؛ واعتبر ان لاسرائيل مصلحة في ذلك. كما اكد انه لا يوجد ما يشير الى «الدعوة الى عقد مؤتمر دولي او ما شابه ذلك»، داعياً الى «تفهّم يسمح بدفع جميع اطراف النزاع في المنطقة الى التفاوض، مباشرة، مع اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

على ان توقيت صدور البيان كان احد اسباب الضجة التي برزت حوله، ناهيك عن اعتراف البيت الابيض بأن الرئيس الاميركي، ومستشاره لشؤون الامن القومي برنت سكوكروفت، لم يطّلعا على النص الاّ بعد صدوره. وان رئيس موظفي البيت الابيض، جون سنونو، اعرب عن عدم ارتياحه لنشر البيان قبل خطاب الرئيس الاميركي عن «حال الاتحاد»؛ كما ابدى انزعاجه من اللغة والعبارات التي صيغ بها البيان (**الواشنطن بوست**، ٣١/١/١٩٩١).

ضغوط متناقضة

على الرغم من الودّ المعلن الذي شهدته العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، في شأن ازمة الخليج، وسبل حلها، الاّ ان هذا الودّ لم يكن سوى «قناع مصطنع» غطّى الخلافات بين واشنطن وتل ـ ابيب. واول ما لفت المراقبون الانتباه اليه، في هذا السياق، هو نفاد الصبر لدى المسؤولين الاميركيين حيال «الزوبعة» التي اثارتها تصريحات السفير الاسرائيلي لدى واشنطن، زلمان شوفال، الذي اتهم الحكومة الاميركية بأنها «تتملّص» من مطلب اسرائيل للحصول على ضمانات لقروض قيمتها اربعمئة مليون دولار مخصصة لبناء مساكن لليهود الوافدين من الاتحاد السوفياتي. فقد أصدر البيت الابيض بياناً شديد اللهجة تضمّن تعنيفاً حاداً للسفير الاسرائيلي «لسلوكه الشائن». وجاء في البيان، الذي حمل توقيع الناطق باسم البيت الابيض، مارلن فيتزووتر، ان «وزير الخارجية الاميركية، ابلغ الى شوفال احتجاجه؛ كذلك فعل الرئيس الاميركي في رسالة الى رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير» (**النهار، بيروت**، ١٦/٢/١٩٩١).

ويبدو ان هذا ليس سوى احد وجوه الاختلافات القائمة حول سياسة اسرائيل وممارساتها. فقد شعرت الادارة الاميركية بأن تل ـ ابيب تحاول استغلال الوضع الذي تمرّ به الولايات المتحدة الاميركية للحصول على شيك بمبلغ كبير، لا سيما بعد مطالبة اسرائيل، بناء على صيغة كما اعدّها وزير المال، اسحق موداعي، وقدّمها الى نائب وزير الخارجية الاميركية، لورانس ايغلبيرغر، خلال زيارته لتل ـ ابيب، بالحصول على معونة مقدارها ١٣ مليار دولار، منها ثلاثة مليارات لتغطية النفقات الناجمة عن حرب الخليج، وعشرة مليارات للمساعدة في توطين المهاجرين اليهود السوفيات (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٦/٢/١٩٩١).

وبصرف النظر عن التصريحات «الحميمة» لمسؤولي الطرفين، في الآونة الاخيرة، فان العديد من الاوساط السياسية المتابعة لمّح الى ان وزير الخارجية الاميركية شرح لوزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، بوضوح، ان «من غير المناسب ان تطالب اسرائيل بالحصول على مساعدات اميركية في وقت يُقتل جنود اميركيون في حرب تعتبر لمصلحة اسرائيل، وخصوصاً ان الاخيرة حصلت على بطاريات باتريوت مضادة للصواريخ العراقية، كهدية خارج اطار المساعدات الاميركية العسكرية المتفق على تقديمها الى اسرائيل» (**الفارديان ويكلي**، ١٧/٢/١٩٩١).

في المقابل، تصرّ اسرائيل على انها يجب ان «تكافأ» بأكثر من هذا على سياسة «ضبط النفس» التي انتهجتها، منذ بداية حرب الخليج، والتي تعتبر انها قوّضت استراتيجيتها المعروفة بالردّ على الهجمات، وعرّضت مدنييها للخطر. وذهب مسؤولون اسرائيليون الى حد اعتبار ان على الولايات المتحدة الاميركية التعامل مع اسرائيل كـ «ضحية» ينبغي تعويضها (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ٢٣/٢/١٩٩١).

الواقع، ان اسرائيل تفكر في الافادة من ازمة الخليج؛ وهي تدرك ان مصلحتها لا تلتقي، بالضرورة، مع مصلحة الولايات المتحدة الاميركية؛ اذ تدرك ان اي بحث جدي في حل، لا بدّ من ان يؤدي الى تضارب في وجهات النظر، انْ في شأن ترسانتها من اسلحة الدمار الشامل والاسلحة غير التقليدية التي في حوزتها، او في شأن مبادلة الارض بالسلام (دورا غولد، **الفارديان ويكلي**، ٣/٢/١٩٩١).

والرهان الاسرائيلي يبدو واضحاً؛ وهو يقوم على عدم وجود استراتيجية اميركية بعيدة المدى في المنطقة، باستثناء حماية أمن اسرائيل؛ وهي تعتمد خصوصاً على تجاربها مع الادارات الاميركية المتلاحقة، وهي تجارب كانت تنتهي، في كل مرة، بتراجع واشنطن عن مواقفها، وتشبّث تل ـ ابيب باهدافها، او بما تراه بديلاً مناسباً من هذه الاهداف (**المصدر نفسه**).

الترتيبات والمؤتمر الدولي

السؤال الذي طرحه العديد من الاوساط السياسية والدبلوماسية في المنطقة وخارجها، هو: ما هي النتائج المباشرة لحرب الخليج، بعد انتهائها، على منطقة الشرق الاوسط، وتحديداً على ازمتها المزمنة؟

تعتقد هذه الاوساط بأن الازمة ستوضع على

بساط البحث من اجل ايجاد حل لها، بعد استعصائها على الحلول لأكثر من ٤٠ عاماً. وهي تعتقد بأن مؤتمراً دولياً قد يعقد من اجل التوصل الى هذا الحل. وهذا امر اكده العرب الداخلون مع الولايات المتحدة الاميركية في تحالف سياسي وعسكري ضد العراق. كما لمّح اليه، في صورة قريبة من الوضوح، عدد من المسؤولين في اوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي، وفي صورة غامضة عدد من المسؤولين الاميركيين.

وسواء وافقت الولايات المتحدة الاميركية على عقد المؤتمر الدولي أم لم توافق، فان الضجّة الاعلامية التي أُثيرت حوله ادّت اغراضها، او ستؤدي اليها. غير ان الثابت هو ان الولايات المتحدة الاميركية لم ترفض فكرة المؤتمر، بل ان مساعد وزير خارجيتها لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، اكد ان الرئيس بوش لم يقدّم الى وزير الدفاع الاسرائيلي، ارنس، لدى زيارته لواشنطن، اي التزام يتعلق بمعارضة ادارته هذه الفكرة، لكي لا يصبح اسير هذا الالتزام الشبيه بالتزامه، حين كان هنري كيسنجر وزيراً للخارجية، عدم فتح اي حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، الاّ بعد استجابتها للشروط الاميركية المعروفة (جيرالد كوفمان، **الفاردیان ویکلي**، ١٧/٢/١٩٩١).

بيد ان عدم تقديم مثل هذا الالتزام لا يعني، بالضرورة، ان الولايات المتحدة الاميركية ستوافق، لاحقاً، على مؤتمر دولي بالمفهوم المتداول، عربياً واوروبياً وسوفياتياً. لكنها، في المقابل، لا يمكن، بعد حل ازمة الخليج، ان تتجاهل دعوات، او ضغوط، كل الحلفاء الذين وقفوا معها بالامس في مواجهة العراق، لاجباره على الانسحاب من الكويت، تنفيذاً لقرارات مجلس الامن الدولي، خصوصاً ان جميع هؤلاء الحلفاء يعبّرون، كل يوم، عن رغبتهم في، واصرارهم على، تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، بعد التسوية الخليجية (**المصدر نفسه**).

وواضح ان للولايات المتحدة الاميركية الرغبة عينها، وان لم تعلن صراحة، بعد، عن انها ستوافق على مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط. بل ان ما اعلنته قبل انفجار ازمة الخليج، وتعلنه حالياً، هو وجوب البحث في جعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار، النووية والكيميائية (**المصدر نفسه**).

كذلك ان الجدل الذي دار حول الموقف الاميركي وتصريحات المسؤولين الاميركيين ومفادها انهم عند مواقفهم السابقة من مثل هذا المؤتمر، لم يكن سوى اثارة موجة من الغبار في شأن شروط عقده. وفي طليعة هذه الشروط عدم مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، في اعماله، الامر الذي يفرض اشتراك فاعليات فلسطينية اخرى، ولا سيما من داخل الارض المحتلة، في البحث الجدي في حل نهائي (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٦ ـ ١٧/٢/١٩٩١).

لماذا تُستبعد منظمة التحرير الفلسطينية من هذا الحل؟ لأنها، كما زعم وزير الخارجية الاميركية، في شهادته في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، اتخذت «الخيار الخاطىء» عندما ايّدت العراق، ووقفت الى جانبه في نزاع الخليج، وان «بعض زعماء المنظمة يعترفون بهذا الامر». بل اكثر من هذا، اعتبر بيكر اتخاذ المنظمة هذا القرار، اشارة «الى انها تفضّل المواجهة على السلام» (**المصدر نفسه**، ٩ ـ ١٠/٢/١٩٩١).

من جهته، اعلن زعيم الاقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ الاميركي، السيناتور روبرت دول، ان منظمة التحرير الفلسطينية «راهنت على الحصان الخاطىء، وقد لا تتمكن، بعد انتهاء القتال [في الخليج]، من امتطاء الحصان» (**المصدر نفسه**).

الاّ ان اوساطاً دبلوماسية وسياسية اخرى تعتقد بأن آثار الحرب الرابحة ضد العراق لن تكون ايجابية بالنسبة الى القضية الفلسطينية، او على الاقل لن تكون بالايجابية التي يتوقعها بعض العرب. فاسرائيل، في رأي تلك الاوساط، افادت كثيراً من القصف الصاروخي العراقي الذي استهدفها غير مرة، منذ بدء حرب الخليج، والذي استمر في استهدافها حتى انتهائها. وفائدتها تمثّلت في الحصول على اسلحة تضاعف قوتها العسكرية، ومناعتها تجاه اي هجمة عربية مستقبلاً؛ وتمثلت في وعود بمنحها قروضاً ومساعدات مادية تمكّنها من تجاوز ضائقتها الاقتصادية، وتالياً في استيعاب

المهاجرين اليهود السوفيات القادمين اليها؛ وتمثلت، ايضاً، في وعود بمساعدات عسكرية، وبالتزام مباشر لحمايتها في مواجهة اي خطر جدّي. الّا ان الفائدة الابرز، والاهم، في رأي الاوساط نفسها، تمثلت في وعود حصلت عليها اسرائيل من الادارة الاميركية تطمئنها بأن المؤتمر الدولي لحل ازمة الشرق الاوسط، الذي ترفضه، لن يعقد، خلافاً لما يظنه العرب المتحالفون مع الولايات المتحدة الاميركية. وذلك يعني الاستبعاد الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية من الحل الشامل لهذه الازمة، ويعني، ايضاً، ان الحل سيأخذ في الاعتبار مصالح اسرائيل قبل مصالح الشعب الفلسطيني؛ وان الثمن الذي دفعته اسرائيل، في مقابل هذه الفوائد كلها، كان زهيداً جداً: الامتناع عن الرد عسكرياً، على القصف الصاروخي العراقي (**الغارديان ويكلي**، ٣/٢/١٩٩١).

من هنا، رأت مصادر دبلوماسية في واشنطن، ان زيارة نائب وزير الخارجية الاميركية، لورانس ايغلبيرغر، الى اسرائيل جاءت بناء على مبادرة اميركية لضمان عدم تدخل اسرائيل في حرب الخليج، اضافة الى تعزيز التنسيق السياسي، والعسكري، والاستراتيجي، بين واشنطن وتل ـ ابيب، الامر الذي يرجّح، انْ وافقت عليه الولايات المتحدة الاميركية في مقابل قبول اسرائيل عدم الدخول كطرف في حرب الخليج (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢١/١/١٩٩١).

لا شك في ان لحظة الحقيقة تقترب بالنسبة الى الادارة الاميركية وسياستها حيال ازمة الشرق الاوسط. وكلّما اقتربت هذه اللحظة سيتبيّن من الذي سيكون على حق، اسحق شامير الذي قال «ان افكاراً مثل المؤتمر الدولي ليست طريقاً للوصول الى تسوية وانما لفرض ارادة المعتدي» (**جيروزاليم بوست**، ٥/٢/١٩٩١)، ام جيمس بيكر، الذي قال، في بداية عهد رئيسه، ان على اسرائيل ان تتخلى عن حلم «اسرائيل الكبرى».

د. نبيل حيدري

تعدّد جبهات المواجهة

تميّزت الفترة من ١٦/١٢/١٩٩٠ الى ١٥/٢/١٩٩١ بسمتين، محلية وخارجية، وسمتا مجريات الاحداث. ففي الشهر الاول من الفترة استمرت الصدامات في الاراضي المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في نمط الاستنزاف المادّي والمعنوي المتبادل طويل الاجل، متجسّداً بالعمليات الصدامية «العصابية» للقوات الضاربة والشبيبة الفلسطينية المحلية، من جهة، وبانفجار التظاهرات والمواجهات الجماهيرية بين الحين والآخر؛ في الوقت الذي ازدادت حدّة التوتّر عبر الحدود. وفي الشهر الثاني، طفت احداث حرب الخليج على مجريات المواجهة الفلسطينية ـ الاسرائيلية، في كل ساحات التواجد الفلسطيني. فبالاضافة الى اصابة عشرات الفلسطينيين، جراء الغارات الجوية الغربية على الكويت، اشتعلت الجبهة في جنوب لبنان بالقصف والهجمات المتبادلة، ورزح اهل الارض المحتلة في العام ١٩٦٧ تحت نظام حظر تجوّل صارم وواسع.

الاستنزاف المتبادل

اشتدت المجابهة العنيفة مجدداً بين الانتفاضة الشعبية الفلسطينية وبين قوات الاحتلال الاسرائيلية خلال الشهر الاول. وكانت احدى أبرز علاماتها ارتفاع عدد الشهداء الى ١٩، مما رفع المجموع العام، منذ بداية الانتفاضة، الى ٩٨٣. وقد سقط اول الشهداء في الساعات الاولى من ١٦/١٢/١٩٩٠، في رفح، وعثر في حوزته على ثلاث قنابل يدوية. وسقط الشهيد الثاني في مخيم الشاطىء، في ٢٦ من الشهر عينه، بعد ان حاول طعن أحد الجنود، وربما جرح ثلاثة بالفعل. أمّا الحدث الاكثر بروزاً، فجاء في ٢٩ الشهر، حين قتل الجنود الاسرائيليون شابين ملثمين في رفح، ممّا فجّر مواجهات عنيفة، اشترك فيها آلاف المواطنين لمدة خمس ساعات، سقط، خلالها، ثلاثة فلسطينيين شهداء. وتلا ذلك استشهاد شاب فلسطيني في مجابهة مع الجنود والعملاء خلال اليوم التالي.

وتجددت المجابهات الواسعة في مطلع العام ١٩٩١، حيث اشتبك المحتفلون بذكرى انطلاقة «فتح» مع الجنود، الذين قتلوا اربعة مواطنين في انحاء الارض المحتلة، منهم اثنان هاجما دورية سيّارة للعدو في قرية خزاعة (غزة). ورفع ذلك مجموع الشهداء في القطاع الى عشرة في غضون اسبوع واحد، ممّا اثار ردة فعل الامم المتحدة، التي أصدرت قراراً غير لازم، وبياناً يدين العنف (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٥ ـ ٦/١/١٩٩١). كما تجدر الاشارة الى شهيد آخر في مدينة نابلس، في ١٣/١/١٩٩١، سقط بعد ان قام سائق صهريج اسرائيلي بصدم سيارته عمداً (**الحياة**، لندن، ١٤/١/١٩٩١).

كذلك تفجّرت المواجهات الجماهيرية في مناسبات اخرى عدّة. فبالاضافة الى معارك ٢٩ كانون الاول (ديسمبر)، التي سقط خلالها خمسة شهداء، وأُصيب ما بين ١٠٠ و ٢٥٠ مواطناً بجروح، تجددت المجابهة الواسعة في السادس من كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، حيث سقط شهيد و٣٠ جريحاً؛ علماً بأن معدّل الجرحى برصاص الجنود قد تراوح بين ١٠ و٢٠ يومياً، ممّا يشير الى الطابع الجماهيري المتكرر للصدامات، والى انتشار رقعتها.

من جهة أخرى، تجسّدت حالة العنف بممارسات اسرائيلية عدة الى جانب اطلاق النار على المتظاهرين. فقد قام الجنود، تكراراً، باطلاق النار على الملثّمين، احياناً من داخل سيارات مدنية وبدون انذار؛ كما نصبوا الكمائن لاعتقال الناشطين، على نحو ما حصل ليلة ١٨ كانون الاول (ديسمبر)، عندما تمّ القبض على ثلاثة داخل سيارة جنوب مدينة رام الله (**المصدر نفسه**، ١٩/١٢/١٩٩٠).

واشترك المدنيون والمستوطنون في الهجمات كذلك؛ اذ تعرض فلسطيني من يطّا للطعن في حي حولون (تل ـ ابيب)، في ١٩ الشهر، بينما اصيب فلسطيني من مخيم الجلزون، في اليوم عينه، برصاص جماعة من المستوطنين، بعد ان تعرض باصهم للقذف بالحجارة. ثمّ طعن اسرائيلي موظفاً فلسطينياً في بلدية القدس، بعد شجار، في ٢٦ الشهر، بينما اطلق مجهولون النار على سيارة عربية قرب مستوطنة غوش عتسيون، في اليوم التالي، فجرحوا رضيعة ووالدتها وشقيقتها، بينما ادّعت مجموعة «الانتقام الصهيوني» بالمسؤولية. وأعلنت السلطات، لاحقاً، عن اعتقال رقيب في الجيش بتهمة تنفيذ الهجوم (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢/١/١٩٩١).

ازاء هذه الاعتداءات، ردّ ناشطو «القوات الضاربة» والمنظمات الفلسطينية المختلفة بسلسلة من العمليات والهجمات الشعبية والعسكرية، ابتدأت بتفجير عبوة وجرح جندي، قرب نابلس، ليلة ١٦/١٢/١٩٩٠. وأُلقيت قنبلة مولوتوف حارقة على سيارة قرب كريات اربع، في ٢٨ من الشهر عينه، فيما حاول مواطن ان يطعن جندياً في مخيم الشاطىء، خلال اليوم عينه. ثمّ أُلقيت ثلاث قنابل مولوتوف على دوريات في رام الله ونابلس، بتاريخ ١٨ و١٩ الشهر، وتعرض سائح بريطاني للطعن في القدس، مساء ١٩ منه. والتهمت النيران ست سيارات اسرائيلية في القدس، في ٢١ و٢٢ الشهر، كما أُصيبت دورية بقنبلة مولوتوف في نابلس، في ٣٠/١٢/١٩٩٠، فيما أعلنت مجموعة باسم «فتح» مسؤوليتها عن طعن، وقتل، رجل اسرائيلي داخل شقته في مدينة حيفا، في اليوم عينه (**الحياة**، ٣١/١٢/١٩٩٠).

واستمر المسلسل بحادث في الثالث من كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، حين اصطدم باص يقوده فلسطيني بسيارة مدنية اسرائيلية على طريق غزة، ممّا ادى الى قتل راكبة اسرائيلية. وقد أكدت المصادر الفلسطينية ان الحادثة لم تزد على كونها حادث سير؛ ولكن الشرطة الاسرائيلية ادّعت بأن السائق الفلسطيني تعمّد مصادمة السيارة الاخرى، وانه قتل برصاص راكب سيارة أخرى بعد ان هاجم المارّة بقضيب حديد (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٥ ـ ٦/١/١٩٩١). ثمّ تكررت عمليات القاء قنابل المولوتوف على الدوريات والسيارات الاسرائيلية في القدس، في السابع والثامن من الشهر عينه، ثمّ ضد دوريتين في رفح، في ١٥ منه.

الى ذلك، استمرت اعمال اعدام العملاء والمتعاونين مع سلطات الاحتلال، أو المشتبه بهم، وقد بلغت ١١ حالة، علماً بأنه تمّ العثور على جثث اخرى دون التأكد، تماماً، من دوافع القتل. وبذلك ارتفع مجموع المتعاونين، او المشبوهين، الذين لاقوا هذا المصير، منذ بدء الانتفاضة، حسب المصادر الغربية التي تتفاوت وتتضارب كثيراً، ما بين ٣٠٢ و٣٢٩ (**المصدر نفسه**، ٢٨/١٢/١٩٩٠؛ **والحياة**، ٥/١/١٩٩١).

ردّت السلطات الاسرائيلية، كعادتها، باجراءات وقائية وانتقامية. فقد أغلق الجنود ثلاثة منازل في قرية دورا، في ١٨/١٢/١٩٩٠، تخص ذوي معتقلين متهمين بقتل عملاء؛ بينما تمّ هدم اربعة منازل في برطعة، بعد يومين، بحجة عدم الترخيص. كذلك قامت السلطات باقتلاع ٥٠٠ شجرة مثمرة تابعة لبلدة حلحول، في ١٦ الشهر، بينما تمّ جرف ٢٠٠ دونم ارض تابعة لاهالي بني نعيم، في الثالث من كانون الثاني (يناير)، بهدف ضمّها الى مستوطنة معاليه حيفار. من ناحية اخرى، اصدرت السلطات القضائية المزيد من أحكام السجن المؤبد بحق المواطنين الفلسطينيين، منهم اثنان اتهما بعضوية «فتح» وقتل عملاء في غزة، في ٢٦/١٢/١٩٩٠ و٣/١/١٩٩١.

الّا ان الحملة الاشدّ هي التي نفّذتها سلطات الاحتلال لدرء خطر الهجمات الفردية بالسكاكين، وغيرها، على الاسرائيليين. فبعد عملية الطعن التي أودت بثلاثة اسرائيليين في تل ـ ابيب، في ١٤/١٢/١٩٩٠، شن الجنود حملة اعتقالات في صفوف «حماس»، خاصة في قطاع غزة، شملت ٦٠٠ ـ ٧٣٠ شخصاً (**الحياة**، ١٧/١٢/١٩٩٠). كما أمرت بطرد أربعة من كوادر الحركة الى خارج البلاد، في ١٦ الشهر، ورفضت استئنافهم في ٢٥ منه. وتأخر الموضوع لدى المحكمة العليا، التي اكدت حق الاستئناف، إلّا ان رفضها الافصاح عن الادلة دفع المعتقلين الاربعة الى سحب الاستئناف في وقت لاحق، وتمّ ترحيلهم الى لبنان، في ٨/١/١٩٩١.

حرب الخليج

لم يفلت المدنيون الفلسطينيون المقيمون في الكويت من عواقب الغارات الجوية المدّمرة التي وجّهتها طائرات التحالف الغربي ضد القوات العراقية المتمترسة بالمدينة وضواحيها، وضد الطرق المؤدية الى خارج الامارة. فقد أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية، في ١٩٩١/١/٢٥، عن سقوط عشرات المواطنين بين شهيد وجريح خلال الغارات (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٩١/٢/٣). ثمّ تجدد القصف الجوي العشوائي في ٢٩ الشهر، ممّا ادى الى جرح المزيد من المدنيين الفلسطينيين، والى استشهاد امين عام «فتح»، فرع الكويت، عوني بطاش (**الحياة**، ١٩٩١/١/٣٠). امّا الامر الخطير الآخر، فكان قيام مجهولين باغتيال عضو المجلس الوطني الفلسطيني رفيق قبلان (ابو زياد)، في اليوم عينه، حسب ما ورد في بيان لـ م.ت.ف. (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٢/١٠). والمعروف ان قبلان كان نائباً لعضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، سليم الزعنون (ابو الاديب) (**الحياة**، ١٩٩١/١/٣٠).

غير ان محنة الفلسطينيين في الكويت لم تنته عند ذلك الحد؛ اذ تعرّضت قافلة من السيارات المدنية المتوجهة الى خارج المدينة للاغارة، في ١٩٩١/٢/٩، فسقط اربعة فلسطينيين شهداء وعدد من الجرحى، بينهم اطفال (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٢/١٧). وتكررت المأساة في اليوم التالي، حين اصابت الطائرات حافلة مدنية، فقتلت ١٦ شخصاً وجرحت ١٦ آخرين، فيما فقد حوالى ٢٥، ضمنهم العديد من الاطفال، وذلك اضافة الى مقتل طبيبة، وجرح سبع ممرضات اجنبيات، في غارة اخرى، خلال اليوم اياه (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٢/١٧).

الى جانب المعاناة الشديدة لفلسطينيي الكويت، لحقت بمواطني فلسطين المحتلة بعض ذيول القتال الدائر في الخليج. فقد سقط صاروخ باليستيكي عراقي من نوع «سكود» المعدّل على ارض خالية في الضفة، في ٢٨ كانون الثاني (يناير)، دون ان يحدث اصابات او خسائر مادية؛ تلاه صاروخ ثان، في ٣١ الشهر، وثالث، في الاول من شباط (فبراير). وقد سرى الاعتقاد بأن اضطرار منصّات الاطلاق العراقية الى الانتقال من مواقعها الاصلية هو الذي ادّى بها الى اخطاء اهدافها الاصلية عبر حدود «الخط الاخضر». ويجدر الذكر ان اسرائيل كانت تعرّضت، حتى ذلك الوقت، لسقوط ٢٧ صاروخ «سكود»، ادّت الى قتل شخصين مباشرة، وعشرة بسبب الخوف او الحوادث، علاوة على جرح ٢٧٣ اسرائيلياً، والاضرار بحوالى ثلاثة آلاف منزل (**الحياة**، ١٩٩١/١/٣١).

وعلى صعيد مقاومة الاحتلال، اطلق مجهولون النار على دورية من الحرس المدني الاسرائيلي في حي الشيخ جرّاح، في القدس، في ١٩٩١/١/٣١، ولاذوا بالفرار. وقام مواطن من جنين بمهاجمة جندي اسرائيلي بسكين في اثناء ركوبه باصاً في الناصرة في ١٩٩١/٢/٦. وتبع ذلك هجوم على حارس مكتب البلدية في القدس من قبل فلسطيني يحمل فأساً، في ١٩٩١/٢/٨، فجرح الحارس، بينما جُرح المهاجم واعتقل.

شكّلت هذه الاعمال جزءاً من صدامات متكررة وقعت في ارجاء الارض المحتلة، على الرغم من حظر التجول الشامل المفروض عليها لمدة ٢٣ ساعة يومياً. وقد سقط ثلاثة شهداء و ٢٨ جريحاً برصاص جنود الاحتلال، في اثناء الاحتجاجات التي تلت اغتيال القائدين، صلاح خلف (ابو اياد) وهايل عبد الحميد (ابو الهول)، ومعهما ابو محمد العمري، في تونس، في ١٥ كانون الثاني (يناير). وقد استشهد خمسة مواطنين آخرين بالفترة قيد المراجعة، منهم أمّ كانت تحتضن رضيعها في نابلس، في ١٩ الشهر، أمام جامع يافا، وشقيق الرضيع، على يد مجهولين، في ٢٥ منه، ومواطن ادعى الجيش بانه حاول الاستيلاء على سلاح جندي في مخيم المغازي، في ٣٠ منه. ورفع ذلك مجموع الشهداء، منذ بدء الانتفاضة، الى ٩٩١ على الاقل. وتجدر الملاحظة ان الجرحى بالرصاص الاسرائيلي استمروا بالسقوط، بمعدل خمسة الى عشرة يومياً، على الرغم من نظام منع التجول، وارتفع عددهم الى اكثر من ذلك احياناً؛ مثلاً الى ٢٠ في ١٤ شباط (فبراير) وحده.

الاوضاع عبر الحدود

ساد التوتر على الحدود العربية مع اسرائيل والاراضي المحتلة خلال فترة الشهرين قيد المراجعة؛ اذ اعلن الجيش الاسرائيلي عن قتل متسلّل قدم

من الاردن عند منطقة الحمّة، في ١٩٩١/١/٦، وعثر في حوزته على مسدس، وهو يرتدي زياً عسكرياً اردنياً، وقد نجح بجرح ضابط اسرائيلي، فيما أكد الاردن الخبر دون تأكيد انتماء المتسلل الى الجيش أو قوات الأمن الاردنية (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/١/٧). وصدف ان قتل الجنود الاسرائيليون راعياً مصرياً في اليوم عينه، بعد ان اجتاز الحدود مع سيناء ليسترجع خروفاً شرد من قطيعه.

إلّا ان الاحداث الاهمّ وقعت عند الحدود اللبنانية، حيث اصطدم عشرة فدائيين، تابعين للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بدورية اسرائيلية في «حزام الامن»، على مسافة كيلومترين من مستوطنة زرعيت، ليلة ١٦ كانون الاول (ديسمبر). وقد سقط فدائي شهيداً خلال اشتباك دام ساعتين، وسقط اثنان آخران خلال مطاردة استمرت حتى اليوم التالي، الى جانب جرح ثلاثة جنود اسرائيليين (**المصدر نفسه**، ١٩٩٠/١٢/١٧). وتلا ذلك سقوط طائرة مروحية هجومية اسرائيلية من طراز «كوبرا» قرب شبعا، في ٢٠ الشهر، ربما بعد اصابتها بصاروخ، ممّا يذكّر بحادثة تحطم طائرة مروحية للنقل في النقب قبل اسبوعين تماماً، قضى فيها خمسة ضباط. وردّت اسرائيل بحشد القوات والصواريخ عند الحدود، وبشن غارة جوية على قواعد «فتح»، شرق صيدا، ممّا ادّى الى سقوط عشرة فدائيين ومدنيين. وجاءت غارة ثانية في السادس من كانون الثاني (يناير)، نفّذتها ست طائرات «ف ـ ١٥» وأطلقت خلالها ١٦ صاروخاً، ممّا دمّر مبنى تستخدمه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (وتحته مرآب سيارات ومشغل تصليح) في الصالحية، قرب صيدا، وأُصيب، أيضاً، اربعة اشخاص (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/١/٧). غير ان الجبهة الشعبية عادت وأعلنت عن معركة وقعت بين مقاتليها والعدو عند منطقة ميس الجبل ـ بليدا الحدودية، ليلة ١٢ الشهر، وادّت الى استشهاد اربعة فدائيين، بعد مجابهة حامية.

ومع اندلاع الحرب في الخليج، افتعلت اسرائيل الاشتباك الاول في جنوب لبنان، فقامت الزوارق الحربية باطلاق النار على بلدة العاقبية الساحلية، في ١٦ كانون الثاني (يناير). وسرعان ما انتقلت التنظيمات الفدائية الى المبادرة؛ اذ اصطدمت دورية فلسطينية بالجنود الاسرائيليين بجوار قرية ميس الجبل الحدودية، في ١٨ الشهر، ممّا ادى الى استشهاد اربعة مقاتلين تابعين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهم في طريقهم باتجاه مستوطنتي المالكية ويفتاح (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩١/١/١٩). تلا ذلك قيام الطيران الحربي الاسرائيلي بمهاجمة قاعدة تابعة للجبهة، شرق صيدا، ممّا ادى الى سقوط ثلاثة شهداء.

ومع تصاعد حرب الخليج، قام الرماة الفلسطينيون باطلاق بضعة عشرات من صواريخ «كاتيوشا» باتجاه اسرائيل والشريط الحدودي، في ٢٩ كانون الثاني (يناير)، دون ان يذكر وقوع اصابات. وقد ردّت اسرائيل على الفور بالقصف المدفعي على اقليم التفاح، وبالغارات الجوية الوهمية، وبالقصف البحري على مخيم الرشيدية، جنوب صور (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩١/١/٣٠). وتكرر اطلاق الصواريخ في اليوم التالي، فيما اكدت اسرائيل اشتراك «فتح» و«حزب الله» واطراف اخرى بالقصف، بينما دانت منظمة «الصاعقة» ذلك (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩١/١/٣١؛ **والحياة**، ١٩٩١/١/٣١).

من جهتها، قامت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بعد ذلك، بمحاولة جديدة لاختراق الحدود، في ٣١ كانون الثاني (يناير)، فاستشهد ثلاثة من مقاتليها وهم في طريقهم الى مستوطنة زرعيت، بعد الاصطدام بقوات «جيش لبنان الجنوبي» العميل، الذي تكبّد جريحين في صفوفه (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٢/١). وكان النهار عينه شهد اطلاق عشرات صواريخ الكاتيوشا والغراد باتجاه الشريط الحدودي، وأكد ناطق فلسطيني ان عددها ٨٠، بينما اكدت م.ت.ف. ان ٥٠ صاروخاً أُطلقت نحو مسكاف عام، رداً على قصف صباحي لمخيم الرشيدية (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٢/١؛ **وفلسطين الثورة**، ١٩٩١/٢/١٠). وعادت اسرائيل الى قصف قطاع واسع من القرى والمدن، شملت جواري صور وصيدا ومنطقة النبطية، ممّا أوقع شهيدين وعشرة جرحى مدنيين، فيما ضربت الزوارق والطائرات المروحية الاسرائيلية الرشيدية. وجاء ذلك بموازاة تصريح للجنرال انطوان لحد، هدّد فيه بتنفيذ سياسة الارض المحروقة، اذا

استمرت الهجمات ضد اسرائيل (**الحياة**، ١٩٩١/٢/١).

استمر التصعيد خلال الايام التالية. فبعد ان نفّذ المقاومون الوطنيون هجوماً بالعبوات الناسفة على دورية مؤللة لجيش لحد قرب جزّين، في الاول من شباط (فبراير)، تمّ اطلاق خمسة صواريخ «كاتيوشا» باتجاه الشريط الحدودي، في اليوم التالي، ممّا اثار ردّاً مدفعياً اسرائيلياً عنيفاً على عشرات القرى الممتدة من البقاع الغربي والنبطية حتى اقليم التفاح ومنطقة صور، وتسبّب ذلك بسقوط شهيدين وسبعة جرحى من المدنيين (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٢/٣؛ **وفلسطين الثورة**، ١٩٩١/٢/١٠). وأعلن ناطق فلسطيني وقف القصف الصاروخي، في الرابع من الشهر، باستجابة ضمنية لمطالب المواطنين المحليين، ولكن الطائرات الاسرائيلية نفذّت غارة صباحية على مجموعة من المواقع الفدائية شرق صيدا، في الخامس من الشهر، واشتركت ثماني طائرات سكايهوك، بحماية سرب من المقاتلات «ف ـ ١٦»، باطلاق نحو ٣٠ صاروخاً ضد ستة مواقع لـ «فتح»، واربعة للجبهة الديمقراطية، وآخر للجبهة الشعبية، ممّا اسفر عن سقوط تسعة شهداء، وحوالى ٣٠ جريحاً (**الحياة**، ١٩٩١/٢/٦؛ **وفلسطين الثورة**، ١٩٩١/٢/١٠). وقامت طائرتان مروحيتان اسرائيليتان بضرب مواقع في صربا وحومين، بعد يوم، وأعقبها هجوم برّي ليلي ضد مواقع في اقليم التفاح، حيث وجد ٦٠٠ فدائي على الاقل (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩١/٢/٨). وفي ١٩٩١/٢/١١، تجددت الاغارات الاسرائيلية دون احداث اصابات تذكر.

على ان الجبهة اللبنانية لم تكن الجبهة الوحيدة الساخنة في الآونة الاخيرة. فقد قام رجلان يرتديان البزة العسكرية الاردنية بالتسلل عبر نهر الاردن قرب جسر دامية، في ٣٠ كانون الثاني (يناير)، فجابهتهما دورية اسرائيلية وقتلت احدهما، وعثرت معه على بندقية «م ـ ١٦»، فيما تمكّن الآخر من الافلات والعودة الى الضفة الشرقية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩١/١/٣١). وقد نفى الاردن، رسمياً، انتماء الرجلين الى اي جهاز عسكري، أو امني، واكد انهما مدنيان (**الحياة**، ١٩٩١/١/٣١). وفي ١٩٩١/٢/٨، نجح ثلاثة افراد بعبور الحدود في وادي عربة، ليهاجموا حافلة بقنبلة يدوية، فجرحوا اربعة جنود اسرائيليين، ولكن القوات الاسرائيلية نجحت بقتل المتسللين الثلاثة، بعد مطاردة دامت ساعة (**المصدر نفسه**، ٩ ـ ١٩٩١/٢/١٠). وقد ادّعت منظمة هي «جيش محمّد» بالمسؤولية، في بيان أُصدر في عمّان (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩١/٢/٩).

د. يزيد صايغ

آلية التحرك السياسي المرتقب

بعد شهور طويلة من التعاطي السياسي الرسمي، والاعلامي، في اسرائيل، مع الازمة في الخليج، من خلال تركيز الاهتمام وتسليط الاضواء على مسار الازمة وتطوّراتها المحتملة، وعلى موقف اسرائيل منها، في ضوء سياسة الـ «بروفيل المنخفض» التي انتهجتها حكومة الليكود، في المرحلة الاولى من الازمة، وسياسة «ضبط النفس»، في مرحلتها الثانية ـ اندلاع القتال ومهاجمة اسرائيل بالصواريخ العراقية ـ بدأوا في الشبكة السياسية الاسرائيلية (حكومة ومعارضة) وكذلك الخبراء والمعلّقون السياسيون، وبخاصة بعد بدء القتال، يتحدثون عن ان اسرائيل، أو بشكل أدق حكومة شامير التي منعت من المشاركة المباشرة في الحرب، خلافاً لرغبتها، أو لرغبة بعضها، ولكن ليس من المشاركة في أهداف تلك الحرب، اصبح لزاماً عليها الاستعداد لمواجهة مرحلة ما بعد الحرب، لأنه «مع وقف القتال، بدأت حرب اسرائيل الحقيقية. وهذه الحرب سوف تدور على الحلبة السياسية، حيث السؤال المطروح: الى أي مدى مستعدة اسرائيل للمباحثات السياسية المرتقبة في المستقبل القريب؟ (يسرائيل زامير، **عل همشمار**، ٣/٣/١٩٩١). ومن ناحية اخرى، «لأن موضوع الربط الشهير، الذي نجحنا في طمسه في بداية الأزمة، بقي يحوم، طوال الوقت، في أعماق الوعي، ليس على شكل صلة مباشرة، بل على شكل توجّه تدريجي: اولاً، نباشر في حل مشكلة العراق؛ ومن ثمّ نتوجه الى حل القضية الفلسطينية» (افنير تابوري، **دافار**، ٢٥/١/١٩٩١).

وهكذا، فالسؤال العام «ماذا بعد؟» استحوذ على قسط لا بأس به من اهتمام الشبكة السياسية في اسرائيل، حتى في غمرة انغماسها بمتابعة مجرى القتال. وتفرّعت عن هذا السؤال اسئلة عدّة، انقسمت تلك الشبكة في الاجابات عنها، تناولت عناصر، وآلية، التحرّك السياسي المرتقب في مرحلة ما بعد الحرب: أولوياته وآفاقه وفرص نجاحه واخفاقه، في ضوء المتغيّرات المستجدة، التي ستفرزها الحرب، على الصعيدين، الاقليمي والدولي، وتأثير ذلك، كله، في مواقف الاطراف ذات الشأن بأزمة الشرق الاوسط، وفي العلاقات في ما بينها، وبشكل خاص في العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية.

انقسامان، عمودي وافقي

من حيث المبدأ، يلاحظ من مجمل التصريحات، والتعليقات، السياسية التي تناولت التحرّك السياسي المرتقب بعد انتهاء الحرب، ان الشبكة السياسية في اسرائيل انقسمت، عمودياً وافقياً، اولاً حول ما يجب ان يكون عليه الموقف في هذه المرحلة المبكرة من التحرك السياسي: المبادرة ام الانتظار؛ وثانياً حول مضمون المبادرة. فعلى الصعيد الحكومي، مثلاً، أشار المعلّق الصحفي افنير ريغف، الى وجود تباين، ولو طفيف، بين رئيس الحكومة، اسحق شامير، ووزير خارجيته، دافيد ليفي. فالاخير طالب بعدم الانتظار الى حين تبلور التحرك السياسي، بل الامساك بزمام المبادرة، لأن من الافضل لاسرائيل ان تقود هي التحرك السياسي، بدلاً من ان تجد نفسها مُقادة اليه. وأضاف ريغف ان ليفي احدث مفاجأة ما لزملائه في الليكود، وفي مقدمهم رئيس الحكومة شامير، عندما اقترح التخلّي عن بند الانتخابات في مبادرة السلام الاسرائيلية، اذا كان الفلسطينيون غير مستعدين لاجراء تلك الانتخابات، والبدء بمباحثات مع وفد فلسطيني، أيّاً كان، حول كيفية مواصلة عملية السلام (**عل همشمار**، ٣/٣/١٩٩١).

لكن قنبلة ليفي السياسية كانت، حسب تحليل المعلّق الصحفي اريه بلغي قوله، في مقابلة مع التلفزة الاسرائيلية، «ان هناك اشخاصاً يتملكهم الرعب عندما يسمعون الكلمة: سلام». ومع ان

ليفي لم يسمّ هؤلاء الاشخاص بالاسم، ولا هو سُئل عن ذلك خلال المقابلة، الّا ان ريغف خرج باستنتاج ان ليفي قصد كلًا من شامير وارنس، لأنه «اذا حاولنا فحص هذا الادعاء القاسي في السياق العام لأقوال ليفي، يجوز لنا التخمين انه قصد رئيس الحكومة شامير، ووزير الدفاع، آرنس (**المصدر نفسه**، ١٨/٢/١٩٩١).

في المقابل، وعلى الصعيد الحكومي، برز موقف رئيس الحكومة الذي، «خلافاً للوزير ليفي، يعتقد بأنه طالما ليس في يديه كل المعطيات، أي طالما لم تنته الحرب، ولا تعرف اسرائيل شكل السلام والترتيبات التي سوف تطبق في الخليج، فمن ناحية سياسية يجب مواصلة الانتظار، ولا يجب الركض الى أمام مع أية أفكار أو مبادرات سلام جديدة» (موطي بسوك، **المصدر نفسه**، ٢٨/٢/١٩٩١).

لكن هذا التباين بين رئيس الحكومة ووزير خارجيته عديم القيمة في نظر المعلّق الصحفي، حامي شاليف، «لأن فحصاً دقيقاً لأقوال وزير الخارجية، في الشهور الاخيرة، يطرح الاستنتاج غير المفاجىء، وهو انه، عملياً، لم يقل أي شيء خاص: قليلًا عن ضرورة ان تكون اسرائيل قائدة لعملية السلام وليست منجرّة اليها، وجملة، أو اثنتين، عن انه لا يجب ان تضع اسرائيل شروطاً مسبقة، في سياق مساعيها الى اجراء مفاوضات مع سوريا، وزلّة لسان في شأن اعادة النظر في فكرة الانتخابات... ومع ذلك، كان ذلك كافياً لادراجه في رقعة العدو الرقم الواحد لليكود...». وأضاف شاليف ان الوزير ليفي، سواء أكان ذلك عن قصد أم لا، كشف عهر حزبه سياسياً: فالليكود لا يبغي السلام... ويتصبب قادته عرقاً، ويشعرون بعدم ارتياح كلّما تحدث احد عن السلام كهدف أعلى للسياسة الخارجية الاسرائيلية...»، وذلك «لأن الليكود وشركاءه من احزاب اليمين على استعداد للسلام مع السعودية، ومع الكويت، او حتى مع جيبوتي. وهم على استعداد لاجراء مفاوضات مكثّفة في اروقة جنيف، او اسطنبول، وعلى استعداد لابداء سعة الصدر في هذه المباحثات: اتفاقيات اقليمية وتحالفات اقتصادية... وخلافه. ولكن بالنسبة الى موضوعين اثنين، ليس لدى الليكود استعداد للاستماع الى أي شيء: المناطق [المحتلة] والفلسطينيون. فالوزير ليفي أثار استياء مستمعيه في الليكود عندما أعلن عن انه لا مناص من التحدث مع الفلسطينيين، الذين رقصوا فوق السطوح» (**دافار**، ٥/٣/١٩٩١).

ما ذهب اليه شاليف ينعكس بوضوح في مواقف رئيس الحكومة، شامير. فعلى الرغم من اعلانه عن انه يوثر الانتظار، الّا ا نه استبق التحرك السياسي بهجوم معاكس، لقطع الطريق أمام التحرك السياسي وزرعها بالالغام. ففي كلمة ألقاها في جلسة كتلة الليكود في الكنيست، كشف شامير عن رؤيته الى طبيعة المرحلة المقبلة، كما يراها، اذ قال: «بعد الحرب، سوف نواجه ايام امتحان، وسوف يكون هناك من سيحاول ان يسلبنا، بالطرق السياسية، ما أخفق في الحصول عليه بالقوة». وأضاف شامير، انه كان، في الماضي، يشعر بالقشعريرة، عندما كان يرى من يقود اسرائيل في المفاوضات الدولية؛ «أمّا اليوم، فأنا هادىء وصلب. ففي اسرائيل حكومة مستقرة، وهي تعرف ما هو واجبها». وحدّد شامير شرطين لاستتباب الهدوء والاستقرار في الشرق الاوسط: تصفية نظام الرئيس العراقي صدام حسين، وتحطيم آلة الحرب العسكرية العراقية (**عل همشمار**، ٢١/٢/١٩٩١). وكتب المعلّق الصحفي موطي بسوك ان شامير، بطرحه لهذين الشرطين، لا يوهم نفسه بقدرته على التأثير في مجرى الحرب وخطوات الولايات المتحدة الاميركية والتحالف الدولي فيها، بل ان الامر الأهمّ، بالنسبة اليه، هو استباق التحرك السياسي والمفاوضات (**المصدر نفسه**). مع ذلك، أكد شامير، في مقابلة صحفية، انه ليس على استعداد لكشف اوراقه الآن، في معرض ردّه على سؤال حول كيفية استعداده لمواجهة مرحلة ما بعد الحرب والنظام الجديد في الشرق الاوسط؟ فأولا يجب الانتظار الى حين انتهاء الحرب؛ «وبعد ذلك سوف نعالج، بالطبع، كل المواضيع التي ستطرح على جدول أعمال المباحثات، وسوف نتّخذ القرارات بحكمة وتأنٍ، في ضوء التجربة التي تراكمت في اسرائيل، وفي ضوء المستجدات في الشرق الاوسط» (يوسف حاريف، **معاريف، ملحق السبت**، ٢٢/٢/١٩٩١). وأكد شامير استعداد حكومته للتباحث مع الاميركيين في كل القضايا التي تهمّ الجانبين، في ضوء التزاماتهم ازاء اسرائيل، وفي

ضوء المصلحة المشتركة على المدى الطويل، معرباً عن ثقته في ان الولايات المتحدة الاميركية سوف تكون «مضطرة الى ان تأخذ في عين الاعتبار ارادة اسرائيل وقراراتها». وحدّد مواضيع البحث، في العلاقات بين الجانبين وفي الترتيبات الامنية التي بامكانها ان تحول دون الحروب والتطوّرات الخطرة، معرباً عن استعداد حكومته للاستماع، واستيعاب الافكار، «لكن التوصّل الى خلاصات في كل هذه الامور سوف يكون فقط بعد انتهاء الحرب». لكن استعداد شامير للتحدث في كل المواضيع، لا يشمل مبدأ «أراضٍ مقابل السلام»، لأنه لا يؤمن بهذا المبدأ، ولا يؤيده، وموقفه منه معروف لكل من سبق وتحدث معه في هذا الشأن. وأضاف شامير انه لا يرى تناقضاً بين قوله ان كل المواضيع مفتوحة للبحث وبين رفضه لهذا المبدأ، حيث ان لديه الكثير من الافكار للتسويات السلمية التي لا تتناقض مع وجهة نظره هذه. لكنه رفض الكشف عن تلك الافكار، «لأن كشفها، الآن، غير مفيد، فعندما نجلس الى طاولة المفاوضات، ربما يحين وقت تلك الافكار» (**المصدر نفسه**).

مع ذلك، أشارت مصادر صحفية اسرائيلية، في معرض توقّعاتها للموقف الذي قد تطرحه حكومة شامير، اذا بدأ التحرّك السياسي، الى ان شامير لا يزال يتمسّك بخطته الهادفة الى عقد لقاء بين وفود تقنية فقط عن الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل ومصر وممثلين عن السكان العرب في المناطق المحتلة (باستثناء القدس)، يتمّ فيه بذل المحاولات لبلورة قواعد ناظمة لفكرة الانتخابات في المناطق المحتلة، التي تشكّل احد البنود الاربعة في «مبادرة السلام» الاسرائيلية، المعروفة بـ «مبادرة شامير»، والتي أقرّتها حكومة الوحدة الوطنية السابقة في أيار (مايو) العام ١٩٨٩. الى ذلك، قالت المصادر الاسرائيلية ايّاها ان شامير يرى وجوب بذل جهود موازية للبدء بمفاوضات مع دول عربية أخرى، في مقدّمها سوريا والعربية السعودية (**عل همشمار**، ١٩٩١/٣/٣). لكن استعداد حكومة شامير، هذا، للبدء بمفاوضات دون شروط مسبقة مع الدول العربية، لم يخل من شروط اسرائيلية، مثل شرط الغاء حالة الحرب مع اسرائيل من جانب الاطراف العربية، ومن ثمّ التقدّم الى المفاوضات مع الفلسطينيين. وبلغت الشروط الاسرائيلية حدّها العبثي، حيث طرح البعض وجوب ان تسود الديمقراطية اولاً في الاقطار العربية المعنيّة، قبل البدء بالمفاوضات (**دافار**، ١٩٩١/٣/٥).

واعتبر وزير الخارجية الاسبق، ابا ايبن، المطالبة بالغاء حالة الحرب كشرط مسبق لبدء المفاوضات مع الدول العربية، محاولة، في الواقع، لخلق عقبة، وعرقلة امكان التقدّم في المفاوضات مع ممثلين عن السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وقال ايبن انه لا يمكن فصل الموضوع الفلسطيني، قانونياً وعملياً، عن موضوع النزاع العربي - الاسرائيلي، خلال عملية المفاوضات مع الدول العربية، مستبعداً ان يوافق أي وفد اردني، أو سوري، على شطب الموضوع الفلسطيني من جدول أعمال المفاوضات. وقال ايبن، أيضاً، انه يجب السير بالمفاوضات مع الفلسطينيين، والعرب، بشكل منسّق، بدلاً من محاولة اعطاء الاولوية للمفاوضات مع الدول العربية (**معاريف**، ١٩٩١/٢/١٥).

على صعيد المعارضة، كان هناك اجماع على ضرورة ان تستعد اسرائيل لمرحلة ما بعد الحرب، والتحرك السياسي، من خلال طرح أفكار تأخذ في عين الاعتبار المستجدات والمتغيّرات الجديدة التي أفرزتها الحرب. مع ذلك، ففي حزب «العمل»، على سبيل المثال، ذكر بعض المصادر الصحفية ان بيرس ورابين مختلفان في الرأي، بالنسبة الى كيفية التعاطي مع التحرّك السياسي الجديد المرتقب. وقد لخّص المعلّق الصحفي، افنير ريغف، رؤية كل منهما بالقول ان بيرس أوضح، في الآونة الاخيرة، ان الاردن عاد الى الصورة، سوياً مع «اتفاق لندن» العام ١٩٨٧، الذي ينصّ على ايجاد صلة بين الكيان الفلسطيني في المناطق المحتلة وبين الاردن، ويحظى بدعم مصري. وذكر ريغف ان بيرس لا ينوي، في خطته السياسية، التي يعكف على بلورتها تمهيداً لطرحها على المكتب السياسي لحزب «العمل»، دعم اقامة دولة فلسطينية مستقلة في المناطق المحتلة، كما يدعو الى ذلك بعض اجنحة الحزب، لكنه عازم على ان يؤكد، في تلك الخطة، وجوب تحقيق، وتطبيق، القرار الرقم ٢٤٢، الذي يدعو الى «السلام مقابل مناطق»، مع التأكيد على هذا الجانب كأساس لخطته السلمية. كذلك، سوف يذكر

بيرس، بوضوح، ضرورة منح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة؛ تلك الحقوق التي «تتجاوز ما يمنحه له مشروع الحكم الذاتي للسكان الذي يتحدث عنه الليكود في تفسيره لاتفاقيتي كامب ديفيد». كذلك سيؤكد بيرس ضرورة تنسيق التحرّك السياسي مع الولايات المتحدة الاميركية ومصر، وبخاصة ضرورة البدء بمحادثات سرية معهما، في محاولة لتشكيل وفد من بين سكان المناطق المحتلة، ويحتمل من خارجها أيضاً، لتمثيل الفلسطينيين في محادثات السلام. اضافة الى ذلك، سوف يؤكد بيرس، أيضاً، ضرورة خلق اطار اقليمي للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة في اطار السلام (**عل همشمار**، ٣/٣/١٩٩١).

من ناحية أخرى، أكد بيرس، في مقابلة صحفية، انه عاكف على وضع خطط لتحديث المواقف الاساسية لحزب «العمل» وملاءمتها مع المستجدات. وأعرب عن اعتقاده بأن الخيار الاساسي والجوهري الذي تواجهه اسرائيل هو: «اراضٍ مقابل السلام، أو حرب من اجل الاراضي؟». وأضاف بيرس ان حزب «العمل» لا يعمل من اجل حل كونفدرالي لمستقبل المناطق المحتلة، بل من اجل حل فدرالي، كونه يرفض اقامة دولة فلسطينية في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**، ١/٣/١٩٩١).

في المقابل، فان وزير الدفاع السابق، اسحق رابين، لا يزال يتمسّك بـ «مبادرة السلام» التي أقرّتها حكومة الوحدة الوطنية الاسرائيلية في العام ١٩٨٩، مع التشديد على ضرورة اجراء انتخابات في المناطق المحتلة، تكون نتيجتها تشكيل وفد فلسطيني الى محادثات اسرائيلية ـ فلسطينية حول الحكم الذاتي، كتسوية مرحلية يصار، بعدها، الى التفاوض بشأن الوضع النهائي، والدائم، للمناطق المحتلة. كذلك يرى رابين امكان البدء بحوار مع الدول العربية، وتحديداً تلك التي كانت جزءاً من التحالف الدولي في حرب الخليج، يتزامن مع الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني. ولا يستبعد رابين امكان اجراء الانتخابات للبلديات، شرط ان يحصل المنتخبون لرئاسة البلديات والمجالس المحلية على مساندة سياسية تمكّنهم من تمثيل السكان في العملية السياسية، لأنه دون هذه المساندة، سوف يرفض هؤلاء المشاركة في وفد فلسطيني الى المفاوضات، مفضّلين الاهتمام بالشؤون البلدية والقروية (افنير ريغف، **المصدر نفسه**، ٣/٣/١٩٩١).

من ناحية اخرى، يرفض رابين فكرة المؤتمر الدولي، لأن عملية السلام ليست بحاجة الى الكثير من المشاركين، «الذين سيمثلون مصالح متناقضة». فالتشكيل المرغوب فيه، في المفاوضات من اجل السلام، يجب ان يقتصر، حسب رأيه، على ممثلين عن اسرائيل والفلسطينيين في المناطق المحتلة، الى جانب ممثلين عن الدول العربية ذات الصلة بالنزاع (**المصدر نفسه**، ٢٥/٢/١٩٩١).

ركائز التحرك السياسي، وابعاده

منذ ان اندلع القتال، اخذ موضوع التحرك السياسي المرتقب، بعد انتهاء الحرب، يحتل حيّزاً بارزاً في تعليقات المعلّقين السياسيين الى جانب التعليقات ذات الطابع العسكري والاستراتيجي لمسار الحرب. وكانت نقطة الانطلاق، في الغالبية العظمى من تلك التعليقات التي تناولت موضوع التحرك السياسي في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب، هي ان الحرب سوف تنتهي بانتصار التحالف الدولي، لا محالة. وبناء عليه، فقد كان هناك شبه اجماع بين المعلقين على وجوب ان تستعد اسرائيل، سياسياً، لمرحلة ما بعد الحرب، التي اعتبرها البعض فرصة تاريخية لا يجوز تفويتها للتوصل الى حل سياسي للنزاع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية. لكن المعلقين السياسيين تباينوا في تحليلاتهم للمسار الذي قد يتخذه التحرك السياسي، والاطراف التي قد تشارك فيه، او يجب ان تشارك فيه، وكذلك بالنسبة الى مواقف حكومة شامير وما قد تجرّه على اسرائيل، جرّاء سياستها المتعنّتة.

تحت عنوان «التحرك المقبل»، كتبت صحيفة «عل همشمار» (٢٥/٢/١٩٩١) ان الشرق الاوسط، سوف يجد نفسه، في القريب العاجل، على ابواب مرحلة من الترتيبات والتسويات «التي تتعلق بنا وبمستقبلنا». ولذا «يتوجب على حكومة اسرائيل، منذ الآن، وقبل ان تنتهي الحرب، ان تفكر في التقدم خطوة الى امام، وان تستعد للمحادثات التي ستطرح على جدول اعمال المنطقة. فعصر

' البروفيل المنخفض ' يبدو قد انتهى، والصورة، بشموليتها، اخذت تتضح بسرعة». ورأت «عل همشمار»، «انه لغرض تحقيق تعايش مشترك بين اسرائيل وجيرانها الفلسطينيين يتوجب على حكومة اسرائيل ان تتوصل الى استنتاج مفاده ان الانفصال عنهم اصبح امراً محتماً». واضافت «ان مؤتمراً بعد نهاية الحرب، تشارك فيه الدول المنتصرة، ومن بينها سوريا ومصر والسعودية، وغيرها من بلدان الخليج، لا يضمن ابداء تفهّم لمعارضة اسرائيل لايجاد حل للقضية الفلسطينية... وكل محاولة للعودة الى التخندق وراء الصيغ القديمة والفظّة لحكومة الليكود قد تقود الى فرض السلام على اسرائيل». وخلصت «عل همشمار» الى «انه لعلى غاية من الاهمية الاستعداد، منذ الآن، وقبل ان تصمت المدافع، لـ ' النظام الجديد ' ، باقتراحات وخطط تشكل قاعدة ممكنة للتعايش المشترك بسلام. فالتسليم بامكان اقامة دولة فلسطينية مع ضمان المصالح الحيوية الامنية لاسرائيل، هو الرسالة السياسية المطروحة من اجل استخلاص اقصى ما يمكن من الفائدة ضمن الشروط السياسية المريحة، بعد هزيمة صدام حسين».

من ناحية اخرى، اكدت صحيفة «هآرتس»، في تعليقها الافتتاحي، بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٧، انه حتى لو كان جل اهتمام الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها من الدول العربية منصبّاً، الآن، على العراق، «فانه من شبه المؤكد ان المنتصرين في الحرب سوف يطالبون بتوسيع الرقعة: فالرئيس بوش، الذي يتحدث عن اقامة نظام عالمي جديد، لن يهمل قضايا الشرق الاوسط». واضافت «هآرتس»، ان تمسّك شامير بحلم «ارض ـ اسرائيل الكبرى»، من البحر الى النهر، لن يجدي نفعاً، و«ان زعيم الليكود يرتكب خطأ، اذا كان لا يزال يؤمن بأن الولايات المتحدة الاميركية وزعماء الدول العربية التي تحالفت مع واشنطن... سوف يكونون مستعدين للتسليم باستمرار الوضع الراهن الاقليمي كما تشكّل في نهاية حرب الايام الستة؛ فاية حكومة اسرائيلية لن تتمكن، بعد، من التهرب من الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين، وان شامير يحسن صنعاً اذا التفت الى اعلان الملك حسين الذي اشار فيه الى الاتفاق الذي تمّ التوصل اليه مع عرفات في شأن اقامة كونفدرالية اردنية ـ فلسطينية. فالتحالف الدولي، الذي هزم العراق، سوف يعتبر هذه الكونفدرالية حلاً عملياً وعادلاً اكثر من مقولة ' ارض ـ اسرائيل الكاملة ' ».

امّا المعلق الصحفي، يسرائيل زامير، فأكد ان التحالف الدولي، برئاسة الولايات المتحدة الاميركية، «يطمح، وبحق، الى اطفاء بقية بؤر النار في الشرق الاوسط، ومن ضمنها القضية الفلسطينية. فوزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، تعهد بـ ' نظام جديد ' في الشرق الاوسط، بعد الحرب. والدول العربية سوف تطالب، وبحق ايضاً، بتحقيق الوعود التي قُدّمت اليها لحل القضية». وخلص زامير الى «ان قراءة صحيحة لخارطة الشرق الأوسط، التي على وشك ان ترسم من جديد، تحتّم الادراك ان الدولة الفلسطينية هي احد الخيارات التي لا يمكن شطبها من جدول الاعمال مسبقاً» (**عل همشمار**، ١٩٩١/٣/٣).

امّا الكاتب موشي ايشون، فنفى امكان التوصل الى مفاوضات بين العرب واسرائيل، لأنه «بشكل عام، اذا اردنا ان نلخّص لانفسنا مجريات الاحداث في اثناء الحرب، بما فيها موجات العداء التي رافقتها ضد اسرائيل، فانه من الصعب ان نتصور في الافق مفاوضات من اجل السلام بين اسرائيل وجيرانها العرب. فالعداء ملتهب في قلوبهم، من الخليج وحتى المحيط الاطلسي» (**هاتسوفيه**، ١٩٩١/٣/١).

ورد ايشون على المطالبين بمبادرة اسرائيلية من اجل السلام، فكتب: «ليست اسرائيل هي الملزمة بتقديم ردود الى الدول العربية عمّا اذا كانت راغبة في السلام. فالدول العربية، منفردة ومجتمعة، هي المطالبة بالرد على السؤال الاساسي: هل هي مستعدة للتوصل الى سلام حقيقي مع دولة اسرائيل والاعتراف بها دون شروط مسبقة، ام لا؟». واضاف: «وفقاً لتلك الردود، يمكن القول فقط اذا كانت ابواب السلام قد فتحت في الشرق الاوسط».

وعن العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، واحتمال ممارسة الاخيرة ضغوطاً على الاولى، كتب موشي ايشون: «لقد حرق وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، اوراق المتنبئين بقدوم المسيح وانبياء الغضب الذين يفرضون

الرعب على الشعب، من حيث ان اسرائيل تواجه، الآن، ضغوطاً اميركية، هدفها ارغامها على الموافقة على تنازلات اقليمية، وفقاً للصيغة المعهودة ' اراضٍ مقابل السلام ' ». وأكد ايشون ان بيكر نفى ان يكون لدى الولايات المتحدة الاميركية اي خطة خاصة بها، بالنسبة الى كيفية حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي طويل الامد، وانها لا تفكر في طرح خطة كهذه في المستقبل. وانتقد ايشون تسرّع بعض الشخصيات والاحزاب الى طرح خطط وبرامج تفصيلية بشأن المرحلة المقبلة، وبالذات حزب «العمل»، وقال ان هذه البرامج، وما يسبقها، ويتلوها، من تصريحات، هي بمثابة «استدعاء للضغوط على اسرائيل، اكثر منها مساهمة في التقدم نحو السلام». وخلص ايشون الى انه «اذا كانت هناك ضغوط، فانها تصدر من الداخل، من جانب بعض ضعاف الايمان الذين لا يرون الآتي، ويتجاهلون الاحتياجات الحقيقية لأمن اسرائيل. واذا واجهنا، في يوم من الايام، ضغوطاً خارجية، فسوف يكون السبب في ذلك استدعاء تلك الضغوط من جانب السياسيين الاسرائيليين، خطياً وشفهياً، من اجل ارغام حكومة اسرائيل على الموافقة مسبقاً على التنازل عن ' مناطق يهودا والسامرة وغزة ' [الضفة الفلسطينية والقطاع المحتلين] وهضبة الجولان» (**هاتسوفيه**، ٥/٣/١٩٩١).

واستبعد زعيم حرب «العمل»، بيرس، ان تمارس الادارة الاميركية الضغط على حكومة اسرائيل، لحملها على تغيير مواقفها. وقال بيرس ان الادارة الاميركية، اذا ما جوبهت بتعنّت من قبل حكومة شامير، فانها قد تمضي في وضع ترتيبات امنية في المنطقة، بعيداً من مشاركة اسرائيل فيها. وان النتيجة لمثل هذا الاحتمال هي عودة سباق التسلح الى المنطقة وتعريض امن اسرائيل لمخاطر جديدة (**معاريف**، ١/٣/١٩٩١).

ورأى المعلق الصحفي، دانيئيل بلوخ، ان استئناف عملية السلام في المنطقة، نتيجة للحرب في الخليج، يعني «انه اذا كانت الدولة اليهودية قد أُسست في مؤتمر بازل، فانه، في مدينة الكويت والصحراء العربية، وصل حلم ' ارض ـ اسرائيل الكاملة ' الى نهايته». واضاف بلوخ، انه لا داعي للحزن على ذلك، «لأن [فكرة] تكامل البلاد كانت، على الدوام، وهماً تغذّى من انعدام شريك مريح للمفاوضات، ومن ضعف الاصرار الاميركي على تحريك عجلات التسوية» (**دافار**، ٣٠/٣/١٩٩١).

واستعرض بلوخ ما سمّاه الفرص التي قُدّمت لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وكتب: «لا يمكن ان نعيد عجلات التاريخ الى وراء، وكان من الممكن استخلاص ابعد والامتناع عن تكرار الاخطاء ذاتها. فاليوم، وكنتيجة للانتصار الباهر للتحالف الدولي في حرب الخليج، هناك فرصة تاريخية لن تتكرر، من ناحية حجمها، للتوصل الى تسوية سلمية شاملة بين اسرائيل والدول العربية؛ تسوية تشتمل، ايضاً، على حل القضية الفلسطينية. والفرصة تلك نابعة من عوامل عدة:

«فالولايات المتحدة هي الدولة الكبرى الوحيدة في الشرق الاوسط، والاتحاد السوفياتي لا يستطيع ان يلعب اي دور ايجابي، او سلبي، في عملية المفاوضات: هناك يقظة في العالم العربي تقود الى استنتاج لصالح التسوية السلمية مع اسرائيل. فاسرائيل اصبحت حقيقة قائمة. ولا يمكن تصفيتها، لا من خلال مواجهة مباشرة، ولا من خلال الاعمال الارهابية. ومعظم الدول العربية لا يريد قيام دولة فلسطينية تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

«والى كل هذه العوامل، يضاف التصميم الاميركي على التوصل الى حل سلمي للنزاع الاسرائيلي ـ العربي، بكل جوانبه، وفق شروط معقولة لكل الاطراف. فبعد الانتصار في الخليج، هناك ادارة اميركية قوية، وواثقة من قوتها وقدراتها، ومن انتصارها في الانتخابات الرئاسية المقبلة. ونظراً الى ذلك، فان في حوزتها تقريباً ست سنوات، محررة فيها من استرضاء الناخب الاميركي، ومن نفوذ هذا اللوبي الضاغط، او ذاك. وبناء عليه، فبامكانها ان تمارس ضغوطاً معقولة، من اجل التوصل الى سلام يقوم على الحلول الوسط، والتنازلات المتبادلة» (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله

«السلوك العسكري» تجاه حرب الخليج

تابعت الصحف الاسرائيلية، باهتمام شديد، تطوّرات أزمة الخليج والحرب التي دارت هناك بين القوات العراقية وقوات دول التحالف، بقيادة الولايات المتحدة الاميركية. وكان من الطبيعي ان يحتل الجانب العسكري مكاناً بارزاً في التقارير والتعليقات الصحافية التي خضعت، جميعها، للرقابة العسكرية الاسرائيلية الصارمة. ووسط فيض من المعلومات والانباء المتعلّقة بسير العمليات على أرض المعركة، تركّز اهتمام الجانب الاسرائيلي على نقاط ثلاث: اولاً، تعهّد اسرائيل بسياسة «ضبط النفس» تجاه هجمات صواريخ «سكود» العراقية عليها، وبالتالي عدم المبادرة باستخدام أي من اسلحتها الهجومية ـ التقليدية وغير التقليدية؛ ثانياً، حسابات الكلفة الاقتصادية لهذه الحرب، التي اقتصرت خسائرها المادية المنظورة على اصابة عدد من الابنية، في حين كانت الاصابات في الارواح بضع عشرات من القتلى وحوالى ثلاثمئة جريح، جميعهم من المدنيين، وبالتالي فقد اعتبر عدد من المراقبين العسكريين هذه الحرب انها الاولى التي كانت فيها اسرائيل طرفاً، بشكل ما، دون ان تخسر جندياً واحداً؛ ثالثاً، اعادة النظر في مفهوم «الحدود الآمنة» الذي شكّل، حتى الآن، ركناً اساسياً في العقيدة الامنية الاسرائيلية ووجّه مسارها السياسي المتشدّد بضرورة الاحتفاظ بالمناطق المحتلة، ضماناً لأمن اسرائيل. وقد أثبت تساقط الصواريخ العراقية على مناطق تل ـ أبيب والنقب وحيفا مدى هشاشة هذه النظرية في عصر الحروب الالكترونية، والاسلحة الاكثر تطوّراً.

«ضبط النفس» ومصداقية الردع

بالتنسيق مع الولايات المتحدة الاميركية، التزمت اسرائيل سياسة «ضبط النفس» تجاه هجمات الصواريخ العراقية، حفاظاً على تماسك التحالف العسكري ضد العراق، خاصة بعد اصدار عدد من التصريحات من الجانب العربي تهدّد بالانسحاب من التحالف مع واشنطن، في حال مشاركة عسكرية اسرائيلية في الحرب ضد العراق. وفي حين استغلت اسرائيل هذا الموقف، اعلامياً، الى أبعد حدّ، باتخاذها مظهر التضحية بأمنها نزولاً عند رغبة الحليف الاميركي القوي، فانها، في واقع الحال، كانت تتصرّف على أساس المصلحة الذاتية تماماً. فمهمة التصدي للقوة العسكرية العراقية تتولاها أضخم آلة حرب في العالم، هي الولايات المتحدة الاميركية، في حين تحتفظ اسرائيل بقوتها العسكرية سليمة، تقريباً، مقابل تقديم التسهيلات اللوجستية والاستخباراتية الى القوات الحليفة. وأظهر عدد من استفتاءات الرأي العام في اسرائيل ان أكثر من ٨٠ بالمئة من السكان عارضوا الرد الفوري على هجمات الصواريخ العراقية (**دافار**، ١٩٩١/٢/٢١، و**معاريف**، ١ و١٩٩١/٢/٢٢). هذا في حين ان المؤسسة العسكرية الاسرائيلية كانت تصدر، تباعاً، اشارات مدروسة باتجاه التعبير عن استعدادها للمشاركة في الحملة العسكرية ضد العراق، من جهة، وضيقها من ضرورة «ضبط النفس»، من جهة أخرى (**دافار**، ١٩٩١/٢/٤). بل ان بعض المصادر العسكرية لم يتردّد في توجيه انتقادات الى الاداء العسكري الاميركي، خاصة في الايام الاولى من اندلاع حملات القصف الجوي ضد الاهداف العسكرية العراقية في الكويت وفي العراق (**معاريف**، ١٩٩١/١/٢٠).

وتركّزت تلك الانتقادات على أساس ان الطيران الاسرائيلي قادر، ربما بفترة زمنية أقل ودقّة أعلى في تسجيل الاصابات، على تحقيق انجازات أسرع ضد منصّات اطلاق الصواريخ العراقية، الاّ ان القيادة السياسية الاسرائيلية كانت واضحة تماماً في موقفها الذي بلوره رئيس الحكومة، اسحق شامير، وغالبية كبيرة من طاقمه الوزاري. وتلخّص ذلك الموقف في ضرورة امتناع اسرائيل عن الرد العسكري على

هجمات صواريخ «سكود» العراقية، طالما لم تتجاوز الخسائر البشرية والمادية حدّاً معيّناً، وطالما لم يستخدم العراق رؤوساً كيميائية، أو جرثومية، في صواريخه. وانطلق هذا الموقف من اعتبار ان الجيش الاسرائيلي لن يكون بامكانه، ضمن الظروف القتالية السائدة والحشد الهائل من قوات التحالف وأسلحتها الاكثر حداثة وتطوّراً، ان يحدث تغييراً هاماً ومؤثّراً في وتيرة العمليات العسكرية (زئيف شيف، **هآرتس**، ٢٠/١/١٩٩١). كما التزمت اسرائيل تجاه الولايات المتحدة الاميركية عدم اتخاذ قرار الردّ العسكري دون التنسيق مع واشنطن والقيادة العسكرية لقوات التحالف. وعلى الرغم من ان هذا الموقف أكسب اسرائيل تقدير دول التحالف، وانهالت على رئيس حكومتها برقيات الدعم والتأييد من زعماء الدول الغربية ومن الاسرائيليين، على حدّ سواء، الّا ان ذلك القرار كان يخفي، على ما يبدو، قدراً من التصادم مع الولايات المتحدة الاميركية، تمثّل في رفض القيادة العسكرية الاميركية تسليم اسرائيل رموز التعارف العسكرية (الشيفرة) بين طائرات القوات الحليفة، الامر الذي من شأنه منع تبادل النار بين الطائرات «الصديقة»، في اثناء أدائها المهمات القتالية (**دافار**، ٢٨/١/١٩٩١).

وقد أشار الى ذلك، صراحة، وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في اثناء زيارته الولايات المتحدة الاميركية، في أواخر كانون الثاني (يناير) الماضي، حيث أعلن ان اشتراك اسرائيل في الحرب ضد العراق مرهون بالتنسيق مع الجيش الاميركي في مجال القتال الجوي (**المصدر نفسه**). والواضح في هذا الموقف هو ان «ضبط النفس» الاسرائيلي مرهون بعامل الوقت والمستجدات على أرض المعركة، من جهة، وحجم الاصابات الاسرائيلية، من جهة أخرى. وكانت الادارة الاميركية قرأت، بوضوح تامّ، ما يدور في أوساط القيادة السياسية ـ العسكرية الاسرائيلية من مخاوف وحسابات آنية، واستراتيجية، عندما أرسلت نائب وزير الخارجية الاميركية، لورنس ايغلبرغر، الى تل ـ أبيب لتطمين القيادة الاسرائيلية وضمان التزامها سياسة «ضبط النفس»، ذلك الالتزام الذي لم تجد اسرائيل صعوبة في قطف ثماره وجني مكاسبه من أطراف التحالف، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

الى جانب ذلك، أثارت قضية «ضبط النفس» نقاشاً داخل اسرائيل تناول أحد أهمّ ركائز العقيدة الامنية الاسرائيلية، وهي، تحديداً، مفهوم «الردع» الاسرائيلي، الذي ارتكزت اسرائيل عليه، تاريخياً، لتبرير مبادرتها الدائمة الى شنّ هجوم ضد أهداف عسكرية لدى الطرف الآخر تعتبرها تهديداً لأمنها، وحرصها الدائم على الاحتفاظ بالتفوّق العسكري المطلق في المنطقة. الّا ان الظروف الموضوعية، في حالة الحرب ضد العراق، فرضت على المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، على ما يبدو، ادخال بعض التعديلات على مفهوم «الردع». فقد اعتبر رئيس الاركان، الجنرال دان شومرون، ان اسرائيل لم تفقد شيئاً من قدرتها الردعية العسكرية بنتيجة التزامها سياسة «ضبط النفس» تجاه هجمات الصواريخ العراقية، ذلك ان «الالتزام بضبط النفس انطلق من موقف قوة؛ وبالتالي، فان مشاركة جنود اميركيين في الدفاع عن اسرائيل لا تنطوي على أي احراج، بل يجب اعتبارها خطوة تقنية مؤقتة أكثر منها احالة لمسؤولية الدفاع عن اسرائيل الى حليفها الأقوى» (**المصدر نفسه**، ٢١/١/١٩٩١).

هذا الموقف الداعي، عملياً، الى ضرورة الحفاظ على التنسيق الكامل مع واشنطن والتعاون مع القيادة العسكرية في مسرح العمليات الخليجية، دافع عنه كبير المعلّقين العسكريين في «هآرتس»، زئيف شيف، بتاريخ ٢١/١/١٩٩١، وتحدث عنه مطوّلاً رئيس الاستخبارات العسكرية سابقاً، اللواء (احتياط) شلومو غازيت (**معاريف**، ٣/٢/١٩٩١). اذ بينما استهل حديثه باستعادة العمليات المتعددة التي نفّذها الجيش الاسرائيلي، انطلاقاً من مبدأ «الردع» والمبادرة العسكرية، مؤكداً ان القدرة العسكرية الاسرائيلية تجد نموذجها الاكثر حداثة في عملية اطلاق الصواريخ التجريبية التي أُجريت قبل اندلاع حرب الخليج بأيام معدودة، انطلق اللواء غازيت، مباشرة، الى تعداد الاسس التي استندت اليها اسرائيل في اتباع سياسة «ضبط النفس»:

١ ـ ان النشاط العسكري العراقي ضد اسرائيل لم يخلق، حتى تلك الساعة، حاجة لردّ اسرائيلي. فالرئيس العراقي لم ينفّذ، بعد، تهديداته، واكتفى باطلاق صواريخ تقليدية، غير متطوّرة، وتفتقر الى الدقّة في التصويب، حسب قوله،

وبالتالي فانها لم تتسبّب الاّ في خسائر طفيفة. وفي المقابل، فان تزويد اسرائيل بشبكات صواريخ «باتريوت» المضادة لصواريخ «سكود»، واستخدام هذه الصواريخ في مهمات دفاعية ناجحة الى حدّ بعيد، أدّى الى تقليص خطر التهديد العراقي.

٢ ـ ان الدعوة الى ضرورة قيام اسرائيل بعملية «تأديب» القوات العراقية تبدو أمراً مستهجناً ازاء النشاط العسكري لقوات الحلفاء التي تنفّذ أكثر من ألف طلعة جوية يومياً ضد الاراضي العراقية.

٣ ـ ان رأياً مفرطاً في السذاجة هو فقط الذي يشكّك في قدرة العراق والدول العربية على فهم حقيقة دوافع اسرائيل في اتباع سياسة «ضبط النفس»؛ ذلك ان اسرائيل لا يتوجب عليها تقديم خدمة الى الاستراتيجية العراقية بتعريضها للخطر الائتلاف الهشّ الذي جهدت الولايات المتحدة الاميركية في سبيل بنائه.

٤ ـ ان الجدوى السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، التي تجنيها اسرائيل نتيجة «ضبط النفس» بادية للعيان. وقد بدأ المراقبون في الغرب يشيرون، بقلق، الى المكاسب التي تجنيها اسرائيل، وانعكاس ذلك على مجرى الاحداث خلال فترة ما بعد حرب الخليج.

موقف مخالف من مسألة «الردع» الاسرائيلي عرضه عاموس غلبواع (**معاريف**، ١٩٩١/٢/١٥) في النقاط التالية:

١ ـ لقد تحطّمت قدرة الردع الاسرائيلية، وفُقدت، في اللحظة التي أصدر الرئيس العراقي أوامره باطلاق الصواريخ على حيفا وتل ـ أبيب في اليوم الثاني من اندلاع الحرب. ولم تقف اسرائيل وحدها في هذا الموقف؛ فقد تحطّم الردع الاميركي أيضاً تجاه العراق، في ١٩٩١/١/١٥، عندما انقضى موعد الانذار النهائي الصادر عن مجلس الامن الدولي. لقد وجّهت كل من اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية تهديداً الى صدام حسين، ولكنه استخفّ بهذه التهديدات، ولم يرتدع اطلاقاً.

٢ ـ ما حصل لا يمكن اعتباره المرة الاولى التي تنكسر فيها قدرة الردع الاسرائيلية. فقد حدث هذا الكسر سابقاً في العام ١٩٦٧، عندما وجّه الرئيس المصري، جمال عبدالناصر، عبارته الشهيرة الى اسحق رابين، قائلاً: «اذا كنت تهدّدنا، فأهلاً وسهلاً». وتكرّر الكسر في العام ١٩٦٩، مع بداية حرب الاستنزاف. ومرة أخرى مع حرب السادس من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣.

وخلص غلبواع الى القول، ان قدرة الردع التقليدية ليست أمراً ثابتاً ومحدداً؛ اذ انه في اللحظة التي يميل العدو الى الاقتناع بأن الطرف الآخر أصبح ضعيفاً عسكرياً، أو عندما تكون منظومة المصالح لدى العدو قوية الى حدّ بعيد، فانه على استعداد، في تلك اللحظة، لدفع ثمن باهظ مقابل تحقيق تلك المصالح. وسأل الكاتب، في النهاية، عمّا اذا كانت خسارة الردع المحدّدة ضد العراق ستعني، أيضاً، تآكلاً في الردع الاسرائيلي الشامل ضد العالم العربي، وخاصة سوريا. وقدّم، فوراً، رده، مؤكداً شكّه في امكانية ذلك. «فالأسد ليس صدّام، وسوريا ليست العراق؛ كما ان الظرف الحالي هو الاستثناء بالنسبة الى اسرائيل».

حسابات الكلفة الاقتصادية

مع اندلاع المعارك وتساقط الصواريخ العراقية على اسرائيل، سارعت حكومة شامير الى مراجعة حساباتها المالية، وتقديم الفواتير الى الادارة الاميركية، ضمن قائمة الدول المطالبة بالتعويضات عن الخسائر التي لحقت بها منذ نشوب الازمة مع العراق. وتردّدت، خلال الاسبوع الاخير من كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، أرقام بقيمة ٧ ـ ١٣ مليار دولار تطالب اسرائيل الادارة الاميركية بها، كمساعدة مالية وتعويضات عمّا لحق بالاقتصاد الاسرائيلي من خسائر، بسبب حالة الطوارىء والتعبئة العامة التي أُعلنت بين صفوف قوات الاحتياط، والتعويض عن الابنية المهدّمة والمتضررة بنتيجة قصف الصواريخ العراقية، وخسائر السياحة الاسرائيلية، وتكاليف الاسلحة والمعدّات الحربية الحديثة التي تسعى اسرائيل الى تزويد جيشها بها، في ضوء مجريات المعارك على جبهة الخليج، بالاضافة الى تكاليف توطين المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي، المقدرة بحوالى مليار دولار. وتعزيزاً لهذه المطالب المالية الضخمة، أعلنت لجنة المالية التابعة للكنيست موافقتها على تحويل مبلغ ٤٠٩ ملايين شيكل من بند الاحتياط العام

في الميزانية ليكون تحت تصرّف وزارة الدفاع. كما تقرّر تشكيل لجنة مشتركة تضمّ ممثلين عن لجنتي المالية والخارجية والامن في الكنيست للبحث في تفاصيل الميزانية الاضافية التي تطالب بها وزارة الدفاع (هآرتس، ٢٨/١/١٩٩١). واستناداً الى توصية اللجنة المالية وموافقتها، قررت الحكومة اضافة ٢٤٣ مليون شيكل الى ميزانية وزارة الدفاع، وذلك «في أعقاب النفقات الضخمة التي تحمّلها الجهاز الامني منذ نشوب الحرب في الخليج» (دافار، ٤/٢/١٩٩١). وجاء قرار الحكومة بعد الاستماع الى تقرير تفصيلي بهذا الشأن من وزير المالية، اسحق موداعي. وقضى القرار بتجنيد هذه الاموال من الميزانية العامة دون التسبّب في الحاق أية زيادة بالعجز الاصلي؛ وبالتالي، فقد تقرّر تأجيل تنفيذ بعض أعمال الخدمات العامة والبنية التحتية وادخال تغيير على سلّم الأولويات في ميزانية الدفاع. وأوضح وزير المالية ان أضرار الحرب الاقتصادية شملت قطاعات عدة، هي: توقف السياحة، وتضرر الصادرات، وانخفاض العروض من الخارج للمنتجات الاسرائيلية، وارتفاع رسوم التأمين، وتوقف القطاع الاقتصادي، تماماً، لأيام معيّنة، وعدم استعادته طاقته الانتاجية الكاملة، وزيادة النفقات الامنية بنسبة تفوق ما كان متوقّعاً من قبل.

مقابل اجراءات التقشّف الاسرائيلية، هذه، تقدّمت حكومة شامير من الادارة الاميركية بطلب الحصول على مبلغ عشرة مليارات دولار تتوزّع على خمس سنوات مقبلة (هآرتس، ٢٣/١/١٩٩١). وجاء طلب المساعدة الاضافية، هذا، على لسان وزير المالية، موداعي، في اثناء زيارة نائب وزير الخارجية الاميركية، ايغلبرغر، لاسرائيل. وأوضح موداعي، الذي كان يعتزم التوجّه الى الولايات المتحدة الاميركية في حملة جمع تبرّعات من كبار المتمولين اليهود هناك، ان طلباً رسمياً من اسرائيل سيقدم الى الحكومة الاميركية «خلال الشهر المقبل». وأضاف: «لقد سعينا الى التوصّل لفهم مشترك معنوي ـ عملي بشأن الالتزامات المتبادلة الناجمة عن الوضع الامني». وتوقّع موداعي ان تستجيب الادارة الاميركية للطلب الاسرائيلي، «حيث ان لا مبرّر اطلاقاً لأن تستجيب واشنطن لطلبات كل من مصر وسوريا وتركيا، وتمتنع عن الاستجابة لطلباتنا بسبب تفصيل تقني، هو اننا لسنا طرفاً في الائتلاف المتحالف». ونفى موداعي أية معلومات عن تقديم ضمانات اسرائيلية بالامتناع عن الرد على هجمات الصواريخ العراقية، مقابل الحصول على هذه المساعدة الاضافية؛ ولكنه أوضح ان استمرار الوضع الامني الحالي لمدة شهر اضافي سيؤدي الى ارتفاع النفقات المباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد الاسرائيلي المترتبة على أزمة الخليج الى ثلاثة مليارات دولار. امّا تفاصيل هذا المبلغ، حسب موداعي، فهي كما يلي: خسارة الانتاج بقيمة مليار دولار نتيجة توقف معظم قطاعات الاقتصاد، وخسارة نحو مليار دولار لتوقف الاعمال في القطاع السياحي وارتفاع أسعار الوقود في الاسواق العالمية، ونفقات اضافية مباشرة بقيمة ٤٠٠ مليون دولار للجهاز الامني، وخسارة ٢٥٠ مليون دولار نتيجة خفض عدد العقود التجارية مع الخارج، وزيادة رسوم التأمين بقيمة ١٨٠ مليون دولار، وخسارة مئة مليون دولار في قطاع النقل الجوي، وخسائر مباشرة نتيجة الاصابات بالصواريخ العراقية بقيمة ٣٠ مليون دولار. ولم يكتف الوزير الاسرائيلي بهذه القائمة التفصيلية من الطلبات، بل أضاف ٢٠ مليار دولار أخرى على مدى السنوات الخمس المقبلة لتغطية نفقات استيعاب مليون مهاجر يهودي من الاتحاد السوفياتي. وتابع موداعي قائلاً، ان الحكومة الاسرائيلية تعتزم اقتراح صفقة مساعدات شاملة على الادارة الاميركية تشمل تقديم ضمانات مالية اضافية، هبات ضخمة، وزيادة نسبة المساعدة الاميركية بالشيكلات، مقابل النسبة المخصصة بالدولار. كما ستطالب اسرائيل بأن تقدّم واشنطن ضمانات مالية الى الشركات الاميركية التي تعتزم الاستثمار في الاقتصاد الاسرائيلي، وان تساعد في حشد الدعم المالي من دول أخرى (المصدر نفسه). وكانت الاستجابة الاميركية للبند الاخير سريعة، حيث أعلنت حكومة ألمانيا عن استعدادها للمساهمة في نفقات غوّاصتين لحساب سلاح البحرية الاسرائيلي، بالاضافة الى مساعدات أمنية، واقتصادية، أخرى، مجموعها حوالى مليار مارك ألماني، أي ما يعادل ٧٠٠ مليون دولار (معاريف، ٣١/١/١٩٩١). وكانت اسرائيل أوقفت مشروع التزوّد بالغوّاصات بسبب قيود مالية.

وشملت المساعدة العسكرية الالمانية ثماني عربات مدرّعة من طراز «فوكس» ومعدّات خاصة للتحقق من وجود أسلحة ذرية وكيميائية وجرثومية، بالاضافة الى بطارية اطلاق صواريخ «باتريوت» تضمّ ثماني منصّات. وجاء هذا العرض الالماني استجابة متأخرة بعض الوقت لطلب كان تقدّم به وزير الدفاع الاسرائيلي، ارنس، قبل ثلاثة شهور الى المستشار الالماني، هيلموت كول، في اثناء زيارته بون. وتضمّن الطلب الاسرائيلي، آنذاك، الحصول، للمرة الاولى، من الحكومة الالمانية على هبة مالية لأغراض أمنية، على غرار الهبة التي تقدّمها الحكومة الاميركية. ويبدو ان المستشار كول أبدى استعداداً ايجابياً للموافقة على الطلبات الاسرائيلية، مقابل استئناف العمل على مشروع بناء الغوّاصتين الذي ينفّذ في أحواض السفن الالمانية، ويستخدم آلاف الايدي العاملة في قطاع الصناعة الحربية الالمانية (هآرتس، ١٩٩١/١/٣١). وفيما كانت الحكومة الالمانية تعلن استعدادها لتقديم مساعدة سخية الى اسرائيل، ارتفعت تقديراتها الى مليار دولار (المصدر نفسه، ١٩٩١/٢/١)، تعويضاً لها عن الخسائر الناجمة عن أزمة الخليج وهجمات الصواريخ العراقية التي ساهمت الصناعة الالمانية في تطويرها، كان مدير عام وزارة الدفاع الاسرائيلية، دافيد عفري، يتابع اتصالاته، ومباحثاته، مع المسؤولين الاميركيين في واشنطن، لوضع اللمسات الاخيرة على صفقات الاسلحة والمعونات المالية المخصصة لاسرائيل، مكافأة لها على الموقف «المعتدل» الذي التزمته خلال أزمة الخليج (المصدر نفسه).

ما بعد حرب الخليج

مع تساقط الصواريخ العراقية على مناطق مختلفة داخل اسرائيل، تساقطت مسلّمات أمنية عدّة كانت تشكّل ركائز هامّة وأساسية في العقيدة العسكرية الاسرائيلية. فالجبهة الداخلية المدنية بدأت تتعرّض، للمرة الاولى منذ اقامة الدولة، لهجمات مباشرة من الطرف المعادي وتلحق بها خسائر مادية وبشرية، الامر الذي أثار حالة من الذعر والخوف دفعت عشرات الآلاف من الاسرائيليين الى مغادرة أماكن سكنهم في تل ـ أبيب ورامات غان والتوجّه الى ايلات جنوباً، والجليل شمالاً، والضفة الفلسطينية شرقاً. وكأنما هذا لم يكن كافياً لاحراج الحكومة الاسرائيلية واظهار عجزها عن حماية مواطنيها في زمن الحرب، فقد جاءت الحاجة الى التزوّد ببطاريات صواريخ «باتريوت» لمواجهة صواريخ «سكود» العراقية لتفرض على اسرائيل الموافقة على وجود طواقم اميركية تتولّى تشغيل بطاريات «باتريوت»، وصيانتها، وتدريب مجموعات اسرائيلية عليها. ومع هذا التطوّر الجديد، كانت اسرائيل تتنكر لأحدى أهم القواعد العسكرية التي كان أكدها دافيد بن ـ غوريون، والقائلة ان أمن وحماية الدولة العبرية لا يمكن ان يعهد بهما لغير الجيش الاسرائيلي، حفاظاً على استقلالية القرار الاسرائيلي. ولكن يبدو ان هذه الاستقلالية تعرّضت للتآكل، ليس فقط بسبب حاجة اسرائيل الى حماية الجنود الاميركيين؛ بل، أيضاً، بسبب اضطرار الحكومة الى التخلّي عن سياسة الردع العسكري وأخذ المبادرة ضد الطرف الآخر، التزاماً منها بـ «ضبط النفس» تجاه الادارة الاميركية.

تطوّر آخر أفرزته الحرب، ربما يثبت، على المدى البعيد، انه الاكثر أهمية، هو سقوط نظرية الحدود الآمنة، وبالتالي ضرورة الاحتفاظ بالاراضي المحتلة لضمان أمن اسرائيل. فالصواريخ العراقية، التي استقرت في أماكن متعددة على طول الشريط الساحلي المزدحم بالسكان، وألحقت أضراراً مادية في المباني والمنشآت، وسجّلت اصابات في الارواح، هذه الصواريخ اخترقت «الحدود الآمنة» على طول الخط الشرقي الفاصل ما بين اسرائيل والاردن وتخطّت المناطق المحتلة التي ادّعت اسرائيل، لسنوات عديدة، بأنها حيوية لضمان أمنها، واستقرت في أهدافها على طول الشريط الساحلي والنقب.

وقد سارع زعماء المعارضة العمالية الاسرائيلية الى التقاط الاهمية الاستراتيجية لهذا الحدث لاعادة طرح صيغة حزب «العمل» لتسوية سلمية في المنطقة تعتمد مبدأ «مبادلة الارض بالسلام». وتحدث زعيم حزب «العمل» عضو الكنيست، شمعون بيرس، عن تسوية اقليمية تحت مظلة الدول الغربية وتعاون بقية دول التحالف ضد العراق، بحيث يوفر هذا الحشد من الدول الغربية،

والعربية، الزخم السياسي والمادي المطلوب لنجاح هذه التسوية. امّا اسحق رابين، فانه طالب بمظلة أقل انفلاشاً، وأكثر فاعلية ربما، تضمّ الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي ـ بعد اعادة تطبيع علاقاته مع اسرائيل ـ وذلك بهدف اخراج الورقة الفلسطينية من أيدي الدول العربية، من خلال تجديد مبادرة الحكومة الاسرائيلية في أيار (مايو) ١٩٨٩، التي دعت الى محادثات مع ممثلين فلسطينيين من المناطق المحتلة من أجل التوصّل الى حل مرحلي من الممكن ان يشمل الاردن أيضاً. وطرح رابين، أيضاً، امكانية تنشيط التسوية مع الفلسطينيين، من طريق دعم اقتصادي من جانب دول النفط. امّا اتفاقيات السلام مع الدول العربية، فيتمّ التوصل اليها، كما كان الحال مع مصر، من طريق محادثات ثنائية منفردة مع كل دولة منها.

وعرض موشي شاحل «خطة سلام» على النمط الاوروبي، بحيث يشمل لجنة لشؤون الامن والتعاون الاقليمي تتولّى العمل على اخلاء المنطقة من مختلف أنواع الاسلحة وتشرف على تنفيذ الاتفاقيات، ولجنة أخرى لتسوية النزاعات تتولّى حل المشكلة الفلسطينية ضمن اطار كونفدرالي مع الاردن أو اسرائيل. امّا «حمائم» حزب «العمل»، ومن بينهم عوزي برعام وأعضاء مجموعة «ميشوف»، فاعتبروا التسوية مع الفلسطينيين أساس أي حل في المنطقة، وبالتالي لا بدّ من اشراكهم، مباشرة، في أية محادثات مستقبلية. ورأت هذه الفئات ان منظمة التحرير الفلسطينية ما زالت تحتفظ بصفتها التمثيلية للشعب الفلسطيني، على الرغم من نتائج الحرب، وما قد ينجم عنها من «تغيّرات تنظيمية داخل صفوف المنظمة» (**دافار**، ١٢/٢/١٩٩١).

من جانبه، استبق رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، المرحلة السياسية المقبلة، وما قد تحمله من ضغوط اميركية ودولية على اسرائيل لقبول مبدأ «الارض مقابل السلام»، وذلك باشراك اللواء (احتياط) رحبعام زئيفي (غاندي) في حكومته الحالية، كوزير بدون حقيبة (**معاريف**، ٤/٢/١٩٩١). وبهذه الخطوة، رفع شامير نسبة تأييده داخل الكنيست الى ٦٦ عضواً وضَمن أصوات كتلة «موليدت» الاربعة، والتي يتزعمّها زئيفي، المعروف بمطالبته الصريحة بتنفيذ سياسة «الترانسفير» او الترحيل الجماعي بحق الفلسطينيين في الاراضي المحتلة. ولم يتردد شامير، بعد ا ن تحصّن بهذا التطرّف العنصري الاسرائيلي، في ان يرفض، بصلف، أية مقترحات اميركية لتسوية سلمية في المنطقة تلحظ حق الشعب الفلسطيني في كيان سياسي مستقل. وهنا ظهر واضحاً الوجه الآخر لمبدأ «الربط» الذي تردّد مؤخراً، للاشارة الى ضرورة مخاطبة الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي وايجاد حل له ضمن تسوية نزاعات المنطقة كافة، كشرط لانهاء أزمة الخليج، ذلك هو الربط العقائدي اليميني المتطرف بين التمسّك بمبدأ «ارض ـ اسرائيل الكاملة» ورفض التخلّي عن شبر واحد من المناطق المحتلة، من جهة، وبين الدفاع عن أمن اسرائيل وحمايتها من العداء العربي، والفلسطيني، لها. هذا «الربط الحقيقي» كما رآه جدعون سامط (**هآرتس**، ٢٣/١/١٩٩١)، هو الذي دفع شامير، وارنس، وصحبهما، الى معارضة الانسحاب من سيناء كشرط للتسوية مع مصر، وهو الذي يقف وراء معارضة اليمين الاسرائيلي لأية بادرة سلمية في المنطقة. ويعتقد هذا المعلّق ان بذور حرب جديدة في المنطقة قد تبدأ في النمو ما لم تواجه حكومة اسرائيل ضرورة التوصّل الى تسوية سلمية تؤدي الى وقف الحرب الداخلية التي تخوضها في المناطق المحتلة، والحرب الخارجية التي تلوح معالمها مع الولايات المتحدة الاميركية.

امّا زئيف شطرنهيل (**هآرتس**، ٢٥/١/١٩٩١)، فاعتبر ان أهداف الحرب الحالية الحقيقية، بالنسبة الى الرباعي شامير ـ ارنس ـ ايتان ـ زئيفي، هي تجميد الوضع الراهن وليس تحقيق السلام من خلال تسوية اقليمية شاملة.

مها بسطامي

الفلسطينيون وحرب الخليج

مع اندلاع حرب الخليج، دخلت الانتفاضة الشعبية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مرحلة قاسية، جمّدت، في خلالها، معظم نشاطاتها، فيما اختفت غالبية مظاهرها المعروفة. وجاء هذا التغيّر المؤقت بعد اسابيع من النشاطات والفعاليات المكثّفة، تركزت على تأكيد دعم المواطنين في الضفة والقطاع للعراق في تصدّيه للحرب العدوانية التي قادتها الولايات المتحدة الاميركية على رأس تحالف دولي معاد له؛ وكذلك في ظل لجوء سلطات الاحتلال الاسرائيلية الى تطبيق احكام صارمة بحق المواطنين، لايقاف تأييدهم المتدفّق للعراق؛ ونشر حالة حصار فرضت، في خلالها، أقسى الاحكام والقوانين التي حالت دون أي تحرك، والزمت قرابة مليون ونصف المليون فلسطيني بيوتهم.

فمنذ اليوم الأول لاندلاع الحرب في الخليج، بتاريخ ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، فرضت سلطات الاحتلال حالة الطوارىء في عموم المناطق المحتلة. وأصدرت الحاكمية العسكرية الاسرائيلية أوامرها المشدّدة بشأن تطبيق حظر التجول العام على المواطنين، فيما انتشر الجنود الاسرائيليون ورابطت عربات اسرائيلية مدّرعة عند مفارق الطرق. وشملت قرارات الحظر: منع المواطنين من مغادرة منازلهم لأي سبب كان، على ان يبقى الاجراء هذا ساري المفعول طالما لم تعلن السلطات عن اجراء مخالف؛ وعدم السماح للمرضى الفلسطينيين بالانتقال الى المستشفيات لتلقّي العلاج، أو الحصول على الخدمات الطبية داخل منازلهم الاّ باذن خاص، مسبق، صادر عن الحاكم العسكري الاسرائيلي؛ ومنع المواطنين من دخول اسرائيل لأي سبب كان؛ والتأكيد ان أي خرق لأوامر حظر التجوّل يعرّض مرتكبه امّا للاعتقال وامّا لاطلاق النار عليه من قبل وحدات الجيش وقوات الشرطة الاسرائيلية (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٨٣١، ١٩٩١/٢/١٠).

وكشف آفي بازنر، المتحدث باسم مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بوضوح، عن صلة الحظر العام والحصار المباشرة بموقف المواطنين في الضفة والقطاع من الاحداث الجارية في الخليج. واكد بازنر استمرار الحصار «طالما واصل الفلسطينيون دعمهم للرئيس العراقي صدام حسين»؛ بينما ربط منسّق شؤون النشاطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، شموئيل غورن، بين الحصار المفروض في الضفة والقطاع والحرب المشتعلة في الخليج، وقال ان الوضع القائم لن يتغير قبل انتهاء الحرب (داود كتاب، «عقوبة الحصار»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٩٣، ١٩٩١/٢/٨، ص ١٢ ـ ١٣). كما هدّد وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، بأن «قوات الجيش ستتّبع اجراءات صارمة اذا ما حاول الفلسطينيون التشويش، بأي شكل من الاشكال، على نشاطات الجبهة الداخلية وعلى نشاطات الجيش [الاسرائيلي]». وكان وزير الطاقة والعلوم، يوفال نئمان، اكثر صراحة ومباشرة في تهديداته، التي اطلقها في اثناء مؤتمر صحافي عقده، حين اعلن «ان تشريد الفلسطينيين قادم، لا محالة، اذا واصلوا دعمهم للعراق» (**فلسطين الثورة**، العدد ٨٣٤، ١٩٩١/٢/٣).

في ظل هذه الأجواء، مارست سلطات الاحتلال الاسرائيلية ارهابها ضد عدد من الشخصيات والمؤسسات الوطنية. فطالب ثلاثة وزراء اسرائيليين بابعاد رئيس مركز الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، وخطيب المسجد الاقصى الشيخ محمد الجمل (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٢/١٠). وذكر متحدث باسم الشرطة الاسرائيلية لوكالة الصحافة الفرنسية انه تمّ غلق مكتبين تابعين لمركز الدراسات العربية في القدس، بناء على أمر أصدره قائد المنطقة الوسطى في الجيش الاسرائيلي، الجنرال اسحق مردخاي. وأوضح المتحدث ان غلق المكتبين سوف يستمر حتى ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٩٢،

مشـيراً الى تمديد غلق مكاتب أخرى تابعة للمركز ذاتـه، لم يحـدّد عددهـا، كانت أُغلقت منذ تموز (يوليو) ١٩٨٨. وزعم ان هذه المكاتب، جميعها، «شـكـلت غطاء لنشـاطات م.ت.ف.» في الضفـة الفلسـطينيـة، مضيفـاً انه طبقاً للمواد التي تمتّ مصادرتها من مكاتب المركز، يصار الى التحقق ممّا اذا كان يتعـيّن على السلطات الاسرائيلية ملاحقة فيصل الحسيني قضائياً (**القدس العربي**، لندن، ١٩٩١/٢/٢٦). وفي اجراء تعسفي آخر، اقدمت السلطات الاسرائيليـة على اعتقال استاذ الفلسفة بجـامعـة بيرزيت، د. سري نسيبة، خارج بيته في القدس، بتاريخ ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، حيث وجّهت اليه تهمة نقل معلومات الى العراق. وقد أوضح وزير الدفاع الاسرائيلي، ارنس، ان اعتقال نسيبة جاء نتيجة قيامه «بنشاطات لجمع المعلومات [لصـالح] المخـابـرات العـراقيـة، خصوصاً بعد الهجمـات الصاروخية التي تعرضت لها اسرائيل» (**جيـروزاليم بوست**، ١٩٩١/١/٣٠). وبناء عليه وبموجب قوانين الطوارىء، وضع نسيبة في الحجز الاداري لمدة ستة شهور. أمّا نسيبة، فوصف التهمة المـوجّهـة اليه بأنها «سخيفة». وكشف عن انه لم يطلع حتـى على ملف الاتـهـام. الى ذلك، أوقـفت سلطات الاحتـلال عدداً من الصحـافيـين بحجج مختلفة (**الحرية**، نيقوسيا، ١٩٩١/٢/١٠).

أدّت اجراءات القمع والحصار، هذه، الى توقف شبه كامل لنشاطات وكالة غوث اللاجئين (أونروا) الخاصة بتقديم مواد غذائية الى سكان المخيمات، ممّـا خلق صعـوبات كبيرة لآلاف المواطنين، حيث غالبيـة سكان قطاع غزة هم من سكان المخيمات، بالاضافة الى سكان ستة عشر مخيماً فلسطينياً في الضفة. ولم يسمح، طوال فترة فرض حظر التجول، الاّ بتوزيع جزئي، ومحدود، لمساعدات وكالة الغوث. وتمّ ذلك في اربعة، أو خمسة، مخيمات فقط، بينها الدهيشة ونور شمس، اللذان أُخضعا لحظر تجول استمـر منـذ الرابـع والتـاسـع من كانون الثاني (ينـايـر) ١٩٩١، على التوالي (**فلسطين الثورة**، ١٩٩١/٢/١٠)؛ كمـا أدت، على الصـعـيـد الاقتصـادي العـام، الى انقـطاع أرزاق الغـالبية السـاحقـة من المـواطنـين. فقد بات اكثر من مئة وعشريـن الف عامـل فلسـطيني غير قادرين على الوصول الى اماكن عملهم في اسرائيل؛ كذلك أصبح حال عشرات آلاف العمـال، العـاملين في مصـانع وورش ومعـامل في الضفة والقطاع، بالاضافة الى اصحـاب الحـوانيت والمحـال التجـارية. وتعرض الموسم الزراعي للانهيار، فتلفت المحاصيل الزراعية والفـاكهـة التي لم يتمكّن المـواطنون من جمعها؛ ونفقت اعداد كبيرة من الدواجن والابقار. وتولّد عن ذلك، كلّه، نقص كبير في البضائع والمواد الغذائية في الاسـواق (**المصـدر نفسـه**). وقـدّر الاقتصـادي الفلسطيني، عبدالفتاح ابو شكر، الخسارة الناجمة عن الحصار بحوالى خمسين مليون دولار اسبوعياً (كتاب، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٩١/٢/٨).

في مواجهـة الظروف، هذه، أصـدرت لجنـة التوجيه، التابعة للقيادة الموحدة للانتفاضة، نداءها الثاني منذ اندلاع حرب الخليج، دعت فيه المواطنين الى «دعم العراق وعدم تركه معزولاً في هذه المعركة، التي هي معركة الامة العربية وجميع الضعفاء في العالم». وحثّت اللجنة المواطنين على تشكيل لجان الدفـاع الذاتي ولجـان التعليم ولجـان المسـاعدة الاجتمـاعيـة. وطالبت التجار، في الضفة والقطاع، بعـدم رفـع اسعـار المـواد الغـذائية (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩١/١/٣١).

صواريخ على تل ـ ابيب

استقبـل المواطنون في الضفة والقطاع ضرب اسرائيـل بصـواريـخ «الحسين» العراقية بالفرحة والتهليل والتكبير. وصعد كثيرون من سكان الضفة الى سطوح المنـازل لمشـاهـدة تسـاقط الصواريخ العراقية على منطقة تل ـ ابيب، وردّد بعضهم: «جاء الكيمـاوي». ومـع انتشـار هذه الاجواء الجديدة تراجـع، الى حد بعيـد، القلق الذي ساور غالبيـة المـواطنين في الايام السابقة، حيث انتشرت اجواء الاحبـاط، والتخـوّف من احتمـال انـدلاع حرب كيميائية، فبعد سقوط الصاروخ الأول على منطقة تل ـ ابيب الكبـرى تغـيّرت مشـاعر الفلسطينيين «الذين باتوا غير مهتمين بالعيش أو بالموت». وربما كان الشعور هذا نابعاً من رغبتهم في تجاوز حالة الاحباط التي سادت مع بدء الغارات الجوية للحلفاء على العراق (**الحياة**، لندن، ١٩٩١/١/١٩).

أمّـا المـواطنـون في قطاع غزة، فقـد كانـوا

بعيدين من مسرح سقوط الصواريخ العراقية. كما لم يسمعوا صفارات الانذار التي أُطلقت تباعاً في اسرائيل، كما هو الحال في الضفة التي كانت تسمعها بوضوح كامل. بل ان سكان القطاع تلقّوا انباء الهجمات الصاروخية في وقت مبكر من الصباح. لقد «كانوا معزولين، تماماً، عن كل من اسرائيل والضفة معاً. وتابعوا ما وقع كما لو كانوا في دولة مجاورة» (**المصدر نفسه**).

من جانبهم، عبّر النشطاء الفلسطينيون والشخصيات البارزة، في الضفة والقطاع، عن مواقف اكثر اعتدالاً من مواقف الشارع العام في المنطقتين، الذي كان شعاره «فلتجرّب اسرائيل ما جرّبه الفلسطينيون على امتداد أربعين عاماً». فقد دان بعض الشخصيات، مثل فيصل الحسيني، القصف العراقي واسرائيل معاً (كتاب، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٩١/٢/٨). ونفى الحسيني ان يكون قد أثنى على ضرب تل ـ ابيب بصواريخ عراقية. وذهب الى اتهام بعض الوزراء الاسرائيليين، ممّن اشاروا الى تأييده للهجمات الصاروخية العراقية، بأنهم «كاذبون». وقال: «نحن ضد ضرب مدنيين أينما كانوا... أنا لن أكون سعيداً لضرب تل ـ ابيب أو بغداد» (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩١/١/٢٨). وحذّر الحسيني من تحريض اسرائيلي ضد الفلسطينيين؛ ومن قيام الاسرائيليين بأعمال انتقامية. وفي لقاء ضمّ عدداً من الشخصيات الوطنية، بينها الحسيني، مع قناصل الدول الاوروبية، في القدس، دعت خمس شخصيات المجتمع الدولي الى توفير الحماية للفلسطينيين. وذكرت هذه الشخصيات، في طلب تقدمت به الى القناصل العامّين، ان ثمة مخاوف جدية لدى الفلسطينيين من اعمال انتقامية من قبل بعض الاسرائيليين. وهذه المخاوف تستند الى معلومات مصدرها اسرائيلي، واجنبي، تحدثت عن خطط أعدتها جماعات اسرائيلية وسلطات الاحتلال استهدفت تنفيذ برامج الترحيل الجماعي للفلسطينيين في اثناء الحرب (**القدس العربي**، ١٩٩١/١/١٤)، وفي وقت لاحق، في اعقاب اطلاق الصواريخ العراقية على اسرائيل، اتهم الفلسطينيون اسرائيل بالتغاضي عن عدد من الصواريخ التي سقطت، خطأ، في الضفة، وبتعمّد عدم اطلاق صواريخ «باتريوت» المضادة عليها (كتاب، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٩١/٢/٨).

ومع تصاعد الاجواء التي رافقت توقع سقوط صواريخ عراقية على اسرائيل، كانت مخاوف الفلسطينيين قد تزايدت بسبب عدم توفّر أقنعة وكمّامات واقية من الغازات لديهم. فبعد استكمال توزيع اسرائيل الكمّامات على سكانها، زعمت مصادر في الجيش الاسرائيلي انه لم يبق في حوزتها سوى ١٧٥ الف كمّامة واقية، في الوقت الذي لم يتسلم اكثر من تسعين بالمئة من الفلسطينيين اية اجهزة واقية من الغازات، باستثناء عدد محدود من المواطنين في رام الله، وبيت لحم، وقلقيلية، الذين حصلوا على الكمّامات في اعقاب اصدار قرار من المحكمة العليا في اسرائيل، بتاريخ ١٩٩١/١/١٤، نصّ على ضرورة توزيع الاقنعة. وانتقد القرار تصرف سلطات الاحتلال تجاه المواطنين، ووصفه بأنه «فضيحة سافرة»، وعبّر عن «تمييز واضح» (**الحياة**، ١٩٩١/١/٢٥). ففي البداية، أعلنت سلطات الاحتلال عن انها ستوزّع الكمامات على جميع المواطنين ممّن هم فوق سن الخامسة عشرة؛ ثم أعلنت عن انها ستقصر توزيعها على حاملي بطاقات الهوية فقط؛ ثمّ استثنت حاملي البطاقة الخضراء؛ ثم من يخرقون حظر التجول، او يرشقون الدوريات العسكرية الاسرائيلية بالحجارة. وفي الوقت عينه، رفض عدد كبير من المواطنين تسلّم الكمّامات، احتجاجاً على عدم توفير السلطات كمّامات خاصة بأطفالهم وابنائهم ممّن هم دون سن الخامسة عشرة. وكانت سلطات الاحتلال بررت هذا بعدم تمكّنها من استيراد، أو تصنيع، كمامات خاصة بالاطفال، مع ان الأمر كان غير ذلك في ما يتعلق بالصبية والاطفال الاسرائيليين، الذين حصلوا على الكمّامات قبل اندلاع حرب الخليج (**الحرية**، العدد ٣٩٤/١٤٦٩، ٣ ـ ١٩٩١/٢/٩). هذا في الوقت الذي تسلّم، ايضاً، تسعون الف مستوطن يقيمون في الضفة والقطاع الاقنعة والكمّامات، منذ ١٩٩١/١/١٤ (**القدس العربي**، ١٩٩١/١/١٥).

أمّا المحكمة العليا، التي سبق وطالبت بضرورة توزيع الكمّامات، فقد انكرت ذلك على السجناء والمعتقلين الفلسطينيين، متذّرعة بأسباب أمنية.

وقد ذكرت مصادر المحكمة ان السجناء الفلسطينيين «ليسو في خطر»! وردت مؤسسة «الحق»، في القدس، بتوجيه نداء عاجل من أجل توفير الحماية لحوالى ١٨ ألف معتقل فلسطيني. وذكرت، في ندائها، ان الموقف الاسرائيلي يتناقض مع البند ٧٦ من اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩؛ كما ان البند ٨٨ من الاتفاقية، ذاتها، حدّد الاجراءات الواجب اتخاذها عند اندلاع الحرب بأنه «في جميع أماكن الاعتقال المعرّضة لغارات جوية واحتمالات الحرب، يتوجب على السلطات [المعنيّة] توفير ملاجىء، مناسبة في عددها وتركيبها، لتوفير الحماية اللازمة. وفي حال وجود انذار، على المعتقلين التمتع بحرية الدخول الى الملاجىء في اسرع وقت ممكن، وعلى السلطة توفير كل الاجراءات التي توفرها لمواطنيها» (**الحياة**، ٢٥/١/١٩٩١).

ذهول وترحيب

انقسم الفلسطينيون لجهة تحديد الموقف من المبادرة العراقية الخاصة بالانسحاب من الكويت، والتي أُعلنت، في بغداد، في الاسبوع الاخير من شباط (فبراير)، الى قسمين. قسم كبير منهم اصيب بالذهول، معتبرين قرار بغداد الانسحاب جاء نتيجة وضع صعب عانت منه القوات العسكرية العراقية، وان الولايات المتحدة الاميركية وحلفاءها تمكّنوا من تحقيق نصر سريع على العراق. وكانت غالبية المواطنين توقعت استمرار الحرب لفترة طويلة، يثبت العراق، في خلالها، قدرته على الصمود بطريقة تفرض على واشنطن وحلفائها قبول وقف اطلاق نار في الخليج، يضمن انسحاباً عراقياً مشرّفاً من الكويت (**القدس العربي**، ٢٧/٢/١٩٩١).

أمّا القسم الآخر من المواطنين، فقد رحّب بالمبادرة العراقية التي وجد فيها ربطاً حيّاً بين المسألة الخليجية والاحتلال الاسرائيلي. والاكثر أهمية من ذلك انها فتحت الطريق لتراجع عراقي عن احتلال الكويت الذي «عقّد المسائل» بوجه الفلسطينيين. وبرأي هؤلاء، فقد «وضع احتلال العراق للكويت [ومن ثمّ اعلان ضمّها] الفلسطينيين في موقف صعب». فقد عارض الفلسطينيون، حقيقة، احتلال الكويت، وطالبوا «بحل سلمي للصراع». واشاروا، كذلك، الى ان من شأن الموقف العراقي، الجديد، صون الآلة العسكرية العراقية. فقد خشي الفلسطينيون وقوع هزيمة عراقية تتركهم «يتامى» لا يجدون من يناصر قضيتهم (داوود كتاب، «ابتهاج غير ناضج»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٩٤، ٢٢/٢/١٩٩١). واعتبر هؤلاء المؤيدون لمبادرة العراق الانسحاب من الكويت «خطوة حكيمة لمواجهة مخطط الحلفاء بالالتفاف على القوات العراقية المتواجدة في الكويت، وفي منطقة البصرة، ومحاصرتها، واجبارها على الاستسلام، أو ابادتها واحتلال أراض عراقية جديدة، وفرض شروط الحلفاء على العراق بصورة مطلقة». واستنتج هؤلاء، ان قرار الانسحاب لم يكن نتيجة يأس (**القدس العربي**، ٢٧/٢/١٩٩١).

تخوّف مشروع

بعد توقف العمليات العسكرية في الخليج، ظهرت في افق الضفة والقطاع، تخوّفات مشروعة من الآثار المترتبة على نتائج الحرب، خصوصاً في الجانب المتعلق بالوضع الاقتصادي للمناطق المحتلة. فقد توقعت مصادر فلسطينية عودة آلاف الفلسطينيين الى الضفة والقطاع، بعد طردهم من الكويت، ممّا يفاقم أزمة البطالة، ويزيد في تعقيد الظروف المعيشية (**المصدر نفسه**، ٣/٣/١٩٩١). في هذا السياق اكدت الادارة العسكرية الاسرائيلية ان الف فلسطيني أخذوا يعبرون، يومياً، جسر اللنبي على نهر الاردن الى الضفة الفلسطينية، منذ ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١. وهذا العدد يفوق المعدّل الذي سجّل في الفترة عينها من العام الماضي بثلاثة أضعاف. واشارت الادارة العسكرية الى ان غالبية العابرين هي من القادمين من الكويت (**المصدر نفسه**، ١٥/١/١٩٩١).

من جهة أخرى، باشر المواطنون، في الضفة والقطاع، بالاعداد للمعركة السياسية المقبلة، ووضع الاحتمالات تحسّباً لما سينشأ من مواقف؛ وللاستعداد للرد على الخطوات السياسية التي قد تتّخذها، أو تقوم بها، الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، قررت أوساط فلسطينية مقاطعة زيارة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، المرتقبة الى المنطقة؛ وعدم اجراء

أي اتصال رسمي، أو غير رسمي، به، أو بمساعديه، في خلال زيارته لاسرائيل، ما لم تعلن م.ت.ف. موافقتها على اجراء اللقاء. واتّخذ القرار، هذا، بعد عملية جس نبض اميركية للفلسطينيين قامت بها القنصلية الأميركية في القدس، بهدف فحص امكانية اجراء اتصالات مع شخصيات فلسطينية (المصدر نفسه، ٥/٣/١٩٩١). وحذّرت القيادة الموحدة للانتفاضة، في بيان أصدرته حمل الرقم ٦٨، وجاء تحت عنوان «نداء مجد وبسالة العراق» من أي محاولة «لتجاوز م.ت.ف.». وجاء في البيان، ان «شعبنا يحذّر كل القوى التي تسعى الى التشكيك في حق المنظمة في تمثيل شعبنا والتفاوض باسمه». واكد ان الحملة التي تعرضت لها المنظمة، نتيجة تمثيلها لموقف شعبنا [من أزمة الخليج]، وتعبيرها الصادق عن ارادته، لن تزيد شعبنا الّا تمسّكاً بقيادته الشرعية الوحيدة: م.ت.ف.» (المصدر نفسه).

ربعي المدهون

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/١٢/١٩٩٠ الى ١٥/٢/١٩٩١

١٦/١٢/١٩٩٠

• استشهد، في مدينة رفح، المواطن محمد احمد ابو نقيرة (٢٥ عاماً)، اثر اصابته برصاصة، في اثناء قيام جنود الاحتلال الاسرائيلي بمطاردة عدد من الشبان الملثّمين الذين كتبوا شعارات وطنية على جدران بعض المنازل في المدينة. وكانت سلطات الاحتلال الاسرائيلية فرضت حظر التجوّل على قطاع غزة بأكمله. من جهة أخرى، أُلقيت زجاجتان حارقتان على مركز للشرطة الاسرائيلية في غزة؛ كما أُصيب اسرائيلي كان يقود سيارة صهريج بجروح، بالقرب من قرية الزاوية، حيث تعرّضت سيارته لقنبلة حارقة أُلقيت عليها (**الدستور**، عمّان، ١٧/١٢/١٩٩٠).

• وقع اشتباك في القطاع الغربي من «حزام الامن»، في جنوب لبنان، بين مجموعة فدائية وقوات من الجيش الاسرائيلي، نتج عنه استشهاد احد افراد المجموعة الفدائية وجرْح جنديين اسرائيليين من لواء غولاني (**دافار**، ١٧/١٢/١٩٩٠).

• وصف الرئيس الاميركي، جورج بوش، محادثاته مع رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، بأنها «مفيدة، وديّة، ومثمرة»، وبأنها تناولت العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٧/١٢/١٩٩٠).

١٧/١٢/١٩٩٠

• نقلت وكالة الانباء النيجيرية عن الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، قوله، في اثناء زيارة قصيرة قام بها لنيجيريا، ان اندلاع حرب في الخليج سيكون كارثة على العالم بأسره. واضاف، في قوله للصحفيين، انه يحبّذ التوصّل الى حل عربي لأزمة الخليج، وعقد مؤتمر لكل جوانب الأزمة في منطقة الشرق الأوسط (**الدستور**، ١٨/١٢/١٩٩٠).

• عمّ الاضراب العام مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية كافة، احتجاجاً على قرار سلطات الاحتلال الاسرائيلية ابعاد اربعة مواطنين من قطاع غزة اتهموا بانهم من اعضاء «حماس» وزعامتها. كما شهدت مناطق الضفة وقطاع غزة اشتباكات متفرّقة بين المواطنين وقوات الاحتلال، أُصيب، في اثنائها، عدد من المواطنين بجروح (**الدستور**، ١٨/١٢/١٩٩٠).

• قررت سلطات الامن الاسرائيلية تشديد أعمال المراقبة على المسافرين الى الخارج من المواطنين في المناطق المحتلة، وتشديد العقوبات على الراغبين في السفر الى دول اجنبية، بغرض جمع الاموال لدعم الانتفاضة. واتخذت الاجراءات هذه في اعقاب عملية قتل يهود وقعت في يافا (**هآرتس**، ١٨/١٢/١٩٩٠).

• اعتبرت اوساط اميركية مسؤولة ان عدم اتفاق الحكومة الاسرائيلية والادارة الاميركية على موضوع توفير الحماية للفلسطينيين المدنيين تحت الاحتلال الاسرائيلي قد يؤدي الى تدهور العلاقات فيما بينهما (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٨/١٢/١٩٩٠).

١٨/١٢/١٩٩٠

• أُصيب تسعة عشر مواطناً بجروح، في اثناء اشتباكات عنيفة وقعت بين المواطنين في مخيمي جباليا والنصيرات وامتدت لتشمل باقي مدن القطاع وبلداته ومخيماته. كما أُصيب عدد آخر بجروح في اشتباكات مماثلة وقعت في انحاء متفرقة من الضفة الفلسطينية، أُلقيت، في خلالها، زجاجة حارقة باتجاه دورية اسرائيلية كانت في طريقها الى مستوطنة كريات أربع، وقد أُصيبت السيارة واشتعلت النيران بها (**الدستور**، ١٩/١٢/١٩٩٠).

١٩/١٢/١٩٩٠

• طعن ملثّمون جندياً اسرائيلياً في قرية اللبن الشرقية فأصابوه بجروح، حيث تمّ نقله، اثر ذلك، في طائرة مروحية الى احد المستشفيات. كما اطلق آخرون النار باتجاه نقطة عسكرية اسرائيلية أُقيمت على

سطح احدى البنايات في نابلس. وفي نابلس، ايضاً، القى مواطنون زجاجة حارقة على دورية عسكرية، فيما أُلقيت زجاجات اخرى على باص كان يقل جنوداً في جنين، وعلى الحي اليهود في الخليل. وكانت مدن الضفة الفلسطينية وقطاع غزة شهدت اشتباكات عدة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، اسفرت عن جرح أكثر من ستين فلسطينياً واعتقال اربعين آخرين (**الدستور**، ٢٠/١٢/١٩٩٠).

• ذكر رئيس الادارة الصهيونية، سيمحا دينيتس، انه وصل الى اسرائيل، يوم امس، ١٩٤ مهاجراً من اثيوبيا. وهذا أعلى رقم لمهاجرين يهود اثيوبيين وصلوا في يوم واحد. وتوقع ان يصل الى اسرائيل، حتى نهاية الشهر الحالي، حوالى ٦٠٠ مهاجر. واكد وصول ثلاثة آلاف مهاجر من اثيوبيا منذ مطلع العام الحالي (**دافار**، ٢٠/١٢/١٩٩٠).

٢٠/١٢/١٩٩٠

• شهدت المناطق المحتلة صدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية أسفرت عن اصابة سائح بريطاني بجروح، اثر طعنه بسكين في القدس على يد ملثّمين، واصابة جندي اسرائيلي بجروح، اثر اشتباك مسلّح وقع قرب بلدة بيت امّر؛ فيما تعرّضت دورية اسرائيلية لهجوم بالاسلحة الرشاشة. كما اسفرت الصدامات عن اصابة ٢٩ فلسطينياً بجروح، واختناقات، واعتقال آخرين، في اعقاب حملة تمشيط واسعة قامت بها قوات الاحتلال (**الدستور**، ٢١/١٢/١٩٩٠).

• اقرّ مجلس الامن الدولي، بتأييد الولايات المتحدة الاميركية ودون معارضة، اقتراحاً ندّد باسرائيل لاستئنافها سياسة طرد الفلسطينيين من المناطق المحتلة؛ وايّد المجلس، كذلك، عقد مؤتمر دولي للسلام «في الوقت المناسب، وبعد اعداد ملائم» (**هآرتس**، ٢١/١٢/١٩٩٠).

• انهت وزارة الاستيعاب الاسرائيلية بلورة خطة لاستيعاب ٤٠٠ ألف مهاجر يهودي جديد من المتوقّع ان يصلوا الى اسرائيل في العام المقبل (**هآرتس**، ٢١/١٢/١٩٩٠).

• قالت مصادر اميركية مطلعة، ان المسؤولين الاميركيين ابدوا انزعاجهم من التصريحات والرسائل العلنية والخاصة التي دعت فيها تل ـ ابيب واشنطن الى تدمير الآلة العسكرية العراقية (**النيويورك تايمز**، ٢١/١٢/١٩٩٠).

٢١/١٢/١٩٩٠

• منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية المواطنين في الضفة الفلسطينية من دخول مدينة القدس، وشنّت حملة اعتقالات واسعة شملت مناطق بيت لحم ونابلس وطولكرم والخليل وغزة، في الوقت الذي تواصلت الصدامات بينها وبين المواطنين في الضفة والقطاع، واسفرت عن اصابة ثمانين مواطناً بجروح، واعتقال اكثر من خمسة وعشرين آخرين (**الدستور**، ٢٢/١٢/١٩٩٠).

• اعتبر مراقبون، في واشنطن، ان ادانة الادارة الاميركية قرار الحكومة الاسرائيلية استئناف عملية ابعاد الفلسطينيين من الاراضي المحتلة في مجلس الامن الدولي، لهي دلالة واضحة على ترجيح أهمية تحالفها العربي والدولي ضد العراق على علاقتها العضوية باسرائيل (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٢ ـ ٢٣/١٢/١٩٩٠).

٢٢/١٢/١٩٩٠

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، وفد مؤتمر اتحاد الكتّاب والادباء العرب واستعرض معه آخر تطوّرات القضية الفلسطينية والاوضاع في الاراضي العربية المحتلة والخليج (**الدستور**، ٢٣/١٢/١٩٩٠).

• اصيب اربعون مواطناً بجروح، واعتقل ثلاثون آخرون، في خلال اشتباكات وقعت، أمس، في انحاء متفرقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وهدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلية منزلين في رافات والشيوخ، وأغلقت منزلاً ثالثاً في دير ابزيع؛ كما اقتلعت الجرّافات العسكرية خمسين شجرة زيتون من أراضي قرية مسحة، وصادرت أراضي تعود لمواطنين من قرية زيتا (**الدستور**، ٢٣/١٢/١٩٩٠).

• قتل الجيش الاسرائيلي شخصاً حاول التسلل عبر نهر الاردن من منطقة تقع على بعد عشرة كيلومترات من جسر دامية في منطقة مستوطنة ارغمان. وعثر بجانب القتيل على قنبلة مولوتوف ونسختي قرآن (**دافار**، ٢٣/١٢/١٩٩٠).

• وصل اسرائيل، في نهاية الاسبوع الحالي،

سبعة آلاف مهاجر يهودي، نقلوا عبر جسر جوي من ثلاثين رحلة نفّذتها شركة «العال» الاسرائيلية وشركات طيران اخرى (**دافار**، ٢٣/١٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٢/٢٣

• أُصيب اكثر من سبعين مواطناً بجروح في اشتباكات وقعت في مناطق عدة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ وأُصيب، في المقابل، ثلاثة جنود اسرائيليين بجروح، فيما حطّم شبان الانتفاضة، وأحرقوا، عشر سيارات عسكرية واربع عشرة سيارة اخرى تابعة لمستوطنين (**الدستور**، ٢٤/١٢/١٩٩٠).

• أكّد وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، في جلسة الحكومة الاسرائيلية، مساهمة الولايات المتحدة الاميركية في افشال اتخاذ قرارات اكثر تطرفاً من تلك التي اتخذها مجلس الامن الدولي في الاسبوع الماضي بالتنديد باسرائيل. واضاف، ان الولايات المتحدة الاميركية عبّرت عن أسفها بسبب عدم ذكر القرار لاستخدام العنف من جانب الفلسطينيين (**هآرتس**، ٢٤/١٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٢/٢٤

• اسفرت الصدامات التي شهدتها مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، اليوم، عن اصابة اكثر من ٤٥ مواطناً بجروح، واعتقال ٢٥ آخرين؛ فيما هاجم شبان الانتفاضة عدداً من سيارات العدو، فحطموا زجاج اكثر من عشرين منها (**الدستور**، ٢٥/١٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٢/٢٥

• استشهد المواطن جمال احمد اسماعيل عادي (٢٩ عاماً) على ايدي افراد دورية عسكرية اسرائيلية طاردته بالقرب من منطقة مناشير الحجر. وكان الشهيد جمال، وزميل له يدعى ناصر علي قاسم ابو ديّة (٢٥ عاماً)، مطاردين منذ فترة طويلة، وقد تمكّن الجنود الاسرائيليون من ملاحقتهما واطلاق النار عليهما، فاستشهد جمال وأُصيب ناصر بجروح نقل على اثرها الى مستشفى «هداسا» للمعالجة (**الاتحاد**، حيفا، ٢٦/١٢/١٩٩٠).

• كشف قائد المنطقة الجنوبية الاسرائيلي، اللواء متان فلنائي، في كلمة الى النيابة العسكرية الاسرائيلية، ان قوات الامن الاسرائيلية تعرّفت على هوية أعلى قائد عسكري لـ «فتح» في قطاع غزة، وعلى اسماء مجموعة اخرى من قادة في مواقع أدنى. وكشف فلنائي عن ان قائد «فتح» تمكّن من الخروج من البلاد (**هآرتس**، ٢٦/١٢/١٩٩٠).

• استخدم وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، لهجة «قاسية جداً» ضد سياسة الابعاد الاسرائيلية بحق الفلسطينيين، واعرب عن الاستعداد للقبول بعبارة تنصّ على ان «القدس محتلة» (**نيويورك تايمز**، ٢٦/١٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٢/٢٦

• استشهد المواطن علاء عبداللطيف عبيد (٢٤ عاماً)، من مخيم الشاطىء، برصاص جنود الاحتلال الاسرائيلي، عندما هاجم بسكين مجموعة من الجنود يضربون فتى فلسطينياً. وتمكّن عبيد من اصابة ثلاثة من الجنود بجروح، قبل ان يصاب برصاص الآخرين من افراد المجموعة. وفي الوقت عينه، هاجم جنود آخرون شبّاناً ملثّمين كانوا يكتبون شعارات على الجدران في مخيم رفح، فأصابوا احدهم بثلاث عيارات واعتقلوه. وكانت الضفة الفلسطينية وقطاع غزة شهدتا عدداً من حوادث الاشتباك مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، سقط، في خلالها، عدد آخر من الجرحى (**الاتحاد**، ٢٧/١٢/١٩٩٠).

• ذكر الناطق باسم حركة «يوجد حد» ان ثلاثة جنود احتياط اسرائيليين اعتقلوا بسبب رفضهم الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة. واوضح الناطق ان مئات الضباط والجنود الاسرائيليين اعلنوا رفضهم الخدمة منذ بداية الانتفاضة وحتى اليوم، وانه تمّ اعتقال ١٩٣ منهم (**دافار**، ٢٧/١٢/١٩٩٠).

• تسلّم رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، رسالة من الرئيس المصري، حسني مبارك، طالبه فيها بممارسة ضبط النفس حيال ما يجري في الخليج (**دافار**، ٢٧/١٢/١٩٩٠).

١٩٩٠/١٢/٢٧

• اشعلت القوات الفلسطينية الضاربة النار بثلاث سيارات اسرائيلية على جبل سكوبس في القدس والمنطقة القديمة منها، فيما شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات في مخيمي قلنديا وشعفاط، أسفرت عن اعتقال عشرين مواطناً. كذلك اقتحم جنود الاحتلال، امس، قرية كفر قليل، ومنازل عدة في

مخيم عين بيت الماء (**الدستور**، ٢٨/١٢/١٩٩٠).

• وصل اسرائيل، منذ يوم الثلاثاء، حوالى ٧٥٠٠ مهاجر يهودي؛ وهذا أعلى رقم يصله معدل الهجرة في خلال يوم واحد. وبهذا وصل عدد المهاجرين، منذ بداية العام ١٩٩٠، الى ١٩٥ ألف مهاجر (**هآرتس**، ٢٨/١٢/١٩٩٠).

• دعا وزير الاديان الاسرائيلي، افنير شاكي، البابا يوحنا بولس الثاني الى الاعتراف باسرائيل، وقال انه «بعد ٤٣ سنة على قيام اسرائيل، وبعد ان جُسّدت حرية العبادة، آن الأوان ليعترف البابا بنا» (**هآرتس**، ٢٨/١٢/١٩٩٠).

٢٨/١٢/١٩٩٠

• اطلق مستوطنون في الضفة الفلسطينية النار على سيارة لمدنيين فلسطينيين كانت تمرّ قرب مستوطنة، فأصابوا ثلاثة من ركابها، بينهم طفل رضيع. واعلنت جماعة صهيونية، اطلقت على نفسها اسم «المنتقمون الصهيونيون»، مسؤوليتها عن الحادث. من جهة اخرى، ساد في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اضراب عام، تلبية لنداء من القيادة الموحّدة للانتفاضة، احتجاجاً على تهويد القدس، والهجرة اليهودية، والاستيطان، وتشكيل وزارة اسرائيلية جديدة ولواء شرطة، خاصّين بالقدس، واستشهد مواطن يدعى خيري محمود (٣٠ عاماً)، من عنزة، قضاء جنين، متأثراً بجروح كان أُصيب بها من قبل (**الدستور**، ٢٩/١٢/١٩٩٠).

٢٩/١٢/١٩٩٠

• شهد قطاع غزة معركة بين مواطنين وقوات احتلال اسرائيلية استمرت لأكثر من خمس ساعات، استشهد، في خلالها، خمسة مواطنين. فقد بدأت المعركة عندما طارد جنود اسرائيليون ملثّمين فلسطينيين كانوا يكتبون شعارات على الجدران بمناسبة ذكرى انطلاقة «فتح»، وراحوا يطلقون النار عليهم. وعرف من بين الشهداء الخمسة اسامة البلبيسي (١٦ عاماً)، واسلام حرب (١٩ عاماً) (**الدستور**، ٣٠/١٢/١٩٩٠).

• اكّد رئيس الأركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، في محاضرة ألقاها في تل ـ ابيب، ان لدى اسرائيل القدرة على الرد القاسي والصعب جداً على أي هجوم عراقي، في حال حصوله. لكنه أشار الى ان اسرائيل لن تكون البادئة باستخدام اسلحة نووية (**دافار**، ٣٠/١٢/١٩٩٠).

٣٠/١٢/١٩٩٠

• استشهد المواطنان ربيع حمزة حمارشة (٢٧ عاماً)، من نابلس، ومنار محمد علي (١٨ عاماً)، من جنين، في خلال مواجهات وقعت في نابلس وجنين بين المواطنين، من جهة، وقوات الاحتلال الاسرائيلية وعملاء لها، من الجهة الاخرى؛ كما أُصيب، في اثناء ذلك، سبعة مواطنين آخرين بجروح. الى ذلك، ساد الاضراب الشامل مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، استنكاراً لمجزرتي رفح وخان يونس، امس، اللتين أدّتا الى استشهاد خمسة مواطنين واصابة مئات آخرين بجروح (**الدستور**، ٣١/٢١/١٩٩٠).

٣١/١٢/١٩٩٠

• استشهدت مواطنة فلسطينية، وقُتل وجُرح عدد من الاسرائيليين، عندما انفجرت قنبلة اسطوانية حاولت المواطنة الشهيدة وضعها في مكان ما في سوق «محني يهودا» وسط القدس. وقامت قوات الاحتلال الاسرائيلية باعتقال عدد من الفلسطينيين ممّن تواجدوا في المكان في اثناء الحادث، وفرضت حظر التجوّل على المدينة، كما فرضت حظراً مماثلاً على قطاع غزة وقرية السمّوع ونابلس ومخيماتها، وواصلت فرض الحظر على بيت ساحور ومخيمي الدهيشة وطولكرم وضاحية ذنّابة وبلدة عنبتا (**الدستور**، ١/١/١٩٩١). من جهة أخرى، اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عن استشهاد عشرة من مقاتليها في غارة شنّها الطيران الاسرائيلي، ليلة امس، على منطقة شرق صيدا (**المصدر نفسه**).

١/١/١٩٩١

• استشهد اربعة مواطنين في يوم ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية. فقد اشتبك ملثّمون في احدى قرى قطاع غزة مع قوة عسكرية اسرائيلية اطلقت النار عليهم، فاستشهد مواطنان. كما استشهد آخران في اشتباكات وقعت في الضفة الفلسطينية، هما بلال راتب (١٧ عاماً)، من روجيب، وفالح ابو الرُب (٣٠ عاماً)، من قباطية. وكان المواطنون، في الضفة والقطاع، تحدّوا حظر التجول الذي فرضته سلطات الاحتلال الاسرائيلية واحتفلوا بذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية (**الدستور**، ٢/١/١٩٩٠).

١٩٩١/١/٢

• قام الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، بزيارة معسكر «قوات الأقصى»، حيث شاركها احتفالاتها بالذكرى السادسة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية (**وفا**، تونس، ٢/١/١٩٩١).

• استشهدت المواطنة سعاد محمد حمدان صقر (٣٠ عاماً)، من خان يونس، اثر اصابتها برصاصة اطلقها جنود الاحتلال الاسرائيلي في اثناء مواجهات وقعت في المدينة، وجُرح ١٦ آخرون على الأقل. كذلك وقعت اشتباكات في مخيمي النصيرات وخان يونس. وكانت سلطات الاحتلال رفعت حظر التجوّل عن القطاع (**الدستور**، ٣/١/١٩٩١).

• حذّر وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في المؤتمر السنوي لزعماء الكونغرس اليهودي الكندي، من تجاوز العراق الخط الأحمر بالمساس باسرائيل (**معاريف**، ٣/١/١٩٩١).

١٩٩١/١/٣

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في عدد من مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فأسفرت عن اصابة مواطنين بجروح، واجهاض عدد من النساء؛ فيما تواصلت احتفالات المواطنين بذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية (**الدستور**، ٤/١/١٩٩١).

١٩٩١/١/٤

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، وتناول البحث بينهما الاوضاع داخل المناطق الفلسطينية المحتلة وازمة الخليج. واطلع الرئيس عرفات الرئيس زين العابدين على نتائج زيارته الاخيرة لتسع دول افريقية (**وفا**، ٤/١/١٩٩١).

• انضمّ مواطنان، من مخيمي جباليا وخان يونس، الى قائمة شهداء الانتفاضة، اثر اطلاق النار على أحدهما من قبل القوات الاسرائيلية، فيما استشهد الثاني بعد ان اطلق احد الاسرائيليين النار عليه في اعقاب حادث سير وقع شمال مدينة غزة. كذلك، أسفرت اشتباكات متفرقة، وقعت في انحاء مختلفة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، عن اصابة خمسين مواطناً بجروح واعتقال ثلاثين مواطناً آخرين (**الدستور**، ٥/١/١٩٩١).

• صرّح وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بأن الولايات المتحدة الاميركية «لا تزال تعارض توجيه الدعوة، قريباً، الى عقد مؤتمر دولي خاص بالقضية الفلسطينية، وترى ان هذا المؤتمر قد يكون مفيداً بعد انتهاء الازمة الخليجية» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٥ ـ ٦/١/١٩٩١).

١٩٩١/١/٥

• مضى فلسطينيان على درب الشهادة في اشتباكات وقعت مع قوات الاحتلال الاسرائيلية: الاول وائل محمود شباكي، البالغ من العمر اثني عشر عاماً، من مخيم الفارعة؛ والثاني نضال عبدالرحمن محمد عوض (٢٥ عاماً)، من عنبتا؛ كما أُصيب عشرات بجروح؛ فيما اخضعت غالبية المناطق المحتلة لحصار عسكري شديد تخلّلته حملة اعتقالات واسعة (**الدستور**، ٦/١/١٩٩١).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي السابق عضو الكنيست، اسحق رابين، الى اعضاء المركز الاسرائيلي للادارة، ان دور اسرائيل في ازمة الخليج هو دور ممثل الاحتياط، الذي يجلس في القاعة وليست له علاقة بما يجرى (**معاريف**، ٦/١/١٩٩١).

١٩٩١/١/٦

• عمّ الاضراب الشامل جميع مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، احتجاجاً على محاكمة زعيم «حماس»، الشيخ احمد ياسين، في حين ساد اضراب مماثل في منطقة بيت لحم غداة عيد الميلاد بحسب التقويم الشرقي وتلبية لدعوة القيادة الموحّدة للانتفاضة. وذكرت تقارير ان اشتباكات واسعة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية اسفرت عن اصابة ٧٥ مواطناً بجروح، مقابل اصابة خمسة جنود اسرائيليين (**الدستور**، ٧/١/١٩٩١).

• قال زعيم حزب «العمل» الاسرائيلي، شمعون بيرس، في خلال لقائه بأعضاء برلمانيين من حزب العمال البريطاني: «ينبغي على حكومة اسرائيل ان تعلن، بعد انتهاء ازمة الخليج، استعدادها للدخول في مفاوضات سياسية مع وفد فلسطيني، ومفاوضات اقتصادية مع الدول العربية» (**عل همشمار**، ٧/١/١٩٩١).

١٩٩١/١/٧

• وقع اشتباك مسلّح، أمس، بين ملثّمين

فلسطينيين ودورية عسكرية اسرائيلية في باب الساحة، في المنطقة القديمة في القدس، ولم تتّضح المعلومات عن عدد الاصابات الاسرائيلية. من جهة اخرى، أُصيب ثمانون مواطناً بجروح في اشتباكات متفرقة وقعت في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية؛ كما اعتقل عشرات المواطنين (**الدستور**، ٨/١/١٩٩١).

• تحادث رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، هاتفياً، مع الرئيس الاميركي، جورج بوش، حول أزمة الخليج، وعبّر له عن قلق اسرائيل ازاء تهديدات الرئيس صدام حسين بمهاجمتها (**معاريف**، ٨/١/١٩٩١). من جهة أخرى، حذّر شامير من امكانية حدوث تغيير في سياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاه اسرائيل، بعد انتهاء ازمة الخليج (**المصدر نفسه**).

• رأت اوساط دبلوماسية مطلعة، في واشنطن، ان تصريح وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بشأن توجيه الدعوة، قريباً، الى عقد مؤتمر دولي، يعني ان الادارة الاميركية تريد مزيداً من اوراق الضغط على اسرائيل، من اجل دفعها الى قبول التسوية السلمية، وان التلويح بهذه الورقة يصلح للمقايضة والضغط من اجل تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، ومن اجل اقامة الترتيبات الامنية في منطقة الخليج (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٨/١/١٩٩١).

١٩٩١/١/٨

• عثر على جثة المواطن جمعان محمد صالح ابو حوشل (٤٦ عاماً) ملقاة في بساتين البرتقال الغربية، في مستوطنة الخضيرة، وبها آثار كدمات وعيارات نارية. ويعتقد بأن مستوطنين اغتالوا ابو حوشل. من جهة أخرى، واصل المواطنون في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تصديهم لقوات الاحتلال الاسرائيلية؛ وفي خلال ذلك أُصيب خمسة وعشرون مواطناً بجروح، واعتقل اكثر من عشرين آخرين، وتمكّن المواطنون من تحطيم عدد من السيارات العسكرية الاسرائيلية (**الدستور**، ٩/١/١٩٩١).

• افادت اوساط اميركية، في واشنطن، بأن اسرائيل أُصيبت بخيبة أمل وغضب، لأن الولايات المتحدة الاميركية لم تف بتعهداتها بتقديم معلومات تأتي بها الاقمار الاصطناعية الاميركية، في الوقت المحدد، حول تجربة اطلاق صاروخين عراقيين من نوع «سكود» المحسّن، تمّت قبل اسبوعين (**عل همشمار**، ٩/١/١٩٩١).

١٩٩١/١/٩

• عقد رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، اجتماعاً، في بغداد، مع الرئيس العراقي، صدام حسين، تمّ، في خلاله، بحث في اوضاع المناطق الفلسطينية المحتلة وآخر تطوّرات ازمة الخليج. وعبّر الرئيس عرفات عن تضامن الشعب الفلسطيني وقيادته مع العراق والرئيس صدام حسين في مواجهة العدوان (**وفا**، ٩/١/١٩٩١).

• عمّ الاضراب الشامل الاراضي الفلسطينية المحتلة، تلبية لنداء القيادة الموحّدة للانتفاضة، بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الثامن والثلاثين؛ ووقعت اشتباكات متفرقة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت عن اصابة عشرات المواطنين بجروح. من جهة اخرى، استمر حظر التجول مفروضاً على مخيم الدهيشة، لليوم السادس على التوالي، وبدأ سكانه يعانون من نقص في المواد الغذائية (**الدستور**، ١٠/١/١٩٩١).

• نفى وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في مقابلة متلفزة، ان تكون لدى اسرائيل نوايا عدوانية ضد الاردن. وقال انه ليس لدى الاردن اسباب للتخوّف (**معاريف**، ١٠/١/١٩٩١).

١٩٩١/١/١٠

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في الخرطوم، مع رئيس هيئة الانقاذ الوطني في السودان، الفريق عمر البشير، وبحث معه في آخر تطوّرات أزمة الخليج، وفي امكانية ايجاد حل عربي سلمي لها (**وفا**، ١١/١/١٩٩١).

• تواصلت الصدامات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، الأمر الذي أدّى الى اصابة عدد من المواطنين بجروح. وتمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من مهاجمة عدد من سيارات المستوطنين اليهود وآليات دوريات العدو الاسرائيلي، والحقت بها اضراراً مادية (**الدستور**، ١١/١/١٩٩١).

١٩٩١/١/١١

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، مع

الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، فأُجري بحث في تطوّرات الوضع في منطقة الخليج. وقد صرّح الرئيس عرفات، اثر الاجتماع، بأن الحل الوحيد الممكن للازمة في الخليج هو الحل العربي السلمي بغطاء دولي (**وفا**، ١٩٩١/١/١١).

• استشهد المواطنان سميح محمود احمد جرّار (٤٥ عاماً)، من قرية الهاشمية، قضاء جنين، واحمد حسين حسن ابو السعيد (٣٥ عاماً)، من مخيم خان يونس، وأُصيب اربعون بجروح، في اشتباكات وقعت بين المواطنين في الاراضي المحتلة وبين قوات الاحتلال الاسرائيلية. وألقت القوات الضاربة الفلسطينية زجاجتين حارقتين باتجاه دوريتين اسرائيليتين في خان يونس، شوهدتا والنيران مشتعلة بهما (**الدستور**، ١٩٩١/١/١٢).

١٩٩١/١/١٢

• تواصلت الصدامات بين المواطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأُصيب، في اثنائها، عشرات المواطنين بجروح. وفرضت قوات الاحتلال حظر التجوّل على ميدان فلسطين في قطاع غزة، ومخيم الفوّار، وبلدتي الزاوية وبيطّا، في الضفة الفلسطينية، وواصلت فرض حظر التجوّل على مخيّمي خان يونس والدهيشة، وقريتي عزّون وعرّابة (**الدستور**، ١٩٩١/١/١٣).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، في مقابلة مع التلفزة الاسرائيلية، ان الجيش الاسرائيلي طوّر وسائل جديدة وأسلوب حرب جديداً، ممّا قلّل من قدرة العراق على الحاق الضرر باسرائيل (**معاريف**، ١٩٩١/١/١٣).

١٩٩١/١/١٣

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في بغداد، مع الرئيس العراقي، صدام حسين، حيث استعرضا مختلف جوانب الازمة في الخليج، في ضوء الجهود الدبلوماسية الجارية للحؤول دون انفجار الاوضاع، في ظل التصعيد الاميركي والاسرائيلي المتواصل (**وفا**، ١٩٩١/١/١٤).

• استشهد مواطنان في حادثي قتل متعمّد من قبل يهود؛ فذكرت تقارير ان عزّت سليمان سماعنة (٣٠ عاماً)، من نابلس، استشهد في حادث سير متعمّد، حين صدمت شاحنة يقودها مستوطن سيارته؛ كما استشهد حمدالله احمد علاونة حين سقطت صخرة ضخمة على رأسه، وعثر على جثته ملقاة على اراضي قرية عزموط، شرق نابلس. من جهة أخرى، استمرت الاشتباكات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأصيب أكثر من ثمانين مواطناً بجروح، واعتقل ثلاثون آخرون (**الدستور**، ١٩٩١/١/١٤).

• أفادت مصادر في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، بعد انتهاء جولة محادثات بين رئيس الحكومة الاسرائيلية واعضاء الوفد الاميركي، برئاسة مساعد وزير الخارجية الاميركية، لورنس ايغلبرغر، بأن اسرائيل تحتفظ لنفسها بحق الدفاع عن النفس في حال تعرّضها لعدوان. ونفت ان يكون هناك أي شكل من أشكال عدم التفاهم بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل حول هذا الموضوع (**عل همشمار**، ١٩٩١/١/١٤).

• حذّر وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، العراق، مجدّداً، من ردّ اسرائيلي قوي وكبير، اذا ما تعرّضت اسرائيل لهجوم عراقي عليها (**عل همشمار**، ١٩٩١/١/١٤).

١٩٩١/١/١٤

• استشهد فتى فلسطيني، في مواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية وسط مدينة رام الله؛ كما أُصيب خمسة وثلاثون مواطناً بجروح، واعتقل عشرات المواطنين، في مقابل جرح اسرائيلي في مدينة الخليل، وتحطيم زجاج أكثر من عشرين سيارة للعدو (**الدستور**، ١٩٩١/١/١٥).

١٩٩١/١/١٥

• فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلية نظام حظر التجوّل على أكثر من مليون فلسطيني في المناطق المحتلة، في أعقاب انتشار خبر اغتيال القائدين الفلسطينيين، صلاح خلف (ابو اياد) وهايل عبدالحميد (ابو الهول)، ومساعد لخلف في تونس. وأقدم جنود الاحتلال على قتل عبدالباسط محمد عبيدي جرادات (١٢ عاماً)، من سيلة الحارثية، كما قتل جندي قنّاص منصور محمد خليل شيخة (١٩ عاماً) في غزة؛ وكانت مظاهر الاحتجاج الغاضبة

عمّت المناطق المحتلة، في أعقاب سماع نبأ حادث الاغتيال (**الاتحاد**، ١٦/١/١٩٩١).

• نبّه مصدر عسكري اسرائيلي، رفيع المستوى، في حضور المراسلين العسكريين في القدس، من تزايد احتمالات سقوط صواريخ عراقية على اسرائيل مع اقتراب انتهاء الانذار الموجّه الى العراق بسحب قواته من الكويت (**عل همشمار**، ١٦/١/١٩٩١).

١٦/١/١٩٩١

• استشهد المواطن محمد نعمان ابو حسين ابو سنينة (١٦ عاماً)، في خلال مواجهات مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية وقعت في الخليل، في الوقت الذي فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حظر تجوّل شاملاً على جميع المناطق الفلسطينية المحتلة (**الدستور**، ١٧/١/١٩٩١).

١٧/١/١٩٩١

• اعادت سلطات الاحتلال الاسرائيلية فرض حظر التجول على المناطق الفلسطينية المحتلة. وهدّد الجيش الاسرائيلي باطلاق النار على كل من يخرق الحظر. وعلى الرغم من ذلك، اندلع عدد من التظاهرات في عدد من الاحياء المحيطة بالقدس، حيث وقع بعض الاشتباكات بين المواطنين فيها وقوات الاحتلال الاسرائيلية (**الحياة**، لندن، ١٨/١/١٩٩١).

• ذكر الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي ان سبعة اسرائيليين جرحوا، جراء سقوط صواريخ عراقية؛ واكد ان الصواريخ حملت رؤوساً تقليدية (**عل همشمار**، ١٨/١/١٩٩١).

• بعث رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، برسالة الى رئيس الاركان المشتركة للولايات المتحدة الاميركية، الجنرال كولين باول، عبّر فيها عن دعمه له وللقوات العاملة في الخليج. وفي لقاء مع المراسلين العسكريين، اعرب شومرون عن تقديره الكبير لجيش الولايات المتحدة الاميركية والقوات الاخرى بعد اليوم الاول من العمليات (**عل همشمار**، ١٨/١/١٩٩١).

١٨/١/١٩٩١

• تابع المواطنون في الضفة الفلسطينية سقوط صواريخ عراقية على منطقة تل ـ ابيب، وصعد بعضهم على سطوح المنازل لمراقبة ذلك وسط تهليل وتكبير، بينما ظل سكان قطاع غزة، الذين أُخضعوا لحظر تجول، بعيدين من انباء الهجوم الصاروخي العراقي حتى فجر اليوم (**الحياة**، ١٩/١/١٩٩١).

١٩/١/١٩٩١

• استشهدت المواطنة لبنى القدح (٢٤ عاماً)، بعد ان اطلق جنود اسرائيليون النار عليها، في اثناء وقوفها على شرفة منزلها، في نابلس، بينما كانت المدينة خاضعة لنظام حظر التجول. وكانت سلطات الاحتلال الاسرائيلية فرضت نظام حظر التجول على نابلس والمخيمات المحيطة بها، وعلى انحاء واسعة من قطاع غزة، فور الاعلان عن اندلاع الحرب في الخليج (**الحياة**، ٢٠/١/١٩٩١).

• حذّر الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي، نحمان شاي، المراسلين الاجانب من الاشارة، في تقاريرهم، الى اماكن سقوط صواريخ «سكود» العراقية (**معاريف**، ٢٠/١/١٩٩١).

• تعهد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في حديث هاتفي مع مسؤولين في الادارة الاميركية، عدم الرد، مؤقتاً، على الهجمات الصاروخية العراقية على اسرائيل (**معاريف**، ٢٠/١/١٩٩١).

٢٠/١/١٩٩١

• واصل المواطنون في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تصديهم لقوات الاحتلال الاسرائيلية، على الرغم من استمرار نظام حظر التجول المفروض منذ ١٧/١/١٩٩١. وقد اسفرت الصدامات بين الجانبين عن جرح عدد من المواطنين، واعتقال عدد آخر (**وفا**، ٢٠/١/١٩٩١).

• توقعت أوساط امنية اسرائيلية تصعيداً عراقياً ضد اسرائيل، بهدف جرّها الى الحرب في الخليج، لتحويلها الى مواجهة عربية ـ اسرائيلية. وتوقعت ان يستخدم العراق اسلحة كيميائية لتحقيق اغراضه (**دافار**، ٢١/١/١٩٩١).

٢١/١/١٩٩١

• أُجهضت ثلاث نساء بفعل قنابل الغاز السامّ التي ألقتها قوات الاحتلال الاسرائيلية على تجمعات سكانية في مناطق نابلس وجنين وغزة؛ كما أُصيب ستة مواطنين بجروح، وتعرّض ١٧ آخرون لاعتداءات بالضرب من قبل جنود الاحتلال. من جهة أخرى،

هدمت سلطات الاحتلال منزلاً في عصيرة الشمالية، واغلقت منزلين في جنين وعصيرة، بدعوى مقاومة اصحابها للقوات الاسرائيلية (**وفا**، ٢١/١/١٩٩١).

• توقع الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي، نحمان شاي، تزايد الهجمات الصاروخية العراقية على اسرائيل، حيث «لا تزال الدوافع العراقية لضرب اسرائيل قوية» (**دافار**، ٢٢/١/١٩٩١).

١٩٩١/١/٢٢

• خرق المواطنون، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، حظر التجول الذي فرضته سلطات الاحتلال الاسرائيلية، منذ اسبوع، على جميع المناطق. وشوهد علما فلسطين والعراق مرفوعين على اماكن وبيوت عديدة، في الوقت الذي ابدى المواطنون مشاعر الفخر والاعتزاز بالقصف الصاروخي العراقي لاهداف حيوية اسرائيلية. من جهة أخرى، حطّم شبان، في القدس، سيارة اسرائيلية كانت متوقفة قرب باب العمود (**الدستور**، ٢٣/١/١٩٩١).

• اخطأ صاروخا «باتريوت»، أُطلقا من وسط اسرائيل، صاروخ «سكود» عراقياً، فسقط في منطقة تل ـ ابيب متسبباً في وقوع سبعين اصابة بجروح وتدمير مبنى من طابقين (**معاريف**، ٢٣/١/١٩٩١).

١٩٩١/١/٢٣

• شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات واسعة وسط اجواء الحصار وحظر التجول المفروض على المناطق المحتلة منذ لحظة اندلاع الحرب في الخليج. وقد ركزت السلطات الاسرائيلية حملتها هذه على التيارات الوطنية والنقابية. من جهة أخرى، حطّم مستوطنون زجاج ومحتويات مبنى اطفائية في رام الله، تابع لبلدية المدينة، فيما اقتحمت قوات اسرائيلية مخيم طولكرم، وأجرت عمليات تفتيش واسعة (**وفا**، ٢٣/١/١٩٩١).

• اسقطت صواريخ «باتريوت»، ليل امس، صاروخاً عراقياً، من نوع «الحسين»، أُطلق على شمال اسرائيل. وهذا هو الهجوم الصاروخي العراقي الرابع في خلال الايام الخمسة الماضية؛ وهو، ايضاً، الصاروخ الرابع عشر، من حيث العدد، الذي يطلق على اسرائيل (**دافار**، ٢٤/١/١٩٩١).

١٩٩١/١/٢٤

• بعث رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، برسالة عاجلة الى الحكومة النمساوية تتعلق بتطورات الوضع الراهن في الخليج. واكد الرئيس عرفات، في رسالته التي تسلّمها سفير النمسا لدى تونس، ان المهمة العاجلة للمجتمع الدولي هي «وقف جميع العمليات الحربية [في الخليج] فوراً، ودعوة مجلس الامن الدولي الى عقد جلسة فورية طارئة، لاصدار قرار بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الخليج والشرق الاوسط» (**وفا**، ٢٤/١/١٩٩١).

• تحدّى المواطنون، في المناطق الفلسطينية المحتلة، حظر التجول الشامل المفروض عليهم واشتبكوا، في غير منطقة، مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، ورشقوا دورياتها بالحجارة والزجاجات الفارغة؛ كما اقاموا عروضاً عسكرية ومسيرات جماهيرية في عدد من المدن والقرى والمخيمات، تعبيراً عن ابتهاجهم بسقوط صواريخ عراقية على منطقة تل ـ ابيب. واسفر مجموع الاشتباكات، التي وقعت اليوم، عن اصابة اربعين مواطناً بجروح، وادخال اكثر من ٢٥ مواطنة من قطاع غزة الى المستشفيات، اثر اصابتهن بحالات اجهاض، واعتقال مئة واربعين مواطناً آخرين (**الدستور**، ٢٥/١/١٩٩١).

• تعهد وزير الخارجية الالمانية، هانز ديتريش غينشر، الذي يزور اسرائيل، بمحاكمة كل ألماني زوّد العراق وساعده في تطوير وسائل قتال كيميائية. ووعد غينشر ببذل الجهد، مستقبلاً، للحؤول دون مساعدة العراق مجدداً (**معاريف**، ٢٥/١/١٩٩١).

• أكدت اوساط سياسية اسرائيلية ان التنسيق والتعاون بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية قد تحسّنا، في اعقاب زيارة الوفد الاميركي، برئاسة نائب وزير الخارجية، لورنس ايغلبرغر، ومشاركة مساعد وزير الدفاع الاميركي، بول ولفونيتش (**معاريف**، ٢٥/١/١٩٩١).

١٩٩١/١/٢٥

• تلقّى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة جوابية من القيادة الصينية، رداً على رسالة بعث بها حول الوضع في الخليج. واوضحت الرسالة ان الحكومة الصينية بالتعاون مع م.ت.ف. بذلت أقصى جهدها لمنع اندلاع الحرب في البداية، وهي تعبّر عن عميق اسفها لعدم نجاحها. كما عبّرت الرسالة عن

قلق الحكومة الصينية من «ازهاق الارواح وتدمير الممتلكات»، وقدمت دعوات عدة من أجل ايقاف الحرب (وفا، ٢٥/١/١٩٩١).

• تواصلت الصدامات العنيفة في معظم مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية المحتلة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، رفع المواطنون، في خلالها، علمي فلسطين والعراق. ودهمت قوات الاحتلال عدداً من المناطق، واعتقلت مواطنين (الدستور، ٢٦/١/١٩٩١).

٢٦/١/١٩٩١

• تسلّم رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، أوراق اعتماد بوراسي سفيرة مفوّضة فوق العادة لدولة كمبوديا لدى دولة فلسطين. وقد جدّدت بوراسي، في خلال حفل المراسم، تأييد بلادها ودعمها لنضال الشعب الفلسطيني (وفا، ٢٦/١/١٩٩١).

• واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية فرض حظر التجول على مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، لكن ذلك لم يحل دون وقوع عشرات الاشتباكات بين المواطنين في هذه المناطق وقوات الاحتلال، واسفرت عن جرح عدد من المواطنين، واعتقال عدد آخر (الدستور، ٢٧/١/١٩٩١).

• أُطلقت دفعتان من صواريخ «سكود» العراقية على شمال ووسط اسرائيل، فاعترضتهما صواريخ «باتريوت»، وأدى تصادمهما الى تناثر الشظايا على مساحة كبيرة، قدّرت بحوالى عشرين كيلومتراً (دافار، ٢٧/١/١٩٩١).

٢٧/١/١٩٩١

• اضرمت القوات الضاربة الفلسطينية النار، ليلة أمس، بثلاث سيارات عسكرية اسرائيلية على جبل سكوبس والبلدة القديمة في القدس؛ ورشقت، صباح اليوم، دورية اسرائيلية بالحجارة. وقد اقتحم جنود اسرائيليون مخيمي قلنديا وشعفاط وقرية كفر قليل، فتصدى لهم السكان بالحجارة. كما وقعت صدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال في الخليل وقطاع غزة، حيث اصيب حوالى ثلاثين مواطناً بجروح (الدستور، ٢٨/١/١٩٩١).

• أوضح استطلاع هاتفي للرأي، اجراه «معهد غوتمان للبحث الاجتماعي ـ العملاني»، ان حوالى اربعين بالمئة من الاسرائيليين يشعرون بالقلق وتوتر الاعصاب، وان ٣٦ بالمئة يتوقعون مصاعب كبيرة، في ما يتعلق بقدرتهم على الصمود، اذا ما استمر الوضع الراهن. من جهة اخرى، تزايد عدد قتلى حوادث الطرق الى ضعف المستوى التقليدي، بسبب عدم تقيّد السائقين بأنظمة السير، وذلك بعد مرور اسبوع على اندلاع حرب الخليج. وذكرت الشرطة الاسرائيلية ان سبعة قتلوا في هذه الحوادث، كما جرح ٤٣ آخرون، فيما بلغت حوادث السير ٣٣ حادثاً (دافار، ٢٨/١/١٩٩١).

٢٨/١/١٩٩١

• تحدّى المواطنون في الاراضي الفلسطينية المحتلة حظر التجول الذي فرضته سلطات الاحتلال الاسرائيلية، وقاموا برشق جنود العدو ودورياته العسكرية بالحجارة والزجاجات الفارغة، ممّا اسفر عن جرح عدد من المواطنين واعتقال عدد آخر، بلغ، في قطاع غزة منذ فرض حظر التجول الشامل، حوالى خمسمئة (الدستور، ٢٩/١/١٩٩١).

• أُطلق صاروخ عراقي على اسرائيل وسقطت بعض شظاياه على مناطق في الضفة الفلسطينية لم تحدث اية اصابات. ولم تذكر السلطات الاسرائيلية ما اذا كانت أُطلقت صواريخ «باتريوت» مضادة الى الصاروخ العراقي، أم لا (معاريف، ٢٩/١/١٩٩١).

• اكد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان الوضع الميداني في حرب الخليج يقترب من لحظة القضاء على تهديد الصواريخ العراقية لاسرائيل (معاريف، ٢٩/١/١٩٩١).

٢٩/١/١٩٩١

• شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات واسعة، فارتفع، بذلك، عدد المعتقلين، في قطاع غزة وحده، من خمسمئة، امس، الى سبعمئة، اليوم؛ كما أُصيب ٢٨ مواطناً بجروح، جرّاء قيام جنود الاحتلال بضربهم. من جهة اخرى، حذّرت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة من خطر الترحيل الجماعي للفلسطينيين، الذي قالت انه يشكل، الآن، خطراً حقيقياً في ظل العدوان الاميركي على العراق (الدستور، ٣٠/١/١٩٩١).

• قال وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، اريئيل شارون، ان لدى اسرائيل القدرة على منع، أو

التقليل من، استمرار اطلاق صواريخ عراقية على اسرائيل. واضاف ان الرد سوف يكون «بمثابة انتقام، او عقاب» (**دافار**، ١٩٩١/١/٣٠).

١٩٩١/١/٣٠

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي. وفي ختام اللقاء، أدلى الرئيس عرفات بتصريح قال فيه انه تباحث والرئيس زين العابدين في الاوضاع في منطقة الخليج، وفي الجهود المبذولة من اجل ايقاف الحرب، والتوصّل الى حل سلمي (**وفا**، ١٩٩١/١/٣٠).

• استشهد المواطن ابراهيم ابو جلال (٢٩ عاماً) برصاص جنود الاحتلال الاسرائيلي، الذين اطلقوا النار عليه في اثناء مروره في مخيم المغازي، في قطاع غزة، بزعم انه خالف حظر التجول المفروض على المناطق المحتلة، وبضمنها المخيم المشار اليه. غير ان مصادر اسرائيلية ذكرت ان الشهيد كان حاول الاستيلاء على سلاح احد الجنود الاسرائيليين قبل ان تطلق النار عليه (**الدستور**، ١٩٩١/١/٣١). وعند جسر دامية، على نهر الاردن، استشهد فدائي فلسطيني في اشتباك بين فدائيين وقوة اسرائيلية. وقد تمكّن الفدائي الثاني من العودة الى نقطة انطلاقه سالماً (**معاريف**، ١٩٩١/١/٣١).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، في مقابلة صحفية، انه بفعل التحسّن الواضح في التعاون الاستخباراتي بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، «توصلنا، اليوم، الى وضع نحصل فيه على انذار طويل، في اثناء اطلاق الصواريخ على اسرائيل؛ وليس بالامكان الحصول على انذار اطول من هذا» (**معاريف**، ١٩٩١/١/٣١). من جهته، ذكر مصدر عسكري اسرائيلي انه، منذ بداية حرب الخليج، سقط على اسرائيل ٢٧ صاروخاً عراقياً، تسببت باصابة حوالى الف شخص، بينهم ١٤ قتيلاً و٢٧٣ جريحاً و٢٢٠ تناولوا ادوية مهدئة؛ كما سجّلت ٥١٨ حالة قلق، واخلى ثلاثة آلاف شخص اماكن سكنهم (**معاريف**، ١٩٩١/١/٣١).

• تعهّد وزيرا خارجيتي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية في بيان مشترك، ان يولي بلداهما الاستقرار في الشرق الاوسط اولوية كبيرة، فور وقف العمليات العسكرية في الخليج، بما في ذلك حلّ النزاع العربي ـ الاسرائيلي (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩١/١/٣١).

١٩٩١/١/٣١

• ذكرت مصادر فلسطينية ان مواطناً استشهد في مخيم المغازي للاجئين، بعد اطلاق جنود الاحتلال الاسرائيلي النار عليه لمخالفته حظر التجول المفروض على المناطق المحتلة كافة؛ كما أُصيب مواطن آخر بجروح في اشتباكات بين المواطنين في مخيم النصيرات وقوات الاحتلال. الى ذلك، ذكرت مصادر اسرائيلية ان مجهولين اطلقوا النار على دورية اسرائيلية بالقرب من المقر العام للشرطة الاسرائيلية في حي الشيخ جراح، في القدس، ولم تقع اصابات (**الحياة**، ١٩٩١/٢/١).

• سقط صاروخ «سكود» عراقي جديد على اسرائيل. وهذا هو الهجوم التاسع، وبه وصل عدد الصواريخ التي أُطلقت، منذ بداية الحرب، ٢٨ (**عل همشمار**، ١٩٩١/٢/١).

١٩٩١/٢/١

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فاسفرت عن اجهاض ٤٥ سيدة بفعل قنابل الغاز التي اطلقها الجنود الاسرائيليون، وضرب ٢٤ مواطناً في قطاع غزة، فيما طالب عدد من الشخصيات وممثلي الهيئات النقابية والمؤسسات الوطنية برفع الحصار عن اكثر من مليون وثمانمئة الف مواطن، والسماح بتصدير المنتوجات الزراعية (**وفا**، ١٩٩١/٢/٢).

١٩٩١/٢/٢

• واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلية فرض حظر التجول الجماعي، لليوم التاسع عشر على التوالي، على مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ممّا أدى الى تزايد الاوضاع التموينية والصحية سوءاً، حيث واجه كل من يخرج من بيته، للتزوّد بالمواد الغذائية، رصاص الجنود الاسرائيليين. في هذا الوقت، قامت سلطات الاحتلال باعتقال عدد من المواطنين ممّن تحدّوا قرار حظر التجول؛ لكن مواطنين من قرية دورا القوا زجاجات حارقة على دورية عسكرية اسرائيلية، فردّ افراد الدورية باطلاق النار عليهم، ولم تقع خسائر لدى الطرفين (**الدستور**، ١٩٩١/٢/٣).

• وقع هجومان صاروخيان على اسرائيل بفارق خمس ساعات بينهما. وفي المرتين، سقط صاروخان

على المنطقة ذاتها، المعروفة بالمنطقة (هـ). ويمتد جزء من هذه المنطقة الى الضفة الفلسطينية. ولم تقع اية اصابات او اضرار. وبهذا وصل عدد الصواريخ التي أُطلقت باتجاه اسرائيل الى ثلاثين صاروخاً في احدى عشرة هجمة (**معاريف** ٣/٢/١٩٩١).

• قال سكرتير عام حزب «العمل» الاسرائيلي، ميخا حاريش، ان ضم عضو الكنيست رحبعام زئيفي الى الحكومة يهدد الانجاز السياسي الهام الذي حققته اسرائيل بسياسة «ضبط النفس» تجاه الهجمات العراقية. واضاف: «ينبغي على الحكومة تركيز جهودها، في ايام الطوارىء التي تمرّ بها، على احتياجات الحرب والصمود في وجه التهديد العراقي» (**معاريف**، ٣/٢/١٩٩١).

١٩٩١/٢/٣

• انضمّ المواطن لطفي محمد صالح (٢٩ عاماً) الى قائمة شهداء الانتفاضة، بعد ان اطلق جنود اسرائيليون النار عليه امام منزله في جنين؛ فيما واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية فرض حظر التجوّل على المناطق المحتلة كافة؛ ودهم الجنود الاسرائيليون مناطق عدة، فاعتقلوا عشرات المواطنين (**الدستور**، ٤/٢/١٩٩١).

• في ردّ وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، لشبكة التلفزة الاميركية «ان بي سي»، قال ارنس «ان على الرئيس العراقي، صدام حسين، ان يقلق فعلاً، اذا فكر في استخدام أسلحة كيميائية ضد اسرائيل» (**عل همشمار**، ٤/٢/١٩٩١).

١٩٩١/٢/٤

• اكد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، ضرورة حل جميع مشاكل الشرق الاوسط على اساس مبادرة الرئيس العراقي، صدام حسين، في الثاني من آب (اغسطس) ١٩٩٠. واوضح عرفات، في تصريحات ادلى بها في بغداد، انه من غير المنطقي ان يُشنّ العدوان على العراق تحت غطاء تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي، في الوقت الذي تستمر اسرائيل في احتلال الاراضي العربية (**الدستور**، ٥/٢/١٩٩١).

• أُضرمت النار بسيارة اسرائيلية كانت متوقفة قرب فندق «الاميركان كولوني» في القدس، في وقت رفعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجول المفروض على المناطق المحتلة، منذ بداية الحرب في الخليج، عن قريتي العيزرية وابو ديس، لمدة أربع ساعات، فيما اعادت فرض الحظر على مخيم بلاطة ومناطق اخرى (**الدستور**، ٥/٢/١٩٩١).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في الكنيست الذي ناقش حرب الخليج: «لدى الجيش الاسرائيلي امكانية المساهمة في القضاء على التهديد العراقي لاسرائيل وانزال ضربة مؤلمة به، وان العمل في هذا الاتجاه تقرره اسرائيل في الظروف الملائمة، وبالتشاور مع واشنطن» (**معاريف**، ٥/٢/١٩٩١).

١٩٩١/٢/٥

• صرح رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، بأن الرئيس العراقي، صدام حسين، ربط بين حل مشكلة الكويت والقضية الفلسطينية بناء على طلب الفلسطينيين. واضاف عرفات، في مقابلة نشرتها «لومانيتيه ديمانش» الفرنسية، ان منظمة التحرير الفلسطينية ايّدت الرئيس صدام حسين، لأنه «هو الذي يدعم الشعب الفلسطيني، وليس العكس» (**الدستور**، ٦/٢/١٩٩١).

• قامت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي بقصف قواعد ومنشآت تابعة لـ «فتح»، كرد على اطلاق عشرات صواريخ كاتيوشا على مستوطنات شمال اسرائيل وعلى منطقة «حزام الامن» في جنوب لبنان. وحسب مصدر اسرائيلي ان القصف أدى الى استشهاد تسعة اشخاص، بينهم سبعة فدائيين، وجرح ٢٦ آخرين (**عل همشمار**، ٦/٢/١٩٩١).

• عبّر رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في حضور اعضاء وفد برلماني الماني، عن قلق اسرائيل جرّاء ميل بعض الدول العربية الى البحث في تسوية مع العراق. واشار شامير الى اعتقاد اسرائيل بامكانية انهاء الحرب، فقط بعد زوال الخطر العراقي تماماً (**عل همشمار**، ٦/٢/١٩٩١).

١٩٩١/٢/٦

• نفّذت مجموعات فدائية فلسطينية عمليات عسكرية عدة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية، فيما استمر حظر التجول مفروضاً على عدد كبير من المدن والقرى والمخيمات في الضفة والقطاع. فقد اشتبكت مجموعة فدائية مع عدد من جنود الاحتلال في نابلس، لمدة اربع ساعات؛ وقام مواطن من جنين بطعن جندي اسرائيلي بسكين قرب الناصرة؛ وكانت مجموعة

فدائية مسلحة اشتبكت، يوم الاحد الماضي، مع دورية عسكرية اسرائيلية على طريق الظاهرية ـ بئر السبع؛ وانفجرت عبوة ناسفة في تل ـ ابيب قبل ثلاثة ايام؛ واخيراً، تمكّن فلسطينيون من حرق سيارتين عسكريتين اسرائيليتين وأخريين مدنيتين في القدس (**الدستور**، ١٩٩١/٢/٧).

• قصفت طائرات مروحية من نوع كوبرا، تابعة لسلاح الجو الاسرائيلي، سيارة تابعة لفدائيين فلسطينيين في القطاع الاوسط، شمال «حزام الامن»، في جنوب لبنان، كانت تنقل صواريخ كتيوشا. وحسب مصادر اسرائيلية، لقد انفجرت جميع الصواريخ، وجرح ثلاثة من الفدائيين (**معاريف**، ١٩٩١/٢/٧).

١٩٩١/٢/٧

• وجّه الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، رسالة خاصة الى ملك الاردن، حسين، قام بتسليمها عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبد ربه، الذي التقى الملك حسين في عمان، وبحث معه في التطورات الراهنة الناجمة عن العدوان الاميركي ـ الصهيوني ـ الاطلسي على الامة العربية، وخصوصاً على العراق (**وفا**، ١٩٩١/٢/٧).

• استشهدت الطفلة هبة محارب عبدالله الحسنات (٤ سنوات)، بعد ان صدمتها سيارة عسكرية اسرائيلية بينما كانت تلعب امام منزل ذويها في حي الشيخ عجلين، في مدينة غزة، وافاد والد الطفلة بأن السيارة الاسرائيلية انحرفت نحو ابنته عمداً، ودهستها. من جهة اخرى، تواصلت عمليات التصدي لقوات الاحتلال الاسرائيلية في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فسقط عشرات الجرحى واعتقل عشرات آخرون، خصوصاً في بيت لحم ومخيمي عايدة وطولكرم، وقرى دير استيا وبيت ايبا وعزّون ورامين والطور والعيسوية (**الدستور**، ١٩٩١/٢/٨).

• هاجمت قوة من مشاة الجيش الاسرائيلي، بمساندة من المدفعية الاسرائيلية، اهدافاً فلسطينية شمال «حزام الامن» في القطاع الشرقي من جنوب لبنان. وحسب مصدر اسرائيلي، تمكّنت القوة من تدمير مخزن للذخيرة وعدد من البيوت وسيارات استخدمها الفدائيون (**عل همشمار**، ١٩٩١/٢/٨).

• توقع زعيم حزب «العمل» الاسرائيلي، شمعون بيرس، ان «تبدأ معركة حول السلام في المنطقة فور انتهاء حرب الخليج». واشار الى ان ضم عضو الكنيست رحبعام زئيفي الى الحكومة يعتبر مؤشراً الى طبيعة تصرف الليكود مستقبلاً تجاه المسائل السياسية (**عل همشمار**، ١٩٩١/٢/٨).

١٩٩١/٢/٨

• واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلية فرض حظر التجول والحصار العسكري على الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ وشنّت حملة اعتقالات طاولت ثمانين مواطناً من مختلف المناطق، فيما هاجم فلسطينيان شرطياً اسرائيلياً بفأس داخل مبنى البريد في القدس، فأصابوه بجروح في رأسه. وأطلق شرطي آخر النار على الشابين الفلسطينيين، فأصاب احدهما في ظهره، وتمكّن الثاني من الفرار. كما أُلقيت زجاجة حارقة باتجاه سيارة عسكرية اسرائيلية، أدّت الى تحطيم زجاجها (**الدستور**، ١٩٩١/٢/٩).

• زعم وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في شهادته الى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، ان منظمة التحرير الفلسطينية اتخذت «الخيار الخاطىء» عندما أيّدت العراق ووقفت الى جانبه في نزاع الخليج، معتبراً ان اتخاذ المنظمة هذا القرار اشارة «الى انها تفضّل المواجهة على السلام» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٩ ـ ١٩٩١/٢/١٠).

١٩٩١/٢/٩

• دخلت الانتفاضة شهرها التاسع والثلاثين وسط استمرار حظر التجول الشامل؛ فيما واصل المواطنون تحديهم لسلطات الاحتلال الاسرائيلية التي دهمت عدداً من المناطق واعتقلت مواطنين فيها (**الدستور**، ١٩٩١/٢/١٠).

• أعلنت منظمة تطلق على نفسها اسم «جيش محمّد»، في عمان، ان رجالها نفّذوا، يوم الجمعة الماضي، عملية شارع عربا. وتضمن بيان اصدرته اسماء اعضاء الخلية، وعددهم ثلاثة «قاتلوا بشجاعة حتى الاستشهاد»، وتمكّنوا من جرح اربعة جنود اسرائيليين. وقد تسلّل ثلاثتهم من الاردن ونصبوا كميناً للسيارات المارّة (**معاريف**، ١٩٩١/٢/١٠).

• غادر وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، اسرائيل، متوجّهاً الى واشنطن، في زيارة تستغرق ٢٤ ساعة، يلتقي، خلالها، بنظيره الاميركي، ديك

تشيني. وعلم ان ارنس سيبحث، في العاصمة الاميركية، مواضيع عدة، من بينها تهديد الصواريخ العراقية المستمر لاسرائيل (**معاريف**، ١٠/٢/١٩٩١).

١٠/٢/١٩٩١

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، وزير خارجية كوبا، ايسيدرو ماليبركا، وبحث معه في آخر تطورات الموقف الناجم عن استمرار تصاعد العدوان على العراق، وسبل وقفه؛ كما تمّ البحث في «لقاء تشاوري» تعقده مجموعة دول عدم الانحياز، في بلغراد، وتحضره كل من كوبا وفلسطين (**وفا**، ١٠/٢/١٩٩١).

• انضم الفتى بسام عيسى الغروز (١٢ عاماً) الى قائمة شهداء الانتفاضة، وأصيب ستة بجروح في اشتباكات وقعت في مخيم الدهيشة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية؛ كما اصيب ثلاثة آخرون بجروح، جرّاء اطلاق جنود اسرائيليين النار على تظاهرتين في مخيمي البريج والشاطىء. من جهة أخرى، وقع اشتباكان مسلحان في مخيمي عسكر وعناتا بين مواطنين وجنود اسرائيليين، في خلال حظر التجول، فاصيب ثلاثة فلسطينيين بجروح (**الدستور**، ١١/٢/١٩٩١).

• قال وزير المالية الاسرائيلية، اسحق موداعي، في جلسة الحكومة الاسرائيلية، ان الأضرار البشرية التي تسبّب بها صاروخ عراقي سقط في غوش دان، يوم الجمعة الماضي، هي الاخطر حتى الآن. واشار الى ان وزارة المالية تتوقع وصول حوالى الف طلب تعويض الى دائرة ضريبة الاملاك، في اعقاب الحادث (**عل همشمار**، ١١/٢/١٩٩١).

• قال الوزير بلا وزارة الاسرائيلي، رحبعام زئيفي، في جلسة الحكومة الاسرائيلية، ان عرب اسرائيل لا يختلفون عن عرب المناطق المحتلة في كل ما يتعلق بتأييدهم للرئيس العراقي صدام حسين (**عل همشمار**، ١١/٢/١٩٩١).

١١/٢/١٩٩١

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، برئيس وزراء الباكستان، وأُجري، في خلال الاجتماع، بحث في ضرورة ايقاف العدوان على العراق. واكد الطرفان، الفلسطيني والباكستاني، ضرورة تحرك الامة الاسلامية لايقاف العدوان، وايجاد حل تشارك فيه الدول الاسلامية والعربية، بعيداً من التدخلات الاجنبية (**وفا**، ١١/٢/١٩٩١).

• استشهد المواطنان سعيد نصير (١٨ عاماً) وفوزي الصبور (١٩ عاماً)، في المزرعة الشرقية، اثر انفجار جسم مشبوه بينما كانا يرعيان الاغنام. وشهدت المناطق المحتلة، عموماً، اشتباكات متفرقة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي شنّت حملة اعتقالات واسعة، خصوصاً في جنين وسيلة الظهر وجبع، أسفرت عن اعتقال عدد من المواطنين (**الدستور**، ١٢/٢/١٩٩١).

• سقط صاروخ عراقي على منطقة وسط اسرائيل، فتسبب في جرح ستة اشخاص، واصابة عشرات البيوت بأضرار، وتدمير بعض السيارات التي اشتعلت النيران بها، واتلاف عدد من الاشجار (**معاريف**، ١٢/٢/١٩٩١).

• كشف وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، في حضور لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان اللقاء الاخير لوزراء السوق الاوروبية المشتركة قرر الامتناع عن القيام بأي اتصال مع م.ت.ف. ودعا ليفي اسرائيل الى عدم الانتظار وتقديم مبادرات سياسية، حتى لا «نقف في المعركة في ظروف غير مريحة» (**معاريف**، ١٢/٢/١٩٩١).

١٢/٢/١٩٩١

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في عمّان، مع ملك الاردن، حسين، وتبادل الطرفان وجهات النظر حول أزمة الخليج، والاوضاع داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة. وانضم الى اللقاء الثنائي، في وقت لاحق، رئيس نيكاراغوا السابق، دانيال أورتيغا، وبحث الجميع في آخر تطوّرات حرب الخليج (**وفا**، ١٢/٢/١٩٩١).

• أُصيب عدد من المواطنين بجروح في خلال مواجهات وقعت في مناطق متفرقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي اعتقلت زهاء خمسة وثلاثين مواطناً، وامرت بتمديد غلق أربع جامعات فلسطينية لمدة ثلاثة شهور (**الدستور**، ١٣/٢/١٩٩٠).

• فشل وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في الحصول على «ضوء اخضر» من الادارة الاميركية لقيام القوات الاسرائيلية بعملية ضد العراق

تستهدف ايقاف عملية اطلاق صواريخ عليها. وتعتقد أوساط اسرائيلية بأنه اذا اضطرت اسرائيل الى القيام بعمل كهذا، «فان واشنطن سوف تتفهّم دوافعه» (**عل همشمار**، ١٣/٢/١٩٩١).

• عبّر رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، عن استعداده للدخول في مفاوضات مع سوريا دون شروط مسبقة. واضافت اوساط سياسية اسرائيلية، رفيعة المستوى، ان شامير لا يعارض طرح قضايا مختلفة للبحث مع السوريين، مثل تجريد هضبة الجولان من السلاح والاوضاع العسكرية في لبنان وقضايا اخرى معلقة بين الدولتين، شرط ان يتمّ ذلك من خلال مفاوضات مباشرة، وليس في اطار مؤتمر دولي (**عل همشمار**، ١٣/٢/١٩٩١).

١٣/٢/١٩٩١

• شهد معظم مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية وسط استمرار حظر التجول والتواجد الكثيف للدوريات العسكرية الاسرائيلية. وقد حطم شبان، في حي الشيخ جراح، في القدس، زجاج سيارة عسكرية اسرائيلية، وأُصيب مواطن، في اثناء محاولته اشعال النار بسيارة للشرطة؛ كما اعتقل شابان من المنطقة، وسبعة آخرون من منطقة أخرى (**الدستور**، ١٤/٢/١٩٩١).

• توقع رئيس الحكومة الاسرائيلية، في مقابلة له مع صحيفة ايطالية، وقوع حرب اخرى في المستقبل بين اسرائيل ودول المنطقة، اذا لم تتمكن حرب الخليج الدائرة، الآن، من ابعاد الرئيس العراقي، صدام حسين، من السلطة (**معاريف**، ١٤/٢/١٩٩١).

• اقرّ وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في محادثاته مع وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بأنه «لا يوجد تماثل تامّ بين مصالح اسرائيل ومصالح الولايات المتحدة الاميركية بالنسبة الى ازمة الخليج». ومع هذا، اكد ارنس ان هناك تقارباً بين الجانبين (**معاريف**، ١٤/٢/١٩٩١).

١٤/٢/١٩٩١

• استشهد المواطن عدنان سعيد علي جرادات (٣٤ عاماً)، متأثراً بجروح أُصيب بها قبل اربعة ايام. وأصيب ثلاثة وعشرون آخرون بجروح، في خلال مواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، منهم ١٦ في قطاع غزة وحده (**الدستور**، ١٥/٢/١٩٩١).

• نفى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في لقائه باعضاء وفد مجلس النواب الاميركي، امكان اجراء محادثات سلام بين اسرائيل والدول العربية تحت مظلة اميركية ـ سوفياتية، زاعماً عدم معرفة اسرائيل بمواقف الاتحاد السوفياتي (**عل همشمار**، ١٥/٢/١٩٩١).

• دعت سكرتارية شبيبة حزب «مبام» الحكومة الاسرائيلية الى الاعلان عن استعدادها، بعد انتهاء الحرب في الخليج، لاجراء مفاوضات سياسية في أي اطار كان، مع اي طرف فلسطيني بما في ذلك م.ت.ف. شرط ان يكون هذا الطرف مستعداً لاجراء مفاوضات على اساس «الاعتراف المتبادل بالحقوق القومية لكلا الشعبين، وبحق اسرائيل في الوجود، وايقاف اعمال الارهاب بصورة تامّة» (**عل همشمار**، ١٥/٢/١٩٩١).

• اصدر البيت الابيض الاميركي بياناً شديد اللهجة، تضمّن تعنيفاً حاداً للسفير الاسرائيلي لدى واشنطن، زلمان شوفال، «لسلوكه الشائن»، حين اتهم الحكومة الاميركية بأنها «تتملّص» من قروض مخصّصة لبناء مساكن لليهود الوافدين من الاتحاد السوفياتي (**الواشنطن بوست**، ١٥/٢/١٩٩١).

١٥/٢/١٩٩١

• قال رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الذي يزور العاصمة العراقية بغداد، حالياً، ان لقاءه بالرئيس العراقي، صدام حسين، «طمأنه»، مضيفاً: «قبل اللقاء كنت قلقاً، لكنني، الآن، سعيد جداً» (**الدستور**، ١٦/٢/١٩٩١).

• أُضرمت النار بسيارتين اسرائيليتين توقفتا في باحة فندق «الاميركان كولوني»، في القدس؛ وألقيت زجاجة حارقة على سيارة ثالثة في جنوب المدينة؛ كما وقعت اشتباكات متفرقة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، اسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح (**الدستور**، ١٦/٢/١٩٩١).

بيبليوغرافيا

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

١ برقاوي، احمد؛ «الهجرة الاستعمارية الصهيونية وآفاق الانتفاضة الفلسطينية»، **الوحدة** (الرباط)، السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٨٤ ـ ٨٨.

٢ بسطامي، مها؛ «أعباء الهجرة في اسرائيل [تقرير]» **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٣ ـ ٢١٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ٨٥ ـ ٩١.

٣ تيّم، سعيد؛ «الهجرة اليهودية الى فلسطين؛ التحدي والمواجهة»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٦٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠، ص ٧ ـ ٢٣.

٤ ساعف، عبدالله؛ «الاتحاد السوفياتي، اسرائيل وهجرة اليهود السوفيات»، **الوحدة**، السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٥٧ ـ ٦٤.

٥ سنداحة، ميشيل موسى؛ «الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي الى فلسطين المحتلة (القسم الرابع)»، **القدس الشريف** (عمّان)، السنة ٦، العدد ٦٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٢٠ ـ ٢٨.

٦ صبحي، محيي الدين؛ «الجذور والاسباب العربية لهجرة اليهود السوفيات»، **الوحدة**، السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ١٧ ـ ٢٣.

٧ عبداللطيف، كمال؛ «هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل والانتفاضة الفلسطينية»، **الوحدة**، السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٤٠ ـ ٤٦.

٨ عوض، عبدالمجيد؛ «الهجرة اليهودية وآفاق المستقبل»، **الوحدة**، السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٨٩ ـ ٩٤.

٩ فارس، مروان؛ «الهجرة اليهودية وآفاق الثورة الفلسطينية»، **الوحدة**، السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٧٨ ـ ٨٣.

١٠ قسوس، سلطان؛ «الهجرة اليهودية مرحلة في طريق السيطرة العالمية للصهيونية»، **الوحدة**، السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٤٧ ـ ٥٦.

١١ مباركة، محمد؛ «موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين؛ مخاطرها وآثارها»، **صوت فلسطين** (دمشق)، العدد ٢٧٧، شباط (فبراير) ١٩٩١، ص ١٦ ـ ١٩.

١٢ مرسي، فؤاد؛ «آثار الهجرة اليهودية على البعد السكاني»، **الوحدة**، السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ١٠ ـ ١٦.

١٣ معلمي، عبدالوهاب؛ «الهجرة اليهودية والوفاق الدولي»، **الوحدة**، السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٩٥ ـ ١٠٦.

١٤ Agursky, Mikhail; "The Political and Social Implications of Soviet *Aliya*", *New Outlook*, December 1990 - January 1991, pp. 8 - 11.

١٥ Azoulai - Katz, Orly; "Soviet Immigration; The Government's Failure", *New Outlook*, December 1990 - January 1991, pp. 28 - 29.

○ الاقتصاد

١٦ م.ب.؛ «مشروع الميزانية الاسرائيلية الجديدة

[تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٣ ـ ٢١٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ١٢٢ ـ ١٢٧.

١٧ ملحم، ملحم خالد؛ «المضمون الاقتصادي لمحتويات القوة الاسرائيلية»، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة ١٣، العدد ١٤٤، شباط (فبراير) ١٩٩١، ص ٧٦ ـ ٩٥.

فلسطين

○ الاقتصاد

١٨ كوكالي، نبيل؛ «تأثير أزمة الخليج في الاقتصاد الفلسطيني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٣ ـ ٢١٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ١٨ ـ ٢٩.

○ الثقافة

١٩ الفيصل، سمر روحي؛ «الانتفاضة في الادب العربي؛ القصة القصيرة، نموذجاً»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٧٥، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠، ص ٢٨ ـ ٣١.

٢٠ المناصرة، عزالدين؛ «صحيفة ' المعركة' ؛ حصار بيروت ١٩٨٢؛ جبهة ثقافية ديمقراطية عربية»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٣٩٠، ٣٠/١٢/١٩٩٠، ص ٤٠ ـ ٤٩.

الفلسطينيون

○ الاضرابات والتظاهرات

٢١ ابراهيم، عبدالله؛ الانتفاضة حركة جذرية ضد مبدأ الاحتلال ومواقع فقدان الوطن والهوية»، **فلسطين المسلمة** (لندن)، السنة ٩، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ٣٠ ـ ٣١.

٢٢ ابراهيم، عبدالله؛ «الحملة الصهيونية على ' حماس' »، **فلسطين المسلمة**، السنة ٩، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٩١، ص ٢٨ ـ ٣٠.

٢٣ احمد، ناصر الدين؛ «التكافل الاجتماعي في ظل الانتفاضة؛ الواقع والاصل»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٩، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ٣٧ ـ ٣٩.

٢٤ «الانتفاضة ومستجدات نظرية الامن الصهيوني»، **استراتيجيا** (بيروت)، السنة ٩، العدد ١٠٤، كانون الثاني ـ شباط (يناير ـ فبراير) ١٩٩١، ص ٥٨ ـ ٦٢.

٢٥ ح.س.؛ «انتفاضة السكاكين؛ تحوّل مدروس أم أحداث عابرة؟»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٩، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ٤ ـ ٥.

٢٦ الحسيني، مأمون؛ «الاراضي الفلسطينية المحتلة؛ بيت لحم تحت الحراب؛ مواجهات متزايدة لاجراءات الابعاد والحدّ من التنقّل»، **الحرية**، العدد ٣٩٠، ٣٠/١٢/١٩٩٠، ص ٨ ـ ٩.

٢٧ حطّاب، يونس؛ «الاراضي المحتلة تدخل العام الجديد ملتهبة»، **الحرية**، العدد ٣٩١، ١٣/١/١٩٩١، ص ٩ ـ ١٣.

٢٨ ـــ ، ـــ ؛ «فيما تدخل الانتفاضة شهرها الثامن والثلاثين؛ الاحتلال يكثّف القمع مستغلاً الاجواء الخليجية»، **الحرية**، العدد ٣٩٢، ٢٠/١/١٩٩١، ص ١٦ ـ ١٧.

٢٩ حمّودي، عبدالكريم؛ «الانتفاضة الفلسطينية في مجلس الامن الدولي»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٩، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ٢١ ـ ٢٢.

٣٠ الخطيب، سمير؛ «الانتفاضة تقاتل على عدة جبهات»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٧٧، شباط (فبراير) ١٩٩١، ص ٢٢ ـ ٢٤.

٣١ رمضان، جمال؛ «قرية كفرقدّوم والجندي الاسرائيلي الهارب»، **الحرية**، العدد ٣٩٠، ٣٠/١٢/١٩٩٠، ص ١٤ ـ ١٥.

٣٢ شبيب، سميح؛ «المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً؛ الانتفاضة وأزمة الخليج [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٣ ـ ٢١٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ٩٦ ـ ٩٩.

٣٣ صايغ، يزيد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً؛ اسرائيل تدفع ثمن التصعيد

[تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٣ ـ ٢١٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ١١١ ـ ١١٥.

٣٤ عيّاد، سعيد؛ «كيسان؛ قرية المعاناة غير المحدودة»، **الحرية**، العدد ٣٩٠، ١٩٩٠/١٢/٣٠، ص ١٢ ـ ١٣.

٣٥ العلي، محمد؛ «ثلاثة أسابيع من حظر التجول الشامل تهدد بـ ' ثورة جياع ' ، شعب بأكمله ' رهينة حرب ' »، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٩، العدد ٨٣١، ١٩٩١/٢/١٠، ص ١١ ـ ١٢.

٣٦ «[قرية] دير شرف تعيش أياماً طويلة من الحصار والجوع»، **الحرية**، العدد ٣٩٠، ١٩٩٠/١٢/٣٠، ص ١٣ ـ ١٤.

٣٧ المدهون، ربعي؛ «المناطق المحتلة؛ الخيار الوسط [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٣ ـ ٢١٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ١٢٨ ـ ١٣٢.

٣٨ مرقه، جميل صالح؛ «أحداث مجزرة المسجد الاقصى المبارك (القسم الثالث)»، **القدس الشريف**، السنة ٦، العدد ٦٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٩ ـ ١٩.

٣٩ مركز الخدمات الاعلامية ـ لندن؛ «عمليات الطعن واطلاق النار والمولوتوف ضد جنود الاحتلال [الاسرائيلي] داخل الاراضي المحتلة بعد مجزرة الاقصى، ١٩٩٠/١٠/٨ وحتى ١٩٩٠/١٢/٨»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٩، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، ص ٧.

٤٠ «ملخّص شهرين لحصيلة اصابات الانتفاضة الفلسطينية المباركة»، **القدس الشريف**، السنة ٦، العدد ٦٧، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٢٩ ـ ٣٢.

٤١ Kaufman, Edy; "The Intifadah's Limited Violence", *Journal of Arab Affairs*, Vol. 9, No. 2, Fall 1990, pp. 109 - 121.

٤٢ Lesch, Ann M.; "Prelude to the Uprising in the Gaza Strip", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XX, No. 1 (77), Autumn 1990, pp. 1 - 23.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٤٣ اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني؛ «[نص مذكّرة الى رئيس واعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي بشأن ما يتعرّض له الشعب العراقي من عدوان]»، **الحرية**، العدد ٣٩٥، ١٩٩١/٢/١٠، ص ١٥.

٤٤ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة؛ «[مقتطفات من النداء الموجّه الى الرأي العام العالمي والامين العام للامم المتحدة وأعضاء الجمعية العامة ومجلس الامن الدولي]»، **الهدف** (دمشق)، السنة ٢٢، العدد ١٠٤٠، ١٩٩١/٢/٣، ص ١٦ ـ ١٧.

٤٥ ـــــ ؛ «[نص النداء الرقم ٦٦؛ نداء عام الوفاء والتحدي، بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٣٠]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٢٧، ١٩٩١/١/١٣، ص ٨ ـ ٩.

٤٦ ـــــ ؛ «[النداء الرقم ٦٧؛ نداء الصمود والتحدي]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٣١، ١٩٩١/٢/١٠، ص ٦ ـ ٧.

٤٧ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة ـ لجنة التعبئة والتوجيه المعنوي؛ «[نص بيان اللجنة، بتاريخ ١٩٩١/٢/٤، بشأن العدوان على العراق وحظر التجول في فلسطين المحتلة واجراءات الاحتلال الاسرائيلي]»، **الحرية**، العدد ٣٩٥، ١٩٩١/٢/١، ص ١٦ ـ ١٧.

٤٨ ـــــ ؛ «[نص بيان صادر عن اللجنة، بتاريخ ١٩٩١/١/٢٧، موجّه الى لجان الدفاع المدني في دولة فلسطين]»، **الحرية**، العدد ٣٩٤، ١٩٩١/٢/٣، ص ٢٢.

القضية الفلسطينية

٤٩ الحناشي، عبداللطيف؛ «الاحزاب والتنظيمات السياسية في تونس وموقفها من بعض قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني»، **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤٤، شباط (فبراير) ١٩٩١، ص ٦٦ ـ ٧٥.

٥٠ رملاوي، نبيل؛ «الدور الاميركي في صياغة القرار الدولي الرقم ٦٨١»، **شؤون فلسطينية**، العدد

٢١٣ ـ ٢١٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ١١ ـ ١٧.

٥١ شقيرات، علي؛ «الغزو الصهيوني والصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **الوحدة**، السنة ٧، العدد ٧٣، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، ص ٢٤ ـ ٢٧.

٥٢ الكاظم، صالح جواد؛ «دولة فلسطين في الامم المتحدة، ١٩٤٧ ـ ١٩٨٨»، **شؤون عربية**، العدد ٦٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠، ص ٦٧ ـ ٨١.

٥٣ ن. ح.؛ «المقاومة الفلسطينية ـ دولياً؛ المقايضة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٣ ـ ٢١٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ١٠٦ ـ ١١٠.

٥٤ «نص قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٦٨١»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٣ ـ ٢١٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

٥٥ Lustick, Ian S.; "Changing Rationales for Political Violence in the Arab-Israeli Conflict", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XX, No. 1 (77), Autumn 1990, pp. 54 - 79.

٥٦ Shlaim, Avi; "The Rise and Fall of the All - Palestine Government in Gaza", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XX, No. 1 (77), Autumn 1990, pp. 37 - 53.

منظمة التحرير الفلسطينية

○ بيانات وتصريحات وخطب

٥٧ «[نص تصريح الناطق الرسمي، بشأن موقف المنظمة من قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٦٨١، الصادر بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٠، والخاص بحماية الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، واعتباره غير كاف]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٢٧، ١٩٩١/١/١٣، ص ١١.

٥٨ «[نص تصريح الناطق الرسمي، بتاريخ ١٩٩١/١/١٩، بشأن العدوان الاميركي على العراق]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٢٩، ١٩٩١/١/٢٧، ص ١٧ ـ ١٨.

٥٩ «[نص تصريح مصدر فلسطيني مسؤول بتاريخ ١٩٩١/٢/١، بشأن نتائج سياسة حظر التجوّل الشامل في الارض الفلسطينية المحتلة]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٣١، ١٩٩١/٢/١٠، ص ١٣.

٦٠ «[نص تصريح الناطق الرسمي، بتاريخ ١٩٩١/١/٢٩، بشأن قصف القوات الاسرائيلية للتجمّعات الفلسطينية واللبنانية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٣٠، ١٩٩١/٢/٣، ص ٧.

٦١ «[نص تصريح الناطق الرسمي، بتاريخ ١٩٩١/١/٢٩، بشأن سقوط شهداء فلسطينيين، جرّاء قصف قوات التحالف لمناطق في مدينة الكويت]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٣٠، ١٩٩١/٢/٣، ص ٧.

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

٦٢ «[نص بيان صحافي صادر عن اجتماعات اللجنة المركزية للجبهة، بتاريخ ١٩٩١/١/١٥، الداعي الى التعبئة العامة للتصدي للعدوان على العراق]»، **الحرية**، العدد ٣٩٢، ١٩٩١/١/٢٠، ص ١٢ ـ ١٣.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

٦٣ «[نص رسالة د. جورج حبش الى جماهير الشعب الفلسطيني والامة العربية فور بدء العدوان الاميركي على العراق]»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٣٩، ١٩٩١/١/٢٧، ص ٦.

▷ عرفات، ياسر (ابو عمار)

٦٤ «[نص رسالته الى جماهير الشعب الفلسطيني في دخول الانتفاضة شهرها التاسع والثلاثين]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٣٢، ١٩٩١/٢/١٧، ص ٦ ـ ٧.

٦٥ «[مقتطفات من خطابه الذي ألقاه في بغداد، بتاريخ ١٩٩١/١/٨، في مهرجان بمناسبة يوم

الشهيد الفلسطيني]»، شؤون فلسطينية ، العدد ٢١٣ ـ ٢١٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ١٣٢ ـ ١٣٥.

٦٦ «[نص رسالته] في الذكرى السادسة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية»، شؤون فلسطينية ، العدد ٢١٣ ـ ٢١٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ٣ ـ ١٠.

▷ اللجنة التنفيذية

٦٧ «[نص بيان اللجنة، بتاريخ ١٩٩١/١/١٧، بشأن بدء الحرب البريّة الاميركية ضد العراق وتحميل الولايات المتحدة الاميركية المسؤولية الكاملة عن هذه الحرب]»، فلسطين الثورة، السنة ١٩، العدد ٨٢٩، ١٩٩١/١/٢٧، ص ١٦ ـ ١٧.

٦٨ «[نص بيان اللجنة الصادر عن اجتماعها في تونس، بتاريخ ١٩٩١/١/٢٨، بشأن التطوّرات الناشئة عن استمرار العدوان الاميركي على العراق]»، فلسطين الثورة، السنة ١٩، العدد ٨٣٠، ١٩٩١/٢/٣، ص ٨ ـ ٩.

○ العلاقات الخارجية

٦٩ أ. ش.: «المقاومة الفلسطينية ـ عربياً؛ الوسيط العربي [تقرير]»، شؤون فلسطينية ، العدد ٢١٣ ـ ٢١٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ١٠٠ ـ ١٠٥.

٧٠ الحوت، شفيق: «مستقبل العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية»، المستقبل العربي، السنة ١٣، العدد ١٤٣، كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ٩٢ ـ ١٠٢.

٧١ حيدري، نبيل: «الاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير الفلسطينية»، شؤون فلسطينية ، العدد ٢١٣ ـ ٢١٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ٤١ ـ ٧٥.

٧٢ ربيع، محمد عبدالعزيز: «الحوار الفلسطيني ـ الاميركي»، شؤون فلسطينية ، العدد ٢١٣ ـ ٢١٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ٣٠ ـ ٤٠.

٧٣ Khalidi, Rashid; "The Palestinians and the Gulf Crisis", *Current History,* January 1991, pp. 18 - 20, 37.

الكتب ـ عروض ومراجعات

٧٤ جبر، مروة؛ جامعة الدول العربية وقضية فلسطين، ١٩٤٥ ـ ١٩٦٥، شؤون عربية، العدد ٦٣، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، ص ١٦١ ـ ١٦٤ (مراجعة رشاد الامام).

٧٥ الطيور الخضراء؛ نماذج مضيئة من شهداء الانتفاضة، فلسطين المسلمة، السنة ٩، العدد ٢، شباط (فبراير) ١٩٩١، ص ٢٨ ـ ٣٠.

٧٦ من وثائق الانتفاضة المباركة؛ وثائق حركة المقاومة الاسلامية (حماس)، فلسطين المسلمة، السنة ٩، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ٤٧ ـ ٤٨.

٧٧ Alexander, Yonah and Joshua Sinai; *Terrorism; The PLO Connection, International Affairs,* Vol. 66, No. 4, October 1990, pp. 338 - 839 (Reviewed by Yazid Sayigh).

٧٨ Arian, Asher (Ed.); *Politics in Israel; The Second Generation, Journal of Palestine Studies,* Vol. XX, No. 1 (77), Autumn 1990, pp. 125 - 127 (Reviewed by Joel Beinin).

٧٩ Bialer, Uri; *Between East and West; Israel's Foreign Policy, 1948 - 1956, International Affairs,* Vol. 66, No. 4, October 1990, pp. 834 - 836 (Reviewed by Efraim Karsh).

٨٠ Horowitzl, Dan and Moshe Lissak; *Trouble in Utopia; The Over-burdened Polity of Israel, Journal of Palestine Studies,* Vol. XX, No. 1 (77), Autumn 1990, pp. 125 - 127 (Reviewed by Joel Beinin).

٨١ Schiff, Ze'ev and Ehud Ya'ari; *Intifadah; The Palestinian Uprising; Israel's Third Front, Journal of Palestine Studies,* Vol. XX, No. 1 (77), Autumn 1990, pp. 129 - 134 (Reviewed by Moshe Machover).

٨٢ Kimmerling, Baruch (Ed.); *The Israeli State and Society; Boundaries and Frontiers,* ***Journal of Palestine Studies,*** Vol. XX, No. 1 (77), Autumn 1990, pp. 127 - 129 (Reviewed by Steven A. Glazer).

٨٣ Lalor, Paul; *Towards a Palestinian Entity,* ***International Affairs,*** Vol. 66, No. 4, October 1990, pp. 838 (Reviewed by David McDowall).

٨٤ Norton, Augustus Richard and Martin H. Greenberg; *The International Relations of the Palestine Liberation Organization,* ***International Affairs,*** Vol. 66, No. 4, October 1990, pp. 837 - 838 (Reviewed by Yazid Sayigh).

٨٥ ——, —— ; *The International Relations of the Palestine Liberation Organization,* ***Journal of Palestine Studies,*** Vol. XX, No. 1 (77), Autumn 1990, pp. 122 - 123 (Reviewed by Helena Cobban).

٨٦ Schiff, Ze'ev and Ehud Ya'ari; *Intifadah* (in Hebrew), ***Journal of Palestine Studies,*** Vol. XX, No. 1 (77), Autumn 1990, pp. 129 - 134 (Reviewed by Moshe Machover).

الكتب

٨٧ زهران، علي (مُعد)؛ **قصص وبطولات الانتفاضة**، الكويت: مكتبة المنار الاسلامية، ١٩٨٩، ٩٥ صفحة.

٨٨ سرحان، نمر؛ **عرب فلسطين المحتلة: دولة معلنة وانتفاضة مستمرة**، عمّان: بلا ناشر، ١٩٨٩، ٩٠ صفحة.

٨٩ السعودي، فتحية؛ **أيام الجمر: حصار بيروت**، ١٩٨٢، عمّان: دار المدى، ١٩٩١.

٩٠ صادق، حبيب (مشرف)؛ **حجارة الضوء: من كتاب انتفاضة الشعب الفلسطيني**، بيروت: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ١٩٨٨، ١٧٦ صفحة.

٩١ عليّان، ربحي مصطفى؛ **يالو: الارض، الانسان والمأساة: دراسة في التراث الفلسطيني**، عمّان: رابطة أهالي يالو، ١٩٨٨، ١٥٠ صفحة.

٩٢ عماد الدين، محمد؛ **حركة المقاومة الاسلامية: نظرات في الفكر والممارسة**، الكويت: مكتبة المنار الاسلامية، ١٩٨٩، ١٢٧ صفحة.

٩٣ فوزي، محمد؛ **حرب اكتوبر عام ١٩٧٣: دراسة ودروس**، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٩، ٢٨٣ صفحة.

٩٤ كعوش، يوسف؛ **الامن القومي العربي: تحديده، وتعريفه، ومصادر تهديده، واستراتيجية حمايته**، عمّان: المؤلف، ١٩٨٩، ٩٦ صفحة.

٩٥ نصرالله، راجي (مُعد)؛ **ملف الانتفاضة**، القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨٩، ٣٩٩ صفحة.

اعداد: ماجد الزبيدي

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH

(Palestine Affairs)

No. 215 - 216 , February - March 1991

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by
Al - Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription

Surface Mail: Arab countries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage)

الثمن دينار في الاردن والكويت ▪ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ▪ ١,٥ دينار في العراق
وليبيا ▪ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ▪ دينار في تونس ▪ ١٠
دراهم في المغرب ▪ ١٠ دنانير في الجزائر ▪ دولاران في الاقطار العربية الاخرى